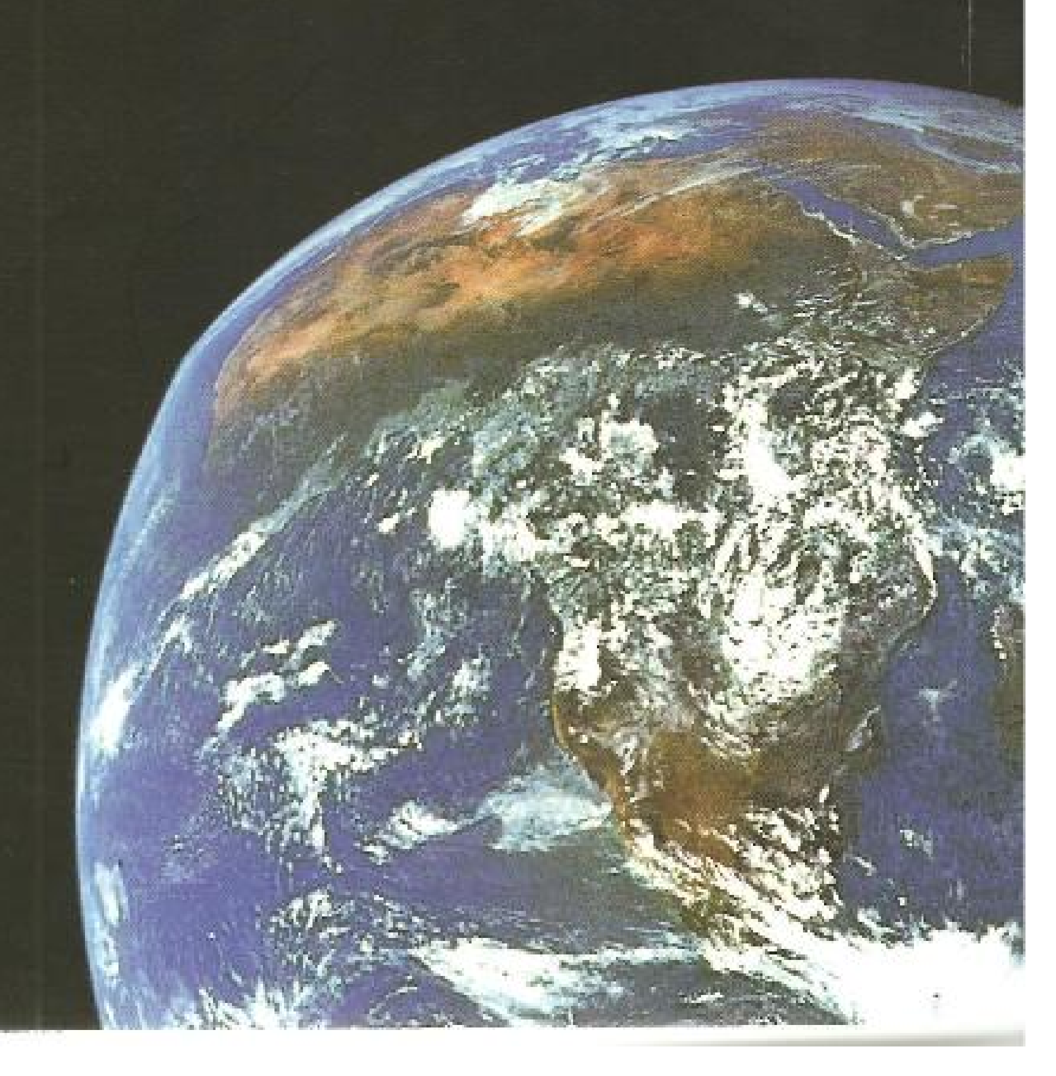
د. مولود زايد الطبيب

العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي



المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

العولمة و التماسك المجتمعي

في الوطن العربي

د. مولود زايد الطيب

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

الطبعة الأولى ـ 2005

❖❖❖

منشورات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

❖❖❖

رقم الايداع: 2546- 2005

I.S.B.N 9959 -26 -096 -8 ر.د.م.ك

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد

دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

❖❖❖

تنفيذ



تانيت ميديا

tanit@africamail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 32

المحتويات

المقدمة :

العولمة كظاهرة مازالت في طور التكوين ، إلا أن مصطلح (عولمة) غزا كل المجالات، وتناوله الجميع بمختلف اهتماماتهم ، فتصدى للحديث عنه المثقفون والسياسيون والاجتماعيون والاقتصاديون ... ، في نفس الوقت ، فإن الكتابات والبحوث المعمقة في هذا الموضوع مازالت قليلة ، حيث نلاحظ بأنه عندما يركز الباحثون على جانب معين ، سرعان ما تتجاوزهم سرعة تحول هذه الظاهرة ، فيظل بذلك مصطلح العولمة من اكثر المصطلحات المتداولة جاذبية وا ٍثارة للجدل عند الخاص و العام.

هذا ما دعانا لتناول هذا الموضوع ، محاولين قدر الإمكان وضع أيدينا على حقيقة ما يجري ، وإ ٍلى أين سيقود تيار العولمة المجتمع العربي الذي مازال في طور النمو ، خاصة في ظل القُطرية المهيمنة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في الوقت الذي يتحول فيه العالم إلى تكتلات كبرى قوية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، في إطار قوانين الليبرالية الجديدة ، واكتساح النظام الرأسمالي لأنظمة العالم ، حيث ساعد على ذلك التقدم العلمي الهائل والتكنولوجية الحديثة و وسائل الاتصال المتطورة ، كما ساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتفرُّد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة عظمى اقتصادياً وعسكرياً .

فمن الضرور ي أن يتصدى الباحثون والخبراء العرب لتيار العولمة المستندة إلى وسائل الإعلام الحديثة ووسائل الاتصال وشبكة الإنترنت ، التي يستغلها الغرب في تظليل الرأي العام العالمي وتزييف الحقائق وا ٍبهار شعوب البلدان النامية بصور براقة لا تعكس حقيقة ما يعدون له ،و المتمثل في فرض النموذج الغربي كنموذج مثالي ، على العالم ان يأخذ به ، وما يهدفون له من سيطرة

النظام الرأسمالي على مقدرات الدول والشعوب ، وان تكون كل ثروات الدول النامية تحت سيطرة الدول الكبرى.

إن الصراع العالمي في ظل العولمة اصبح صراع حول إثبات الوجود والتمسك بالهوية الثقافية والحضارية ، وصراع حول التمسك بالقيم والمعتقدات ، وبالخصوصيات التي يتمتع بها كل مجتمع ، فمن الخطأ ان يعتقد البعض بان النموذج الغربي يصلح لمجتمعنا العربي الإسلامي ، حتى وان كان الغرب اكثر تقدما وتطورا علمياً ، فاستيراد الأنماط الجاهزة لا ينتج عنه سوى التبعية التي يريدها الغرب ، وينبذها كل إنسان مخلص لهذا المجتمع ويريد ان يراه متماسكا و قوياً دائماً .

لذا فإننا نهدف من تناولنا لهذا الموضوع إلى جانبين أساسيين هما :

أولا : التعرف على مضمون هذه الظاهرة (العولمة) ، من اجل التوصل إلى معرفة الحقائق الكامنة وراءها ، وهل التبريرات التي يتبناها الغرب الآن مثل ، إقامة نظام عالمي جديد وحماية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ...، هي بالفعل أشياء مقصودة لحد ذاتها ، أم ان الأسباب الكامنة ، والمتمثلة في حب السيطرة والهيمنة وتعميم النظام الرأسمالي لزيادة أرباح الشركات العملاقة الغربية ونهب خيرات وثروات الشعوب وا يجاد أسواق لتصريف منتجات مصانع الغرب ، وما إلى ذلك ، هي الدوافع الحقيقية التي تجعل الغرب يتصرف على هذا النحو.

ثانيا: الربط بين ظاهرة العولمة وأبعادها الاستراتيجية وآلياتها ووسائلها ، وانعكاسات ذلك على التماسك المجتمعي في الوطن العربي ، فكل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية ، لابد من أنها تؤثر – سلبا أو إيجابا – في حياة الناس ، وتنعكس على تفاعلاتهم اليومية وأسلوب عيشهم وقيمهم وعاداتهم

وتقاليدهم وبالتالي ثقافتهم التي هي هوية وجودهم ، وحيث ان التماسك المجتمعي هو أساس بناء المجتمعات القوية ، فان أي تصدّع أو تفكك فيه ، يؤدي إلى انهيار الدولة القومية التي هي بالأساس قد تعرضت مؤسساتها إلى الضعف الذي نتج عن شروط العولمة .

و عندما يتم تناول ظاهرة العولمة من كل جوانبها ، ويتم ربط ذلك بالتماسك المجتمعي ، حينئذ يمكن ملاحظة مدى تأثير هذه الظاهرة على مجتمعنا العربي الذي يسعى جاهداً للنهوض والتنمية ، فلا مجال في هذا العصر للمُراوحة ، ناهيك عن التقهقر، لذا كان لزاما على كل المختصين وكل من يهمه الأمر ، إيضاح الحقائق ، كي يتسنّى للمخططين والمسؤولين وضع البرامج الصحيحة للتنمية والتطور.

احتوى هذا الكتاب على ستة فصول ، حاولنا من خلالها ان نسلّط الضوء على الجوانب المختلفة لظاهرة العولمة ، وقد حاولنا على ان يكون تسلسلها بشكل علمي بغرض ترتيب الأفكار ليسهل الخروج بنتائج علمية ، والفصول هي :

الفصل الأول: تناول هذا الفصل المفاهيم والمصطلحات العلمية ، التي كان من الضروري تحديد أُطرها لمساعدة المطّلع على فهم ما يرمي إليه الكتاب ، فتناول الفصل مصطلحات : العولمة ، التماسك المجتمعي ، المجتمع العربي ، المعايير الاجتماعية ، الشركات متعددة الجنسيات ، مؤسسات الإقراض الدولية ، الثقافة .

الفصل الثاني: في هذا الفصل تناولنا بعض الآراء ، المتصلة من قريب أو من بعيد بالموضوع ، وقد قسم الفصل إلى قسمين ضما بعض الدراسات

العربية و بعض الدراسات الأجنبية ، فكانت هذه الآراء قاعدة انطلاق للباحث ، محللاً ومقارناً ومضيفاً أشياء جديدة .

الفصل الثالث: وعنوانه (تسويق جديد للإمبريالية) ، و تكون من مبحثين ، الأول: نظام عالمي جديد أم نظام جديد للعالم ؟ وفيه تم تتبُّع ظاهرة العولمة تاريخيا ، أما الثاني فكان تحت عنوان : نمط جديد للإمبريالية ، حيث توصلنا موضوعياً إلى ان العولمة كنظام عالمي جديد هي عبارة عن نمط استعماري جديد ، أداته الرأسمالية الغربية المعاصرة.

الفصل الرابع : وقد تناول الأبعاد الاستراتيجية للعولمة ، حيث قسم إلى أربعة مباحث ، تناول كل مبحث بعد من أبعاد العولمة ، وهي : البعد الاجتماعي ، البعد الثقافي ، البعد الاقتصادي ، البعد السياسي .

الفصل الخامس : تناول هذا الفصل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي في ظل العولمة ، وذلك من خلال أربعة مباحث ، حيث تناول الأول انعكاس البعد الاقتصادي والاجتماعي للعولمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي ، أما الثاني فقد تناول انعكاس البعد الثقافي للعولمة على الوضع الثقافي العربي ،و الثالث تناول العولمة ومعيقات التكامل العربي ، ثم تناول الرابع بعض السمات البنيوية لمقومات التماسك المجتمعي.

الفصل السادس : في هذا الفصل تم تناول موضوع آليات العولمة وانعكاساتها على المجتمع العربي ، وقد جاء ذلك في أربعة مباحث ، الأول وفيه تم تناول وسائل الاتصال الحديثة والإعلام المعولم ، أما الثاني فتصدى لموضوع الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمة (W.T.O) ، وفي الثالث تم تناول موضوع مؤسسات الإقراض الدولية ، أما الرابع فقد تطرق إلى التكنولوجية الحديثة وآثارها على الإنسان والبيئة والتحولات العالمية.

وفـي النهايـة ، أوردنـا خلاصـة لمـا توصـلنا إليـه فـي إطـار تناولنـا لهـذا الموضوع كما أوردنا بعض المقترحات من خلال ما تبيّن لنا من خلال تناولنا لظاهرة العولمة ، ومدى التأثيرات التي يمكن ان تنعكس على المجتمع العربي بشكل سلبي ، إذا لم يتم التصدي لهذه الظاهرة ، وسوى كان تحقيق تلك المقترحات صعباً أو ممكناً ، فان وجهة نظرنا تقول بأن ما أوردناه هو ما يكمن فيه الحل الأكيد لتجاوزنا للعراقيل المختلفة والمعيقات التي تفرض علينا من الخارج .

نؤكد بأن ما قمنا به هو جهد متواضع لخدمة هذه الأمة المجيدة ، شجعنا على خوضه توجُّهنا القومي الذي يرى ان الحل الأكيد لمشاكل هذه الوطن الكبير هو الوحدة العربية الشاملة ، التي أصبحت الآن في ظل المتغيرات الدولية ، مطلباً من اجل الحياة واستمرارية البقاء ، وخطوة مهمة ومتممة لاندماجنا في إطار الاتحاد الإفريقي ، وأقصى ما نطمح له ، هو ان يكون هذا الجهد قد أضاف للمكتبة العربية وللفكر العربي شيئاً جديداً ، وان يكون بداية للدراسة الأكاديمية والبحث العلمي لظاهرة العصر (العولمة) ، وقد عملنا تنفيذا لأمر الله سبحانه وتعالى في قوله : بسم الله الرحمن الرحيم **{ وقل اعملوا فسير ى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }** صدق الله العظيم .

الفصل الأول

مصطلحات و مفاهيم

مقدمة :

من الأهمية بمكان أن نقوم في البداية بتحديد المصطلحات والمفاهيم التي يرتكز عليها هذا الكتاب ، بغرض شرحها وتفسيرها وتحديد اطارها العام بما يتلاءم واستعمالاتها ومضمون الكتاب ، حيث يتم استعراض ما جاء به العلماء والباحثين –ما لم يكن المصطلح تطور ا جديدا – ثم يتم تحليل مختلف الآراء لقوم بعدها باستخلاص تعريف يوفق بين مضامينها ، مربوطاً بموضوع البحث والمنهجية التي يسير عليها بما يساعد على تحقيق الغرض، أيضاً فان وضوح المفهوم يساعد القارئي ، المختص وغير المختص ، على تكوين فكرة واضحة وجلية عنه ليخرج بعدها بنتائج علمية.

إن المفاهيم اساسية في كل علم ، حيث يذهب هندرسون (Henderson) الى انه بدون اطار تصوري يصبح التفكير مستحيلا ، و يعرف المفهوم بكونه تجريد استمد من احداث خضعت للملاحظة ، أو كما يعرفه ماكليلان بأنه تعبير عن أفكار عامة جردت من خلال الملاحظة العلمية [1] .

ونظرا لما لتحديد المصطلحات والمفاهيم من أهمية ، فقد خصصنا الفصل الأول لتحديد وتفسير وتطوير المصطلحات والمفاهيم التي يرتكز عليها موضوع الكتاب ، والتي ارتأينا أنها تساعد على فهم الموضوع :

1- العولمة Globalization :

ظهر مصطلح (العولمة) بمفهومه الراهن حديثاً جداً وذلك مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، وبرز كما لم تبرز أية ظاهرة اجتماعية ،

---

(1) ناهدة عبد الكريم حافظ ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، بغداد، مطبعة دار المعارف ، 1981م، ص 54.

واصبحت كلمة (عولمة) حديث مختلف الشعوب ومختلف الفئات ، وأدلى الجميع بدلوه لوضع حد خارجي او إطار لهذه الظاهرة وتحديد مفهومها ، كل حسب الزاوية التي ينظر منها للعولمة ، لهذا فقد شغل هذا الموضوع العلماء والمثقفين وغيرهم ، كما ساهم في دراسته وتحليله علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، حيث اطلق بعضهم على هذه الظاهرة (الكوكبة) أو (الكونية)..

لقد أعدها البعض طفرة تكنولوجية ومعلوماتية حديثة ، ومرحلة تاريخية تتميز بالتقدم العلمي الهائل ، مؤثرة على الأوضاع الاقتصادية والثقافية و السياسية والاجتماعية، فيما أعدها آخرون تجديداً او تحديثاً لمخططات وسياسيات قديمة ارجعها اغلبهم الى اكثر من خمسة قرون ، وبالتحديد الى عام 1492م ، عندما وصل "كريستوفر كولومبوس" [1] إلى أرض القارة الجديدة أمريكا.

كما يرى بعض الباحثين ان العولمة تحديثا مفروضا من أعلى يأخذ أشكالا متعددة لخطط وبرامج اصلاح هيكلي واقتصادي ، كتلك التي تقترحها او تفرضها مؤسسات الإقراض الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ...) ويكون الهدف الأول ، إن لم يكن الوحيد ، هو اندماج كل مجتمع من المجتمعات في السوق العالمية ، وحسب رأي "ماسايا" [2] فإن الإصلاح يتضمن جوانب عدة منها الأولوية الممنوحة للصادرات في السوق الداخلية ، و خصخصة المؤسسات العامة والانفتاح على الاستثمار الدولي، مع اتخاذ اسعار

---

(1) كريستوفر كولومبوس Christopher Columbus (1451-1506) بحار ايطالي وصل امريكا عام 1492 م ، اثناء محاولته اكتشاف طريق جديد إلى الهند لصالح اسبانيا.

(2) جوستاف ماسايا ، رئيس مركز دراسات ومبادرات التضامن الدولي و رئيس الرابطة الدولية للفنيين والخبراء و الباحثين .

السوق العالمية كأسعار مرجعية ، وا ٕلغاء الدعم بمختلف اشكاله ، وخفض حجم المصروفات غير المنتجة كالصرف على قطاعي الصحة والتعليم.

إن هذا الوضع يفرض نفسه على بلدان الجنوب والشرق والشمال ، وا ٕن هذه الإرادة التوحيدية ذات الطابع السياسي البين ترتكز على مبدأ –التحررية– الذي يسرفون في تصويره كشرط لازم لاقتصاد السوق [1] .

ويستخدم تعبير أو مصطلح العولمة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حالياً ، كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير الحاصلة في مجالات مختلفة[2] ، إضافة إلى كون هذا المصطلح يمثل عملية مستمرة يمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصالات.

ويقول الدكتور إسماعيل صبري ، إن المقصود بالكوكبة هو التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة او انتماء الى وطن محدد او لدولة معينة دون حاجة الى اجراءات حكومية[3].

وا ٕذا ما كان التعريف السابق تعريفاً شاملا يتناول الجوانب المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك السلوك ، فان بعض التعريفات تركز على جانب بشكل اوضح من بقية الجوانب ، ويعد ذلك امراً

---

(1) د.فخري لبيب ، صراع الحضارات ام حوار الثقافات، مطبوعات التضامن 1997م، ص 234 .

(2) د منير الحمش ، العولمة ... ليست الخيار الوحيد ، الاهالي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 1998م، ص18.

(3) د.اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة –الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، الطريق ، العدد الرابع ، 1997م، ص ص 46-47.

طبيعياً اذا ما نظرنا إلي تخصص الباحث او الى نوع البحث او الجهة التي تقوم بالبحث ،إلى غير ذلك من المسببات، فنرى مثلا أن البعض يعرف العولمة بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات و التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وثانيا خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة ، وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات [1]، فنلاحظ التركيز الكبير على الجانب الاقتصادي مع اشارات إلى بعض الجوانب الأخرى.

والبعض يقول أن العولمة هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل عمق نمط الانتاج الرأسمالي ، وليس الى سطحه فقط [2] ، كما يشيرون إلى أن العولمة هي تسليع كل شيء بصورة او بأخرى ، وفي كل مكان بما في ذلك اشكال الانتاج غير الرأسمالية وقبل الرأسمالية وتلك التي كانت محاذية وموازية للأشكال الرأسمالية ، انها اممية رأس المال على الاصعدة كلها وعلى المستويات كافة السطحية منها والعميقة.

---

(1) د.محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ؟ ورقة قدمت الى ندوة (العرب والعولمة) التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من 18-20 ديسمبر 1997م. انظر في ذلك . الحمش ، مصدر سابق، ص 26.

(2) د.صادق جلال العظم، ما هي العولمة – الطريق، العدد الرابع ، 1997م، ص 26. انظر في ذلك ايضا ، د. منير الحمش، مصدر سابق ، ص 34.

يتضح من ذلك بأن التركيز على أن رأس المال هو أساس عملية العولمة ، وانه بالنسبة للمراكز الرأسمالية قد انتقل من الاستثمار في المناجم والموارد الأولية والعقارات ... الخ ، أي الاستثمار الكلاسيكي ، الى الاستثمار في الصناعة وما تحتاجه من تنظيمات وتوابع ولواحق ومؤسسات مالية ودعائية واتصالية وما الى ذلك.

اضافة الى الجانب الاقتصادي فهناك من الباحثين من ينظر الى ظاهرة العولمة من منظور ايديولوجي أو ثقافي ، مثال على ذلك ما طرحه الدكتور الجابري[1] لرسم إطار عام يبين العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية حيث قدم عشر اطروحات نورد منها:

- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي ايضا وبالدرجة الأولى أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم .
- العولمة شيء والعالمية شيء آخر ،العالمية تفتّح على العالم ، على الثقافات الأخرى ، والاحتفاظ بالاختلاف الأيديولوجي أما العولمة فهي نفي للآخر وا ٍحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي.
- ويختم احدى اطروحاتهحول ثقافة الاختراق و أوهام التطبيع بقوله أن العولمة تعني التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير لها.
- ويعطي تعريفا آخر اكثر شمولية للعولمة وهو أنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد ، العولمة الآن نظام عالمي ، او يُراد لها

---

(1) الدكتور محمد عابد الجابري، مفكر عربي من المغرب، نشرت له مجلة المستقبل العربي ، العدد 228 (1998/2م) ورقة قدمها الى ندوة (العرب والعولمة) التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 14.

أن تكون كذلك ، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصالات ...الخ ، كما يشمل ايضاً مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا.

في نفس الإطار الشمولي الذي يريد أن يضيء كل جوانب العولمة – مع صعوبة ذلك ، إن لم يكن استحالته – يرى آخرون بأن العولمة عموما تشير إلى وجود ، او الأصح ،الاتجاه إلى وجود منظومة او مجموعة من الأنظمة والمعايير المتكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية صالحة لجميع البشر او ستسود قريبا حياة الناس على اختلاف اقاليمهم وقومياتهم وأعراقهم [1] .

وعلى هذا الأساس فان العولمة تعتبر مزيجا متباينا من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية و المجتمعات وهو ما يصنع النظام العالمي الحديث ، إنها تحدد عملية يمكن ان يترتب عليها ان يكون للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء ما من العالم ، نتائج مهمة بالنسبة للأفراد والجماعات في اجزاء أخرى بعيدة من الكرة الأرضية [2] .

كما هو واضح فان المراكز القوية – الاقتصادية والسياسية ، وحتى العسكرية والتكنولوجية – هي التي تفرض النسق العام للعولمة وتعطيها الصبغة التي يجب ان يكون عليها الأطراف ، لذلك يرى دانيال جروس Daniel Gros إن كانت العولمة موجودة على أي نحو كان ، فانها ببساطة ظاهرة أمريكية

---

(1) د.رسلان خضور ، د.سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا راهنة ، السنة الثانية، العدد (7) يوليو 1998م.

(2) دريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة ، اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة محاضرات الامارات 25 ، الطبعة الاولى ، 1998م ، ص 3.

اكثر من كونها ظاهرة عالمية [1]، فالرأسمالية تعيد انتاج ذاتها من جديد ، ذلك الإنتاج الذي يحافظ على الجوهر مزينا نفسه بمظاهر جاذبة.

ليس من السهل – كما ألمحنا سابقا – على العقل المفرد ان يسبر غور هذا المفهوم الجديد (العولمة) من جميع جوانبه وبكل تجلياته ، فهذه الظاهرة – مثلها مثل بقية الظواهر الاجتماعية – متغيرة ومتبدلة ولا تثبت على حال ، يؤثر عليها الوضع العام الذي تنمو داخله ، والإدراك الفكري الذي يتعامل معها ، و ميكانزمات عملها ومدى تبدلها حسب ما يقتضيه الظرف الراهن الذي تمر به تلك الظاهرة ، كما ان ردود الفعل (Reactions) يمكن ان يكون لها تأثيرها – سلبا او ايجابا– .

لذلك فان العولمة كما يوضحها بعض المهتمين ، ظاهرة أو حركة معقدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وحضارية وثقافية وتكنولوجية انتجتها ظروف العالم المعاصر، وتؤثر على حياة الأفراد والمجتمعات والدول المعاصرة تأثيرات عميقة [2] ، ويتلازم معنى العولمة في مضمار الانتاج والتبادل المادي والرمزي ، مع معنى الانتقال من المجال الوطني او القومي الى المجال الكوني ، ويتضمن المفهوم تعيينا مكانيا يتسع الى مستوى الفضاء العالمي برمته [3] ، من خلال تهاوي حدود المكان ، كما يتضمن تعيينا زمانيا

---

(1) Daniel Gros , “ Globalization : A global or a us phenomenon ?” (Brussels : Center for European Policy studies, November , 1996) mimeo.

(2) د. عبد الباري الدرة، العولمة وادارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الاسلامية ، العولمة والهوية، عمان ، جامعة فيلادلفيا ، الطبعة الأولى ، 1999م، ص 53.

(3) د.مصطفى حجازي، العولمة والتنشئة المستقبلية ، البحرين، مجلة العلوم الانسانية، العدد2، صيف 1999م، ص 20.

مزدوج المدلول ، حيث يصبح الزمن راهنا وفي اللحظة أي تهاوي حدود الزمان ، ويتجاوز مرحلة الدولة القومية مدشنا مرحلة تاريخية تستوعب فيها المجموعة الإنسانية المجموعات الوطنية.

كما توحي لفظة العولمة في مجال الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي ، بأن هناك خصائص ثقافية ذات طابع عالمي ، خصائص ثقافية متحررة من تأثير ثقافة بعينها وتصلح لأن يأخذ بها الأفراد المنتمون إلى ثقافات ومجتمعات متباينة ، لكل ثقافة نسق من القيم والمعايير وان هذا النسق متأثر بالدين السائد ، ويفترض في الخصائص الثقافية التي تناسب العولمة عدم تعارضها مع الانساق المحلية للقيم [1] ، فهي – نظريا – خصائص تطورت نتيجة تعاون ثقافات كثيرة تمكنت من تطوير صياغة توفيقية.

وفي إطار تصوراته للثقافة العربية في ظل العولمة ، يشير الدكتور عباس ، إلى أن ظاهرة العولمة ليست موضوعا أو نسجا جديدا لعملية تأثيرية او استقطابية جديدة ، بل انها ، وان اختلفت مسمياتها واهدافها وادوات تحقيقها ، ظاهرة مستمرة منذ بداية التاريخ ... ونتيجة لتغير طبيعة مفهوم (العولمة) وعملياتها في السنوات القليلة الماضية، فان اجتهادات كثيرة ومتعددة باتت تتسابق نحو وضع تعريف أو تعريفات جامعة و شاملة للعولمة في ثوبها الجديد ،الذي يشير إلى (العالمية) من جهة ، و (الكوكبية أو الكونية) من جهة أخرى ، ونظرا لحساسية الموضوع المطروح وطرق معالجته لارتباطه بعدد من الأيديولوجيات ، فان محاولات عدة أشارت إلى إن العولمة نوع جديد من

---

(1) د.مصطفى عمر التير ، الهوية الثقافية العربية والتعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة ، بيروت ، بحث منشور في مجلة الفكر العربي ، السنة 20، العدد 97، صيف 1999م، ص13.

الاحتواء والشمولية الرأسمالية المتسلطة ، ورأي آخر او محاولة اخرى ترى ان العولمة هي تهميش العالم الثالث والنامي، و أنها شكل من أشكال سيطرة الشركات متعدية الجنسية على اقتصاديات العالم ، وبما يخدم العالم المتقدم وترويج بضاعته وسلعه على حساب العالم النامي ، وفريق ثالث ينظر الى العولمة على انها محاولات تحليلية باستخدام عنصر { القوة } ومحاولات سرية باستخدام { ثقافة ناعمة } هدفها الأول والأخير هو { أمركة العالم } لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي { السابق } والانتصار بالتجربة للنظريات الرأسمالية [1] .

ويرى البعض بأنه قد اصبح يرو ج لمفهوم العولمة بشكل جديد ، فأقل ما تتسم به هو عولمة أدوات الإنتاج والاقتصاد الحر الذي يتجاوز حدود المكان والزمان ، اعتماداً على أدوات التكنولوجيا الحديثة ووسائط الاتصال الخارقة ،للدعاية المبهرة، لتغليب قيم ثقافة الاستهلاك على حساب القيم الأصلية الراسخة لدى المستقبِل ، وا ِذا ما كان ذلك مقبولا الى حد ما على الصعيد الاقتصادي ، فانه على الصعيد الثقافي انتهاك لحرمات الشخصية القومية .

ِإن اختراع وانتشار الأقمار الصناعية بالشكل الذي جعلها تغزو الفضاء وتسيطر على كوكب الأرض لا تعترف بحدود جغرافية ، خالقة مناخ للفرد كي يعيش داخل القرية الكونية بكل حرية متجاوزا العوائق الجيوبوليتيكية ، كل ذلك أوجد زخما هيأ للانتقال من لحظة العالمية (International) كنظام

---

(1) د محمد عباس ابراهيم ، الثقافة العربية وتحديات العولمة، القاهرة ، بحث منشور في مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، العدد 61، لسنة 1999م، ص 140.

للعلائق بين دول قومية ، الى لحظة الكونية او العولمة (Globalization) الفالت من أسر هذه الحدود ، على هذا ، تؤلف كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية باعتبارها المر جع والإطار المقرر، وان بدء هذه العمليات بالخروج عن الإطار القومي إلى إطار يتجاوزه هو الذي حتم ابتداع مفهوم العولمة او الكونية [1] .

وتعرف العولمة بأنها عمليات موضوعية في طور محدد تكنو- الكتروني من تطور الحضارة الصناعية الرأسمالية ، وهي حافلة بالتناقضات والصراع ، شأن أية عملية تاريخية.

إن مصطلح (العولمة) في كل الأحوال ما يزال في طور التكوين، يحتاج إلى تمثيل ، بمعنى تأصيل فكري وسياسي واقتصادي وقانوني لكي يكون مصطلحا جامعا مانعا، وانه ما يزال كما نعتقده بطوره الجنيني بالرغم من تحقيق اطراد واسع في ميدان مادته العلمية والتكنولوجية التي هي أحد أهم مقوماته الأساسية ، فعلى الصعيد العالمي يستخدم المصطلح استخدامات عديدة ، منها انه يعني الشمولية وتحرير التجارة ، و الكلمة (العولمية) تستخدم عادة للإشارة إلى الشمولية الاقتصادية (Economic Globalization)[2] مما يعني التأكيد على الجانب الاقتصادي الذي يعد البعد الأساسي لمفهوم العولمة.

---

(1) فالح عبد الجبار ، معنى العولمة، بحث قدم لمؤتمر العولمة في القاهرة ، ابريل ،1998 م منشور بمجلة النهج ، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، العدد 17، دمشق 1999م، ص97.

(2) د.صلاح حسن مطرود ، العولمة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، العدد 37، عام 1999م، ص 212.

كمـــا ان هنـــاك فـــرق بـــين العولمـــة (Globalization) والعالميـــة (Universalisme) ، فالعولمة اصطلاح ضبابي مازال في طوره الأول ، وفي ضوء الحقائق البحثية فانها تمثل نوعا من ارادة الهيمنة وبالتالي نوعا من القمع والإقصاء الخصوصي [1] ، في حين ان العالمية هي اصطلاح قد استقر عليه تـواتر العمـل الـدولي قانونيـا وفقهيـا ، فهـي تعنـي طموحـا الـى الارتفـاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي.

ان حالة العولمة ، هي المرحلة المتقدمة من عملية التطور المجتمعي عبر التاريخ ، وهي ليست موضوعا للاختيار او عدمه ، بل هي تيار متحرك ديناميكي في تفاعلاته المتصاعدة ، وهي كما يعدها البعض ليست حالة معادية للحالة القومية او الحالة الحضارية كما ينظر اليها بعض مفكري هذين التيارين الملتزمين، الفكر القومي والفكر الحضاري ، فالحالة القومية والحالة الحضار ية هما على ما يبدو جزء من مسيرة التطور البشري وان ظهر في بعض الظروف انهما في حالة تصادمية في علاقتهما مع مسيرة العولمة [2] .

رغم هذه الحالة من عدم الثبات على منهج واحد ثابت لتأطير مفهوم العولمـة، فـان كثيراً من البـاحثين والمهتمين فـي سياق هذا الموضـوع يشيرون بطريقـة او بـأخرى الـى ان الأسلوب القديم لعمليات التنميـة والمتعلق بنظريات التحديث والتي تعتبر ان نموذج المركز (النموذج الغربي) هو النموذج المثالي (Ideal Type) الذي يجب ان يأخذ بـه الأطـراف (البلدان الناميـة) كما هو، ليشهدوا التطور والتقدم ، ويرى آخرون أن العولمة تعني شيئا آخر يتجاوز هذه

---

(1) المصدر نفسه، ص 222.

(2) بدري يونس ، مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 1999م ، ص 10.

العلاقة بين المركز والمحيط ، وما تدفع إليه من ترابط في الأحداث التاريخية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية ، وآليات تحقق هذا الترابط ، انها تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تربط فعلا جميع الاقتصادات والبلدان والمجتمعات وتخضعها لحركة واحدة [1].

ويؤكد البعض على أن العولمة يمكن تلخيصها في كلمتين ، كثافة انتقال المعلومات وسرعتها الى درجة أصبحنا نشعر إننا نعيش في عالم واحد موحد ، أو كما قال (كلوهان) ، صاحب اول محاولة مهمة عن العولمة ، في قرية كونية ، بما توحي به كلمة القرية من علاقات قرابة وجوار و محدودية في المكان والزمان ، وكما هو الحال في القرية الصغيرة ، فان كل ما يحصل في بقعة ينتشر خبره في البقعة المجاورة ، وكل ما يحدث في جزء يظهر اثره في الجزء الآخر [2].

إذا كان ذلك يوضح مدى التأثر والتأثير المتبادلان والمستمران اللذان يقودان الى الاعتقاد بأن هناك توجه نحو توحيد القيم وطرائق السلوك وانماط الإنتاج والاستهلاك في مجتمع انساني واحد ، فان البعض يرى بأن العالم لم يوحد أجزاءه وفقا لمشيئة انسانية جماعية ، بل الذي أنجز التوحيد هو الطرف الأكثر قوة وسلطانا ، لذا فان العولمة لديه تعني كمفهوم متداول اليوم ، الانتماء الى عالم الغلبة الحضارية ، الذي طرح هذا المشروع كوسيلة لتعميم غلبته ومشروعه السياسي والاقتصادي والحضاري ، فاعتبر التقدم الغربي تقدما للجنس البشري، وتم اختزال التجربة الانسانية عبر التاريخ في تجربة الإنسان

---

(1) د.برهان غليون، د.سمير امين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق، سوريا ، دار الفكر، الطبعة الاولى ، 1999م، ص 16.

(2) د.برهان غليون، المصدر نفسه، ص 21.

الأبيض فقط ، وكأن تأكيد الفروقات والتمايزات بين البشر هو مسوغ السيطرة والهيمنة على مقدرات الشعوب الأخرى وثرواتها، إذ يبدو ضروريا خضوع الإنسان البدائي للإنسان الأبيض الذي يحتكر الحضارة ويلقي جانبا تاريخ الشعوب والأمم ويحمل لواء العولمة والكونية [1] .

إن أثر العلم والتكنولوجيا في ظهور وسائل حديثة للاتصال لا يحدها مكان وتختزل الزمان لتطو ع الثقافة وتقفز على حاجز اللغة لتستوعب مليارات البشر (6 مليار نسمة عام 1999م) بشكل يجعل اقتصاد الدول الغنية وشركاتها العابرة للقوميات هي المستفيد الأساسي ، هذا ما ذهب إليه القليبي[2] عندما قال بأن العولمة ، في أغلب مظاهرها ، نتيجة حتمية لطغيان الأدوات التي ابتدعها العلم والتكنولوجيا ، واستفاد منها الأداء الاقتصادي والنظام المالي، فأفرزت أساليب في التعامل يشكل مجموعها ظاهرة حضارية متكاملة ، متعددة المراكز متكاتفة المصالح ، يعسر على أي نفوذ سياسي التحكم بها مباشرة ، ويكاد يستحيل توقع تقلباتها المفاجئة ، رغم ان أغلب مظاهر العولمة قد تبدو ، او تكون فعلا ، في خدمة الأمم التي تشكل ساحة قائدة لسائر العالم.

إذا كان بعض المثقفين في قراءتهم لكُنه العولمة ، يشكون في أن يستفيد الكل من النظام الاقتصادي و المالي والحضاري الناتج عنها ، ويرجعون تلك الاستفادة إلى الدول القوية صاحبة هذا المشروع (الظاهرة) أصلا، فان البعض

---

(1) محمد محفوظ ، الحضور والمثاقفة ، المثقف العربي وتحديات العولمة، بيروت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، الطبعة الاولى ، 2000 م، ص ص 112-113.

(2) الشاذلي القليبي ، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية ، من كتابه :أمة تواجه عصرا جديدا ، تونس ، دار البستان للنشر، 2000 م، ص 68.

الآخر يعطي تعريفا [بريئا] للعولمة ، ليدعونا إلى معرفة هذه الظاهرة الكونية مثلما يجب أن تكون ، فيرى ذلك البعض أن العولمة بمعناها الظاهر هي التبادل المعمم على المستوى الكوني، وبالإمكان عكس هذا التعريف للقول ان العولمة هي تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق الكرة الأرضية ، إنها عملية تحريك للأشياء والأفكار والأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والديمومة والشمولية [1] .

وفي تتبعه للبعد التاريخي لكلمة (العولمة) يقول الدكتور ناصر الدين الأسد أن "العولمة" لفظة مستحدثة لم تبدأ بالشيوع في العربية إلا منذ عام 1991/1990م ، وهي لفظة جديدة لمعنى قديم سبقتها تطبيقات متفرقة لها ، فالاعلان العالمي لحقوق الإنسان – مثلا – وفرض مبادئه على الآخرين من أهل الثقافات المختلفة "منذ صدور وثيقة الإعلان سنة 1948م " مظهر من مظاهر العولمة وان لم يحمل اسمها [2].

إن نظرة تحليلية فاحصة لمجمل التعريفات التي أوردناها ، والتي وضعها عديد من العلماء والباحثين ، يمكن أن تعطينا المؤشرات التالية:

أولا: لا يمكن لأي باحث – على الأقل في الوقت الراهن – أن يحدد إطارا مرجعيا للعولمة كظاهرة كونية، ذلك لتعقيد هذه الظاهرة وتشعبها، مثلها في ذلك مثل أي ظاهرة اجتماعية.

---

(1) على حرب ، حديث النهايات ، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، بيروت ، الدار البيضاء ، الطبعة الاولى ، 2000 م ، ص 39.

(2) د. ناصر الدين الأسد، الثقافة العربية بين العولمة والعالمية ، عمان – الاردن، بحث من منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية ، 2000 م، ص 35.

ثانيا: كل باحث تناول هذه الظاهرة من زاوية معينة ملقيا عليها قدرا من الضوء، ويرجع ذلك اما لتخصص الباحث، أو لتوجه المجال العلمي الذي أعد له البحث، كتاب، مؤتمر ، ندوة ... الخ.

ثالثا: كان البعد الاقتصادي أكثر الأبعاد التي تم التركيز عليها ثم البعد الثقافي فالسياسي والاجتماعي ، مع قناعتنا باستحالة وجود حدود فاصلة بين تلك الأبعاد ، وتداخلها بشكل كبير.

رابعا: التعريفات المختلفة تعكس مدى تفاؤل او تشاؤم صاحب التعريف ويتراوح ذلك بين الترحيب والتحذير.

من ذلك فاننا نخلص الى إن ظاهرة العولمة Globalization بمفهومها الظاهر تعني التأثير والتأثر بكل الأحداث والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وما اليها ، التي تحدث في أي جزء من الكرة الأرضية ، السبيل الى ذلك التكنولوجيا المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة والتدفق المعلوماتي والمعرفي الهائل ، مما جعل الفرد يحطم حدود المكان والزمان ، وهذا ما يوحي به المفهوم الظاهر والحديث للعولمة الذي بدأ مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، أما القراءة العميقة لهذه الظاهرة فتدعونا الى تحليلها على انها ظاهرة قديمة جدا ، تعود جذورها الى بداية الإمبريالية منذ اكثر من خمسة قرون ، معلنة انتهاء الحقبة الاستعمارية الكلاسيكية التي كانت ذراعها قوة السلاح والجيش ، وابتداء حقبة إمبريالية جديدة ، ذراعها قوة الاقتصاد والمال، ووسائلها التكنولوجيا المتطورة ووسائل الاتصال وأسلوبها التمسح بحقوق الإنسان وحرية الفرد والمحافظة على البيئة ... الخ ، وهدفها نشر ثقافة الاستهلاك وتحطيم القيم بغرض امتصاص خيرات وثروات الشعوب، وجعل بلدان العالم النامي – بضمنها الوطن العربي – سوقا استهلاكيا لما

تنتجه دول المركز من صناعات غير انتاجية وثقافات سطحية مغرضة وأسلحة تدمير، وكل ما من شأنه أن يبقي الوضع على ما هو عليه إذا لم يزده سوءا.

2- **التماسك المجتمعي Societal Cohesion:**

هذا المصطلح بوضعه الحالي (التماسك المجتمعي Societal Cohesion) لم يظهر بصورة واضحة في علم الاجتماع ، إن لم نقل على الإطلاق ، إلا أنه ورد بصورة قد تتساوق مع هذا المفهوم وهي (التماسك الاجتماعي Social Cohesion) ، لذا سنتناول اولا في هذا المجال تعريفات لـ : تماسك – اجتماعي – مجتمعي – تماسك اجتماعي.

أ- تماسك Cohesion : ورد في معجم العلوم الاجتماعية [1] لتعريف هذا المصطلح ما يلي :

1- من أمسك بمعنى أخذ الشيء وشده ضد أطلق ، ويستعمل بالمعنى الحقيقي في الدلالة على القوة التي تؤلف الأجزاء الصغيرة من الجسم بعضها الى بعض ، ثم استعمل مجازا في وحدة الفكر ووحدة التعبير التي تجعل جميع عناصر الموضوع متماسكا بعضها ببعض، وأختص لفظ التماسك في مصطلح علم الاجتماع بالدلالة على الرابطة التي بين الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع.

2- وفي منشأ هذه الرابطة تختلف مذاهب الباحثين في المجتمع الإنساني بين من يعتبرها عقدا اختياريا مثل (هوبز و روسو) ، ومن يعتبرها قانونا طبيعيا مثل (مونتسكيو) .

---

(1) معجم العلوم الاجتماعية، اعداد نخبة من الاساتذة ، تصدير ومراجعة د. ابراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، ص 179.

3- هذه الرابطة هي دعامة المجتمع وحركته، وتؤثر فيها عوامل مختلفة قوة و ضعفا ، ويعنى بها علم النفس الاجتماعي عناية خاصة ، وهي سر قوة المجتمع وحركته ، ويحاول بعض الباحثين ان يحددها بمقاييس ومعالم مختلفة.

أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيعرف التماسك بأنه من الناحية السوسيولوجية زيادة العلاقات الموجبة التي تدور في المحيط الداخلي للجماعة ، فكلما ازدادت هذه العلاقات ازداد تماسك الجماعة وكلما تشتت هذه العلاقات واتجهت نحو الجماعة الخارجية ضعف التماسك الداخلي. ويقصد بالتماسك في المنطق صفة الفكر او البيان الذي تتماسك جميع اجزائه فيما بينها بإحكام [1].

ب- اجتماعي Social :

إن مصطلح اجتماعي يعني كل ما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد أو الجماعات ويوجد العامل الاجتماعي Social Factor إذا تأثر السلوك ، حتى لو كان متعلقا بفرد واحد بشخص آخر أو بجماعة سواء كان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص موجودين من الناحية المادية أو غير موجودين [2]، ويتميز مصطلح (اجتماعي) عن مصطلح (ثقافة) في أن الأول يتعلق بالعلاقة بين الأشخاص ، بينما الثاني يتصل بالمعتقدات ومستويات السلوك والقيمة والمعرفة وباقي نواحي الثقافة .

---

(1) د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986م، ص68.

(2) د. أحمد زكي بدوي، المصدر السابق، ص 379.

ج- **مجتمعي Societal** : في معجم العلوم الاجتماعية ورد تحت معنى مصطلح (مجتمعي) [1] بأنه صفة تدل على كل ما يتصل بالمجتمع سواء اكان ذلك متعلقا بتركيب المجتمع ام بوظائفه ، فيقال مثلا : البناء المجتمعي والنظم المجتمعية ، وا إذا أخذنا بوجهة نظر أنصار علم المجتمع فيمكن أن نحل كلمة { مجتمعي } محل كلمة { اجتماعي } في جميع استخداماتها التي تدل على ظواهر خاصة بالمجتمع فنقول (الحياة المجتمعية) و (الطبقات المجتمعية) ... الخ . ونقول اجتماعي حين يتصل الأمر بالنشاط ذي الطابع الاصلاحي (معونات اجتماعية) ... الخ .

ويعوف " تارد " المجتمعي بظاهرة " المحاكاة " ، فالمحاكاة في نظره هي أساس كل ما يعم المجتمع من نظم وعادات وتقاليد ، أما (دوركايم) فيرى أن الظواهر المجتمعية ظواهر لها طبيعتها الذاتية ولا يمكن إرجاعها أو تحليلها إلى عناصر فردية ، وتميل المدرسة الأمريكية الحديثة وعلى رأسها ، جيد نجز ، روس، بارك، بيرجس – إلى اعتبار الظواهر المجتمعية مجرد علاقات أو عمليات تفاعل بين الأفراد.

أما الدكتور الجوهري فيذكر بأن "كيلر A.G.Keller " هو أول من استخدم مصطلح مجتمعي ، ولكن بعض علماء الأنثروبولوجيا في أمريكا هم الذين يستخدمون المصطلح في الوقت الحاضر، وقد أراد "كيلر" اشتقاق صيغة الصفة من كلمة مجتمع، وهو يشير الى الخصائص التنظيمية للحياة الاجتماعية ، وقد ورد ذلك في كتابه "التطور المجتمعي Societal Evolution " الصادر عام 1931م [2] .

---

(1) معجم العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق، ص 518.

(2) د.عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق، 1983م، ص 205.

د . تماسك اجتماعي Social Cohesion :

التماسك هو مدى الترابط بين أفراد جماعة ، و يطلق " لوين Lewin " مفهوم التماسك الاجتماعي على حقل القوى الجاذب للأفراد ، المؤثر في تفاعلهم ، و يقاس التماسك الاجتماعي بتقنية المقايسة الاجتماعية (Sociometry) وذلك على مستويات[1]:

- مستوى ظهور تباين في الآراء أو في المسالك الاجتماعية للأفراد ، حيث يدور الصراع الاجتماعي وتتحرك القوى الضاغطة لحصر الصراع وحسم الخلاف، سواء بطرد الفرد المخالف من الجماعة ، وا ٕما بتعديل آراء المخالف وتبديل مواقفه ، وا ٕما بتمكّ نه من تعديل آراء الآخرين ومواقفهم.
- مستوى الجماعة ذات التماسك الرفيع ، حيث يكون تبدل آراء الأفراد المخالفين (المنحرفين عن معيارية المجتمع) ذا وتيرة أسرع مما هو عليه في الجماعة ذات التماسك المنخفض.
- مستوى الجماعة ذات التماسك المهني أو التقني أو السياسي أو الديني الرفيع جدا ، التي يشعر أفرادها بطمأنينة وأمان وببذل نشاطات متميزة إنه مستوى الصفوة ،النخبة (Elite) ،هنا يقارن التماسك بالتدامج او الانصهار الاجتماعي.

أما الجوهري فيقول بأنه ليس للتماسك الاجتماعي معنى متفق عليه بصفة عامة ، وهو يستخدم عادة بصورة رسمية للإشارة إلى مواقف يرتبط فيها الأفراد الواحد بالآخر من خلال مجموعة من الالتزامات الثقافية

---

(1) د.خليل احمد خليل ، معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت ، لبنان ، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى ، 1996م، ص 34.

والاجتماعية المشتركة. ان بعض علماء الاجتماع ادخلوا المصطلح للاشارة الى الجماعات الكبيرة والصغيرة على السواء التي تتميز بثلاث مميزات رئيسة هي: التزامات الفرد بالمعايير المشتركة والقيم، والاعتماد المتبادل الناشئ عن المصلحة المشتركة، وتوحيد الفرد بالجماعة [1].

وقد عرف " امتاي اتزوني Amitai Etsioni " التماسك بأنه علاقة تعبيرية ايجابية بين اثنين أو اكثر من الفاعلين ، و يعرفه آخرون بأنه استقرار النظام الاجتماعي و توفر التضامن بين أفراده ، ويقابله التفكك الاجتماعي Social Disorganization [2].

عليه فان التماسك المجتمعي يعني تلك الروابط القوية والعلاقات الموجبة الناتجة عن تفاعلات الأفراد في إطار المجتمع ، بالشكل الذي يجعل الأداء الوظيفي لبنى المجتمع يسير نحو المزيد من التفاعل الذي يجعل الفرد ملتزما بالمعايير والقيم المشتركة بما يوحد الفرد بالجماعة ، ويعمل على استقرار النظام الاجتماعي ، مشكّلا وحدة اجتماعية ثقافية متينة.

3- **المجتمع العربي Arab Society :**

يراد من تناول هذا المصطلح وضع الإطار العام الذي يدور خلاله البحث كمتغير تابع مستهدف للدراسة لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل عليه ، لذا فإننا سنعطي إلمامة سريعة لمعنى كلمة (مجتمع Society) حسب ما تناولها العلماء والباحثين.

فقد ورد في قاموس علم الاجتماع أن مصطلح المجتمع من أكثر مصطلحات علم الاجتماع غموضا وأكثرها عمومية ، فقد يشير الى أي شيء

---

(1) د.عبد الهادي الجوهري، مصدر سابق، ص 69.

(2) د.احمد زكي بدوي، مصدر سابق، ص 382.

ابتداء من الشعب الأمي البدائي إلى الدولة القومية الصناعية الحديثة ، أو ابتداء من النوع الإنساني كله إلى جماعة صغيرة من الناس منظمة نسبيا...

لقد مال علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر الى التمييز الواضح بين المجتمعات البدائية والمجتمعات الحديثة ، أو بين المجتمعات الأمية والمجتمعات غير الأمية ، وقد قارن (دور كايم) بين ما أسماه بالأبنية الانقسامية والأبنية العضوية [(1)].

أما معجم العلوم الاجتماعية فقد ورد فيه:

1- ذهب (تارد) الى أن المجتمع جملة أفراد يحاكي بعضهم بعضا ، أو يلتقون في صفات مشتركة موروثة من نموذج واحد قديم، وهذه هي الذرية الاجتماعية.

2- ويذهب (دور كايم)الى أن المجتمع ليس مجرد مجموعة أفراد ، و انما هو نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة، وفي مقدمتها تسلطه على أفراده وتميزه عن المجتمعات الأخرى ، وهو ظاهرة انسانية توجد حيث يوجد الانسان.

3- وعنى اجتماعيون آخرون بالعلاقات التي تربط أبناء المجتمع بعضهم ببعض، فيذهب (برجس Burgess) مع كثير من زملائه الأمريكيين إلى أن المجتمع جملة علاقات تربط الأفراد بعضهم ببعض، وتعبر عن مدى التبادل بينهم.

4- والحقيقة أن المجتمع يقوم على أفراده وعلى العلاقات القائمة بينهم، ولكنه شيء آخر غير هؤلاء الأفراد وغير تلك العلاقات ، ولكل مجتمع ثقافته ونظمه، وعاداته وتقاليده، وله صور شتى كالأسرة، والعشيرة ،

---

(1) د.عبد الهادي الجوهري، مصدر سابق، ص 203.

والقبيلة، والأمة ، والشعب ، وهو يشملها جميعا، ولكنه ان أُطلق أُخذ في أوسع معانيه [1].

ويعرف المجتمع بأنه اسم نوع يطلق على مجاميع الجماعات البشرية التي تعيش في نطاق جغرافي و سياسي وقومي محدد ، كالمجتمع العربي ، و أنه يكاد يضارع المتحد الوطني لأمة ، أو لكيان سياسي لدولة ، فيقال مثلا:المجتمع اللبناني ، المجتمع الفرنسي... [2].

وبصورة أوضح ، يحدده البعض بأنه جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة معينة ، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها ، وشعور بالوحدة ، كما ينظرون الى أنفسهم ككيان متميز، ويتميز المجتمع ، ببنيان من الأدوار المتصلة ببعضها والتي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية.

ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسية الضرورية لمواجهة الحاجات البشرية الأساسية ، وهو مستقل لا بمعنى اكتفائه الذاتي التام اقتصاديا ، ولكن بمعنى شموله بجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقائه[3].

إذن فالمجتمع العربي هو مجموع الأفراد العرب الذين يعيشون على الرقعة الجغرافية- السياسية العربية المحددة ، ويشمل المؤسسات البنيوية المختلفة الأسر ية والسياسية والاقتصادية والتربوية والدينية والعسكرية ، يجمع أفراده لغة واحدة وثقافة واحدة ، وهو كيان مجازي أكبر من مجموع الأفراد والكيانات السياسية المكونة له .

---

(1) د.إبراهيم مدكور ، مصدر سابق ، ص 516.

(2) د.خليل احمد خليل ، مصدر سابق، ص 174.

(3) د.أحمد زكي بدوي ، مصدر سابق ، ص 174 .

4 - المعايير الاجتماعية Social Norms :

المعايير بصفة عامة ، أو الأعراف المتخذة كمعايير هي آداب التصرف والحياة والتفكير المحددة اجتماعيا، والمعاقب على تجاوزها اجتماعيا [1] .

انطلق (دور كايم) من تحليل المنظومات الحقوقية لإرساء مفهوم المعيار الاجتماعي بوصفه تجليات الوعي الاجتماعي ومن ضرورات الانتظام الاجتماعي ، ان علم الواجبات يقوم بوصل علاقة ثنائية بمجمل العلاقات الاجتماعية والثقافية ، التي تتخطى الإطار الذي يدور التفاعل في نطاقه، وتتدخل في علم الواجبات الاعتبارات المعنوية والاخلاقية ، كلما لزم الأمر للتأكد من جدية التآزر، ومن نزاهة وتجرد المهني في مهنته ، ومن الواضح ان التناسق بين المعايير والقيم يكون ظاهرا للعيان في هذه الحالة.

فالمعيار الاجتماعي هو مستوى العادات والتقاليد والتوجهات المشتركة، الذي تبلغه جماعة، وتتخذه بمثابة قوة موجهة لسلوكها أو تصرفها،و يمكن اعتبار المعيار الاجتماعي بمثابة المرجعية الذاتية للجماعات المعينة [2] .

لقد جاءت كلمة (معايير Norms) في معجم العلوم الاجتماعية على أنها كلمة أجنبية مشتقة من اللفظ اللاتيني (Norma) بمعنى قاعدة أو قانون ، ويبدو ان استعمالات هذا المصطلح تتفق قليلا أو كثيرا مع مضامين هذا الاشتقاق.

1- أحيانا يطلق المصطلح على النموذج المتخذ أساسا للقياس (Type; Model)، وأحيانا يطلق على ما ينبغي أن يكون عليه السلوك العام والمواقف الجماعية بالنسبة للمشاعر السائدة في المجتمع ، وفي هذا المعنى يختلط

---

(1) د.خليل احمد خليل، مصدر سابق، ص 137.

(2) المصدر السابق، ص 138.

مفهوم (المعيار) بمفهوم (القيم) وهذا المعنى الأكثر شيوعا وانتشارا في مجالات استعمال المصطلح ، واستخدم المصطلح ايضا للتعبير عن القدر الذي يسهم به الأفراد فيما يتوقعه المجتمع منهم ان ينجزوه بصدد عمل معين.

واستخدم كذلك لتقييم اختيار الفرد لموقف ما من بين عدة ممكنات ، ويفسر بعض المفكرين هذا الاختيار بالإطار الفردي الذاتي المرتكز على مبلغ سعي الفرد لإشباع غاياته ، ويفسره البعض بالإطار الثقافي والاجتماعي.

ويرى الاجتماعيون ان المعايير من صنع المجتمع ووضعه، وهي في مجموعها تعبير عن المستوى العام المطلق في زمن ما ومرحلة اجتماعية معينة.

يقول الدكتور الجوهري أن هذا المصطلح جديد نسبيا على المصطلحات والكلمات العامة المستخدمة في علم الاجتماع ، وقد سبق ان استخدمه البروفيسور (مظفر شريف M. Sherif) في كتابه " سيكولوجية المعايير الاجتماعية The Psychology of social norms " الصادر عام 1939 م ، لوصف الأفكار أو المقاييس المشتركة التي توجه استجابات الأعضاء في كل الجماعات الثابتة.

وفي ضوء هذا المعنى تعتبر المعايير الاجتماعية سننا عامة تدفع الأفراد إلى التواؤم سواء عند القيام بالأفعال البسيطة أو عند إصدار الأحكام الأخلاقية المعقدة لأنهم استوعبوا هذه السنن العامة او قبلوها و وافقوا عليها، ومن ثم فان المعايير الاجتماعية تزيد من وحدة الجماعة وتماسكها وترابطها .

إن كلمة معيار في الوقت الحاضر تستخدم كمصطلح عام يستوعب القوانين والأعراف والقيم، ولو ان اعتبار الفعل معيارا أو معياريا معناه بالتأكيد أنه يتواءم مع توقعات المجتمع من السلوك ، وقد أدرك علماء الاجتماع

المبكرين مثل (تونيز Tonnies، وسمنر Summner) ذلك فاستخدموا قسوة الجزاءات الاجتماعية كأساس لتصنيف الأفعال.

فالمعايير الاجتماعية هي مبادئ عامة يتمسك بها الأفراد تمسكا شديدا بحيث تؤثر على سلوكهم وتجعلهم يتميزون بالتطابق والتشابه، وهذا ما يساعد على زيادة درجة وحدة الجماعة وتماسكها ، والمعايير تصف السلوك الحقيقي او الواقعي اكثر مما تصف السلوك المتوقع [1].

والمعايير الاجتماعية كما يعرفها البعض هي الاتجاهات والعادات والقيم المشتركة التي توجه استجابات أعضاء الجماعة وتحقق التطابق في التصرفات البسيطة او في الأحكام الخلقية المعقدة مما يزيد من وحدة الجماعة، فهي تعد بمثابة إطار يرجع إليه الفرد كي تكون له مرشدا لما ينبغي ان يكون عليه سلوكه [2].

لذا فان المعايير الاجتماعية تعني وجود نسق منظم من العادات والتقاليد والتوجهات والقيم والأعراف ، يكون بمثابة الدليل الذي يقود الفرد بأن يختار الفعل الذي يتوقعه منه المجتمع من بين مجموعة من البدائل، السبب الذي يؤدي الى تطابق سلوك افراد المجتمع، او تطابقه بدرجة اقل، فالمعايير الاجتماعية هي القاعدة او القانون الذي يحدد اشباع حاجات الفرد في اطار مجتمعه، الذي يحافظ على الثقافة والسلوك العام، بذلك تعمل المعايير الاجتماعية على خلق نوع قوي من التوازن وتزيد من وحدة الجماعة.

---

[1] د.عبد الهادي الجوهري، مصدر سابق، ص 219.

[2] د. احمد زكي بدوي، مصدر سابق، ص 287.

5- مؤسسات الإقراض الدولية Internationalism Lending Institutions

مؤسسات الإقراض الدولية (ILI) هي تلك المؤسسات التي انبثقت في ظل الهيمنة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما دعت الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر دولي، عرف بعد ذلك باجتماع (بريتون وودز) نسبةً لمكان انعقاده في ولاية نيوهمشاير، وذلك بغرض وضع نظام نقدي عالمي جديد وكان ذلك سنة 1944 م ، وقد حضرت الاجتماع (44) دولة منهم دولتان عربيتان هما " العراق ومصر "[1].

يتحكم في النظام النقدي العالمي الجديد المؤسستان الرئيسيتان وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد فرض هذا النظام على دول العالم الثالث تثبيت عملاتها بالدولار الأمريكي أو الذهب الذي كانت الولايات المتحدة تمتلك(72%) من كميته ، ثم اتبعت بهذا التركيب نظام التجارة الدولية الذي رسمت حدوده الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الغات Gatt) [2] .

فالوكالات العالمية في الحكم الاقتصادي العالمي ما تزال تشكل في نهاية القرن العشرين إطاراً معقداً في الإدارة العالمية ، ويتكون هذا الإطار من مجموعات شبه رسمية لتحديد برامج اقتصاديات العالم الكبرى ، مثل مجموعة السبع (G7)، مروراً بالأجهزة الأكثر رسمية والمكونة بصورة أساسية من الاقتصادات المتطورة ، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعد تقارير استشارية حول عدد من القضايا الاقتصادية الكبرى ، وبنك تسوية المنازعات الدولية الذي يراقب السياسات المالية والسيولة النقدية لأربعين

---

(1) د.إبراهيم شحاته ، البنك الدولي والعالم العربي ، مصر ، دار الهلال ، 1990 م، ص13.

(2) بدري يونس، مصدر سابق، ص 93.

مصرفاً مركزياً ، ثم وصولاً إلى المؤسسات العالمية الكبرى ذات العضوية شبه الدولية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية(W.T.O).

ومؤسسات الإقراض الدولية ، تقوم بمنح القروض للدول بناءاً على موافقة الأطراف المتعاقدة ، وبخاصة الأطراف الرئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لكي تعمل بصورة مؤثرة، وتعتبر الدول او وكالاتها الحكومية، وليس الأطراف غير الحكومية مثل الحركات الاجتماعية او الشركات متعددة الجنسيات ، هي الوسائط الرسمية للتفاوض والتصديق على الاتفاقيات الدولية [1] .

عندما يتحدث الناس عن (البنك الدولي) يفترضون خطأً – أنه مؤسسة مالية واحدة ، و يبنون تحليلهم على افتراض ان المؤسسات الخمسة التي تنتمي الى ما يسمى (مجموعة البنك الدولي) هي كيان واحد ، رغم ما لكل منها من بناء قانوني ومالي مستقل ، وعضوية مختلفة ، ونشاط متميز ، وشروط خاصة ، بل إن الكثيرين يخلطون بين مؤسسات هذه المجموعة وصندوق النقد الدولي وهو مؤسسة مختلفة تماما وان كانت تعمل بتنسيق كبير ومتزايد مع مجموعة البنك الدولي.

وتشمل مجموعة البنك الدولي المؤسسات التالية : البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والشركة الدولية للتمويل ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، وكثيرا ما يطلق على المؤسستين الأوليين معا لفظ (البنك الدولي) أو (البنك) لما لهما من رئاسة واحدة وجهاز واحد للعاملين، ومجلس ادارة ومجلس محافظة يتكونان من الأشخاص أنفسهم.

---

[1] د.ابراهيم شحاته ، مصدر سباق، ص 9.

إذن يمكننا أن نقول بأن مؤسسات الإقراض الدولية، وبخاصة المؤسستين العملاقتين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، قد أُنشئت بالأساس في ظل الهيمنة الأمريكية ، الهدف الظاهر لعملها هو العناية بالتعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب، حيث يختص (صندوق النقد الدولي) باستقرار العملات الوطنية وتصحيح الخلل في موازين المدفوعات ، ويختص (البنك الدولي) بإعادة بناء الاقتصاديات التي ضربتها الحرب، وبتنمية المناطق الأقل نموا بين الأعضاء فيه ، كما يعمل الاثنان معاً على تنشيط التجارة الدولية ورفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء.

أما الهدف المخفي فهو خدمة مصالح القوى الإمبريالية – أمريكا والغرب – من خلال الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات (مؤسسات بريتون وودز) على حكومات الدول النامية لأجل منحها قروض ، منها مثلا ما يدعونه التكيّف الهيكلي و الإصلاح الاقتصادي ، والضغط باتجاه الإسراع بتفكيك القطاع العام و (خصخصته) لإضعاف دور الدولة (الحكومة) ... وما الى ذلك من عمليات تجعل دول الأطراف ، دائما ، تدور في فلك دول المحور أو المركز ، حيث تكون هذه الأخيرة هي المستفيد الوحيد من مجمل العمليات.

6- الشركات متعددة الجنسيات Multinational Firms :

الشركات متعددة الجنسيات – تسمى ايضا – الشركات عابرة القوميات، والشركات متعدّية الجنسيّة ، والشركات فاقدة الهوية ، والشركات عبر الوطنية...إلخ .

يصفها تقرير منظمة العمل العربية بأنها مشاريع تملك أو تسيطر على مرافق انتاجية او خدمات خارج البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي، ويتم تصنيع منتجاتها في بلدان مختلفة في وقت واحد ، كما يتم بيع هذه المنتجات

من خلال شبكات توزيع متكاملة عبر الحدود الوطنية دون قيود، وتتميز هذه الشـركات بضـخامة رؤوس اموالهـا، وتنـو ع أنشـطتها، وانتشـارها الجغرافـي اللاّمحدود، واعتمادها على المدخرات العالمية التي تحصل عليها من خلال بيع اسهمها الى اكبر عدد من الأشخاص، و بالاقتراض من المصارف، وبإلزام الشركات التابعة لها بتوفير التمويل اللاّزم محلياً [1].

أما الدكتور مرزوق فيقول أن هذه الشركات تحتفظ بثقل ودور أساسي في موطنها الأصلي وتحقق بين 70 و 75 %من القيمة المضافة النّاشئة في بلدانها ، وان الثورة العلمية والتكنولوجية اكسبتها قوة اضافية ، خاصة وانها مؤهلة وقادرة على الإنفاق على البحث العلمي والتطوير... ان هذه الشركات تقوم بدور أساسي وفاعل في عملية (العولمة) من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتفكيك العملية الانتاجية وتكاملها دولياً، والأهم من ذلك هو اشاعة نمط استهلاك محدد وثقافة استهلاكية موحدة على صعيد العالم، يساعدها في ذلك سيطرتها في مجال الإعلان والاتصالات والإعلام بأشكاله المختلفة[2].

ويعرف صهيب الشركة متعددة الجنسيات بقوله أنها شركة تنتج وتبيع منتجاتها في عدد من الدول ، تمييزا لها عن الشركة التي تنتج وتبيع في بلد واحد ، وتصدّر للأسواق الخارجية ، وتستثمر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة في انشاء وحدات انتاج في بلدان خارجية ، بسبب ارتفاع فعالية التكاليف والربحية الناشئة عنه ، لأفضليات خاصة بالشركات الاحتكارية ، او

---

(1) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، العولمة وآثارها الاجتماعية، مؤتمر العمل العربي.

(2) د.نبيل مرزوق ، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطريق ، العدد الرابع 1997م ، ص 70. انظر في ذلك ايضا: د.منير الحمش، مصدر سابق، ص 33.

لتخفـيض تكـاليف النقـل ، أو تجنـب القيـود الحكوميـة ، مثـل التعريفـات والحصص ، والاستفادة من انخفاض تكاليف العمالـة ، ومدخلات الانتـاج ، وحوافز الاستثمار [1].

إذن فالشركات متعدية الجنسية هي شركات عملاقة ، تمارس نشاطها الانتاجي والتسويقي في اكثر من دولـة ، مستفيدة في ذلك من تدني مستوى الأجور في الدول النامية ، ورخص المواد الخام ، والتسهيلات التي تقوم بها تلك الدول طمعا في النهوض باقتصادها ، كذلك لغرض الهروب من الضرائب والقيود الحكومية.

وتسخّر تلك الشركات امكاناتها الهائلة في البحث العلمي والتطوير والسيطرة على الدعاية والاعلان ووسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة الاستهلاك كي يسهل تصريف منتجاتها، ومن ناحية اخرى كي لا تستطيع الدول النامية مجاراتها في مجال التصنيع والابداع، هدفها الأساسي من ذلك السيطرة الكاملة على اليد العاملة والموارد والسوق الاستهلاكية في أي مكان من الكرة الأرضية، ليصب ذلك كلّه في هدف اسمى . بالنسبة للشركات . وهو الربح والمزيد من الربح.

7- الثقافة Culture :

مصطلح (الثقافة) يعد من أهم واكثر المصطلحات المتداولة على الساحتين العربية والعالمية ، خاصةً بين المتعلمين والمفكرين والمختصين ، ورغم ان الثقافة شيء معنوي أو حسي (غير مادي) فان الذي يحمل

---

[1] محمد صهيب الشريف ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق وبيروت ، دار الفكر ، الطبعة الاولى، 1999م، ص232.

خصائصها ينسب إليها ويصبح (مثقف) أي انه انسان يحمل هوية وليس مهمشا ، فإذا كانت المعرفة لا هوية لها ، فالثقافة ذات هوية بالضرورة .

إن مصطلح (الثقافة)كان وما يزال من اكثر المصطلحات استحواذاً على الاهتمام ، خاصة عند علماء الاجتماع والمفكرين ، وتباينت وتعددت التعريفات التي اوردوها له تبعا لخلفياتهم ومنطلقاتهم الأيديولوجية وانتماءاتهم المعرفية ، حتى أنها وصلت إلى 160 تعريفا حسب رأي عالما الأنثروبولوجية (الفرد كروبر وكلاكهون)[1].

في سياق حديثه عن (الخطة الشاملة للثقافة العربية) يرى المسدي بأن منظري الخطة حددوا خيارهم لمفهوم الثقافة باعتبارها مناط الشخصية العربية ، ومستودع قيمها، ووعاء حكمتها ، وحقيقة هويّتها الحضارية ، ويستمر في معنى الثقافة وأهميتها ، بأنه لئن مثّل (الإنسان – الفرد) بعدا أولا في بناء التاريخ ، ومثل (الإنسان – الجماعة) البعد الثاني في صنع الأحداث وترتيب الوقائع ، فإن البعد الثالث الذي يحدد تفاعل البعدين الفردي والجمعي ويرسم الحركة التي سيسلكها التاريخ . ان في وجهتها تقدما او تقهقرا ، وان في نسقها وانتظام تسارعها. إنما تمثّله الثقافة من حيث هي مفهوم حركي يتفاعل مع الزمن ويتجادل بالتالي مع التاريخ، وبناءاً على هذا لا يمكن للثقافة أن تنفصل عن المعرفة[2].

إذا نظرنا للثقافة من منظور (كوني) نجد أنها ليست واحدة موحدة ، بل متباينة ومتقاربة ، متمازجة ومتمايزة ، تبعاً لبنية كل مجتمع ، تكون في مجملها

---

(1) محمد محفوظ ، مصدر سابق، ص 34.

(2) د. عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، تونس ، شركة مطابع لوتس ،1999م،ص68.

لوحة من الفسيفساء المتكاملة ، لذا فان الطرح (العولمي) أو (الكوني) للثقافة وما يمثله من اختراق لثقافة الآخر، جعل المثقّف العربي يهب مدافعا عن هويّته الثقافية ، مثلا، المفكّر العربي محمد عابد الجبري أراد أن يرسم إطاراً عاما بين العولمة والهوية الثقافية في اطروحات عشر أشرنا إليها في موضعٍ سابق ، فقد ذكر في الأطروحة الأولى: ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، بل ثقافات ، وفي الأطروحة الثانية: الهوية الثقافية مستويات ثلاث: فردية ، وجمعوية ، ووطنية قومية ، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع (الآخر) الذي تواجهه ، أما في الأطروحة الثالثة فيقول: لا تكتمل الهويّة الثقافية إلا إذا كان مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة[1].

يستخلص البعض ـ خاصة علماء الأنثروبولوجية وعلى الأخص الأنثروبولوجية الثقافية ـ مصطلح آخر من الثقافة ، هو (الثقافوية Culturalism) ، والذي يعني في مجمله استخدام الثقافة في تفسير المجتمع ، على هذا الأساس جاءت دعوة (هنتنغتون) الغرب إلى الاستعداد لمواجهة الحضارات الأخرى مفسرا معنى الحضارة بقوله ما الذي نعنيه عندما نتحدث عن حضارة ما ؟ ان الحضارة هي كيان ثقافي ، فالقرى والأقاليم والمجموعات الإثنية والقوميات والمجموعات الدينية ، لها جميعا ثقافات متميزة ، وان تكن على مستويات مختلفة من عدم التجانس الثقافي ... وهكذا فان الحضارات هي اعلى تجمع ثقافي للناس واوسع مستوى للهوية الثقافية للشعب ، ولا يسبقها الا ما يميز البشر عن الأنواع الأخرى ، وهي تتحدد في آن معا بالعناصر

---

[1] د.محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص14.

الموضوعية المشتركة ، مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات ، وبالتحديد الذاتي الذي يقوم به الشعب لنفسه[1].

كذلك يرى البعض أن الثقافوية قد تُستخدم بمعنى المذهب الفكري الداعي الى حماية الخصوصية او اعتبار الثقافة اساسا للتعامل مع المجتمعات الأخرى ، و إن هذا المصطلح اكتسى باشتقاقه بالعربية معنى التخفيض من القيمة واعطى مصطلح جديد هو المنهج الثقافي.

وقد جاء في المعاجم أن الثقافوية هي الثقافة الممذهبة، المرفوعة الى طقس اعتقادي ، و هي من مصطلحات علم الاناسة "الأنثروبولوجية " ... الثقافوية هي ، كالبنيوية والوظيفية ، إطار مرجعي أو جذر فكري ، تنطلق منه نظريات ومباحث لتخصب وتتطور من خلال التفاعلات الاجتماعية ، وليتحول بعضها إلى ذاكرة اعتقادية للجماعات [2].

كما ورد بخصوص الثقافة الاجتماعية أنها تعرف في علم الاجتماع بأنها البيئة التي خلقها الإنسان بما فيها المنتجات المادية وغير المادية التي تنتقل من جيل الى آخر، فهي بذلك تتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب عن طريق الرموز والذي يتكون في مجتمع معين من علوم ومعتقدات وفنون وقيم وقوانين وعادات وغير ذلك [3].

يأتي مفهوم مصطلح (الثقافة) في بعض الكتابات والدراسات والأبحاث متساوقا مع مفهوم مصطلح (الحضارة) ، إلاّ أن "الثقافة" نتاج وعطاء

---

(1) صامويل هنتنغتون ، صدام الحضارات ، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الاولى 1995م، ص ص 18-19.

(2) د.خليل أحمد خليل،مصدر سابق،ص49

(3) د. احمد زكي بدوي، مصدر سابق، ص 92.

ومشاركة في تزيين الحياة وتذوق جمالها وتيسير فهمها بالفكر والأدب والفن ، على حين كانت " الحضارة " اكتسابا وأخذا وتأثّرا بما حول الإنسان ، وانفعالا بالمحيط والبيئة ، ومن هنا اكتسب عاداته وتقاليده واساليب حياته... إن "الثقافة" وليست "الحضارة" ، هي التي تبني هوية الأمة وشخصيتها ، وتدل عليها ، و تميزها عن غيرها [1] .

فالثقافة هي مجموعة النشاط الفكري والفنّي في معناها الواسع ، وما يتصل بها من مهارات او يعين عليها من وسائل ، فهي موصولة بمجمل اوجه الأنشطة الاجتماعية الأخرى ، مؤثّرة فيها متأثّرة بها ، معينة عليها مستعينة بها ، ليتحقق بذلك المضمون الواسع لها ، متمثّلا في تقدّم شامل للمجتمع في كل جوانب سعيه الحضاري [2] .

ويعرف البعض الثقافة بمعناها الواسع بأنها الاكتساب المعرفي ، أي الثّراء الفكري في مفهوم القرن الثامن عشر الأوروبي ، معنى ذلك ان الإنسان المثقف ، هو الإنسان الواسع الاطّلاع والمعارف ، القادر بالتالي على استخدام العقل وعلى الاكتشاف والإبداع ، ومن هذا المنظور فان الثقافة ليست قوالب معرفية جاهزة بقدر ما هي تهيؤ وقدرة على الفهم والإدراك [3].

برز أخيرا مصطلح (العولمة الثقافية) متزامنا مع انتشار مصطلح (العولمة) والذي بدأ تناوله بالدراسة يأخذ مناحي عدة تبعا لأبعاد العولمة

---

(1) د.ناصر الدين الاسد ، مصدر سابق، ص 33.

(2) د.محي الدين صابر، تونس ، قضايا الثقافة العربية المعاصرة، 1983م، ص9.
انظر ايضا ، د. ناصر الاسود ، المصدر نفسه ، 36.

(3) حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م، ص84.

ومفهومها، فيعد البعض العولمة الثقافية بعدا مستقلا بذاته ، فيما يرى آخرون بأنها امتداد للعولمة الاقتصادية، ووسيلة ضرورية لتمهيد الطريق امامها كي تتقبلها الشعوب والمجتمعات ، ويتفق الجانبان في النزعة الأساسية في التفر د والسيطرة ، والهيمنة (الكونية)، ويرجع ذلك إلى إن مفهوم الثقافة هو الأرضية اللازمة لبناء انماط السلوك المتعلَّم ، الذي يكتسبه الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه.

لهذه الأهمية لموضوع الثقافة ، قامت المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بعقد مؤتمر خاص بالثقافة في مكسيكو ، يوليو – أغسطس عام 1982م، صدر عنه اعلان مكسيكو بشأن الثقافة ، الذي عرفت فيه الثقافة بأنها جميع السِّمات الر وحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه ، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة ، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات ، والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته ، وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الخلقي ، وعن طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار ، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعر ّف على ذاته كمشروع غير مكتمل ، واعادة النظر في انجازاته ، والبحث دون توان عن مدلولات جديدة و إبداع و أعمال يتفو ّق فيها على نفسه [1].

إذن فمفهوم الثقافة – في أوسع مجالاته – هو هوية المجتمع الخاصة التي تميزه عن غيره من المجتمعات ، وثقافة أي مجتمع تتميز بخصائص تختلف – كثيرا او قليلا – عن خصائص المجتمعات الأخرى ، وهي نتاج لما

---

[1] المصدر نفسه، ص 19.

يبدعه أفراده في مجالات الحياة كافة، هذه المجالات التي تُعد عناصر لابد منها للبيئة الثقافية من أدب وفن وقيم ومعتقدات وعادات وتقاليد ولغة وقوانين ... وما الى ذلك ، تلك العناصر تعتبر ضرورية لبنية المفهوم العام للثقافة ، حيث عن طريقها يتم تحديد المصطلح وتوضيح وبيان معالمه.

فالفضاء المعرفي هو الذي ينبثق منه المصطلح ، لذلك فان استخراج العناصر الأساسية من بنية المفهوم او المصطلح يساعد على تطويرهما ، أما تطور الثقافة لمجتمعنا العربي فيجب أن يكون تطورا طبيعيا داخليا يتفق مع خصائص ثقافتنا ، مع التفاعل مع الثقافات الأخرى والذي يجب ان يُبنى على فهم صحيح وإدراك لكُنه تلك الثقافات.

الفصل الثاني

إسهامات في تفسير ظاهرة العولمة

إسهامات عربيــة

1- العولمة وتهميش الثقافة الوطنية – رؤية نقدية من العالم الثالث –[1]:

منذ البداية يحاول الباحث أن يضعنا أمام صورة العربي " المعاصر" الذي يقول عنه انه يعايش عالمين متناقضين ، حاملا في شخصيته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، ثقافتين غير متكافئتين، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عولمية تغريبية تسلبه الأولى ، وتدفعه نحو عصرنة فردية كوكبية مصطنعة.

ويسعى إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات التي يهتم بها جل المثقفين والمهتمين بقضايا الهوية والشخصية الوطنية ؛ والمجتمع العربي – كغيره من مجتمعات العالم الثالث – يعيش تجليات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويشير إلى أن تلك التجليات لها تأثيراتها على تغريب الذات ، وتهميش الشخصية، كتعميم نوع آخر من ثقافة الاستهلاك أو الثقافة الشعبية الأمريكية Popular Culture التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، تسلبهم الهوية ، وتحول الإنسان العربي إلى مواطن كوني.

كي يأطّر الباحث دراسته ، قسمها إلى سبعة مباحث رأى بأنها مفيدة لمناقشة الاشكالية المطروحة ، لذا فأنه تناول :

أولا:- تساؤلات حول العولمة : يعتقد الباحث بأن الشكل الجديد للنظام العالمي الذي تبلور لم تتحدد ملامحه بعد، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول طبيعة هذا النظام ومظاهر كوننته وأهدافه

---

[1] د. أحمد مجدي حجازي، العولمة وتهميش الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث. الكويت ، دراسة منشورة في مجلة عالم الفكر ، مج 28، العدد2، – اكتوبر-ديسمبر 1999م .

الواضحة والكامنة، ومدى تحقيقه لمصالح الذين ينتمون إليه من الدول والأمم وأثر تشكله على البُنى التقليدية المنتشرة في الجزء الجنوبي من العالم .

ويرى أن أهم التساؤلات التي تعبر عن هموم الإنسان العربي المعاصر تبدأ بماهية العولمة الكوكبية ، هل هي دعوة إنسانية تطرّق إليها الذهن الرأسمالي بعد شعور الإنسان الغربي بفقدان ذاته في مرحلة الحداثة ؟ أم هي دعوة ديمقراطية مستحدثه لتأكيد الذات المركزية بأسلوب إنساني مقبول من العالم اجمع؟ هل هي سياسة ليبرالية جديدة " Neoliberalismus " قادرة على إلغاء الحواجز بين الدول؟ أم تأخذ في اعتبارها خصوصيات الدول وسيادتها الوطنية وهويتها القومية؟.

عديد من الأسئلة قام الباحث بطرحها معتبرا أن الإجابة عنها تعطي رؤية واضحة لما يجري الآن في العالم ، مثلا التساؤل عن الدور الحقيقي الذي تقوم به الشركات متعدية الجنسية Transnational Corporations في ظل العولمة، ويسأل هل انتهى دور المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها في ظل نظام" الرأسمالية النفاثة Turb Capitalismus "[1] وهل يبقى لفقراء العالم موقع على الخريطة الكوكبية الجديدة ؟ من له الحق في إدارة شؤون العالم ؟

---

[1] " الرأسمالية النفاثة" إشارة إلى الصعود السريع الذي تشهده رأسمالية اليوم الصاعدة بقوة متنامية شبيهة بالقوة التي تندفع بها الطائرات النفاثة الحديثة.

- أنظر في ذلك : هانس بيترمارتين، هارالد شومان، فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة : عدنان عباس علي – الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة 238، اكتوبر 1998م ص 35.

أين الهوية الوطنية في ظل تشكيل المواطن الكوني وسيادة قيم الفردية ؟ وما علاقتها بالشخصية الوطنية؟.

مقابل هذه الأسئلة هناك إجابات تحتاج إلى دراسات أعمق، وأدلّة واقعية، من المتوقع أن تكون مختلفة حسب رؤية الداعين للتأييد أو الداعين للمواجهة لهذا الأُفق الجديد الغامض على الجميع .

ثانيا: العولمة نظام قديم في ثوب محكم : ضمن هذا المفهوم يشير الباحث إلى أن النظام العالمي الجديد الذي هو في دور التشكّل ، يرسم لنا ملامح العالم كقرية كونية صغيرة تضم الأمم والشعوب ، بما يدعو إلى نظام قيمي مشترك، ونظام أخلاقي مدني عالمي وقيادة مستنيرة تقود الشعوب إلى جوار دولي واحد.

كما يرى أنه إذا تم ذلك تصبح العولمة عملية يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز وانتهاء حالات الصراع والتباين، ويصبح التمايز تجانس وتماثل يعزز إلغاء القيود ويدعو إلى مزيد من التفاعل . يؤدي ذلك أيضا إلى اختفاء بعض الثنائيات مثل، شرق وغرب، رأسمالية واشتراكية أو شيوعية ، بحيث يصبح النظام الرأسمالي هو النموذج السائد، وتظهر ثقافة عالمية تتسم بخصائص متميزة.

يعود بعد ذلك إلى القول أن العولمة هي دعوة جديدة إلا أنها لا تختلف كثيرا من حيث سياساتها وأهدافها وأيديولوجيات الداعين لها عن السياسات التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي إبّان مرحلة الثورة الصناعية (1750– 1850م)، ذلك النظام الذي تحول في كل مرحلة منها إلى آلية جديدة تبعا لطبيعة أزمات النظم الداخلية ، وتبعا لمتغيرات التطور في العالم ، فالنظام واحد والهدف واحد ، ولا فرق بينهما إلا في القالب الجديد

المعولم الذي يبرز مبادئ الإنسانية والمساواة، وهي شعارات شهدناها في الكلمات اكثر منها في الأفعال .

ويستشهد بعبارة قالها المفكر الفرنسي" دوبريه" وهي "أن العالم يز داد تشرذما بازدياد وتائر توحيده " ويعني بذلك كلما تعمقت الكوننة الاقتصادية تشرذمت الأبنية السياسية، فتظهر النزاعات القومية كرد فعل لهذه العملية.

في هذا المعنى يخلص الباحث إلى أن العولمة عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم لدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بكل الوسائل إلى تسيير نموذجها الحضاري في الاقتصاد، حيث آلية السوق وحرية التجارة هي المبادئ الأساسية، وفي السياسة حيث تبرز شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الثقافة حيث يتم التركيز على الفردية وحرية الإنسان.

ثالثا:- اعتبارات أساسية في تحليل العولمة: يذهب إلى أنه رغم انتشار تداول مفهوم العولمة بين المثقفين في العالم ، فان الملاحظ هو كثرة السجالات التي تدور حوله والتي تدل على الغموض الذي يكتنفه ، فبرغم الكتابات والمقالات والمؤتمرات التي تتناول هذا المفهوم في الخطاب الثقافي المعاصر، إلا انه من الصعوبة بمكان تحديد كل جوانب العولمة كعملية لها أبعاد وجوانب متعددة ومتشابكة.

كما يقدم بعض الاعتبارات التي يرى أنها تُفيد في فهم الظاهرة وتحليلها من جوانبها المختلفة نورد منها:

1- ما يزال السجال يدور حول مفهوم العولمة وحول مختلف ممارساتها ، وبرغم ذلك نحن لم نصل بعد إلى فهم دقيق لما تعنيه كعملية ثلاثية الأبعاد(اقتصادية و سياسية واجتماعية).

2- عولمة اليوم تتجاوز الحدود، ولا تقر بالوطن باعتباره الفسحة الوحيدة المتاحة التي يستطيع فيها الناس ممارسة حقوقهم السياسية كاملة هنا أو منقوصة هناك .

3- تعني العولمة في حياة الشعوب الأكثر فقرا، التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقا، والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها ، و بين القرارات الكبرى التي تحدد مصيرها، وتؤخذ دائما بمعزل عنها ،خارج الحدود.

4- العولمة الكوكبية هي نتاج متغيرات متلاحقة تكرست بانتهاء الحرب الباردة ، إنها مرحلة جديدة، يسميها البعض" مرحلة ما بعد الإمبريالية " ويسميها البعض الآخر " مرحلة ما بعد التنمية " ويتفق الجميع تقريبا على كونها الوليد الشرعي للشركات متعدية الجنسية ، وتلك الشركات التي استطاعت السيطرة على معظم أجزاء الكوكب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، دون أن تنتمي إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة .

5- في ظل العولمة يختفي دور المصمم أو المبدع ليحل محله مروج السلعة وبائعها، تلك السلع التي تنتجها الشركات متعددة القوميات وفق نظام الإنتاج عن بعد " Tele production " والتي تلعب فيها وسائل الإعلام الدور المحوري في تشكيل طموحات المستهلكين للثقافة المعولمة.

رابعا: آليات العولمة (رؤية تحليلية): يذكرنا الباحث هنا بالأهداف الاستراتيجية للنظام الرأسمالي رغم ما مر به من مراحل وتطورات، فالهدف الأول تركز على التجديد والتطهير والإبداع في داخل النظام الرأسمالي بهدف تحقيق نمط نموذجي يميزه عن أي نظم أُخرى يمكن أن تنافسه ، أما

الهدف الثاني فيتمثل في دعم الهيمنة الخارجية من اجل تحقيق الهدف الأول أيضا.

وبتحليل عملية العولمة استخلص الباحث توجيهاتها وتأثيراتها في التالي:

1- ربط العولمة بحركة تداول رأس المال الاقتصادي ، حيث العمل على توحيد أسواق الإنتاج والاستهلاك .

2- لما كانت عملية الاقتصاد هي المحور الأساسي للتدويل، فإنها قامت بدور مؤثّر في إزاحة العملية السياسية- خاصة في المجتمعات التقليدية – وذلك بناء على توجيه مسارات الإنتاج والمال والتجارة والاستثمار، ومن هنا استطاعت التأثير على عمل ومواقف العملية السياسية وغيرها من عمليات مجتمعية أخرى .

3- ربط أجزاء العالم ، على الرغم من تباعدها وانفصالها جغرافياً وسياسياً وعرقياً، بروابط عدّة جعلت بالإمكان القول أن العالم أصبح قرية كونيه صغيرة ، ونظراً لعدم التكافؤ يشير إلى أن الدول الصغرى الأقل نموا وتطورا ستخضع لشروط القوى الرأسمالية التقليدية .

4- تراجع دور العملية الثقافية – الاجتماعية في المجتمعات التقليدية والنامية ، لذا فانه في ظل العولمة وآلياتها المعاصرة، فان ذلك يؤدي إلى الاختراق الثقافي الذي يعمل بدوره على تهديد منظومة القيم الأصيلة .

خامسا:صناعة العولمة و اشكالية الهوية : يذهب إلى انه في ظل آليات الهيمنة العالمية الحديثة تحولت الثقافة الاستهلاكية إلى هدم وتشويه لبنى المجتمعات التقليدية، وساهمت في تغريب الإنسان وعزله عن قضاياه،

وأضعفت ارتباطه بهويته بل وشككته فيها، وقد أسهمت في ذلك التطبيقات التي تمت في مجال تقنية المعلومات والاتصالات .

ويعد الباحث " تعميم ثقافة الاستهلاك " واحدا من آليات الهيمنة المفروضة على الشعوب والأمم التقليدية، وهو مجال مكمل مع أنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال والتقنية... وتشكلت مؤسسات لهذا الغرض حتى تضمن الفئات الرأسمالية – مديرة الشؤون العالمية – تصريف منتجاتها، وتوزيعها عالمياً وعلى أوسع نطاق، ولعبت الشركات المتعدية الجنسية دورا مؤثّرا في ذلك ، واهتمت بإنتاج رموز وبنود ثقافة الاستهلاك لتتكامل مع السلع المادية المنتَجة، ولا يختلف ذلك عن استخدام هذه المؤسسات للعلوم الاجتماعية والسلوكية وتوظيفها في خدمة هذا الغرض .

سادسا: العولمة : التجليات والتأثيرات: تحت هذا العنوان يعيد تأكيده على أن مفهوم العولمة ما زال غامضا، إلا أنه رغم ذلك ، يعتبر العولمة دعوة أو مسعى لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية ، ويرى أن أهم آليات هذا الفعل هو تقويض السيادة الوطنية في دول العالم الأقل تطورا.

ضمن تجلّيات العولمة المتعددة المتشابكة ، يرى الباحث بأنه على المستوى الاقتصادي تظهر التجليات في نمو وتعميق عملية الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ، كذلك وحدة الأسواق المالية وزيادة المبادلات التجارية وفقا لتطبيقات اتفاقيات التجارة الحرة ، ومن الناحية السياسية فتثار إشكاليات عدة تتعلق بدور الدولة في خدمة الاقتصاد المحلّي، وتحوّل ذلك الدور إلى الشركات متعدية الجنسية، بذلك ظهرعجز الدولة وفقدت الكثير من وظائفها الموروثة والأساسية مما أفقدها مبررات إستمراريتها ووجودها، حيث أصبح الاعتراف بالدول رهن الاعتراف الدولي بها.

سابعا: الإنسان العربي في الزمن المعاصر: يتساءل الباحث مع بداية هذا الموضوع عما إذا كانت العولمة عملية غسيل حقيقية للأدمغة، ويذهب إلى أن الخوف من العولمة يرجع بالأساس إلى عملية إثبات الهويّة أو الذات الوطنية، خاصة لدى الشعوب التي عانت من الاستعمار والتدخلات الأجنبية الخارجية لفترات تاريخية طويلة، لذا فإن الإشكالية– حسب رأيه – تكمن في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية .

2- هوية الفرد العربي بين الدولة القُطرية والعولمة : [1]

يرى الباحث – حسبما لمسنا من هذه الدراسة – وجود أزمة في هوية الفرد العربي، ويُرجع تلك الأزمة إلى عدم التطابق بين الدائرة السياسية التي تمثلها الدولة القُطرية ككيان سياسي،مع الدائرة الحضارية و الثقافية ، فقد قامت الدولة القُطرية معتمدة على البُعد القبلي أو الطائفي أو المذهبي أو الجوهري ، حيث انه جرى توظيف هذه الظواهر التي تمس حياة الفرد ويعايشها بشكل يومي ، لتكون المبرر أو القاعدة التي تستند عليها مؤسسة جديدة أسمها الدولة.

وتذهب الدراسة إلى أن الفرد العربي لم يكن على معرفة سابقة بمثل هذه المؤسسة " الدولة " وما ينتج عنها من رموز ومعان ، وقيود مفروضة على الحركة والانتماء ، لقد التقت طموحات بعض الفئات مع مصالح القوى الأجنبية فأدى ذلك إلى" دولتة " القبائل والطوائف والمناطق ، حيث أن الدولة تمثل مضامين أبعد من أنها مجرد جهاز إداري يدير شؤون جماعة من الناس ،

---

[1] د.صالح السنوسي، هوية الفرد العربي بين الدولة القُطرية و العولمة، أوراق المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون ،العولمة والهوية ، تحرير ومراجعة: صالح ابو أصبع، عز الدين مناصرة ، محمد عبيد الله . منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان/ الأردن 1999م.

بل يلزمها مبررات تاريخية واجتماعية وثقافية من منظور المفهوم القومي الذي برر ظهور الدولة الوطنية في أوربا، والتي أريد للدولة القُطرية العربية أن تتمثل بها ، ومن وجهة نظر الباحث فإن هذا ما يجعل من الدولة القُطريّة العربية سببا من أسباب الأزمة – أزمة هوية الفرد– حيث أن مجموعة المفاهيم التي جاءت بها الدولة والوقائع التي خلقتها ، أدت إلى نوع من التناقض بين الهوية التي سعت هذه الدولة لبنائها والفكرة التي لدى الفرد عن هويته ، أدى ذلك إلى تأزم العلاقة بين الفرد والدولة على صعيد الانتماء والولاء .

في إطار الدور الذي لعبته الدولة القُطرية في تأزيم هوية الفرد ، فان الباحث يذكر إن هذا الدور قد مر بمرحلتين هما :

الأولى: مرحلة تناقضها مع فكرة الدولة القومية .

الثانية: مرحلة محاولة اندراجها في العولمة.

بالنسبة للمرحلة الأولى فانه يوضح مبررات قيام الدولة الوطنية في الغرب –التي تتمثل بنموذجها الدولة القُطرية العربية – والتي يرى أنها قامت على أساس قومي وهو المبرر حسب فلسفة تلك المؤسسة، لانقطاع الامتداد الجغرافي بين جماعتها والجماعة المجاورة لها ، فهذا الإحساس لدى الجماعة بوحدة الانتماء الثقافي والتاريخي هو الذي تولّدت عنه الهوية الجماعية والتي تحدد على ضوئها ولاء الجماعة لهذه المؤسسة ، على ذلك فقد اكتسبت الدولة شرعيتها كإطار لخصوصية الجماعة– التاريخية والثقافية – بما يميزهما عن غيرهما من الجماعات، مما خلّف لديهم إحساساً بالانتماء.

هذا الإحساس بالانتماء، هو ما يرى بأنه بدأ مفقودا منذ البداية بالنسبة للدولة القُطرية العربية ، ويرجع عدم استطاعة العربي فهم هذه المؤسسة أو إقناع نفسه بها إلى بعض الأسباب منها :

1- لقد بدت مؤسسة الدولة القُطرية بالنسبة للفرد العربي أكبر من مؤسسة القبيلة أو الطائفة، فما تضمه تحت نفوذها يمتد إلى اكبر من ذلك ، مما يترتب عنه – في بعض الأحيان – انقسام القبيلة أو الطائفة بين دولتين أو اكثر ، وبالتالي فان جزءا من الجماعة التي يدين لها بالولاء اليومي المباشر، قد اصبح يقع في فضاء جغرافي لا يحق له اجتيازه لأنه صار أجنبيا عنه، بينما يمسي أبناء عمومته المحتجزين خلف حدود السيادة على الفضاء الجغرافي للدولة القُطرية المجاورة .

2- مؤسسة الدولة القُطرية توحي للفرد العربي بأنها متناقضة مع الأمة ، بما لم يسمح له إلا بنوعين من الانتماء ، الأول هو انتماء الفرد إلى رابطته الاجتماعية القريبة أو الطائفة أو الجهة، والثاني هو الانتماء العقيدي والثقافي ، أي الانتماء إلى الأمة ببعدها الديني أو الثقافي .

يخلص الباحث إلى القول بأن أحد أوجه أزمة هوية الفرد تمثلت في محاولة الدولة القُطرية جعل الانتماء إلى الوطن يحل محل الانتماء إلى الأمة ، مما أدى إلى ثلاث نتائج هي :

أ- ازدياد تشرنق الفرد داخل عصبيته أو مذهبيته.

ب- عدم تماشي الفرد مع الدولة كمؤسسة تريد أن تؤسس وجودها على مشاعر الولاء للوطن.

ج- ازدياد ضعف مشاعر الانتماء إلى الأمة ، بسبب انقطاع التواصل العضوي الحُر .

رغم نجاح الدولة القُطرية إلى حد الآن على أن تثبت في مواجهة فكرة الدولة القومية ، فأنها ظلت عالة على أرث الأمة ولم تستطع أن تؤسس هوية خاصة لها تجعل الفرد يحس بأنها تعبر عنه وعن خصوصية جماعته، فما زال

الفرد يشعر بأن محدّدات هويته الثقافية الحضارية تتجاوز حدود هذه الدولة ، إن الدولة القُطرية استطاعت بفضل أوضاع عالمية وا إقليمية ، أن تحافظ على وجودها وان تندرج من الناحية القانونية ضمن وحدات النظام الدولي، إلا أن كل ذلك جرى على حساب إنسان مأزوم الهوية وجد نفسه فجأة في مواجهة عصر العولمة .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية فانه رغم انضواء الدولة القُطرية العربية تحت مظلة النظام الدولي، والمحافظة على الحدود السياسية والسيادة القانونية بضمانة القوى الكبرى، فان ذلك –حسب رأي الباحث – لا يعني اندراجها في الحضارة السائدة في عصرها ، فالعولمة تعتبر مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي والحضارة العالمية، وهي محصلة تراكم مراحل التطور الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمعات الصناعية ، أما الدولة القُطرية العربية فقد دخلت عصر العولمة وهي تحمل معها فشلها في كل المراحل السابقة ، فإلى جانب عجزها عن خلق هويّة حقيقية لها ، عجزت أيضاً عن إعادة إنتاج وسائل الحضارة السائدة في عصرها.

ويُرجع ذلك العجز لسببين رئيسيين يمكن إيجازهما في الآتي :.

1- الدولة القُطرية لم تستطع تحقيق الشعارات التي قامت عليها ، فالإمكانات المحدّدة البشرية والمادية لم تُخرج الجماعة التابعة لها من التخلف مما زاد من انعدام الثقة لدى الفرد وأزم العلاقة بينه وبينها على صعيد الانتماء والهوية .

2- لقد فشلت الدولة القُطرية سياسياً واجتماعياً في الاهتداء بنموذج الدولة الوطنية في الغرب ، فلم تستطع أن تكون دولة الديموقراطية والمساواة ، بل ظلّت سياسياً دولة الدكتاتورية ، واجتماعياً دولة

العصبيّات، وبالتالي لم يحصل الفرد على حقوق المواطنة في الوقت الذي تطالبه فيه هذه الدولة بأن يكون مواطناً من حيث الواجبات فكان ذلك وجها آخر من أزمة الهوية .

إن عصر العولمة ، بما يسببه من دوار ينتاب أبناء العصر الذين تتجاذبهم العولمة من جانب والبحث عن الجذور وعن مقومات الانتماء من جانب آخر ، لهو اكثر خطورة على الدولة القُطرية العربية ، فالعالم الرأسمالي الذي حماها في الماضي ،أصبحت مصلحته تقتضي الآن إقالتها من عدة وظائف تؤديها في السابق ، فالعولمة التي تعتمد على التكنولوجية وتدفّق رؤوس الأموال ، تهدف إلى تنظيف الفضاءات الاقتصادية الوطنية من كل العوائق التي يمكن أن تقف أمام الشركات المتعددة الجنسيات والسوق المعولمة، ويترتّب على ذلك :

أ – تبعية كل الأنشطة الاقتصادية للسوق المعولمة ، مع ما يفرض ذلك من منافسة لا تستطيع الدولة القُطرية العربية مواجهتها.

ب – توحيد الطلب وتنميط الاستهلاك مما يؤدي إلى اختفاء الخصوصيات والهويات ، لا سيما خصوصيات و هويات الجماعات التي لا تستطيع أن تقدم مساهمات إنتاجية وا إبداعية فاعلة في عصر العولمة .

ج– إفراغ العديد من المفاهيم من محتواها، كالسيادة والحدود والاستقلال السياسي والاقتصادي، تلك التي كان النظام الدولي في السابق يسمح للدولة القُطرية أن تدّعيها.

يخلص الباحث إلى أنه ليس للدولة القُطرية أي خيار إلا أنها ستحاول أن تتبنّى قيم وأهداف العولمة ، مثلما تبنت عند نشأتها قيم الحداثة الغربية في شكلها الخارجي ، من أجل تأمين وجودها واستمراريتها ، لكن شروط العولمة

ومؤثّراتها لن تسمح على الأغلب بتكرار التجربة ، فالعولمة تعمل بآليتين هما :

1- خلق تجانس في بنية العالم من خلال نشر ثقافة كونية.

2- التفكيك الاقتصادي للأطراف من العالم الرأسمالي.

لقد قامت الدولة القُطرية العربية على حساب تقطيع وتفتيت الفضاء الجيو. اقتصادي والثقافي التاريخي للجماعة الكبرى ، وأسست وطنية هشة وسلطة مستمدّة من الولاء العشائري أو الطائفي أو الجهوي ، ففشلت في إنجاز رسالتها التي بررت بها وجودها، وهي تحقيق التقدم والاندراج في حضارة عصرها، وفرضت على الفرد انتماءاً مؤسسيا سياسيا لا يتطابق مع هويته الثقافية والحضارية ، ثم سلمته إلى عصر العولمة وهو أكثر غربة من أي وقت أو زمن مضى، وذلك وسط خواء ثقافي وفراغ أيديولوجي وسياسي يصعب معه بناء مجتمع قومي عربي له خصوصيته وهويته في ظل سيادة قيم العولمة.

3- **العولمة والثقافة :** [1]

الثقافة وحقوق الإنسان : في محاولته للربط بين المتغيرين- متغير الثقافة ومتغير حقوق الإنسان – يؤكد الباحث في دراسته على تلاحمهما، بل ويعتبر أن الثقافة برمتها جزءاً من حقوق الإنسان ، إن لم نقل بأنها الجزء الأعمق والأهم، و باعتبار كونية هذه الحقوق، فانه يستنتج استحالة أن تنغلق الثقافة على ذاتها، موضوعيا وفي الظروف العادية ، لأن في ذلك ذبولها وفنائها وتقليص دائرة إشعاعها ، فالثقافة كالأرض ، خصبة، ويزيد عطاؤها بالإثراء

---

[1] حاتم بن عثمان ، العولمة والثقافة ، بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة العربية الأولى1999م.

الدائم، والإخصاب المستمر ، عبر ملكة الإبداع والتبادل الحي الواعي، حتى تظل نابضة بالحياة المتجددة .

إن تعدد الثقافات واحترام الاختلاف والتعايش معه ، يطور بالضرورة أحوالنا وفكرنا وا ٕبداعنا ويثري ثقافتنا – هذا ما يراه الباحث – وفي اتجاه مغاير أو معاكس فانه يرى في أن انعدام التعدد ينفي الاختلاف، وانعدام الاختلاف ينفي الحرية، ويحجر الفكر ، ويقتل الإبداع ، ثم يعود ليقول أن الاختلاف لا ينفي وجود ثوابت واحدة ، ومبادئ كونية مشتركة، لا نتصور وجودا للثقافة بدونها، نعني الديمقراطية، وقيم التسامح والعقلانية والحرية ورفض المشاريع الكليانية ، والالتزام بخيار الحوار وقاعدة التعاون من أجل مشروع إنساني مشترك.

الإعلام والثقافة : يؤكد على الدور المهم والرئيسي للإعلام بوسائله المختلفة في نشر الثقافة والوعي ، وفتح الآفاق على الآخر مما جعله إحدى وسائل التقارب بين الشعوب، وكسلّم أولويات من الناحية التاريخية ومن حيث الأهمية لوسائل الإعلام في هذا المجال، يذكر بان الكلمة أولا ، ثم الكلمة والصورة معا، ثم طغت الصورة شيئا فشيئا، وأصبحت أداة التعبير الرئيسية على حساب اللغة والتحليل المؤسس لحد أدنى من الحوار مع المتلقي .

من المنتج إلى المستهلك في إعلام السوق: تشير الدراسة إلى أن الخوف اليوم هو أن يتحول الإعلام إلى مشروع اقتصادي للعولمة ، بمعنى أن يكون سعي أصحاب المؤسسات الإعلامية الضخمة إلى الربح المادي بدلاً من صدق المضمون الإعلامي ، وفي أقل تقدير السعي إلى الربح والانتشار معاً، وا ٕذا كان الربح مشروعاً ومطلوباً للأفراد والمؤسسات ، فانه من النادر، إن لم نقل من المستحيل ، أن يحمل جانب الترويج تلقائيا ، تطوعا، ومجانيا، هما ثقافيا،

وان يترجم عن حرص على خدمة الثقافة في حد ذاتها دون خلفية تجارية نفعية .

ويلفت الباحث الأنظار إلى أن الجانب الأخطر في الموضوع هو تحول الإعلامي إلى مجرد أداة تؤدي وظيفة كوسيط ليس له علاقة بمعالجة القضايا المطروحة ، أو التي يريد طرحها ، فالخوف هو أن يتحول الإعلام إلى منتج صناعي ، أيديولوجي لوظيفة لا غير، ظاهره حرية وتنو ّع واستقلالية وثقافة ، وسرعة اتصال وا إلمام ، وباطنه تكييف واستعباد، تبعية وهيمنة على العقول والحواس.

إذا كان ذلك ليس جديدا في واقع التوظيف الإعلامي ، حيث إن وسائل الإعلام في العالم، وحسب كل دولة، شهدت في مرحلة ما من تاريخها مثل تلك الممارسات ، فـان المغالطة اليوم تكمن في الادعاء بأن الليبرالية الجديدة هي الطريق إلى الديمقراطية والتنمية ، وأنها لا تترك مجالا للاحتكار والهيمنة والتوظيف السياسي للإعلام ...

وفي إشارة إلى واقع العولمة ومدى تأثير ذلك على الإعلام ، فان الباحث في تصديه لهذا الموضوع يقول بأن واقع العولمة يجعلنا نـُقر بأننا نمر ، في الحقيقة ، من الهيمنة السياسية الواضحة إلى الهيمنة الاقتصادية الواضحة ، ذات البعد السياسي العولمي الأيديولوجي المخفي.

الذكاء في الآلة والمهارة بالأداة والعقل في استراحة : إن طفرة تكنولوجيا الاتصالات تفسح للفرد مجالات لم تكن تخطر بباله قبل سنوات قليلة ، حيث أنها تمكن من الاطلاع في اللحظة الحقيقية للزمن ، على كل ما يحتاجه الإنسان من معلومات في كل شيء ، تتيح الاتصال عبر" الانترنيت " بمن نريد

في أقاصي المعمورة ، تمكّن الباحثين من الاطلاع على كل ما يصدر في مجال اختصاصهم دون عناء ، وفي لحظات وجيزة ...

لكن السؤال الذي يطرح بإلحاح ، هل الآلة وليدة حاجة ، أم توليد للحاجة ؟ ، ويجيب الباحث ، أما الآلة فهي استجابة للحاجة، وتجسيم مادّي لفكرة، تتحقق بالوسائل التكنولوجية، ثم تصبح جزءا من عالمها وعنصرا من مكوناتها، أما طريقة الاستعمال ووسيلة الاستغلال، فهي ثقافية، في المنطلق، ويستطرد قائلا: نريد للعقل أن يعشق الحياة لا الأداة و أن يطمح للعالمية، لا أن يكون أسير العولمة ... عندئذ يتبين لنا أن الأهم من تكنولوجيا الاتصال ، هو الاتصال ذاته ، أي الهدف الذي وضعت من أجله التكنولوجية وتطورت، وبمعنى آخر، الأهم هو السؤال عن نبل الغاية وضرورة السيطرة على الوسيلة، حتى لا نخلق أجيالاً آلية العقول ، تعوضها الأداة عن الحاجة إلى التفكير، فتُملي عليها معارفها وعواطفها ومواقفها.

للتدليل على ما ورد ذكره، يورد عبارات تحذيرية أصدرها " جوزي ساراماقو" [1] يقول فيها: لم تعد التجربة والمعرفة اليوم مفتاح الثقافة، فالمستقبل أصبح قائما على حذق البحث عن المعلومة عبر القنوات والمصادر المتعددة التي توفرها "الإنترنت " ... نسير نحو جهل كل شيء عن العالم ، لاشيء نعرف عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نعيش فيه ، ولكن المعلومات متوفرة جميعها لدينا ... الإعلام لا يجعلنا أكثر معرفة وحكمة إلا إذا كان أداة تقريب بين الإنسان والإنسان.

في العلاقة بين السياسي والثقافي : يعتقد الباحث بأن الصراعات التنافسية السائدة اليوم في العالم ، والتي تظهر لنا بمظهر تنافس الثقافات، ما هي إلا

---

(1) جوزي سارا ماقو: كاتب برتغالي حاصل على جائزة نوبل في الآداب لسنة 1998م.

صورة للخارطة السياسية متخفّية وراء ذلك القناع الثقافي ، إن الرافد الحقيقي للديمقراطية ، وحرية الأفراد والشعوب، والسلم في العالم هو أن ننجح في رسم معالم تعددية ثقافية ، تكون متكاملة وغير منمطة أو تابعة للآخر، أو مدجنة بحجة التماثل في الرؤى والطموحات بين بني البشر.

ثم يتساءل ، أو ليس من الغريب أن يكثر الحديث عن أزمة الثقافة واحتضارها، وأن يعلن عن موت المثقّف في فترة التحولات العالمية التي نعايشها اليوم؟ ، ألا يعني ذلك أن انحسار الثقافة واحد من أهم أسباب التوتّر والصراع ؟ وان إزاحة الثقافة والمثقف من حلبة العولمة هو أحد شروط إقامة النظام العالمي الجديد ؟.

وبنوع من المجازفة يطرحتساؤل يقول فيه لِم لا يباشر المثقفون بصنع النواة الأولى لقيام مشروع أيديولوجية جديدة ، لا تدعي الأزلية ، ولا تنفي ما سبق؟، محذرا من الأيديولوجية البديلة التي يطرحها العولميين من وضع تصور لنسق نيوليبرالي في الاقتصاد والسياسة والثقافة، ليجعلوا منه أيديولوجية جديدة ، أمّا مقابل الدعوات التي تبشر بنهاية التاريخ وبصدام الثقافات ، فيدعو إلى اقتراح نموذج ثقافي بديل ، في عالمنا العربي وخارجه ، يرتكز إلى القيم الإنسانية ويهدف إلى التقارب والتسامح .

4- **الاقتصاد العربي وتحديات المستقبل :** [1]

تناولت هذه الدراسة – كما هو واضح من العنوان – التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد العربي في هذه المرحلة التاريخية ، التي يتم فيها التحوّل بكل سرعة وفي كل المجالات التي تهم الفرد والمجتمع، مذكّرا في البداية

---

(1) د. سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة ، مكتبة مدبولي 1999 م.

بتصنيف الأقطار العربية ضمن مجموعة البلدان النامية ، مع انتمائها القومي والحضاري الموحد ، وما يعكسه هذا التصنيف من مراعاة حقيقة التفاوت بين هذه الأقطار من حيث مستويات النمو والتطور ، وتباين الأنظمة – السياسية والاقتصادية – وحجم الموارد..، ومع ذلك فالأقطار العربية تمثل منطقة جغرافية متصلة تزيد رقعتها عن عُشر مساحة الأرض ، التي تطل على خمسة من أهم المحيطات والبحار الدولية، وتختزن في باطنها ثروات طبيعية استراتيجية متنوعة، بالإضافة إلى مواردها البشرية التي تبلغ حاليا ما يزيد على 250 مليون نسمة تمثل 5% من سكان المعمورة .

يعتقد الباحث بأن هناك سمات عديدة تجمع بين كل مجموعات الاقتصاد العربي تتمحور حول التخلف والتبعية والتجزئة السائدة في الوطن العربي ، نلخص مما أورده الآتي:

1- التخلّف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادّية وبشرية ، وانعكاس ذلك على طرق وحجم الإنتاج الإجمالي وصافي الدخل القومي ومعدلات النمو.

2- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الأولي (الصناعة الاستخراجية والزراعة والغابات) وقطاع الخدمات ثم الصناعة التحويلية ، حيث يشكل قطاع الصناعات الاستخراجية نحو 21.1% من إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية عام 1996م، وتشكل الزراعة 13,2%، والخدمات46,8 %، بينما تشكل الصناعات التحويلية 10,8% فقط ، وهذا الوضع يعكس الاختلال في التركيب الهيكلي للأقتصادات العربية .

3- التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات .

4- بروز الطابع الاستهلاكي للاقتصاد .

كما يرى أن بزوغ الحقبة النفطية في التاريخ الاقتصادي للمنطقة العربية والذي جاء بعد حرب أكتوبر 1973م ، جعل النفط ضابطا لأنماط التنمية المتبعة ، وبدأت حقبة من التنمية الشاملة، ليست فقط في الدول النفطية ، بل امتدت لتشمل الدول غير النفطية ، أدى إلى أن تتبنى الدول العربية خطط اقتصادية طموحة للتنمية، كانت أساسا تعتمد في الخمسينات والستينات على استراتيجية الإحلال محل الواردات من اجل تغيير نمط التخصص الدولي، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في إقامة عدد من الصناعات الحديثة ، غير أنها اقترنت بحماية جمركية وغير جمركية عالية، أدت إلى الاستبعاد المطلق للمنافسة الأجنبية وعزلة عن السوق العالمية ، ومنذ منتصف السبعينات تبنّت الأقطار العربية استراتيجية التوجه التصديري، خاصة وأن الدول التي أخذت بها وصلت إلى درجة عالية من المنافسة العالمية، وحققت معدّلات عالية من النمو الاقتصادي .

الأقطار العربية وتحرير التجارة الخارجية: الأقطار العربية مثل غيرها من بلدان العالم أصبحت تتأثّر بالسياسات الاقتصادية العالمية التي تعتمد أساسا على تحرير التجارة ، فقد أصبح في أدبيات المؤسسات الدولية ، أن تحرير التجارة يعد ضروريا للإسراع بعملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل ، ذلك أن ارتفاع معدلات زيادة الصادرات يرتبط بصفة عامة بارتفاع معدّل النمو الاقتصادي ، ويضرب بعض الخبراء الاقتصاديين مثلا بدول شرق آسيا قبل أزمتها الأخيرة .

ومن المظاهر الإيجابية لتحرير التجارة أيضا، انخفاض أسعار السلع، كما أن أهمية تحرير التجارة المتعددة الأطراف من خلال تخفيض الحواجز، تؤدي إلى زيادة حجم التبادل، وبالتالي تحقيق منفعة كبرى على المدى الطويل .

بعد ذلك يعود الباحث ليذكر التكاليف الباهظة التي ينطوي عليها تحرير التجارة:

1- إن تخفيض أسعار الصرف المقترن بعملية التحرير يزيد التكاليف ويؤدي إلى ارتفاع معدل التضخّم .
2- كما يؤدي تحرير التجارة إلى ارتفاع معدّل البطالة نتيجة لمنافسة الواردات للصناعات التي كانت تتمتّع بالحماية .

ويلخص تجربة تحرير التجارة بأنها بصورة عامة تشير تجربة تحرير التبادل التجاري بين البلدان العربية تواضع النتائج التي تمخضت عنها خلال الخمسين سنة الأخيرة ، عندما تسنى إبرام العديد من الاتفاقات وا نشاء الأُطر المؤسسية التي كان أكثرها طموحا مجلس الوحدة الاقتصادية وقراره الشهير بإقامة السوق العربية المشتركة عام 1964م لتحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء رغم عددها المحدود ...، فهناك جملة من الأسباب أدت إلى فشل التجربة لعلّ أهمها يتعلق بضيق القاعدة الإنتاجية، وضعف الإرادة السياسية ، والتبعية التقليدية للاقتصادات الرأسمالية ، وقصور في المعلومات والبيانات التجارية ، بالإضافة إلى تشبث الأجهزة البيروقراطية بعدم التفريط بحصيلة الجمارك لتمويل الموازنة العامة ، مع الإشارة إلى عزم الأقطار العربية على إقامة منطقة عربية حرة في غضون عشرة أعوام بدأت مطلع عام 1998م.

- التطورات الدولية والإقليمية وآثارها على الاقتصادات العربية : يشير الباحث إلى أن بعد انتهاء الحرب الباردة في النصف الأول من تسعينات

القرن العشرين ، أخذت التحركات التي شهدها العالم ثلاثة اتجاهات لإعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية فيما يسمّى ، النظام الدولي الجديد:

1- الاتجاه الأول : وقد جاء نتيجة لانتهاء جولة أورغواي وتوقيع اتفاقات الجات في مراكش 1994م، وقيام منظمة التجارة العالمية 1995م لتحرير تجارة السلع والخدمات ، وانتقال رؤوس الأموال ، وتهدف إلى تدويل الحياة الاقتصادية ، أو ما يسمى بالعولمة التي يُراد أن تخضع لها جميع دول العالم .

2- الاتجاه الثاني: وقد استهدفت المنطقة العربية بطرح مشروع (الشرق أوسطية) بعد أن لاح في الأُفق سراب التسوية السلمية عام 1994م ، عقدت للتبشير بهذا المشروع مؤتمرات الشرق أوسط وشمال إفريقيا بدءا من الدار البيضاء (أكتوبر 1994م) مرورا بعمان والقاهرة إلى الدوحة (1997م).

3- الاتجاه الثالث: تمثل في التحوك الذي قام به الاتحاد الأوربي للتعاون مع دول شرق وجنوب البحر المتوسط .. عقد للتبشير بالمتوسطية مؤتمر برشلونة(نوفمبر 1995م) الذي صدر عنه " إعلان برشلونة ".

5- **الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي :** [1]

يتساءل الباحث مع بداية الدراسة عن ماهية العولمة ، هل هي مذهب فكري جديد؟ أم نظام سياسي عالمي أفرزته المتغيرات الدولية والمناخ السياسي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ؟.

---

[1] د. عبد العزيز بن عثمان التويجري ، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، بحث منشور في مجلة الإسلام اليوم – عدد15، سنة 15– لعام 1998 م.

ويقول إن المفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي للعولمة ، لا يتحدد بالقدر اللازم، إلا إذا نظر نا إليه من خلال رؤية عامة ، تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع التسعينات ، كما أن الوعي بطبيعة المرحلة يفتح أمامنا السبيل إلى تحديد معالم " هوية العولمة ".

ثم يضع سؤالاً يعتبره محورياً يفرض نفسه وهو : هل تؤدي العولمة إلى الانتقاص من سيادة الدول وتجاوز اختصاصاتها و التأثير على استقلالها الوطني ، والمساس بحقها في اتخاذ قراراتها ؟ وبصيغة أخرى : هل العولمة تلغي وظيفة الدولة الوطنية ذات السيادة الكاملة وفقا لما هو مقر ر في القانون الدولي ؟ .

ويحاول أن يو قفنا على بعض أشكال العولمة التي يعرفها العالم ، المتمثلة في وجود قوى دولية – غير الدول– تؤثر على السياسة العالمية بصورة مباشرة عبر قنوات متعددة ، منها منظمات عابرة للقوميات كالمنظمات الدولية والبنوك والشركات متعددة الجنسيات .. ويتكامل هذا الشكل مع النظام العالمي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية ، بإنشاء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات والوكالات المتفرعة عنها و العاملة في إطارها ، كما يرى بأن هذان النمطان للعولمة يخلوان من الهيمنة والسيطرة وفرض النفوذ الواسع ، وبعد أربعة عقود حدث تغيّ ر في الخارطة السياسية العالمية ، وظهرت القوة الأكبر (أمريكا) التي تفو دت بزعامة العالم ، وقامت بفرض نظام للعولمة يحقق لها مصالحها.

بعد تحليله للنظام الدولي الآخذ في التبلور والتشكيل ، ولطبيعة العلاقات بين الدول، يؤكد الباحث بأن العولمة لا يمكن أن تكون بحال نقيضا

للهوية ، ولن تكون بديلا عنها ، و العولمة بهذا المفهوم ، وفي هذه الحدود ، وفي إطار التنوع الثقافي وازدهار هويّات الشعوب ، وفي ظل الحوار الراقي الهادف بين الأديان والحضارات ، هي الخيار الإنساني المُتاح والمفتوح أمام مستقبل البشرية، وهو الأمر الذي سيؤدي ، بالتتابع وبتراكم التجربة ، إلى تعميق الاحترام المتبادل بين الجميع.

إذا فقدت العولمة العنصر الإنساني، وعدِمت الأساس الأخلاقي، كانت إلى الأيديولوجية الشمولية أقرب منها إلى النظام القانوني القابل للتطبيق لصالح البشر كافة، فالنظام القانوني الدولي لا يكون في خدمة الإنسانية، إلا إذا استمد من روح الإنسانية وقيمها مبررات وجوده وعناصر بقائه واستمراره، يعنى إن العولمة ذات النفع العام –حسب رأي الباحث – لابد وان تكون محكومة بقوة القانون الدولي الذي يكفل للدّول سيادتها كاملة غير منقوصة، وللإنسان حقوقه موفورة غير مهضومة.

في إطار التمتع الثقافي يقول إن حماية حق التنوع الثقافي تقضي بتنمية التعاون الدولي في ميادين التربية والعلوم والثقافة ، في إطار العهود والمواثيق والاتفاقيات العامة التي تحكم عمل المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ، وفي الوقت نفسه ، فان ممارسة حق التنوع الثقافي على مستوى العالم ، لن تتم إلا إذا انتعش الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات ونما وتطور، وأدى هذا الحوار إلى ترسيخ قيم التوافق والتعاون والتعايش بين أتباع الحضارات ، والى تدعيم التعاون الدولي في إطار المنظمات الدولية و الإقليمية القائمة والتي تشكّل في حد ذاتها المنظومة العالمية التي تجتمع حولها الشعوب والأمم والدول والحكومات ، والتي يتوافق عليها أتباع الأديان والثقافات والحضارات.

حتى يكون الحوار حوارا هادفا مؤثرا، والتفاعل فاعلا وبناءاً، بين الثقافات والحضارات ، يجب أن يقوما على قاعدة الاحترام المتبادل بالمعنى الأخلاقي الرفيع وبالمدلول الحضاري السامي ، مستندين على قواعد اجتمع البشر على صحّتها، والى قواعد القانون الدولي، وهكذا يصبح الحوار المفضي إلى التفاعل الحضاري ، فعلاً إنسانياً مؤثراً في حركة التاريخ ، وعنصرا مساعدا على استتباب الأمن والسلام على الأرض ، وقوة دفع لاستقرار الحياة الإنسانية، و لازدهارها ورقيّها.

ويركز الباحث على أهمية التنوع الثقافي وحق البشر في ذلك ، مما يؤكد على الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية، لقد أضحى الحق في التنوّع الثقافي اليوم قاعدة من قواعد القانون الدولي ، وذلك استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، والعهود والاتفاقيات التي تحكم علاقات التعاون الثقافي بين المجموعة الدولية، وفي كفالة هذا الحق من حقوق الإنسان تأكيد على الخصوصية الثقافية لكل شعب من شعوب العالم ، وا إبراز للهويات الوطنية ذات السّمات الحضارية التي تشكل في مجموعها الهوية الإنسانية العامة القائمة على أساس وحدة الجنس البشري ، ووحدة الصّفات المشتركة التي أودعها الخالق الباري الطبيعة الإنسانية.

وللتدليل على ما سبق أورد ما جاء في المادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي ، الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم (اليونسكو) في دورته الرابعة عشر (1966م):

1- لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامهما والمحافظة عليهما.

2- من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمي ثقافته.

3- تشكل جميع الثقافات ، بما فيها من تنوع وخصب ، وبما بينها من تباين وتأثير متبادل ، جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا.

وحيث انه ليس هناك ما يتعارض مع المصالح المشتركة بين الشعوب في تنوع الهويات الثقافية وتعدد الخصوصيات ، وما دامت الهوية بهذا الرسوخ في طبائع الأمم والشعوب ، فانه يرى بأنه لا سبيل لتجاوزها ، أو محوها ، أو انصهارها في بوتقة هوية واحدة مهيمنة ذات سيطرة ونفوذ ، مهما تكن الذرائع والأسباب .

في ختام دراسته التي حلل فيها العلاقة – المباشرة وغير المباشرة – بين الثقافة والعولمة، وذلك من منظور حق التنوع الثقافي، يخلص الباحث إلى أننا ومن خلال رؤية موضوعية إلى الواقع الدولي الراهن ، نستطيع أن نقول أن الخيار المُتاح والمفتوح على المستقبل ، هو أن تتضافر الجهود الدولية لترسيخ مبدأ التنوع الثقافي ، ولإنعاش فكرة الحوار بين الثقافات والحضارات ، وللتأكيد على ضرورة تفعيل التعاون الدولي الثقافي في إطاره الشامل، الذي يندرج تحته كل أنماط التعبير الإنساني ، وذلك للحد من الآثار السلبية للعولمة في شكلها المتجهّم الذي لا يقيم اعتبارا للهويات الثقافية والحضارية لشعوب العالم.

إسهامات أجنبيـــة

1- مجتمع الخُمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء : [1]

الباحثان الألمانيان يردفان العنوان السابق بعنوان آخر هو : مسيرو العالم في طريقهم لبناء صرح حضارة أخرى، ليبيّنان منذ البداية – في هذه الدراسة

[1] هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان ، مرجع سابق .

– الاتجاه الذي يسير نحوه العالم ، ففندق " فيرمونت Fairmont Hotel " في سان فرنسيسكو يعتبره الباحثان مكان جيد ومناسب (للرؤى ذات الأبعاد العالمية) لفخامته ، لذا فقد أسهبا في وصف بنائه وقاعاته ومطاعمه ومصاعده ، بما يجعل القارئ أو السامع يعرف عن يقين بأنه مكان لالتقاء الأثرياء .

في هذا المكان ، وفي أواخر سبتمبر 1995م ، دعا " غورباتشوف " [1] خمسمائة من قادة العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد ، وكذلك علماء من كل القارات ، أعتبر غورباتشوف هذا الجمع بأنه(هيئة خبراء Braintrust) جديدة ، وكان المطلوب هو تبيان معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين ، هذه الطريق التي ستفضي إلى حضارة جديدة.

يبينان التوجه الاقتصادي المعولم الذي جاء على لسان " جون جيج " John Gage مدير شركة الكمبيوتر الأمريكية " ميكرو سيستمز " ، فقد بدأ المناقشات بتقرير حول " التكنولوجية والعمل في الاقتصاد المعولم " ، و قال جيج:" بمستطاع كل فرد أن يعمل لدينا المدة التي تناسبه ، إننا لا نحتاج إلى الحصول على تأشيرات السفر للعاملين لدينا من الأجانب " فالحكومات ولوائحها لم تعد لها أهمية في عالم العمل ، انه يشغّل من هو بحاجة إليه ، وهو يفضل الآن " عقول الهند الجيدة "التي تعمل دون جَهد أو كلل، إن الشركة تتسلم بواسطة الكمبيوتر طلبات للعمل جيدة من كل أنحاء المعمورة. " إننا نتعاقد مع العاملين لدينا بواسطة الكمبيوتر ، وهم يعملون لدينا بالكمبيوتر، ويُطردون من العمل بواسطة الكمبيوتر أيضا".

---

[1] غورباتشوف، آخر رئيس للاتحاد السوفيتي السابق، والحاصل على جائزة نوبل للسلام .

أما فيما يخص العمالة فيذكر " جيج " – وهو مثال للبقية – إن عدد العاملين لدى شركته هو (16 ألف) ويقول" إذا ما استثنينا قلة ضئيلة منهم ، فان جل هؤلاء احتياطي يمكن الاستغناء عنه عند إعادة التنظيم"، ما يدل على أن الجموع الغفيرة من العاطلين عن العمل التي تلوح الآن في الأفق أمر بديهي ، فلا يوجد أحد بين هؤلاء المديرين .. يعتقد بأنه ستكون هناك فرص عمل جديدة كافية ، توفر للعاملين أجورا معقولة في الأسواق النامية التي تستخدم احدث و أغلى الأساليب التكنولوجية.

ويختزل البرجماتيون في " فيرموت" المستقبل إلى العددين 20 إلى 80 ، والى مصطلح " Tittytainment "، فحسب ما يقولون ، فان 20% من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي.. فخمس قوة العمل سيكفي لإنتاج جميع السلع، ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي، إن هذه الـ 20 بالمائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك ، أما الـ 80 بالمائة العاطلين وان كانوا يرغبون بالعمل فانهم لم يلقوا أي اهتمام من الحاضرين بالمؤتمر.

في حين لقي المصطلح الذي نحته زبغنيو بريجنسكي [1] وطرحه للمناقشة اهتمام الحاضرين ، والمصطلح مركّب من كلمتين " Entertainment " و " Tits " ليصبح المصطلح الجديد هو " Tittytainment " ويعني في مجمله إشارة إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي الأم المرضع ، فبخليط من التسلية المخدّرة والتغذية الكافية ، يمكن تهدئة خواطر سكان المعمورة المحبطين.

---

[1] زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzinski) بولندي المولد ، كان لمدة أربعة سنوات مستشارا للأمن القومي إبان إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر .

- الإعصار الصحيح : يرى الباحثان بأن الأمور لم تعد في طور التخمين أو الرجم بالغيب بقدر ما هي حالة سائدة، حيث أن في ألمانيا كان هناك في عام 1996 م أكثر من ستة ملايين يرغبون في العمل ، إلا أنهم لا يجدون فرصة دائمة للعمل ، وهذا العدد هو أعلى رقم يسجل منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية. أما صافي متوسط مداخيل الألمان الغربيين فهو في انخفاض مستمر منذ خمس سنوات .

كذلك يتنبأ البعض بأن الصناعة ستسلك نفس الطريق الذي سلكته الزراعة، فالإنتاج السلعي لن يوفر إلا لنسبة ضئيلة فقط من القوة العاملة فرصة لكسب الأجر والقوت، ويختزل الاقتصاديون والسياسيون أسباب هذا التدهور إلى كلمة واحدة لا غير " العولمة "، فحسب النظرية السائدة تحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد ،الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة واكثر شمولية ، ليس فقط في سوق السلع ،بل أيضا في سوق العمل ، وعند السؤال لا يجد المواطن ، من المؤسسات والمسؤولين ، إلا رداً واحداً " التضحية هي وسيلة التكيُّف مع العالم الجديد ".

إن الأممية التي كانت ، فيما مضى من الزمن ، الشعار الذي اخترعه القادة العماليين في الحركة الاشتراكية الديمقراطية ليواجهوا به تجار الحروب الرأسماليين ، صارت شعار الطرف الآخر منذ أجل ليس بالقصير، لابتزاز العمال بالعمال ، والدول بالدول، وذلك لغرض زيادة الربح وتراكم رأس المال .

من خلال ذلك ، يستخلص الباحثان بأنه لا ريب في أن رافعي راية العولمة، إنما يحاولون ، بما يختارون من عبارات وصور ، الإيحاء بأن الأمر

يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التي لا قدرة لنا على ردّها والوقوف بوجهها أي أنها نتيجة حتمية لتطوّر تكنولوجي واقتصادي ليس بوسعنا إلا الإذعان له والواقع أن هذا ليس إلا ثرثرة، فالتشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمي ليست حدثا طبيعيا بأي حال من الأحوال، إنما هي نتيجة حتمية خلقتها سياسة معينة بوعي وإرادة ، فالحكومات والبرلمانات هي التي وقّعت الاتفاقيات وسنّت القوانين التي ألغت الحدود والحواجز، التي كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من دولة إلى دولة أخرى . فرجالات الحكم في الدول الصناعية الغربية هم الذين خلقوا، ابتداء من تحريرهم المتاجرة بالعملات الأجنبية وعبر السوق الأوربية المشتركة ، وانتهاء بالتوسع المستمر لاتفاقية التجارة العالمية المسماة "الجات" بانتظام الحالة التي يعجزون الآن عن معالجتها.

2- **هيمنة من نوع جديد :** [1]

تناول بريجنسكي الهيمنة – خاصة الهيمنة الأمريكية – ومدى تأثير ذلك على موضوع السيادة العالمية ، وتغيُّر مراكز القوى في العالم ، وانعكاسات ذلك على رسم الملامح الجديدة للنظام العالمي ، كما يظهر واضحا منذ البداية تفاخره بسيادة أمريكا على العالم – رغم انه من أصل بولندي –.

بداية يذكر أن الهيمنة قديمة قدم الجنس البشري ، لكن سيادة أمريكا العالمية الراهنة متميزة في سرعة ظهورها، ومداها العالمي، والطريقة التي تُمارس بها مشيرا إلى أن قرن واحد كان كافيا لأن تحوّل أمريكا نفسها، وأيضا

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة : د. أمل الشرقي ، عمان/ الأردن، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 1999م .

بفعل الديناميات الدولية ، من دولة معزولة نسبيا في النصف الغربي من العالم ، إلى قوة لا سابقة لحولها وطولها العالميين.

_ الطريق القصير إلى السيادة العالمية: يعيد إلى الأذهان أول حرب توسعية خاضتها أمريكا عبر البحار والمحيطات ، وهي الحرب الإسبانية الأمريكية عام 1898م ، كما أن النفوذ الأمريكي الذي وصل إلى ما وراء هاواي وحتى الفلبين في منطقة المحيط الهادي ، قد سيطر وامتد على تلك المناطق ، وبحلول القرن العشرين ، كان الاستراتيجيون الأمريكيون منهمكين في تطوير مذاهب السيادة البحرية في المحيطين الهادي والأطلسي ، وكانت البحرية الأمريكية ، قد شرعت في تحدي المبدأ القائل أن بريطانيا هي " التي تحكم الأمواج ".

يذكر الباحث الأسباب التي أدت إلى قوة الاقتصاد الأمريكي، ولا يخفي أن ذلك قد ساعد على تحقيق الأطماع التوسعية الأمريكية، حيث أن التصنيع السريع وفّر لاقتصاد البلاد الأساس لطموحات أمريكا الجيوبوليتيكية المتوسعة ، وعندما كانت أوربا تعاني من ويلات الحرب العالمية الأولى، كانت قدرة أمريكا الاقتصادية النامية تشكل 33 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي، الأمر الذي أزاح بريطانيا عن موقع القوة الاقتصادية الأولى في العالم .

أما الأسباب المؤدية إلى ما وصلت إليه القوة الاقتصادية الأمريكية، فأنه يرى أن الدينامية الاقتصادية المتميزة التي ترعرعت في ظل ثقافة ترجّح التجريب والابتكار، أوجدت المؤسسات السياسية الأمريكية واقتصاد السوق الحرة فرصا غير مسبوقة للمبدعين الطموحين والمجددين الذين لم يعانوا مما يمكن ان يعيقهم عن متابعة أحلامهم الشخصية، من امتيازات بالية أو حدود اجتماعية متصلبة . وباختصار، كانت الثقافة الوطنية ملائمة بشكل فريد للنمو

الاقتصادي ، ثم ان تلك الثقافة باجتذابها واحتوائها للأفراد الموهوبين من الخارج سهلت أيضا ، توسع النفوذ الوطني.

ويصور الحرب العالمية الأولى بأنها هي المناسبة التي فتحت باب أوربا على مصراعيه لاستعراض قوة أمريكا العسكرية والدبلوماسية ، لأول مرة ، لتظهر من عزلتها النسبية ، فقد نقلت على الفور عدة مئات من آلاف الجنود عبر الأطلسي في حملة عسكرية مُحيطية غير مسبوقة الحجم والمدى ، أشارت إلى ظهور لاعب رئيسي على الحلبة الدولية، وعلى نفس المستوى من الأهمية ، استحدّثت الحرب أول مجهود دبلوماسي أمريكي كبير باتّجاه تطبيق المبادئ الأمريكية في البحث عن حل لمشاكل أوربا الدولية.

كما يرى بأن الحرب العالمية الأولى ظلت بالدرجة الأولى حرب أوربية أدت إلى التدمير الذاتي الذي أشّر بداية النهاية لتفوق أوربا السياسي والاقتصادي والثقافي على بقية دول العالم ، وظهرت الزعامة العالمية الأمريكية، إلا ان أمريكا لم تورّط نفسها في الشؤون العالمية حينذاك، فتراجعت أمريكا بسرعة إلى مزيج مشبع من الانعزالية والمثالية، وتركّزت استراتيجية أمريكا على حماية سواحلها، فكانت بذلك وطنية ضيقة في مداها ، ولم تعر أهمية تُذكر للاعتبارات الدولية أو العالمية.

أما ما يخص الهيمنة أو السيطرة العالمية، فأن تحليله دعاه إلى القول بأن لو أدت الحرب إلى انتصار ألمانيا الهتلرية لكان لها موقع التفوق العالمي ، إلا ان هزيمتها [ألمانيا] أدت إلى التنافس ثنائي القطب بين أمريكا والاتحاد السوفيتي من اجل السيادة العالمية ، والذي استمر على مدى السنوات الخمسين التالية ، ما وضع القوة البحرية الأعظم (أمريكا) إزاء القوة البرية الأعظم(الاتحاد السوفيتي) ، كما أن التقاء المدى الجيوبوليتيكي العالمي

والكونية المنسوبة إلى المذهبين المتنافسين ، أضفى ضراو ة لا مثيل لها على عملية التنافس ، زد إلى ذلك ظهور الأسلحة النووية الذي سيؤدي إلى دمار القوتين المتنافستين وعواقب مميتة بجزء كبير من الإنسانية ، إذا ما قامت حرب من النوع الكلاسيكي ، مما أدى إلى (انضباط ذاتي خارق من جانب كلا المتنافسين)، إضافة لذلك فانه في المجال الجيوبوليتيكي كان النزاع يجري في اغلبه عند حدود اوراسيا [1] نفسها مما أدى إلى أول خيار استراتيجي لما أصبح يعرف فيما بعد " بالحرب الباردة ".

ويعزي احتفاظ التحالف الذي تقوده أمريكا بوحدته إلى المرونة لدى التحالف الديمقراطي، بينما كان بالمقابل المعسكر الشيوعي ذو طابع سلطوي دوغماتي [2] ، وفي الوقت نفسه ، كان هشا ، بينما كان الأول يحتوي على قيم مشتركة لكنها كانت مجردة من القوالب المذهبية الشكلية ، فان الثاني يؤكد على التشدد الدوغماتي الذي لم يكن له سوى مركز تفسير نافذ واحد ، والسبب الثاني الذي يورده الباحث لاحتفاظ التحالف الذي تقوده أمريكا بوحدته، هو ان أتباع أمريكا الرئيسيون كانوا أضعف منها بكثير، أما انشطار المعسكر السوفيتي – الصيني، فانه راجع إلى أن الاتحاد السوفيتي لم يكن بوسعه ان يستمر إلى ما لانهاية في معاملة الصين بصفتها تابعا ثانويا.

يستمر في المقارنة بين تلك العناصر – الإيجابية في الجانب الأمريكي والسلبية في الجانب السوفيتي –فيقول إن النتيجة النهائية تأثّرت

---

[1] يستخدم تعبير" اوراسيا" في الاشارة الى اوربا وآسيا اللتين تقوم أطروحاته على اعتبارهما قارة واحدة، زبغنيو بريجنسكي ، المصدر السابق ص11.

[2] الدوغماتية" Dogmatic " تعني العقدية، أي ما ينسب إلى العقيدة ، وهي المبدأ الذي يتمسك به صاحبه ويؤمن بصوابه دون الاستناد الى دليل .

أيضا بالاعتبارات الحضارية ، حيث تقبّل التحالف الذي تقوده أمريكا ، بنسب متفاوتة ، الكثير من سمات الحضارة السياسية والاجتماعية الأمريكية على أنها سمات إيجابية ... على النقيض من ذلك ، كانت روسيا موضع السخط الحضاري من قِبل غالبية توابعها في أوربا الوسطى ، وكانت الصين حليفتها الرئيسية في الشرق تفوق الجميع سخطا عليها ... كانت كلمة "روسيا" تعني لدي الصينيين " الأرض الجائعة ".

ـ القوة العالمية الأولى : يذهب الباحث إلى ان انهيار المنافس " الاتحاد السوفيتي " أدى إلى وضع الولايات المتحدة في موضع فريد ، حيث أنها أصبحت في وقت واحد معاً القوة العالمية الأولى والوحيدة ، ومع ذلك ، فان سيادة أمريكا العالمية تذكّر ، في بعض الوجوه ، بالإمبراطوريات السابقة ، بغض النظر عن المدى الإقليمي الأضيق لتلك الإمبراطوريات ، أسست تلك الإمبراطوريات نفوذها على هرم من التوابع، والوكلاء ، والمحميات، والمستعمرات، وكانت تنظر إلى من هم خارج حدودها بصفتهم برابرة ،لا يبدو هذا المصطلح المنطوي على المفارقة التاريخية بعيدا تماما عن وضع بعض الدول الدائرة حاليا في الفلك الأمريكي .

ـ النظام الأمريكي العالمي : يقارن بين ما يسميه " السيادة الدولية الأمريكية " والإمبراطوريات السابقة ، فيقول بأنه رغم ما تستحضره السيادة الدولية الأمريكية من اوجه التشابه مع الأنظمة الإمبر اطورية السابقة ، فان أوجه الاختلاف عنها اكثر أهمية ، يتجاوز الاختلاف حجم رقعة النفوذ ، فالنفوذ العالمي الأمريكي يمارس من خلال نظام عالمي مصمم أمريكيا ليعكس التجربة المحلية الأمريكية ، ويعود ليذكّر بموقف الجمهور الأمريكي الذي لم يثر إعجابه صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة بعد انهيار المعسكر الشيوعي

وانتهاء الحرب الباردة ، بل كان الميل واضحا نحو وضع تحديد أضيق لمسؤوليات أمريكا في الخارج ، حيث أظهرت استطلاعات الرأي العام التي أُجريت عامي 1995 – 1996م ترجيحا عاما لـ " اقتسام " النفوذ العالمي مع آخرين بدلا من احتكار ممارسته.

للتأكيد على ما وصلت إليه الهيمنة الأمريكية على العالم ، والنفوذ الواسع الذي تمتد رقعته على مدى رقعة العالم ، مستعملا الوسائل المختلفة ، يوضح الباحث: كما أن النظام العالمي الأمريكي ، يعتمد كثيرا على ممارسة التأثير غير المباشر على الزعامات الأجنبية غير المستقلة، في الوقت الذي يستمد فيه الكثير من المنافع من جاذبية مبادئه ومؤسساته الديمقراطية، يدعم كل ذلك الأثر الكبير للسيطرة الأمريكية على الاتصالات العالمية، ووسائل التسلية الشعبية ، والثقافة الجماهيرية، والإنجاز الأمريكي في المجالين التكنولوجي والعسكري.

2- **العالم الثالث عندنا :** [1] [2]

في محاولة لكشف حقيقة المجتمع الأمريكي –ذو النهج الرأسمالي – يوضح تشومسكي الأوضاع المزرية لأعداد غفيرة من أبناء ذلك المجتمع حيث أدت نهاية " التحالف الثري " وانطلاقة " العصر الإمبريالي الجديد " إلى تشديد الحرب الطبقية الداخلية ، ونظرا لاختلاف الوسائل وتباعد

---

[1] نعوم تشومسكي : اكاديمي ومفكر امريكي معارض لسياسة الهيمنة الأمريكية، له كتابات ذات وزن كبير في كشف خبايا المخططات الصادرة عن واشنطن ، له وزنه عالميا في مجال علوم فقه اللغات واللسانيات وله نظريات في ذلك يُعرف بأسلوبه الساخر في الكتابة .

[2] نعوم تشومسكي ، سنة 501 الغزو مستمر ، ترجمة: مي النبهان ، المدى ، الطبعة الثانية 1999م.

الإمكانات المتاحة ، في مجتمع يقود أيديولوجية جديدة تدعو إلى – الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء–، فقد أدى ذلك إلى التفاوت الكبير في الدخل الفردي ، ويقول إن ترسُّخ المظاهر العالمثالثية { نسبة إلى العالم الثالث} عندنا هو من النتائج الملازمة لعولمة الاقتصاد ، الميل الثابت نحو مجتمع ثنائي الإطار Two Tiered ، تكون فيه قطاعات كبيرة من السكان فائضة من وجهة نظر تعزيز ثراء أصحاب الامتيازات.

فأصحاب الامتيازات يرون مع بداية هذا العصر الإمبريالي الجديد ، لابد من السيطرة على الرعاع أيديولوجيا وماديا ، وحرمانهم من حقوق التنظيم وتبادل الرأي التي هي شروط أولية للتفكير البناء والفعل الاجتماعي ، كان أهم وسائلهم لذلك الإعلام الذي يظلل الرأي العام ويشوش الأفكار، ليتم تمرير مشاريع أصحاب الامتيازات الأيديولوجية والمادية ، حتى ان أحدهم قال : لقد إستفردتنا الجرائد واحدا واحدا وأقنعتنا كم هي جميلة أيامنا .. لا فرصة لدينا للتشاور مع جيراننا لنكشف ما إذا كانت الصحف تقول الحقيقة.

أما غالبية السكان ، المهمشة رغم كثرتها، فان لديها رأيا آخر ، إذ أنها تنظر إلى النظام الاقتصادي بوصفه غير عادل بشكل متأصّل ، وهي لا تنظر إلى حرب فيتنام " كغلطة " ، بل " كعمل خاطئ وغير أخلاقي من أساسه " ، وقد فضّلت هذه الأغلبية ، الدبلوماسية على الحرب عندما كانت الولايات المتحدة تعد العدة لقصف العراق، ان ذلك لم يكن مؤثرا على القرار ، للتمايز الكبير بين القمة والقاعدة ، وطالما أنها أفكار فردية خاصة ، وهي لا تثير الخطر المرعب المتمثّل في الديمقراطية والحرية طالما أنها تجد طريقة منهجية لـ " التشاور مع الجيران ".

فالسيطرة على أفراد الشعب يجب ان تكون محكمة وتامة لضمان الطاعة ، حيث يعد ذلك القضية الأساسية في كل نظام حكم ، لذلك نجد أيديولوجية و مدراء ثقافيين لتحقيقها ، أما الاستثناء من ذلك هو وجود مجتمع ذي توزيع متكافئ للموارد ، ومشاركة شعبية في صنع القرار ، عندها يكون ذاك المجتمع ديمقراطيا ، ذا شكل اجتماعي تحرري ، إلا أن الموجود على أرض الواقع – حسب رأي الباحث – هو ان الديمقراطية الحقّة تظل مثالا بعيدا ، وتعتبر خطرا لابد من تجنبه ، لا قيمة يجب السعي لإحرازها ... أما المهمة الحالية فهي ضمان أن تزول من رؤوس جميع الرعاع أية فكرة بإمكانية سيطرتهم على مقدّراتهم، يجب ان يكون كل فرد متلقيا معزولا للدعاية ، اعزل أمام قوتين خارجيتين معاديتين ، الحكومة والقطاع الخاص ، بما تملكان من حق مقدس بتقدير الطابع الأساس للحياة الاجتماعية ، وا ٕذن ، لابد من تمويه وحجب القوة الثانية ، لا يكفي ان تظل حقوقها وسلطاتها بمنأى عنأي تحدّ ، بل لابد من ان تكون خفية وكأنها جزء من نظام الأشياء الطبيعي.

كذلك أورد ما توصلت إليه بعض الدراسات حول أوضاع الناس وظروف حياتهم، إن الأرقام التي أسفرت عنها تعطي دليلا واضحا عن مدى الإحباط لدى المواطن الأمريكي ، وعدم ثقته في النظامين الاقتصادي والسياسي لحل مشاكله ، فقد وجد استطلاع للرأي أجراه معهد غالوب Gallup عام 1992م أن (75%) من السكان لا يتوقعون ان تتحسن ظروف الحياة بالنسبة للجيل القادم من الأمريكيين ، وليس هذا بالأمر المفاجئ بالنظر إلى أن الأجور الحقيقية ما فتئت تنخفض منذ عشرين عاما.

علـى مـدى ربـع قـرن كانـت منظمـة " هـارس “ Haris " المختصـة باستطلاع الرأي العام ، تجري رصدا لمدى الاغتراب عن المؤسسات ، وقد وجد المسح الأخير الذي أجرته عام 1991م أن أعلى رقم خلال الفترة كلها وصـل (66%) ، لكـن (83%) مـن السـكان يشـعرون ان " الأغنيـاء يـزدادون غنـى ولفقراء يـزدادون فقرا "... وقـالوا : ان "النظـام الاقتصـادي غيـر عـادل بشكل متأصل ".

أما رئيس هذه المؤسسة " همفري تيلر **Humphry Taylor** " فانـه لا يـرى إلا أُناسـا غاضـبين علـى "سياسـييهم ذوي المراتـب العاليـة " ، وراغبـين " لمزيد مـن السلطة للشعب " لا " بمزيـد مـن السلطة للحكومـة " ، لـيس لنـا أن نفكـر بـأن تكـون الحكومـة مـن الشـعب وللشـعب، أو أن مـن حـق الشـعب ان يسعى إلى تغيير النظام الاقتصادي ، الذي يراه غير عادل.

فـي إطـار إظهـاره للعالمثالثيـة فـي المجتمـع الأمريكـي ، أورد الباحـث دراسـة نشـرها معهـد السياسـة الاقتصـادية فـي يـوم العمـال 1992م كشـفت الآتـي : بعـد عقـد مـن الريغانيـة " نسـبة لعهـد الـرئيس ريغـان " يعمـل معظـم الأمريكيين ساعات اكثر مقابل أجور أقل وأمن أقل بشكل واضح ، وصـار حـال الأغلبيـة الساحقة أسوأ ممـا كـان عليـه فـي أواخـر السـبعينات ، وكانـت معدلات الفقر عالية بالمقياس التاريخي ، وكان فقراء عام 1989م أكثر فقرا من فقراء عام 1979م ، وازداد معدل الفقر ارتفاعا عام 1991 م، كمـا أفـاد مكتب الإحصاء ، وقدر تقرير للكونغرس ، ان الجوع قد ازداد بنسبة (50%) [التقرير كـان عـام 1991م] وشمل ثلاثين مليونـا مـن السكان ، كمـا تـُظهر دراسـة أخـرى ان طفـلا مـن كـل ثمانيـة أطفـال دون الثانيـة عشـرة مـن العمـر يعـاني مـن الجـوع ، ... ويقـول بعـض البـاحثين ان نسـبة الأطفـال الـذين

يترعرعون في الفقر في مدينة نيويورك قد تضاعفت لتصبح (40%) بينما ازداد عدد الأطفال الفقراء على مستوى البلاد كلها بنسبة (26%) .

3- **التفسيرات المتنافسة للعولمة [1]:**

عندما بدأ رجال الثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة يتصدون لظاهرة العولمة Globalization ، اختلفت اتجاهات التفكير وأساليب التحليل والتفسيرات رغم السمات المشتركة للعولمة ، في دراسته التي نحن بصددها أورد ريتشارد هيجوت التفسيرات المتنافسة والتي قسمها إلى أربعة عناوين سنتناولها بإيجاز .

فيوضح انه رغم السمات المشتركة للعولمة ، فأن معنى العولمة يظل موهما ، وسبب ذلك واضح وجلي ، فلم يقبل أحد بتعريف واحد للعولمة ، فان العولمة تحتاج إلى أن تُرى من خلال المنظورات المعيارية والنظريات المختلفة ، ثم يقترح أربعة مفاهيم بديلة للعولمة :

1- العولمة كحقبة تاريخية : يقول ان هذا السياق يعد العولمة فترة محددة من التاريخ، ويعتبر ان ذلك تعريفا مؤقتا اكثر منه ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا ، يحدد الباحث هذه الفترة بأنها تبدأ من بداية الانفراج والى نهاية الحرب الباردة ، أما الحدث الثاني الذي سوف يخلّدها فهو سقوط جدار برلين ، ناهيك عن أن الأمور التي تعتبر الآن جزءا من العولمة قد كانت في حالة تطور منذ ما يقرب من قرن ... ويمكننا القول بأن العولمة قد جاءت في أعقاب الحرب الباردة كمرحلة تاريخية ، وقد تمثل النظير الاقتصادي للصراع الاستراتيجي الثنائي القطبية للحرب الباردة عقب الحرب العالمية الثانية في مشروع الاتجاه التنموي

---

[1] د. ريتشارد هيجوت Richard Higgott ، مصدر سابق .

فيما بعد حقبة الاستعمار ، والذي استقر من خلاله الاقتصاد الرأسمالي .

يرى الباحث ان هذا المصطلح " العولمة " يؤدي دوره كقالب زمني شأنه في ذلك شأن الحرب الباردة، لوصف سياق تقع في إطاره جملة أحداث، وان كان هناك تبنّ لاتجاه مؤقت ، فبوسعنا القول إذن إن العولمة تبدأ مع الاستهلال المتزامن للوفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وانهيار " التسوية الليبرالية المقيدة " بين رأس المال والعمل في كثير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " بداية في بريطانيا" وقد شهد هذا الانهيار صعود اتجاه من الليبرالية الجديدة المتجه نحو السوق إلى الإدارة الاقتصادية على حساب اتجاه الدولة الرّفاهي " الكينزي" [(1)] والذي ساد في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

2- العولمة كملتقى للظواهر الاقتصادية : هناك من المهتمين بظاهرة العولمة من ينحو منحاً اقتصادياً ، حيث يحلّل هذه الظاهرة من زاوية الرؤية الاقتصادية مثلما فعل المفكر " سيمون رايش " Simon Reich " الذي يقول أن العولمة ربما اتسمت عمليا بأنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وهذه تشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها ، وخصخصة الأصول ، وتراجع وظائف الدولة ، ولاسيما ما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية ، وانتشار التقنية ، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود ، وتكامل أسواق رأس المال ، وتشير العولمة

---

(1) نسبة الى عالم الاقتصاد البريطاني جون كينز John Keynes ، (1883م – 1946م). مؤسس علم الاقتصاد الكلي المعاصر، وكان قد عمل مستشارا لوزارة الخزانة البريطانية خلال الحربين العالميتين – انظر في ذلك ، د. ريتشارد هيجوت ، المصدر السابق ، ص28.

– في قالبها الاقتصادي الأضيق – إلى انتشار المبيعات ، ومنشآت الإنتاج ، وعمليات التصنيع على مستوى العالم ، والتي تعيد معاً تشكيل تقسيم العمل عالميا.

3- العولمة وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية :يذكّر الباحث بكتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير " الذي صدر عام 1991م ، الذي يدل على نبرة الانتصار الكامنة في ذلك العنوان ، ويقول ، بالنسبة لفوكوياما وآخرين كثيرين ، فإن نهاية الحرب الباردة قد أعادت تقديم نتاج معركة أيديولوجية كانت قد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهي تركز على الانتشار الذي كُتبت له الغلبة وعلى استيعاب القدرة التقنية الغربية ، والمقصود بها التقنية الأمريكية والتمويل والمؤسسات السياسية والاقتصادية .

وفي هذا المجال فان العولمة ، رغم ان هناك افتراض في أنها شيء جيد من الناحية المعيارية ، فان مناصريها الحاليون لا يكادون يختلفون عن أسلافهم المفكرين في نهج التحديث في الفكر السياسي الأمريكي، الذي تتمحور فيه القيم حول مبادئ الرأسمالية والديمقراطية [على الطريقة الأمريكية طبعا].

4- العولمة كثورة تقنية واجتماعية : ربما يتناقض – حسب رأي الباحث – هذا التعريف أو وجهة النظر هذه مع التعريف الثاني للعولمة ، باعتبار ان العولمة عبارة عن مجموعة جديدة من الأنشطة ، وترى وجهة النظر هذه إن العولمة شكل جديد من النشاط يحدث من خلال تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية فيما بعد المرحلة الصناعية ، ولا يمكن أن يدفع إلى هذا التحول ما هو أقل

من ثورة بين النُخب التكنو –صناعية التي سوف توطّد في النهاية دعائم سوق عالمية واحدة.

كذلك فان على خلاف التعريف الأول ، فليس للزمن معنى ، أما الفضاء فقد تم تضييق آفاقه نتيجة للثورة التقنية وثورة الاتصالات، مما سمح بظهور الاقتصاد عبر الشبكات ، كما يوحي التعريف الرابع بأن هناك أيضا ثورة آخذة بالتشكل في العلاقات بين الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني ، فيعرض الرؤية الأكثر راديكالية للتحول الهيكلي في النظم العالمية والاقتصادية، ويوحي بتحول نموذجي في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو مجال عالمي بالفعل ، تؤدي العولمة من خلاله إلى تحول جذري في طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية.

خلاصة :

من هذه الدراسات البحثية التي استعرضناها ، يمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط والمحاور والاستنتاجات ، والتي – ربما – سنؤكد على بعضها أو نفنّد بعضها ، وهو ما سيتضح جليا في الفصل الأخير من الكتاب .

اما ما يمكن أن نخرج به من الدراسات المذكورة ، فإننا نوجزه في النقاط التالية:

أولا- ليس هناك تفسيرا محددا لمفهوم العولمة لتشابك وتعقد المتغيرات الداخلة في إطار تكوين هذه الظاهرة .

ثانيا- التأثّر الواضح بالعاملين الاقتصادي والثقافي عند دراسة هذه الظاهرة .

ثالثا- انقسام الباحثين بين متفائل ومتشائم تجاه آثار وانعكاسات العولمة .

رابعا- هناك من يعد ظاهرة العولمة حديثة التكوين ، وفي المقابل هناك من يعدها قديمة ولها جذور تاريخية، تطورت ونمت بأساليب مختلفة .

خامسا- يعتقد البعض ان مفهوم العولمة لا يتجدد إلا من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النقاط نورد منها :

1- العولمة نظام قديم يرجع إلى مرحلة الثورة الصناعية 1750 م- 1850 م .
2- العولمة عملية تاريخية تحكم تفاعلاتها قيم الدول العظمى وثقافة الاستهلاك .
3- ظهور الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية .
4- عدم تطابق الدائرة السياسية مع الدائرة الحضارية والثقافية في الدول القُطرية العربية .
5- تأزم هوية المواطن العربي بين القُطرية والعالمية .
6- تمثل الدولة القُطرية العربية بنموذج الدولة القُطرية في الغرب .
7- الدولة القُطرية العربية جعلت الانتماء للوطن يحل محل الانتماء للامة .
8- الربط بين الثقافة وحقوق الإنسان ، وباعتبار كونية حقوق الإنسان يجب أن تكون الثقافة كذلك ، وان لا تنغلق على نفسها .
9- أهمية الإعلام في نشر الثقافة .
10- الانتقال من الهيمنة السياسية الواضحة ، إلى الهيمنة الاقتصادية الواضحة ذات البعد السياسي العولمي المخفي .

11- الاختلال في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية بسبب التخلف والتبعية والتجزئة ، وبروز الطابع الاستهلاكي ، وضعف الصناعات التحويلية .

12- تحرير التجارة أدى إلى آثار إيجابية منها: يعد ضروريا للإسراع في عملية التنمية، انخفاض أسعار السلع ، زيادة حجم التبادل... الخ ، وآثار سلبية منها: ارتفاع معدلات التضخم ، ارتفاع معدلات البطالة ...الخ.

13- الربط بين العولمة والجانب الإنساني والأخلاقي ، كي لا تتحول إلى أيديولوجية شمولية .

14- لا سبيل لتجاوز الهوية او محوها او انصهارها في بوتقة هوية واحدة مهيمنة .

15- تقسيم العالم إلى خُمس ثري وأربعة أخماس فقراء .

16- العولمة أو العالم الجديد يحتاج إلى التضحية للتكيف معه.

17- ان العولمة ليست حدثا طبيعيا مثل البراكين والزلازل، ولا قدرة لنا على ردها أو الوقوف بوجهها.

18- انتشار الهيمنة الأمريكية بسبب قوّتها الاقتصادية والعسكرية .

19- وجود المظاهر العالمثالثية في أمريكا نتيجة نهجها الاقتصادي والاجتماعي غير الأخلاقي والذي يعتمد ثنائية (قلة ثرية وأكثرية فقيرة فائضة).

الفصل الثالث

تسويق جديد للإمبريالية

ـ نظام عالمي جديد أم نظام جديد للعالم؟
ـ نمط جديد للإمبريالية

نظام عالمي جديد ، أم نظام جديد للعالم؟

في البداية لا بد من القول بأن ظاهرة العولمة التي غزت الساحة الفكرية خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، واستأثرت باهتمام العلماء والمفكرين ، من اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين ، شرحاً و تفسيرا وتحليلاً ، وأصبحت حديث الخاص والعام ، إن هذه الظاهرة ما هي إلا المرحلة الأخيرة –في الوقت الراهن – لنظام عالمي جديد بدأ يفرض نسقه على العالم ، حتى قبل أن يكتمل تشكّل ملامحه النهائية ، وا ٍذا ما اعتبرنا ان النظام العالمي الجديد يعد مفهوماً جديداً في التفكير الاستراتيجي ، أوجدته القوى العظمى المتفردة بالعالم ، فأن ذلك –منطقياً – لا يعني أنه النظام العالمي الوحيد ، بل كانت هناك سابقاً نُظم عالمية وستأتي قريباً أو بعيداً نُظم أخرى ، رغم ما يدّعيه بعض منظّري (العولمة) بنهاية التاريخ .

لذا فإننا نرى من المفيد إعطاء لمحة تاريخية عن تطور النظام العالمي ، مع التركيز على التطورات التي شهدها القرن العشرين بهذا الخصوص :

1- <u>لمحة تاريخية:</u>

يذهب " نعوم تشومسكي " إلى أنه بحلول الحادي عشر من اكتوبر 1992م ينتهي العام " 500 " من عمر النظام العالمي القديم ، ويؤكد على ان النظام العالمي الجديد لم يأت بعد ، وان السمات الرئيسية للنظام العالمي الاستعماري القديم لم تزل هي حتى الآن [1]، مستندا في تحديده هذا الى بداية اكتشاف اميركا على يد البحار الإيطالي "كريستوفر كولومبوس" عام 1942م ، أما أهم ملامح ذلك النظام فكانت المواجهة العالمية بين الغزاة وضحايا الغزو

---

(1) نعوم تشومسكي ، مصدر سابق .

الموضوع الأول لهذا النظام العالمي القديم ، اتخذت تلك المواجهة اشكالا عدة ، وسميت أسماء مختلفة ، الإمبريالية ، الاستعمار الجديد ، صراع الشمال – جنوب ، والمركز ضد المحيط ...

ويرى السيد ياسين ان العولمة باعتبارها نظاما عالميا جديدا لها تاريخا قديما، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود القليلة الماضية ، الا ان ما جعلها تبرز في هذه المرحلة هو تعميق آثار التكنولوجية والثورة العلمية [1]، كما انه في محاولته لتتبع النشأة التاريخية للعولمة حاول رصد المراحل المتتابعة لتطورها وامتدادها عبر الزمان والمكان ، ونقطة البدء عنده هي ظهور الدولة القومية الموحّدة ، على أساس ان هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة، فظهور المجتمع القومي منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر يمثل بنية تاريخية فريدة . وشيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين انما هو فعل من أفعال العولمة ، بمعنى إذاعة و نشر الفكرة الخاصة بالمجتمع القومي كصورة من صور الاجتماع المؤسسة ، كان جوهريا بالنسبة لتعجيل العولمة التي ظهرت منذ قرن من الزمان [2] .

أما الدكتور جلال أمين فيرى أن عمر العولمة خمسة قرون على الأقل ، وأن بدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية[3]، ومع تأكيده على ذلك فانه يعترف بأن أشياء جديدة مهمة طرأت على تلك الظاهرة خلال الثلاثين سنة الأخيرة منها :

---

[1] د. منير الحمش ، مصدر سابق .

[2] المصدر نفسه . ص18.

[3] المصدر نفسه . ص20.

1- انهيار اسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، لذلك فقد اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى ، مثل الصين وأوربا الشرقية .

2- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأُمم ، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه اليها رؤوس الأموال من بلد الى آخر .

3- ارتفعت بشدة نسبة السكان ، في داخل كل مجتمع أو أمة ، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به .

4- تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب ، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب في هذه العلاقات .

في العقد الثاني من القرن العشرين ، اصبحت المفاهيم القومية هي المسيطرة على واقع الشعوب ، وقد ظهر ذلك بشكله الواضح بعد الحرب العالمية الأولى (1914م–1918م) حيث اتخذت العالمية شكل انتشار وتعميم الشكل القومي في المعمورة كلها ، على هذا الأساس فان النظام العالمي كان نظاما مؤلفا من الدول القومية ، وكان هذا النظام يدفع باستمرار ويشجع باتجاه تأسيس هذه الوحدات ، مثلما أن هذه الوحدات الأولية (الدول القومية) كانت ترسخ النظام العالمي من حيث كونه نظام علائق تقوم فيه الدولة مقام فرد في مجتمع ... الدولة القومية هي ، اذن ، حامية النظام العالمي ، مثلما ان النظام العالمي هو حامي الدولة القومية [1].

---

[1] فالح عبد الجبار ، معنى العولمة ، مصدر سابق .

لمتابعة النسق العام لتطور النظام العالمي منذ بداية القرن العشرين الى فترة ظهور العولمة بشكلها الحالي ، يمكننا أن نميز بين ثلاثة نماذج وهي[1] :

1- نظام التعددية القطبية : كان هذا النظام قائما مع بداية القرن العشرين ، وما كان يميز هذا النظام وجود قوى عالمية انهكتها الحروب والصراعات ، مما مهد لظهور قوى صاعدة من الصف الثاني لم يُمس اقتصادها ولا قوتها العسكرية ، كانت اوربا في حينها تعد مركز العالم ، وقد برز فيها معسكرين يتصارعان ليتربع احدهما على رأس النظام العالمي ، مما ادى الى اندلاع الحرب العالمية الأولى بين المعسكرين الرئيسيين وهما المانيا وتركيا من جهة ، وبريطانيا وفرنسا من جهة ثانية، ادى ذلك الصراع الدّموي إلى انتصار بريطانيا و فرنسا وحلفائهما ، واحتلت الاثنتان مركز الزعامة في(النظام الدولي الجديد) في وقتها ، هذا النظام الدولي أدى الى اقتسام العالم عقب الحرب العالمية الاولى، وادى كذلك الى تبدل سياسي – اقتصادي – اجتماعي وهو ظهور النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، الذي سبّب لاحقا لقيام نظام دولي جديد على أساس ايديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية.

كانت النتيجة الثالثة التي أدى إليها ذلك النظام هي الضعف العام لكل الذين حاربوا في إطاره ، بذلك كانوا أضعف من أن يقبضوا بيد قوية على العالم ، فكان ذلك ممهدا الطريق لقوى الصف الثاني للتمرد وترتيب أوضاعها بما يمكنها من الدخول في صراع جديد لصياغة نظام دولي جديد ، وقد كان الأبرز في هذا الصف الولايات المتحدة الأمريكية شر يكة الحلفاء الفرنسيين

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، النظام الدولي الجديد . الثابت والمتغير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999 م، ص13- ص16.

والانجليز ، وخصومهم الأيديولوجيين من الشيوعيين السوفيت ، أضف إلى ذلك الألمان الذين انهزموا في الحرب الأولى، وكذلك اليابان وايطاليا.

جهز الجميع أنفسهم لحرب ضروس هدفها اعادة تشكيل العالم ونظامه الدولي، وهي الحرب التي اندلعت بعد عقدين من نهاية الحرب العالمية الأولى واستمرت بين عامي (1939 – 1945 م).

لقد حاول هذا النظام(نظام التعددية القطبية) إقامة هيئة دولية تكون كمرجعية لفض النزاعات الدولية ، فكانت ولادة " عصبة الأُمم "التي تولّدت عنها مؤسسات دولية ، وأثبتت جميع المؤسسات ، بما فيها المؤسسة الأم ، فشلها وعجزها في تأدية الأغراض التي أنشئت من أجلها .

2- نظام القطبية الثنائية : في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية والتطورات التي مهدت لها جاء هذا النموذج، لغرض اعادة هيكلة العالم وترتيب دعائمه الأساسية السياسية والاقتصادية والعسكرية ، اما القطبين اللذين برزا كقوتين اساسيتين فهما :الولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الرأسمالي ، بعد ان أثرت الحرب في قوة مراكز القوة التقليدية في اوربا الغربية ، اما القطب الثاني فهو الاتحاد السوفيتي على رأس النظام الشيوعي .

أدّت هذه المتغيرات الدولية إلى ولادة " النظام الدولي الجديد " الذي صاغت زعامته الثنائية جملة من الترتيبات كانت بمثابة مزايا لهذا النظام ، من أبرزها ظهور نزعة دولية معادية للحرب الشاملة، أما نتيجة هذا السباق فقد كانت نهاية " عصبة الأمم " بعد إن اثبت الواقع فشلها وعدم نجاحها، وظهور " منظمة الأمم المتحدة " للقيام بدور عالمي من أجل تحقيق سلم عالمي وصيانته ، والعمل على تصفية الاستعمار القديم ، مما خفّف من حدّة

الاحتقانات الصراعية ، وأدى إلى قيام ما عرف فيما بعد بـ " الحرب الباردة " ، وهي الحرب التي ميّزت العلاقات الأمريكية – السوفيتية وحلفائهما .

ورغم عدم حدوث حرب كونية شاملة في هذه الحقبة ، الا ان ذلك لم يمنع من قيام " حروب إقليمية " جعلت القطبين يقفان على حافة الهاوية ، ومن هذه الحروب ، حروب الصراع العربي – الصهيوني منذ عام 1948 إلى عام 1982 م ، وكذلك حروب فيتنام وكمبوديا منذ اواسط الخمسينات وحتى اواخر السبعينات .

أضف إلى مزايا هذا النظام ولادة ما يسمى " بدول العالم الثالث " والتي أصبح لها كيان عالمي ، إلا أن انجذاب دوله إلى احد التيارين العملاقين قلل من أهميته .

3- النظام العالمي الجديد : من " يالطا" إلى " مالطا ":

لقد كانت القمة التي عقدها كل من " " ستالين ، و روزفلت ، و تشرشل " في " يالطا" على البحر الأسود عام 1945م ، نقطة تحول هامة جداً في تاريخ البشرية ، في هذه القمة تم رسم الخارطة السياسية في العالم لما بعد الحرب العالمية الثانية ، من حيث مناطق النفوذ بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، إن أمريكا التي أدارت الحرب العالمية الثانية على أراضي الشعوب الأخرى ، وبذلك فإنها لم تبق سليمة لم تُمس فحسب ، بل أن اقتصادها سجّل نموا زاد على 300% خلال فترة الحرب ونتيجتها... اما اليابان فقد كانت مدمرة وأوربا كانت تتململ تحت الأنقاض ، فيما كان الاتحاد

السوفيتي يمثل بلدا مدمراً واقتصادا محطماً ناهيك عن عشرين مليونا من القتلى. [1]

زد الى ذلك انبثاق مؤسسات الإقراض الدولية التي اعدتها أمريكا مسبقا كي تخدم مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية ، كما انه في عام 1945 ظهرت إلى الوجود وسيلة جديدة للسيطرة على العالم طبقا للمخطط المعد سابقا، فقد عقد مؤتمر حول تأسيس منظمة أمم متحدة ... كي تقوم هذه المنظمة بلعب الدور الذي لعبته الولايات المتحدة على نطاق النصف الغربي من العالم [2]، بعد ذلك بدأ دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة هذا النظام العالمي الجديد يتعاظم، ساعد على ذلك انحسار دور الاتحاد السوفيتي خاصة بعد وصول "غوربا تشوف" إلى سدة الحكم عام 1985 م والذي ساهمت سياساته في بلورة اشكال التعاون وفق المنظور الأمريكي، حيث كانت سياسة البيروسترويكا " إعادة البناء" ة اجتماعية وسياسية عميقة داخل الاتحاد السوفيتي.

لقد أدى تعاظم الدور الأمريكي وتراجع الدور السوفيتي الى عقد قمة " مالطا " عام 1989م ، بين الرئيسين الأمريكي جورج بوش والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف ، والتي كانت اعترافا رسميا بهزيمة الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو أمام الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي " الناتو" وحل ما يسمى

---

(1) عبد الحي يحيى زلوم ، نذر العولمة ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة العربية الأولى 1999م . ص79

(2) المصدر نفسه ، ص 79.

بـ " توازن المصالح " محل " توازن القوى" وفقا لما عرف بـ" التفكير الدولي الجديد " وفي 8-6-1990 م أعلنت الدول السبع المكونة لحلف وارسو[1] نهاية هذا الحلف، وانتهى معه ما كان يسمى بـ " الحرب الباردة " .

2- الليبرالية المتوحشة Beastly Liberalism :

كما أشرنا في مكان سابق ، فان " تشومسكي" يعتبر النظام العالمي الجديد "القديم" – مثلما يصر على تسميته – من حيث موضوعه الأساسي هو مواجهة عالمية بين الغزاة وضحايا الغزو ... او ببساطة اكثر ، الغزو الأوربي للعالم ... وبتعبير " أوربا " نشمل أيضا المستوطنات الأوربية، التي تقود الحملة اليوم واحدة منها {أمريكا} [2]، حيث ان الغزو من الشمال ، من دول الغرب القوية ، موجها نحو دول الجنوب الفقيرة او النامية ، فقد غزيت أولا، ثم منعت من التطور باستخدام مبادئ " التجارة الحرة " التي تطبق انتقائيا لتضمن تبعية الجنوب ويسمونها اليوم " الليبرالية الجديدة " و" الاصلاحات الهيكلية "..[3]

فالليبرالية الجديدة " Neoliberalism " هي تطوير جديد للمواجهات الايديولوجية ، السياسية والاقتصادية في النظام الرأسمالي ، انطلاقا من حرية الاقتصاد وحرية الممارسة السياسية و الحرية الفردية وما الى ذلك ، لذا فان النظام " العولمي" الجديد قد انطلق من هذه التطويرات ، التي هي بدون شك تخدم مصلحة الأغنياء او الأقوياء – أفراد ومؤسسات ودول – على حساب

---

(1) دول حلف وارسو هي : الاتحاد السوفيتي – بولونيا – ألمانيا الشرقية – تشيكوسلوفاكيا – رومانيا. – المجر – بلغاريا.

(2) نعوم تشومسكي ، مصدر سابق ، ص10.

(3) المصدر نفسه ، ص10.

ضعفاء الجنوب الذين يريدون النهوض من خلال دولهم القومية ، فمنظ ي هذه " النظريـات " الليبراليـة أسسـوها أصـلاً كـي تسـتجيب لمصـالح مؤسسـاتهم الاقتصادية والسياسية ، ولمصالح أصحاب المليارات ، بالمقابل فانها تسحق وتستعبد الآخرين ، وتعمل على تخلّف منظوماتهم الاقتصادية، بما يؤدي إلى تسريح العمال وتفشّي البطالة والركود والتخلف بكل جوانبه ، وبذلك يكون هذا النظام الذي بدأت تظهر ملامحه قد أثبت أن (القوة هي الحق Might is Right) .

إن خصوم العولمة ينسبون جذورها الى مبادرة تقدم بها بعض المنظرين في الولايات المتحدة الأمريكية من أنصار ماتسمى بالليبرالية المتوحشة عام 1965 م ، حيث طرحوا فيها ثلاثة محاور ، جعلوا منها برنامج عمل يكفل للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم وهي : [1]

المحور الاول : يعتمد على استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن ، وخاصة الاجتماعي ، في الدول القومية، في نُظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، بمعنى شل قدرة الدولة الراعية ، وترك الساحة لهيمنة الشركات متعددة الجنسيات.

المحور الثاني : يركز على الاهتمام بالإعلام ووسائل الاتصال الحديثة ، وتوظيفها لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي ، وخلق طبقة جديدة من المثقفين و التكنوقراط .

المحور الثالث : يشدد على اعتبار السوق حقلاً للمنافسة ، بحيث تكون هذه السوق ساحة للكسب الفردي الأناني، وان يقوم بدور المصفاة لاستبعاد الضعفاء، عملا بالمبدأ القائل البقاء للأصلح والأقوى .

---

[1] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، الاقصر ، مارس 1998م ، ص ص 18-19.

3- فوضى أم نظام ؟:

عندما نتحدث عن كلمة " نظام " فنحن بكل تأكيد نتحدث عن مفاهيم سامية مثل ، الحق ، والعدل ، والمساواة ، والحرية، وسيادة القانون ... وما الى ذلك من أسس يعتمد على وجودها قيام النظام ، خاصة اذا كان النظام المقصود هو نظاما عالميا، الا ان الملامح الأولى لما يسمى بالنظام العالمي الجديد، التي تبينت للعالم ، قد اعطت انعكاسا لا يتمشى مع ما سبق ، بل انه عند غير المتفائلين – في أحيان كثيرة – يطابق العكس تماما.

فمع هذا الشكل الجديد للنظام العالمي الذي لم تتحدد ملامحه بشكل جيد بعد ، تثور قضايا وتطرح إشكاليات حول طبيعة هذا النظام وملامح تشكّله، ومدى قدرته على تحييد أطرافه ومظاهر كوننته ، وأهدافه الواضحة والكامنة ، ومن له الحق في ادارة شؤونه ، وهل يحقق مصالح كافة الذين ينتمون اليه من الدول والأمم ، واثر تشكله على البنى التقليدية المنتشرة في الجزء الجنوبي من العالم [1]، حيث تتطلب معرفة حلول هذه القضايا والاشكاليات، وضوح الرؤية بتحديد الشكل النهائي لهذا النظام الكوني، وذلك يتطلب المصداقية الكاملة بين الأطراف الدولية المتعاملة مع الموضوع .

إن نظرة فاحصة لبداية تشكُّل هذا النظام، تعطينا الدليل لما سيكون عليه الوضع الدولي ، على الأقل خلال عقد أو عقدين من بداية القرن الحادي والعشرين ، حيث انه في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره ، وسقوط سور برلين ، بين عامي 1989– 1990 م، اصبح المجال مفتوحا للتوغل الأمريكي ولانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة والسيطرة ، ونشر نموذجها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والأخلاقي ، وعلى أثر " عاصفة

(1) د. احمد مجدي حجازي ، مصدر سابق ، ص125.

الصحراء "التي قادت امريكا فيها على العراق تحالفا عالمياً من دول زادت على الثلاثين سنة 1991م ، أعلن الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش " الدعوة لقيام " النظام العالمي الجديد "[1].

لم تكن معالم هذا النظام محددة ، بل كانت عبارة عن تصورات كانت ترسمها وتنظّر لها أمريكا، حيث أصبحت بالتدريج تحمل اسم " العولمة " ، ما دعى الى اعتبار النظام الدولي الجديد نظاما غير محايد ، بل منحازا الى طائفة من الدول في المجتمع الدولي على حساب مجموعات الدول الأُخرى ، وهو نظام قام في حالات متعددة على مبدأ المعايير المزدوجة " Dual Standards " ، بل هو نظام أقرب الى الفوضى الدولية منه الى النظام المستقر[2] ، رغم ما يلاحظ من صيغ التعامل التي تأخذ الطابع العالمي ، الا ان تلك الصيغ لم تأت من تنسيق دولي و تراض ، بقدر ما جاءت عن اخضاع للأمر الواقع .

لقد خلت الساحة الدولية بالكامل أمام أمريكا خلال العقد الأخير من القرن العشرين مما جعلها تعربد دون رادع – لا عسكري ولا أخلاقي – خاصة مع سيطرتها التامة على المنتظم الأممي " منظمة الأمم المتحدة " والمؤسسات المنبثقة عنها مثل " مجلس الأمن الدولي " الذي أصبح مجلسا أمريكياً من حيث فاعليته وفعله، هذا كله سوغ لأمريكا ان تتصرف باسم الشرعية الدولية ونيابة عنها ، والمثال الواضح – عربيا – على ذلك{ سياسة الحصار} التي جعلت مجلس الأمن يفرضها على ليبيا و على العراق ، دون مراعاة للبعد الإنساني والبعد الأخلاقي ، بل الأنكى من ذلك ان امريكا خولت نفسها

---

(1) د. ناصر الدين الاسد ، مصدر سابق ، ص 35.

(2) د. عبد الباري الدرة ، مصدر سابق ، ص 61 .

إصدار القرارات تجاه دول العالم والقيام بتنفيذها دون الرجوع للمؤسسات الدولية ، مثلما يحدث الآن من تحديد مناطق حضر جوي شمال وجنوب العراق .

ما أشرنا اليه يعطي الدليل على أن العالم يمر الآن بمرحلة تتسم بالفوضى وعدم الاستقرار، بعد ان تلاشت الاشتراكية السوفيتية ، مما جعل الليبرالية تظهر من جديد وكأنها المنتصر الأكبر ، وأصبح بإمكانها أن تحلم بفرض مفهومها على العالم ، أي" اليوتوبيا" الخاصة بها كفكرة وحيدة على الدنيا جمعاء [1]، ان عودة " النيوليبرالية " جاءت هذه المرة قوية لعدم وجود رادع لها ، أضف الى ذلك انه في محاولتها فرض هيمنتها على العالم، هذه المرة ، الكثير من الغطرسة المدعمة بطابع الهجوم والغزو، مسلحة بوسائل ومؤسسات دولية ونوع من الترابط المتزايد بين اقتصاد الدول بسبب الحرية المطلقة لانتقال الرساميل وازالة الحواجز الجمركية وتعزيز التجارة والمبادلات الحرة بتشجيع من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية [2].

ففي معرض حديثه عن النظام العالمي الجديد ، يرى الدكتور سمير امين أن محاولة إخضاع النظام الاجتماعي ، محليا وعالميا، لمقتضيات قوانين السوق – كما يقال – انما هي مشروع وهمي لن يخلق نظاما جديدا ، بل

---

(1) د. منير الحمش ، مصدر سابق ، ص50 .

(2) المصدر نفسه ، ص 50 .

فوضى متفاقمة فقط ، بيد أن السلطات الحاكمة لا تنشغل إلا بهموم إدارة هذه الأزمة، لا بالبحث عن حل لها[1].

وا إذا كان لابد للنظام – أي نظام – من تسلسل هرمي للسلطة كي تتم المحافظة على مقوماته الأساسية وبنيته التحتية ، فان النظام العالمي الجديد لا يخضع لهذا التصور ، حيث أن امريكا – بجبروتها – تقف في مركز هذا الكون المتشابك ، حيث تديره بطريقة الترغيب والترهيب، وبالتهديد باستعمال القوة وا إذا لزم الأمر باستعمالها ، حتى أصبحت الأوامر التي يجب ان تطبقها الدول، تصدر عن مصدر واحد هو واشنطن ، وما على الآخرين إلا الإذعان لها وتطبيقها ، حيث تمارس لعبة النفوذ من خلال عمليات متواصلة من المساومة والتغلغل الغير بريء .

ورغم ان السيادة الأمريكية المطلقة قد انتجت نظاما عالميا، ليس فقط مماثلا للنموذج الأمريكي ، بل يجب كذلك مأسسته من خلال قيام اتفاقيات ومعاهدات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، الا انه في الوقت نفسه، لا يمكن لهذا التزيين للنموذج الأمريكي أن يخفي ما أظهرته بعض الدراسات ويدعو للذهول ، فبموجب دراسة أُجريت عام 1983م ظهر أن نسبة 1% من كبار الأغنياء في أمريكا يملكون 31% من مساحة الأملاك في القارة الأمريكية الشمالية ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 37% لنفس المالكين ، أما الثروة النقدية لهذه الفئة (1%) فانها تقدر بمبلغ (597) مليار دولار ، مقابل (4,8) مليار دولار يملكها (90%) من الطبقة الفقيرة ... مع العلم ان الإحصاءات حول الفقر

---

[1] د. سمير أمين، في مواجهة ازمة عصرنا – سينا للنشر ، مكان الطبع غير موجود ، مؤسسة الانتشار العربي ، 1997م ، ص 8.

في امريكا تشير الى وجود اكثر من 200 ألف متشرد في نيويورك وحدها ينامون على الأرصفة وتحت الجسور[1].

إذن فمن الصعب ان نقول أن ما يجري الآن هو نوع من النظام الجديد ، الذي اصبحت فيه الرأسمالية الغربية هي المهيمن على السوق الدولية ، في محاولة لفرض النموذج المثالي الغربي على مختلف الهويات والاتجاهات في العالم ، فكانت النتائج الأولية عكسية ، حيث انقسمت البشرية الى دول و هويّات وطنية ، لكل منها مفاهيمها الخاصة عن السيادة والنسب ، وفي الوقت نفسه تكثر المنازعات في النظام العالمي وتزداد حدة ، لأن هذا النظام لا يصنع الثروات الهائلة فقط ، وانما يصنع الفقر الهائل أيضا، وقد نتجت نماذج متفاوتة عن التقسيم الثلاثي للمكانة الاجتماعية الى مركز ونصف محيط ومحيط ، وهو انفصام العالم الذي ادمجه النظام العالمي بما فيه من أزمات كثيرة [2]، فأنقلب بذلك النظام الى فوضى .

4- نظام جديد للعالم :

فرق كبير بين أن تصنع دول العالم لنفسها نظاما متعارفا عليه ، يشارك في صنعه الجميع ، ويقبله الجميع ، ينظّم حركة العالم وينظّم العلاقات الدولية المتشابكة بما يؤدي إلى مراعاة المصلحة العامة وا ٍلى تقدم البشرية ، وان يكون لهذا النظام إطار وحدود ترسمها القواعد والقوانين الدولية من خلال منظمات ومؤسسات عالمية ، غير مهيمن عليها، مثلما هو حاصل الآن ، وبين ان يوضع نظام لدول العالم نيابة عنها من قبل قوة مسيطرة

---

(1) بدري يونس ، مصدر سابق ، ص94.

(2) اولريش بك ، ما هي العولمة ؟ ترجمة: د. ابو العيد دودو ، الطبعة الأولى ، كولونيا ، المانيا، الطبعة العربية ، منشورات الجمل ، 1999م ، ص57.

ومهيمنـة ، بمـا يتماشـى ومصـالح تلـك القـوة ومصـالح اتباعهـا ، فالتقـدم التكنولـوجي او التـدفق المعرفـي ، وازديـاد وانتشـار المعلومـات ، ووسـائل الاتصالات الحديثة ، قد يساعد على انهيار المكان والزمان والحدود ، وربما كان يخلق قرية عالمية ، ولكن لا يمكن لكل امرئ أن يصبح مواطنا فيها ، فالصفوة المهنية العالمية تواجه حدودا منخفضة ، ولكن بلايين آخرين يجدون إن الحدود ليست أقل ارتفاعا مما كانت في أي وقت مضى[1].

في النصف الأول من القرن العشرين ، وضعت مقاييس هذا النظام بما يجعل الشمال أو الغرب يستفيد باستمرار من الجنوب ، فالتقسيمات الاقتصادية العالميـة الموجـودة الآن ، أفـرزت ثلاثـة مراكـز قويـة –وإن اختلفـت درجـة قوتها – وهي أمريكا كطرف أقوى ، ثم تليها أوربا فاليابان ، اما باقي دول العالم فيضمها ما يسمى بالعالم النامي أو العالم الثالث ، وبطبيعة الحال الوطن العربي ضمن هذا التصنيف، لقد أورد" تشومسكي"تقريرا صادرا عن هيئة تخطيط السياسة في الخارجية الأمريكية في (1948– 1949م) يقول : بعد الحرب العالمية الثانية تعززت أهمية الدور الخدمي التقليدي للجنوب بسبب التحقق من ان الأغذية والوقود القادمين من أوربا الشرقية لم يعودا متوفرين للغرب بمستويات ما قبل الحرب ، لقد حددت مكانة و " وظيفة " كل منطقة من قبل المخططين : ستتولى الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، مع مساعدة وكيلها البريطاني في الأخير، وكان على افريقيا أن

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1999 م– منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين .

" تستغل" لإعادة إعمار أوربا ، بينما يؤدي جنوب شرق آسيا وظيفته الرئيسية كمصدر للمواد الخام الى اليابان وغرب اوربا[1].

إن امريكا ، التي تبرز اليوم كزعيمة للنظام العالمي الجديد، قد وضعت الملامح العامة لشكل هذا النظام بما يخدم مصالحها ، وهو قابل للتطبيق غير قابل للنقاش من قبل الآخرين ، فالزعم القائل بأن امريكا تساعد باقي العالم على حل مشاكله حباً في الخير لوجه الله لاغير ، هو زعم باطل أصلا ، فبغض النظر عن كل ما بينها من اختلافات ، لاتحقق حكومات الولايات المتحدة الأمريكية ، منذ قديم الزمان ، الا ما تراه يخدم مصلحتها القومية) [2]، لقد كانت أمريكا تحسن صورتها من خلال تعميم الرخاء والاستقرار في اوربا الغربية ، لتجعلها واجهة مشرقة لنظامها الرأسمالي أمام ما كانت تدعوها (إمبراطورية الشر في الشرق) [الاتحاد السوفيتي] ، ومع زوال هذه" الإمبراطورية "، أصبحت أوربا لاتهم أمريكا بقدر اهتمامها باقتصادها الداخلي، وبمصانعها الوطنية او المصانع المستوطنة على ارضها ، كدليل على ذلك فان حكومة " كلينتون" إبان أزمة الدولار عام 1995م قدمت مثالا واضحا للصراعات الدولية المستقبلية ، حيث انه ، بحجة مكافحة الإرهاب صادق الرئيس الأمريكي على قانون تُمنع بموجبه جميع الشركات الأوربية واليابانية – الناشطة في مجال البترول والبناء على وجه الخصوص – من الدخول الى السوق الأمريكية ، إذا ما استمرت هذه الشركات في التعامل مع

---

(1) نعوم تشومسكي ، مصدر سابق ، ص78.

(2) هانس – بيتر مارتين – هارالد شومان ، ص389.

ليبيا وايران ، وفي الحال وجدت دول الاتحاد الأوربي نفسها مجبرة على التهديد باتخاذ اجراءات مماثلة مناسبة [1].

5 . الحكم العالمـي:

إن الصراع الرئيسي الذي يدور اليوم بين المجتمعات ، في مجمله ، إنما يهدفللوصول إلى الحُكم العالمي ، سواء تم ذلك بأسلوب إمبريالي جديد ام بغيره ، فالأهم هو الوصول إلى الهدف ، ولاشك في أن هذا الهدف يدخل ضمن استراتيجيات القوى العظمى دون سواها ، ان الذي سيحدد النجاح في هذا الصراع هو الوضع الاجتماعي للجماعات ، أي موقعها الاستراتيجي ومواردها ، ثم السيطرة على موارد وشبكات الثورة التقنية والعلمية ، بالشكل الذي يضمن لتلك الجماعات التحكّم في القرار العالمي لضمان القيادة العالمية ولضمان المزيد من التقدم والتفوق في مختلف المجالات .

ويصف تقرير التنمية البشرية لعام 1999م الحكم العالمي ، بأنه ليس وجود حكومة ، بل هو اطار من القواعد والمؤسسات والممارسات التي تضع حدودا لسلوك الأفراد والمنظمات والشركات، وفي عالم اليوم الذي يتدامج ، ثمة حاجة واضحة إلى حكم عالمي لصالح المجتمع والاقتصاد والبيئة، وينشأ بالفعل شكل من أشكال الحكم العالمي، ولكن نواحي اختلال التوازن في العملية مدعاة للقلق، فالعملية الحكومية الدولية لوضع السياسة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي الحالي محصورة في أيدي الدول الصناعية الكبرى، والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها تلك الدول – البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التسويات الدولية ، وربما كانت عملية وضع القواعد التي تقوم بها تهيئ بيئة آمنة للأسواق المفتوحة ، ولكن لا توجد قواعد مقابلة ، لحماية

---

(1) المصدر السابق، ص 389.

حقوق الإنسان وتعزيز التنمية البشرية، والبلدان النامية التي يعيش فيها حوالي 80% من سكان العالم ، ولكن حصتها من الناتج المحلي الاجمالي تقل عن الخمس ، نفوذها ضئيل[1].

إن اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ان تكون المسير الوحيد لشؤون العالم ، وان تكون شرطيه والحاكم بأمره – خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي – جعلها تبحث الأمر بجدية على مستويات رسمية، فقد أثار مشروع سري لقرار البنتاغون (وزارة الدفاع) لعام 1992م جدلا بخصوص توجيهات التخطيط الدفاعي ، يصف هذا المشروع،الذي سرب للصحافة ، نفسه بأنه " توجيهات محددة من وزير الدفاع "بخصوص سياسة الميزانية حتى عام 2000 م، يقدم المشروع حجاجا نموذجيا، على الولايات المتحدة امتلاك " سلطة عالمية " واحتكار القوة ، فهي ستقوم " بحماية النظام الجديد" مع السماح للآخرين بالبحث عن " مصالحهم المشروعة " كما تحددها واشنطن..." يجب ان تكون الولايات المتحدة مسؤولة عن مصالح الدول الصناعية المتقدمة بحيث تثنيها عن تحدي قيادتنا او نشدان قلب النظام السياسي والاقتصادي القائم" أو حتى" ان تأمل بدور إقليمي أو دولي اكبر" ..." سنحافظ على مسؤوليتنا المتميزة في التعامل منفردين مع كل ما يضر بمصالحنا ومصالح اصدقائنا وحلفائنا" فهنا " يجب ان يكون هدفنا الأكبر ان نظل القوة الخارجية المهيمنة في المنطقة ، وان نحافظ على القوة الأمريكية والغربية للوصول الى النفط "[2].

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 1999م ، مصدر سابق ، ص34.

[2] نعوم تشومسكي، مصدر سابق، ص87.

إذن فالنظام العالمي الجديد، لا يعد جديدا، سواء من حيث الشكل أو المضمون ، أما من حيث الشكل ، فإن عبارة " النظام العالمي الجديد " سبق استعمالها عدة مرات خلال القرن العشرين ، على سبيل المثال فقد استعمل هذا التعبير " ونستون تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا في اعقاب الحرب العالمية الأولى، مطالبا بسيادة انجلوساكسونية تفرض مشيئة المنتصرين في الحرب ، كما ان الرئيس الأمريكي" فراكلين روزفلت" قد أستعمل نفس التعبير سنة 1941م وهو يمهد لدخول الولايات المتحدة لميادين الحرب العالمية الثانية مبشرا بما سيحصل من تقدم بعد الحرب.

ولمّا من حيث المضمون، فانه لا يعبر تعبيراً صادقاً عن إيجاد نظام ديمقراطي عادل ، بقدر ما يوحي بالزهو والغطرسة التي تعقب الانتصار، وهو ما حدث مع النظام الرأسمالي الغربي بعد انتهاء النظام الشيوعي.

وا إذا كان المقصود بالنظام العالمي الجديد، ما تعنيه هذه العبارة من معنى ، فنرى انه يجب ان يتأسس على الآتي :

اولا- أن لا يفرض من الجهة الأقوى ، بحيث يصبح تعميما قسريا لنموذجها ، بل يجب ان تشارك في صياغته جميع القوى الدولية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وان يأخذ بعين الاعتبار متطلبات هذه الفسيفساء الدولية التي تشكل لوحة العالم.

ثانيا- عدم استعمال المعايير المزدوجة " Dual Standards " في التعامل مع القضايا والمصالح الدولية، وايجاد محكمة جنائية دولية ذات ولاية أوسع فيما يتعلق بحقوق الانسان[1].

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1999م ، مصدر سابق، ص 110.

ثالثا- أن يكون مبنيا على الديمقراطية الحقيقية والحرية والعدل وحقوق الإنسان .

رابعا- أن تعطى الأهمية الكاملة والصلاحيات التامة للمنظمات والمؤسسات الدولية، منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عنها ، كي تكون الوعاء الشرعي العالمي ، الذي تحل المشاكل الدولية في إطاره .

نمط جديد للإمبريالية / كولونيالية في ثوب جديد :

1- الاستعمار المتجدد:

لقد قال ذات مرة الاقتصادي " ريتشارد دي بوف" – Richard du Boff–عندما تخسر، بدّل قواعد اللعب [1] ، على هذا الأساس فان الاستعمار المباشر بصورته الكلاسيكية قد ولى ، ليخلي السبيل إلى نوع آخر من الاستعمار عرف بأنه " استعمار جديد" فيما يمكن اعتباره تأكيدا على استمرار جوهره ولكن بأساليب تخفي الوجه السافر للاستعمار، ولكنها تحقق بدرجة اعلى من الكفاءة ، وبمسحة اكبر من التظاهر بالإنسانية، نفس الأهداف التي حفّزت الدول الاستعمارية الى ان تجوب أرجاء الدنيا بحثا عن مواقع جديدة للنهب والسلب[2].

من المسلّم به ان أهداف العملية الاستعمارية لم تتغير، حيث ان الدول الاستعمارية تسعى الى السيطرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على الدول الواقعة تحت قبضتها ، فنهب وامتصاص ثروات الشعوب ، ومن

---

(1) نعوم تشومسكي ، مصدر سابق ، ص 92.

(2) د. عبد الباسط عبد المعطي ومجموعة من الباحثين ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة ،مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى 1999م، ص43.

ثم جعل تلك الشعوب اسواقا لتصريف منتجاتها، هي الأهداف – المعلنة والخفية – التي تسعى لها الدول الاستعمارية، فقد كانت الحرب واستعمال القوة العسكرية هي العناوين السائدة ، خاصة قبل ظهور ما عرف بتوازن القوى ، وبروز القطبين الأقوى في العالم ، وبعدما تم الحصول على السلاح الذري جراء تقدم العلم والتكنولوجيا، فأصبحت الدول الكبرى" الاستعمارية " على يقين بأن أي حرب تقوم سيكون فيها الفناء ، وليس للقوتين فحسب ، بل سيطال ذلك بقية العالم ، ومن هذا الفهم الجديد للحرب المباشرة ، فقد وصل العالم ، بعد سيادة مفهوم " توازن القوى" الى مفهوم جديد عرف حينذاك بـ" توازن المصالح " و نتج ما يسمى" الحرب الباردة ".

لقد شهدت المسيرة الإنسانية – عبر عصورها المتعاقبة – أكثر من وقفة في محطات مهمة كانت بمثابة فواصل بين حُقب متعددة ، تتصف كل منها بخصائص تميزها عما تسبقها وما تليها من الحقب، مما يجعل لكل منها ملامحها وطابعها وسماتها الخاصة، ويظهر التفاوت في امتداداتها الزمنية وفقا لظروفها الداخلية، وما يحيط بها من مؤثرات خارجية ومعطيات مستجدة [1]، لذا فان القوى العظمى في العالم ، بعد أن تأكد لها – كما اشرنا– عدم جدوى وفاعلية الأسلوب التقليدي للاستعمار، طورت أساليبها كي تتمشى مع قواعد اللعبة ، فكانت " العولمة " كشكل جديد من أشكال " الكولونيالية " [2]، يمكن له أن يواكب متطلبات بداية الألفية الثالثة لميلاد المسيح عليه السلام .

---

[1] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، مصدر سابق ص7.

[2] " الكولونيالية Colonialism " تعني : استعمال دولة حق السيادة على إقليم خارج حدود أراضيها، فتفقده كيانه الخاص وشخصيته الدولية ، وتسيطر على كافة شؤونه، وتحصل على كل المزايا الاقتصادية التي تطمع فيها بشكل مجحف.

فالغرب بقيادة امريكا، بعد ان استفرد بالعالم ، جاء " بالعولمة " كشكل آخر من أشكال الهيمنة الغربية الجيدة ، لتأكّد مركزية أوربا في العصر الحديث ، الضاربة جذورها في عمق التاريخ منذ الكشوفات الجغرافية في القرن الخامس عشر ، عندما تم اكتشاف امريكا عام 1492م والالتفاف حول إفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح وصولا الى جزر الهند الشرقية والصين ، ومنذ ذلك الوقت ، كما يقول الدكتور حسن حنفي ، بدأ النهب الاستعماري للسكان في إفريقيا والثروات من آسيا وا إفريقيا والعالم الجديد ، لتكوين الإقطاع الأوربي في عصر الإصلاح الديني في القرن الخامس عشر، ثم عصر النهضة في القرن السادس عشر، ثم العقلانية في القرن السابع عشر حيث تحول الإقطاع إلى ليبرالية تجارية، ثم كان عصر التنوير الأوربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقيام الثورة الصناعية الأولي ، عندها بدأ النهب الاستعماري الثاني في صورة الاستعمار القديم لإفريقيا وآسيا والذي جاء مع بداية القرن العشرين[1].

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين مدمرتين، كما شهد عصر التحرر من الاستعمار المباشر بشكله الكلاسيكي ، إلا أن اشكالا أخرى من الاستعمار الجديد بدأت تظهر ، ومع ان الهدف كان واحدا في الحالتين، الا ان تسميات جديدة برزت للوجود مثل – مناطق النفوذ– الاحلاف العسكرية والاستقطاب – الشركات متعددة الجنسيات – اقتصاد السوق – الاتفاقيات التجارية(الجات) – مجموعة الدول الصناعية السبع

---

(1) د. حسن حنفي، الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، عمان / الأردن ، بحث منشور في (العولمة والهوية) منشورات جامعة فيلادلفيا/ 1999م، ص 30 .

الكبرى " G 7 " – العالم القرية ... وما إلى ذلك من تسميات تصب في صالح مفهوم " العولمة ".

وباعتبار " العولمة " شكل من أشكال الهيمنة الغربية فان الدكتور حنفي يقول: تظهر العولمة في احكام الحصار حول مناطق الاستقلال الاقتصادي أو السياسي او الحضاري عن المركز، مثل حصار العراق و ليبيا، وتفتيت السودان وتهميش مصر، وتهديد ايران ، فاحتمال ظهور قطب ثان وارد حضاريا من المنطقة العربية الاسلامية بإرثها الثقافي التاريخي الطويل ... فالمركز لا يقبل إلا التبعية المطلقة لضمان استقرار السوق [1]، لذا فقد بات الحديث يتناول بإلحاح مفاهيم جديدة ومصطلحات أصبح استعمالها شائعا ، خاصة بوسائل الاعلام المختلفة، وهي " السوق الشرق أوسطية" أو" النظام الشرق أوسطي" كنظام هدفه الظاهر هو التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة ، أما هدفه الحقيقي فهو ادخال تغيرات جيوبوليتيكية ، لقطع التواصل – الجغرافي السياسي – للوطن العربي والعالم الإسلامي ، وما زرع الكيان الصهيوني في ارض فلسطين منذ ما يزيد عن نصف قرن ، إلا تدبير يراد منه الوصول الى هذا الهدف .

كما يرى البعض أن المشروع " الشرق أوسطي" هو مشروع الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، ويندرج في سياق محاولاتها لإحكام سيطرتها على المنطقة لتعزيز وضعها الاقتصادي من جانب، ولتكريس هيمنتها على النظام الدولي في مواجهة القوى الصاعدة من جانب آخر [2].

---

(1) د. حسن حنفي ، مصدر سابق ، ص30.

(2) حسين معلوم ، التسوية في زمن العولمة ، التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي، المنشور بكتاب، العرب والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص129.

اذن فان الاستعمار موجود منذ القدم ، حيث يرجعه البعض الى اكثر من خمسة قرون ، إلا أن مد الحركة الاستعمارية جاء مع تقدم الثورة الصناعية في اوربا، حيث ازدادت الحاجة الى الحصول على مستعمرات جديدة، لأغراض الحصول على المعادن الثمينة والموارد المختلفة ، وللحصول على العبيد الذين تحتاج الصناعة جهدهم العضلي ، وتقول إحصائية لنسبة الأراضي التي تحكمها اوربا، بأنها كانت في سنة 1492م عندما اكتشف كريستوفر كولومبوس العالم الجديد" قارة امريكا" هي 9% من مساحة هذا الكوكب، سنة 1801م ارتفعت النسبة الى 30% وفي سنة 1880م أصبح الأوربيون يحكمون 66% من مساحة الأرض، وفي سنة 1935م، أي سنة الذروة الاستعمارية ، سيطر الأوربيون على 85% من مساحة كوكبنا التي كانت تضم70% من عدد سكان العالم[1].

إن بنية العلائق بين الدول في اطار النظام العالمي متغيرة وغير ثابتة ، الا انها في جل الأحوال تستند إلى دولة محورية تكون الظروف المحيطة قد جعلتها تبرز لتتزعم النظام العالمي ، فاذا كانت بريطانيا هي صاحبت السيطرة في القرن التاسع عشر ، فإن القرن العشرين هو قرن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم ان توزيع القوى الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية كان قد أدى إلى نشوء القطبية الثنائية ومرحلة الحرب الباردة ، غير ان تفكك هذه القطبية، وزوال تقسيم العالم إلى ثلاث {رأسمالي،اشتراكي،عالم ثالث}، قد جعل دور امريكا يطفو من جديد، الا انه رغم الانفراد الأمريكي الراهن الذي يبدو ، حسب تقديرات كثيرة ، انتقاليا ، هناك قراءات مستقبلية ترى إمكان صعود أوربا مجددا، أو نشوء عالم متعدد الأقطاب لا أحاديه، خصوصا في

---

(1) بدري يونس ، مصدر سابق، ص 48.

حال نمو الصين وتعافي روسيا، وتقدم المانيا واليابان الى مواقع جديدة، ان العولمة قد قوضت النظام السياسي ، العسكري السابق، وتدفع باتجاه آخر، رغم ان معالم الوضع الجديد لم تتبلور بعد [1]، إلا أنه لا يمكن ان يخرج بأي حال من الأحوال عن كونه إمبريالية في ثوب جديد .

من المتفق عليه ان النظام العالمي الجديد ربما يتحول الى أن يكون امتداد لنظام الإمبريالية الغربية ، عندئذ لابد من وجود قائد ، يقود العالم الى هذا النظام ، وبهذا النظام ، ودون شك أن امريكا هي المرشح الوحيد حاليا – للاعتبارات المعروفة – ونحن نعتبر ان هذه الفترة التاريخية قد بدأت بالفعل ، حيث أن الآلية الأساسية لهذا النظام هي العولمة ، فهناك من يقول أن العولمة بمؤسساتها المالية المسيطرة ، وممارساتها ، هي عبارة عن استعمار جديد ، تماما كالاستعمار الكلاسيكي عتيق الطراز، حيث يستولي على ثروات الآخرين ومواردهم ، ولكنه يختلف عن الاستعمار القديم بأنه لا يستولي على هذه الثروات والموارد من خلال الاحتلال العسكري المباشر، ولكن من خلال عمليات أكثر ذكاء وحنكة، تتم في الخفاء ولا تراها العين المجردة، مكنت لها وأتاحتها الاختراعات العلمية الحديثة ووسائل الادارة المستحدثة ، ويقول: لقد ترددت كثيرا باستعمال كلمة الاستعمار، لكنني لم أستطع ان اجد مصطلحا آخر يسمي الأشياء بمسمياتها ... لقد تم دمج نفوذ المال والتمويل إلى قوة الوسائل التي اتاحتها التكنولوجية ووسائل الإعلام ، ليجعل من تلك الأوهام حقيقة تُرجمت في نظام جديد للرأسمالية

(1) فالح عبد الجبار ، مصدر سابق ، ص 101.

" المعلوماليـة " [1] يكـون مسرحه اقتصـادا عالميـا جديـدا، ويـتم تسـويق مبادئـه غيـر المقدّسـة وغيـر المسـتحبة مـن خـلال شـعارات وعلامـات تحمـل طـابع القداسة[2].

إن مـا تقـوم بـه امريكـا الآن لفرض نموذجهـا الـذي تعتبـره مثاليـا ، عـن طريق النظام العالمي الجديد الذي مازالت تنسج خيوطه ، فهو في حقيقة الأمر لـيس بالجديـد ، ففـي فتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة – كمـا يوضـح تشومسـكي–كانـت الولايـات المتحـدة هـي التـي تولّـت قسـر العـالم ، ضـامنة مصـالح ذوي الامتيـازات، لـذلك فقد كونـت سـجلا مؤثرا مـن العـدوان والإرهـاب الدولـي، والمذابح والتعذيب ، واسـلحة الحـرب الكيماويـة والجرثوميـة، واختراقـات حقـوق الإنسـان بكـل الأشـكال التـي يمكـن تصـورها [3]، ان السـجل الأمريكـي الحافل بالجرائم على مدى العقود الماضية ، هو ما جعل " العولمة " تولد وهـي سيئة السـمعة، فمـا تريـده امريكـا مـن العولمـة هو" تـوطين " الثـروة و" عولمـة " الفقر، وزيادة التهميش والإبعاد لأكثر من 80% من سكان المعمورة .

والوطن العربي ، مثله مثل باقي البلدان والأقاليم النامية ، يتأثر بشكل مباشر بكل ما يطرح على الساحة الدولية ، ويمتـاز الـوطن العربـي بأنـه لـيس فقط مجرد مجموعة دول ، انمـا هـو بعد ثقافي وحضـاري وديني وا ٍنسـاني ، مـا يجعل واجبه اكبر في التصدي لكل ما من شأنه أن يستهدف هويته ووجوده،

---

[1] " المعلومالية " في تعريفه لهذا المصطلح يقول زلوم : لقد دمجنا كلمتي المالية والمعلوماتية لينـتج عنهـا مصـطلحا جديـدا اسـميناه المعلوماليـة، تمامـا كمـا دمجنـا الكلمتـين بالانجليزيـة واسميناها Infofinancial Capitalism .

[2] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ص17.

[3] نعوم تشومسكي ، مصدر سابق ، ص56.

وذلك من الممكن أن يكون بخلق استراتيجية وفق الوضع الراهن لتوحيد الإمكانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وخلق فضاءات للتحرك كي يكون الموقف التفاوضي العربي قويا تجاه الآخر ، فكما يقول البعض ان السياسة الأمريكية في الشرق عموما وفي وطننا العربي على وجه الخصوص لم تختلف من حيث الجوهر عن سياسات الدول الأوربية الاستعمارية إلا في مسألة واحدة أساسية ، هي استقلالها السياسي عن اوربا في التعامل مع الشرق ، أما النهب والاستغلال الاقتصادي فكان اكثر تدميرا[1].

إن القيم الاستعمارية التي تم ارساؤها بعد الحرب العالمية الثانية ، ما تزال هي السائدة في ما نسميه اليوم النظام العالمي الجديد، فالجوهر ما زال كما هو حتى وان تغير المظهر، فالنظام الاستعماري ينتج نفسه من جديد، باسلوب عصري ، فكما يقول عبد القادر المخادمي : اننا امام نظام أشد شراسة وغبناً من سابقه ، ولا تستطيع تعابير " الاستعمار" وغيرها ان تفي بالمقصود وتحيط بالنظام الدولي الجديد، الذي يقوم على التمركز حول الذات، والعدوانية ورفض وجود الآخر.. ، فالنظام العالمي الجديد هو عبارة عن إنتاج النظام العالمي السابق بأشكال متعددة ، تضمن الهيمنة الأمريكية التامة على المسرح العالمي ، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا[2].

نستطيع ان نختم هذا الجانب بما قاله العظم : ان الحلف الإمبريالي المفترس الذي حل محل التناحر الدموي السابق بين الدول الإمبريالية نفسها،

---

[1] عدنان عويد ، الدور المتنامي للرأسمال الاحتكاري الأمريكي، بحث منشور بمجلة النهج ، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي . السنة 15، العدد53 ، عام 1999م، ص131.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مصدر سابق ، ص 74.

اكتسب بعد الحرب العالمية الثانية، اسماء مثل : المركز – المتروبول– الحلف الأطلسي – العالم الأول – الشمال – الاستعمار الجديد .. الخ، في مواجهة قوى التحرر والاشتراكية في باقي انحاء العالم ... ان (السوبر – امبريالية) فكرة قديمة جاء وقتها الآن في عصر العولمة، في الواقع ، ان " الحلف المفترس بين الإمبرياليين" الذي حل محل الإمبريالية الكلاسيكية التناحرية– كما وصفها لينين – هو العولمة بذاتها، وهو اساسها ومنطلقها[1].

2 استراتيجية ليبرالية جديدة :

بالمفهوم الواسع، تعد " الإمبريالية Imperialism " استعمارا ، أما بالمفهوم الضيق فهي تعني الرأسمالية الاحتكارية، وتمثل المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية، عندما تتم سيطرة المؤسسات الرأسمالية الضخمة على الإنتاج وتصريف السلع ،فهي بذلك مرحلة تاريخية من مراحل الرأسمالية، تتصف بتكتل الإنتاج بشكل يجعل للمؤسسات الكبيرة أهمية متنامية ، وفي مرحلة معينة من التطور يقود الإنتاج الى تشكل الاحتكارات الإمبريالية ، وهو ما يحدث الآن في عصر" العولمة " حيث ساد الاحتكار مكان التنافس الحر ، بالمقابل فان " الليبرالية Liberalism "، أو" التحررية " هي المنهج الاقتصادي والسياسي الذي يخدم مصلحة النظام الرأسمالي، واساسه ان يسود النظام الطبيعي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم على ان الأفراد يعرفون مصلحتهم، لذلك فانه منذ مطلع هذا القرن، عندما انطلقت الدعوة الى حق الأمم في تقرير مصيرها وانشاء دولها الخاصة ، فقد كان هدف الرئيس الأمريكي يومذاك " توماس وودرو ويلسون" بأن تترك السلطات المحلية للأفراد

---

(1) د. صادق العظم ، ما هي العولمة؟ ، دمشق ، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1999م ، ص136.

حرية النشاط والابقاء على قانون العرض والطلب ، لقد كان غرضه بانشاء الدول الوطنية على هذا الأساس – حيث كان أحد الداعين لذلك ، بالاضافة الى زعيم الثورة الروسية وقتها " فلاديمير لينين " – كي تكون وسيلة لوأد التيار الراديكالي العمالي ، وتعزيز مواقع النموذج الليبرالي .

لقد كان مفكرو الليبرالية مثل جون لوك والمتنورين الفرنسيين ، يدعون الى الملكية الخاصة ، والمنافسة والسوق الحرة ، والديمقراطية واشاعة الحياة الدستورية والأنظمة الجمهورية ، الا ان الرأسمالية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مرت بأزمات بنيوية ذات سمات خاصة ظهرت فيها البطالة مع التضخّم بصورة متساوية ، مما ادى الى ضرورة وجود دور الدولة كمنظم، وايضا كفاعل اقتصادي، لتتدخل لإيجاد حل وسط بين رأس المال الكبير والطبقة العاملة ، لقد جعل هذا الوضع، الدولة تتدخل بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الرأسمالية [1].

لقد أدى ذلك الوضع إلى انتعاش الاقتصاد في الدول النامية وأصبحت أشبه بالصناعية، ومع الأزمة البنيوية الجديدة للرأسمالية ، كان يجب ان يتغير كل شيء في البداية ، أخلى الحل الوسط بين رأس المال والعمل مكانه لعدوان هائل من رأس المال الكبير ضد الطبقة العاملة المنظمة ... ولم تكن هجمة رأس المال لتفكيك الدولة الراعية مقطوعة الصلة مع الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة ، فبدلا من سياسة الاحتواء التي كانت تترك هامشا معينا لبلاد" العالم الثالث "، كانت الاستراتيجية الجديدة المسماة بالانحسار الكوني، التي أدت الى تفاقم ديون البلاد المتخلفة ... لقد أصبحت الأرض

---

(1) د. فكرت بسكايا، ما العمل ضد الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية، بحث منشور بكتاب صراع الحضارات ام حوار الثقافات ، القاهرة ، مطبوعات التضامن، 1997م ، ص501.

ممهدة لظهور أيديولوجية رجعية مسماة بالليبرالية الجديدة، تم إعدادها منذ زمن طويل من أجل انقاذ وحماية الملكية الخاصة المفترسة، والنظام الذي يكفلها " الرأسمالية "[1].

ما نراه اليوم يجري على الساحة العالمية تحت ظل العولمة، ليس – من وجهة نظرنا –بالشيء الجديد، بقدر ما هو مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، فالنظام الرأسمالي، منذ نشأته ، التي يرجعها البعض إلى خمسة قرون خلت ، مر بأزمات وظروف داخلية وخارجية ، جعلته يغير آلياته مع الإبقاء على الأهداف الاستراتيجية ، والتي تتلخص في هدفين هما : الهدف الأول، تركّز على التجديد والتطهير والإبداع في داخل النظام الرأسمالي ذاته ، والغاية هي تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية والسياسية يتميز بها عن أي نظم اخرى يمكن ان تنافسه ، أما الهدف الثاني، فقد تمثل في دعم الهيمنة الخارجية من اجل تحقيق الهدف الأول أيضا[2]، وهذا ما أدى الى الارتباط الملحوظ بين التقدم في النظام الرأسمالي(المركز) بتراكم التخلف في المناطق والدول المتخلفة(المحيط) حسب رأي أصحاب مدرسة التبعية ، بذلك يكون النظام الليبرالي الحديث في ثوب العولمة ، عبارة عن صياغة جديدة لإعادة المركزية الرأسمالية Capitalism Re.- Centralization.

تأسيسا على ما تقدم فان تعريف العولمة على انها انتصار للقيم الأمريكية- كما ورد في طروحات فوكوياما" نهاية التاريخ والإنسان الأخير The End of History and the last man " ما هو إلا شكلا جديدا من أشكال

---

(1) د. فكرت بسكايا، المصدر السابق ، ص 502.

(2) د. احمد مجدي حجازي ، مصدر سابق ، ص130 .

الإمبريالية ، خاصة لدول ما كان يعرف "بالعالم الثالث" التي لم تستفد من تحرير الأسواق والتجارة، التي تنظر شعوبها الى العولمة على أنها نموذج متطور للحقب الاستعمارية الإمبريالية ، التي شهدت تطورات وتقلبات عديدة تبعا لظروف العصر الراهن، فلم تغير سوى من طريقة دورانها الا ان المحور الأساس ثابت في كل الأحوال .

أورد الدكتور"بابلو جوانزالز كازانوفا " [1] وجهة نظر تعتبر الليبرالية الجديدة " الحرب العالمية الرابعة " ، فيقول : ان الليبرالية الجديدة هي حرب جديدة تحصد ضحايا عديدين من بين فقراء العالم كما تهدد مجموع الانسانية ، وبدلا من ان تقوم الإنسانية بالشكوى و الإعلان عن المآسي التي تحدث ، فانها تبدأ نضالا بطوليا جديدا وطويلا ... في الحرب العالمية الأولى أحرزت الولايات المتحدة ومراكزها الاحتكارية والمالية النصر، وفي الحرب العالمية الثانية انتصرت الولايات المتحدة ومجمعها العسكري – الصناعي، وفي (الحرب العالمية الثالثة) المسماة بالحرب الباردة تحقق النصر بفضل المجمع العسكري –الصناعي الأمريكي بالتحالف مع اوربا واليابان، وما تزال الولايات المتحدة ومجمعها يحتفظان حتى اليوم بسيطرة غير وطيدة على هؤلاء الحلفاء ، وهي سيطرة تظهر للعيان في الحرب العالمية الرابعة ضد فقراء العلم ، وضد الطبقات المتوسطة التي تتزايد فقرا، بالرغم من انه خلال هذه العملية قد تجرف امامها أصحاب المشروعات والحكومات التي لا تخضع" لتحديثها " المهيمن ولسياساتها التدخلية[2] .

---

[1] د.بابلو جوانزالز كازانوفا– رئيس جامعة المكسيك سابقا ورئيس مركز بحوث العلوم الانسانية.

[2] د.بابلو جوانزالز كازانوفا– نظرية غابة اللاكادون الاستوائية ضد الليبرالية الجديدة ، بحث منشور بكتاب صراع الحضارات ام حوار الثقافات ، مصدر سابق ، ص 427.

عندما نتحدث عن العولمة باعتبارها تعميم قسري للنموذج الأمريكي، فأننا لا نعني الجانب الإيجابي – في حالة وجوده – فما يتم امام اعيننا الآن ، هو تعميم قيم الاستهلاك والمتعة الحياتية ، كي تركن الشعوب الى الكسل والاسترخاء ، ولا تنظر إلى مشاريعها القومية وخططها الاستراتيجية بعيدة المدى ، ومحاولة اللحاق بركب الصناعة والتكنولوجية والتدفق المعرفي ، ولو بصورة محتشمة ، حيث تبقى تلك المهام " السامية " من اختصاص المركز، الذي عن طريق ليبراليته الجديدة يزيد من أتساع المسافة بين الأغنياء والفقراء، على مستوى الأفراد والأمم والدول ، لتكون المحصلة مزيدا من انتشار الفساد والمضاربة ووسائل الكسب السريع وتهريب الأموال وازدياد الغلاء ، ما يؤدي الى ضياع القيم ، الخاصة والعامة ، فينتهي الرابط الاجتماعي بين الناس، ويزداد التفكك الأسري والمجتمعي، فبانقلاب القيم يسري الخواء في الروح ، فتنهار الأمة ، ويغير التاريخ مساره من الشعوب المتحررة حديثا ،الى الاستعمار الجديد، ليستعيد مجده القديم تحت شعارات براقة ، مثل : النظام العالمي الجديد ، والعولمة ، والعالم قرية واحدة.. [1]

إن الشعور السائد بين شعوب الأرض الآن ، هو الخوف من المجهول – الذي أصبح جزء منه على الأقل معلوم في اطار العولمة – الخوف من الهيمنة على المقدّرات وعلى البشر ، بعد أن غيرت الليبرالية الجديدة اسلحتها لتكون اكثر فتكا بالشعوب ، فتسترت برداء الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي تفهمها على طريقة " الكاوبوي" ، لقد قال الدكتور" رامون بزفيرو" [2] : من المحزن جدا أننا اصبحنا نعيش في عالم أحادي القطب ،

---

[1] د. حسن حنفي ، مصدر سابق ، ص34 .

[2] د. رامون بزفيرو – رئيس منظمة شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

حيث تسود قوة عظمى فقط ، ويتم ذلك على حساب ذبح سيادتنا بالمقام الأول ، كما انها تبتغي فرض العولمة على دولنا مما يعرّضها لخطر الانقراض . وتقدم لنا الليبرالية الجديدة، نظاما اقتصاديا ماليا دوليا، تريد من خلاله الحيلولة دون قيام الدول بواجباتها وممارسة صلاحياتها، اما النظام الجديد الذي يراد فرضه بالعولمة ، فلا يخدم الا مصالح الكُتل العظمى ، انهم يشجعون كُره الأجانب والعنصرية، ويحبّذون الصراعات العرقية ، الدينية ، الاقليمية والحدودية وكل ما يؤدي إلى تفتيتنا، اعتمادا على المثل المعروف " فرق تسد "[1].

فالغرب بقيادة أمريكا، يخطط بأسلوب جديد ، للوصول الى هدف قديم يرجع الى بدايات الاستعمار، فالسيطرة على الآخر وبسط السيادة عليه ، لغرض استباحة حدوده ونهب ثرواته، وتبديل هويته وطمس قيمه وثقافته، كي يكون تابعا ذليلا ، هي الرواسب التي يشير لها" باريتو " في نظريته " الرواسب والمشتقات " واعتبار تلك الرواسب ، الدوافع الحقيقية لما يقوم به الغرب، فالعولمة ليست إلاّ وجها آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت زعامة القطب الواحد ، وصفوته الأقلية الحاكمة ، ويمثل جانبا مهما من الاستراتيجية الليبرالية الجديدة ،استصدار قرارات مصادق عليها من الأمم المتحدة ، وهي مفروضة من القوى العظمى ، إلا أنها ، كي تخفي وجهها البشع، فانها تحتمي وراء تلك القرارات، وتقوم بوأد أي محاولة للنهوض ، خاصة في الوطن العربي والإسلامي ، وحرب الخليج خير مثال على ذلك ، حيث أن صفوة الأقليات الحاكمة ، ممثلة في العائلات الانجلو – امريكية ،

---

[1] د.رامون بزفيرو ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول صراع الحضارات ام حوار الثقافات، مصدر سابق ص ص 202– 203.

وحلفائهم على أتساع العالم ، قد جاءوا معاً تحت راية الأمم المتحدة لمحو روح الشعب والديمقراطية والإنسانية، إلا ان المقاومة البطولية الباسلة للشعب العراقي وقيادته ، قد أفشلت مخططاتهم رغم قوتهم العسكرية ونجاحهم في استصدار مصادقة الأمم المتحدة وهيئاتها على اعمالهم العدوانية [1]، إلا ان " بريجنسكي" ينظر الى الموضوع من زاوية أخرى ، ويرى أن الترتيبات الأمنية الخاصة المتخذة في الخليج [الفارسي] بعد عام 1991م، حولت هذه المنطقة ذات الأهمية الاقتصادية، إلى محميّة عسكرية أمريكية [2].

ويوضح الاستراتيجية الجديدة بأن النظام الأمريكي العالمي يؤكد على أسلوب الاختيار الذاتي "كما في حالة المنافسين المهزومين المانيا واليابان- ثم مؤخرا روسيا" الى حد يفوق بكثير ما عرفته الأنظمة الإمبراطورية السابقة ، كما انه يعتمد كثيرا على ممارسة التأثير غير المباشر على الزعامات الأجنبية غير المستقلة، في الوقت الذي يستمد فيه الكثير من المنافع من جاذبية مبادئه ومؤسساته الديمقراطية، يدعم كل ما تقدم الأثر الكبير للسيطرة الأمريكية على الاتصالات العالمية ، ووسائل التسلية الشعبية ، والانجاز الأمريكي في المجالين التكنولوجي والعسكري [3] ، فالاستراتيجية قائمة ومستمرة، أما التكتيك فيتغيّر وفقا للظروف الدولية والداخلية، لقد كانت المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ، اثناء الحرب الباردة، الا انه ، حسب رأي تشومسكي ، مع زوال

---

(1) د. قاسماحمد ، نحو نظام انساني ليبرالي جديد، ، بحث منشور في كتاب، صراع الحضارات ام حوارات الثقافات ، مصدر سابق، ص 621.

(2) زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سابق ، ص 43.

(3) زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سابق ، ص 40.

الخطر كان رد الفعل كما تعودنا تماما ، علينا تصعيد الهجوم ، أما راية الهجوم الآن فهي الديمقراطية وحقوق الإنسان [1].

أدى التقدم التكنولوجي لدى الغرب ، الى هيمنة وسائل اعلامه ، انتشارا ، وغزارة معلومات ، فأصبح الاعلام الغربي أداة للدعاية المشبوهة والإبهار، مما يؤثر – سلبا – على عقول وافكار الشعوب الفقيرة، التي ترى في هذا النعيم – الإعلامي – حلما تريد ان تدركه وان تعيشه، وهي في الواقع غير قادرة على ذلك، فيؤدي ذلك الى الاغتراب " Alienation "الذي وفّرت شروطه تلك الوسائل الاعلامية، وأهمها فقدان القيم والمثل الإنسانية والخضوع لواقع اقتصادي واجتماعي يتحكم بالفرد أو مجموعة الأفراد أو الشعوب، كما أن علاقات الإنتاج ونسق السيادة الطبقي والإيحاء بتفوق الإنسان الأبيض، كما يروج لذلك منظرو الليبرالية الجديدة – فوكوياما ، هنتنغتون – زد على ذلك انسياق بعض الإعلام العربي الذي لم يستطع أن يصمد ، فجرفه تيار العولمة دون غوص في كنهها ومعرفة حقيقتها، كل ذلك ادى الى الاغتراب خاصة بين فئات الشباب التي يعول عليها في بناء مستقبل الوطن، ربما يجعلنا ذلك نتجرأ لنقول بأن الأيديولوجية الجديدة للإمبريالية، هي استعمار العقول بدلا من استعمار الأرض والدول ، خاصة عقول من هم في سن المراهقة ، الذين يسهل الى حد ما السيطرة على اتجاهاتهم وتغييرها – بحكم العامل السيكولوجي – ومن ثم جعلهم غير قادرين على التوافق مع تراثهم وهويتهم ، أو مع التجديد الذي يشار إليه " بالمعاصرة " وبذلك تفقد الأمم والدول أقوى وسائلها لصنع التقدم والحضارة لتظل تابعة ذليلة للغرب ، الأمر الذي يسعى اليه النظام الرأسمالي الغربي قديما وحديثا، بطرق مختلفة.

---

[1] نعوم تشومسكي ، مصدر سابق ، ص 156.

3- صدام الحضارات ، مقولة خاطئة :

رغم أن صاحب هذه المقولة قد تراجع عنها بعد فترة وجيزة ، فان مقولة صامويل هنتنغتون "صدام الحضارات Clash of Civilization " التي اطلقها عام 1993 م ونشرت في صيف ذلك العام بدورية " فورن أفيرز Foreign Affairs" الأمريكية، قد أدت دورا ايجابيا على صعيد الدول الفقيرة التي تريد ان تحافظ على تراثها وثقافتها وحضارتها وبالتالي على هويتها الوطنية ، فقد لفتت انتباه المثقفين و المختصين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ، الى حقيقة الخطاب الإمبريالي الأمريكي الذي كان متسترا وراء المنطلقات الإنسانية، الديمقراطية – حقوق الانسان .. الخ – وهي الصورة التي يحاول ان يرسمها للنظام الإمبريالي منظروه ، من خلال رسم الملامح الرئيسية لما أسموه بالعولمة .

يشير هنتنغتون في البداية الى أن السياسات العالمية تدخل مرحلة جديدة ، وقد قدم تلك المرحلة حسب تصوره قائلا: والغرض الذي أقدمه هو أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد، لن يكون مصدرا ايديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات الكبر ى بين البشر ستكون ثقافية ، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا وستظل الدول / الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة ، وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية ، ذلك ان الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل [1]، مما يعطي مؤشرا على أن العولمة المنشودة من قبل الغرب ، تعني الاستعداد

---

(1) صامويل هنتنغتون ، مصدر سابق ، ص17.

الدائم للسيطرة على أي محاولة للنهوض تقوم بها أية حضارة من حضارات العالم ، بما يجعل الحضارة الغربية في مأمن يقيها أي طارئ قد يحدث .

يتجلى لنا بهذا وبغيره ، أن الملامح الرئيسية التي ترسم الآن من قبل الغرب للعولمة، لا تغدو عن كونها وجها آخر للاستعمار الجديد، والوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت زعامة القوة الأعظم (أمريكا) ، لذا حسب رأي البعض فإن مقولة صدام الحضارات لم تكن جديدة من حيث المضمون، لأنها تستعير مقولة " ارنولد توينبي" عن التحدي والاستجابة، لتطلقها من جديد بأسلوب ايديولوجي فج ، ينبع من وهم الانتصار في الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي السابق، ونشر روح الإحباط لدى الشعوب المذعورة بأن التاريخ قد شارف على نهايته باعلان الولايات المتحدة قائدة منفردة للعالم، واعلان الديمقراطية الليبرالية الغربية، التي يبشر بها هيجل ، بالفلسفة الوحيدة القابلة للحياة بعد انهيار منافستها التي عرّفت عن نفسها باسم الاشتراكية العلمية [1].

ان فئات واسعة من المثقفين في البلدان النامية ومن ضمنها العالم الإسلامي والوطن العربي ، حتى التي كانت تتبنى الاشتراكية وتدافع عنها ، قد ارتدّت عن موقفها ، وأنخرطت بعض تلك الفئات في التيارات الأصولية الدينية والمذهبية على أساس ان المعركة القادمة ستكون حتماً صدام بين الحضارات ، في حين أثبتت كل التجارب السابقة مدى التمازج والتبادل والحوار بين ثقافات الأمم ، بغرض تطوير وتنمية القيم من اجل الأفضل الذي يكفل التقدم للإنسانية ، ان فاعلية تطوير الذات ، ودعوات القادة السياسيين والمثقفين في

---

(1) د.مسعود ضاهر ، صدام الحضارات" كمقولة ايديولوجية لعصر العولمة الامريكية، بحث منشور بكتاب صراع الحضارات ام حوار الثقافات، مصدر سابق، ص355.

جنوب شرق آسيا، كانت ذات مصداقية اكثر من الردود والتفنيد الأيديولوجي، عندما دعوا الى أن تكون آسيا للأسيويين ، وآسيا اولا ..فشكّل ذلك تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية ، مما أضطر هنتنغتون إلى سحب مقولته الأيديولوجية خلال ثلاثة أشهر، عندما عرف أن هناك قوى قادرة على التحدي والمجابهة ، ونشر ذلك في نفس المجلة.

كل ذلك يلح علينا من جديد، ان ندعو القادة السياسيين والاجتماعيين في الوطن العربي إلى الاتجاه إلى الأعمال الجدّية الفاعلة التي تُعيد هيبة هذه الأمة وهذا الوطن، بأن يكون نفط العرب للعرب ،و موارد العرب للعرب، وان يكون المال العربي في خدمة التنمية العربية ولصالح المواطن العربي، الذي جعلت منه الأنظمة فردا " مغتربا Alienation " "ومتغربا Westernization " و" غريبا Strangation " ، وذلك على الطريقة" المكيافيلية "، فديننا وبعدنا القيمي يدعونا إلى العودة إلى أحكام الدين الإسلامي والقيم العربية الأصيلة ، لتكوين عمقنا الحضاري والثقافي من جديد ، مع الانفتاح على ما يتمشى مع ذلك من الجوانب الإيجابية في الثقافات الأخرى ، و باختصار ، فان التكامل العربي في كل المجالات وصولا للوحدة العربية الشاملة ، هو الحل ، وهو الرد العلمي الحاسم ، الذي يجعل لدينا قدرة تفاوضية ، على قدم المساواة ، مع القوى الأخرى التي ترسم مستقبل البشرية ، من خلال الطرح " العولمي " .

إن تعبير صراع الحضارات لم يكتسب سمعته السيئة الا بعد ما جاء به خيال هنتنغتون من تفسير لمثل ذلك الصراع، فمقولته هذه لم تأت سابقة للأحداث، بمعنى انها لم تكن تصور نظري لوقوع مفردات لم تحدث بعد ، ثم حدثت وجاءت النتائج مطابقة، بل ان ما دعى هنتنغتون إلى طرح مقولته هذه، هو الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، مما ادى – من وجهة

نظرنا – الى نقطتين هامتين ، الأولى: الشعور بالزهو الزائد لدى امريكا والغرب بحجة انتصار المعسكر الرأسمالي على ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي، والثانية : غطرسة القوة الغاشمة والهيمنة، التي جعلت قادة أمريكا والغرب دائما يصعدون الهجوم ، وعندما غاب الهدف المعلن السابق، كان لابد من ايجاد بديل أو هدف جديد لتبرير الممارسات العدوانية.

وسواء كان استنتاجنا دقيقا أو هو أقل من ذلك ، فان نقطة جوهرية تبقى واضحة للجميع ، وهي أن اختلاف الثقافات والحضارات ، أو تعددية تصوراتها لنسق الحياة الخاصة بكل امة أو مجتمع ، تبقى في اطار التمثّلات والرؤى والتحليلات الذهنية، ليس لها أية علاقة بالصدام والصراع ، الذي قد ينشب لتوفر معطيات أخرى .

إن طبيعة هذا البحث لا تتيح لنا المجال أكثر لشرح وتفسير وأيضا تفنيد مقولة صدام الحضارات ، بقدر ما يعنينا أنها كانت من ممهدات النظام العالمي الجديد، الذي هو في طور التشكل، ودليل على روح الهيمنة المترسخة لدى الغرب ، الذي ينظر الى الحق والباطل من خلال منظوره البرجماتي الذي يؤمّن مصالحه هو فقط، ان جهود الغرب في هذه المرحلة التاريخية، تتمثل في عرض ونشر قيَمه عن الديمقراطية والليبرالية، حسبما يراهما ، كقيم عالمية يجب الاقتداء بها وأخذها كنموذج ، ويأتي ذلك كله من اجل تنمية مصالحه الاقتصادية ، وقدراته العسكرية، لغرض الهيمنة على الحضارات الأخرى ، وهذا ما تصدي له هنتنغتون عندما قال ان صدام الحضارات يحدث على مستويين، فعلى المستوى الجزئي تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم بين الحضارات بصورة عنيفة عادة للسيطرة على أراضي بعضها البعض ، وعلى المستوى الكلّي، تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة

العسكرية والاقتصادية النسبية ، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة، وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة .

نلاحظ إذن بأن النمط الاستعماري الجديد يتمثل في الليبرالية المتوحشة والنظام الرأسمالي الجديد الذي تقوده امريكا ، وتفرضه على الدول الأخرى الضعيفة، فالاستعمار لم يتغير هدفه واستراتيجيته وإن تغيرت صوره ، والإمبريالية لم تتبدل وان تقلبت على اكثر من وجه، إلا أنها كي تعطي لنفسها اكثر دفعا بأيسر السُّبل ، وكي تجعل الشعوب تتقبلها بأكثر مرونة وأقل مقاومة أو معارضة ، فأنها رأت ان تغير ثوبها من مرحلة تاريخية الى مرحلة أخرى ، لذلك فان الضغط المستمر بكافة الوسائل، سيستمر الى أن يلين الجميع للدور الذي رسمه لهم الإمبرياليون ، حسب تقسيم العمل في العالم ، الذي يعمل الغرب على مأسسته، من خلال ظاهرة العولمة والنظام العالمي الجديد، تلك العولمة التي تعد حقبة للتحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، وذلك النظام العالمي للتبادل غير المتكافئ .

ويصدق في ذلك قوله تعالى : (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) [1] صدق الله العظيم .

---

[1] سورة البقرة ، الآية 120 .

الفصل الرابع

الأبعاد الاستراتيجية للعولمة

- البعد الاجتماعي
- البعد الثقافي
- البعد الاقتصادي
- البعد السياسي

البعد الاجتماعي :

عنـــدما نتنـــاول بالبحـــث والدراســـة العمليـــات الاجتماعيـــة [1] (Social Processes) التـــي تـؤثر بشـكل مباشـر وفاعـل فـي النسـق الاجتمـاعي[2] (Social System) ، فإننـا سـنحكم علـى مـدى اعتبـار تلـك العمليات ناجحـة او فاشـلة ، وذلـك من خـلال مـا تقدّمـه للفرد والمجتمـع بصـفة عامـة، ويظهـر ذلك واضـحا في نمـو وتطـور وتقدم المجتمعات، وانتقالها دائما إلـى الأفضـل فـي مجـالات التقـدم العلمـي والتكنولـوجي والتطـور المعرفـي ، مـا يؤدي إلـى الرخاء والاستقرار والتماسك ، او يكون العكس من ذلك . لقد نادت كل الشرائع – السماوية والوضعية – بالحياة الكريمة للإنسان ، مهما كان دينه او جنسه او لونه .. ، فقد قال سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: بسم الله الرحمن الرحيم (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) [3] صدق الله العظيم.

لذلك فان العمليات الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها ، وما ينتج عنها من تأثيرات ايجابية او سلبية على المجتمعات، تشكّل بعدا اجتماعيا يكون خاضعا للدراسة و التحليل ، لمعرفة ما يتمشى مع مصلحة الأفراد والجماعات،

---

(1) العمليات الاجتماعية : أي نمط متكرر للتفاعل الاجتماعي يؤدي الى احتكاك الأفراد بعضهم ببعض، ومن العمليات الاجتماعية الاساسية ، الصراع ، المنافسة ، التمثيل ، التوافق، التكيف، التعاون، التخصص ، التمايز والتدرج الطبقي.

(2) النسق الاجتماعي: هو اية وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة ، كالأسرة مثلا . للمزيد انظر في (1) و(2) د.احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان، 1986ف، ص ص 397-393.

(3) سورة الإسراء ، الآية 70.

وبالتالي المصلحة العامة للانسانية جمعاء، حتى يعيش البشر، مثلما أراد لهم الله سبحانه وتعالى ، العيش الكريم ، فتعم الديمقراطية والمساواة ، وتراعى حقوق الإنسان ، مما يساعد على قيام المنافسة الشريفة التي تؤدي الى مزيد من الابداع والابتكار بما يخدم البشرية ، ويزيد من رفاهية المجتمعات، في حين ينحسر ويتراجع الاحتكار والاستغلال والاضطهاد والهيمنة من طرف القُوى العظمى، للدول التي هي اضعف .

يعتقد المرحبون بالعولمة أنها ستجلب كل ما هو جيد للمجتمعات ، وستساهم في تقدم ورقي البلدان الأقل نمواً ، من خلال الاقتصاد الحر، اقتصاد السوق، ومبتكرات التكنولوجية والتدفق المعرفي، الا ان ذلك سوف لن يتم بهذه البساطة والسهولة ، فكل شيء في عصر العولمة له ثمن ، وهذا الثمن – مهما كان – سيكون باهظا بالنسبة للدول الفقيرة التي تجاهد من أجل العيش الكريم ، فالعولمة لا تعني بالضرورة شيوع الازدهار والرخاء لدى سائر شعوب العالم ، بفئاتها المختلفة ، وبشكل تلقائي وحتمي ، لأن من مقتضيات العولمة وقوع تحول اقتصادي لصالح اقتصاديات ونظام السوق ، الذي سيتزايد مع نفاذ سياسات التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي المصحوب بتقليص الإنفاق العام في المجالات الحيوية الأساسية ، وذلك تبعا للشروط التي تفرضها مؤسسات الإقراض الدولية – الصندوق والبنك الدوليين بصفة خاصة – حيث ان ذلك سيؤدي عمليا الى استبعاد فئات هامة من القوى الاجتماعية من هيكل الإنتاج ، وتراجع حصيلة مكتسباتها الاجتماعية.

وقد ورد في تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، بأنه من المتوقع ان تنطوي المراحل الأولى للعولمة على ارتفاع معدلات الفقر ، وكثرة عدد المعوزين ، وتزايد معاناة الفئات الوسطى من عناصر المجتمع . بمعنى ان

عولمــة المبــادلات التجاريــة ، وانتشــار تكنولوجيــات المعلومــات والاتصــالات وغيرهـا ، يمكـن ان تحمـل فـي طياتهـا وعـودا بالرخـاء والرفاهيـة ، ولكـن مـن المرجح ان تشكل مصدر عدم استقرار وتزعزع الأمن في حالة جمود المجتمع عن التعامل معها... فالتحول الى العولمة سيزيد من فرص النمو الاقتصادي، ولكن لهذه العملية ايضا مخاطرها وتكاليفها ، ولاسيما في بعدها الاجتماعي والانساني [1] .

إن الهوة ، التي كانت اصلا واسعة بين الدول الغنية والفقيرة، كما انها كذلك بين الأفراد أيضا في الدولة الواحدة ، قد زادتها العولمة اتساعا حسب المعطيات المتوفرة الآن، فماذا تنتظر المجتمعات – كل المجتمعات – من نظام الرأسمالية المتوحشة المهيمنة حاليا على النظم الاقتصادية في العالم ؟ ، مثلما هو حال الليبرالية الرأسمالية ، الغني يزداد غناً والفقير يزداد فقرا، يقول أحد الاقتصاديين العرب ، لقد نتج عن العولمة ازدياد الهوة بين الدول الفقيرة والغنية ، وكذلك ازدياد الهوة بين النخبة والأكثرية في البلد الواحد ، إن أجور و رواتب أغلبية الناس في الوقت الحاضر، حتى في الولايات المتحدة ، اكثر الدول ازدهارا في العالم ، هي في احسن الافتراضات راكدة لا تشهد نموا ، بينما تحقق القلة القليلة ثروات طائلة جراء النمو الاقتصادي وكأن ذلك النمو بأكمله قد جير لحسابها، حيث يمتلك ، على سبيل المثال ، واحد بالمائة من الأمريكيين ما نسبته 48% من الثروة الأمريكية بأكملها ، بينما يمتلك 80% من الأمريكيين ما تقل نسبته عن 8% ، وتقدر ثروة " بيل غيتس " Bill Gates بحوالي 50 مليار دولار، وهي تعادل ما يمتلكه سكان مدينة امريكية يزيد تعدادهم عن خمسمائة الف نسمة ، ومع ذلك فهناك في نيويورك والمدن

[1] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، مصدر سابق ، ص11.

الأمريكيـة الأخـرى جيش مـن المتشـردين الـذين لا مـأوى لـهم، يجوبـون شـوارع المدن ليل نـهار هائمين على وجوههم [1] .

طالمـا ذلـك يحـدث فـي اوسـاط مجتمـع الدولـة المهيمنـة عالميـا ، والتـي تريـد ان تفـرض نموذجهـا الاقتصـادي والاجتمـاعي والسياسـي والثقـافي علـى العالم ، فان ذلك درساً يجب أن يستوعبه المبشرين بجنة العولمة، فذلك تماما ما سيتم تصديره إلى كافة دول العالم، فما اشرنا لـه من وجود ظواهر عالمثالثيـة بـين مجتمعـات الـدول الكبـرى ، تؤكـده إحصـائية صـدرت عـن مكتـب الإحصـاء الأمريكـي بـان هنـاك 35,6 مليون فقير فـي الولايـات المتحـدة ، وفـي ذلـك دلالـة كافية .

إن الـذين يـدفعون الـثمن هـم دائمـا الفئـات الكادحـة بالمجتمعـات والـدول الفقيرة كنتيجة لوسائل وآليات العولمة، التـي تؤكـد علـى شـيء واحـد، وهـو مزيـدا مـن الـربح بأيسـر السـبل وأقـل التكـاليف، وهـو مـا يمكـن أن نـراه فـي تحويـل الاستثمار الى مناطق العمالة الرخيصة، وما قد يتسببه ذلك من إغلاق مصـانع وانتشار البطالة ، كما ان انتشار البطالة يعد نتيجة منطقية لزيادة وانتشار نظـام الأتمتـة "Automation" الذي أدى بـدوره ، الـى زيـادة اغتـراب الإنسـان وتـدهور بيئة عمله امام ازدياد سطوة الآلة وتعقد نظمها [2].

فـرغم أن العولمـة ، خاصـة فـي جانبهـا الاقتصـادي الاجتمـاعي، هـي السعي للتفتح على الآخر وفتح الآفاق أمامه، تبقى المسؤولية القومية للدول هي المحافظـة علـى مصـالح مواطنيهـا، ودرء الأخطـار التـي قد تعترضـهم ، فحتـى امريكـا التـي تبشّـر بهـذا النظـام العـالمي الجديـد، سـارعت للتصـدي للاقتصـاد

---

[1] عبدالحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص20.

[2] د.عبد الباري الدرة ، مصدر سابق ، ص61.

الياباني، عندما حاول هذا الأخير اغراق الأسواق الأمريكية بالسيارات الرخيصة، وذلك بتحديد العدد الذي يمكن أن تصدره اليابان إلى أمريكا ، كما قامت الشركات الأمريكية بتصنيع مثل تلك السيارات الصغيرة والرخيصة ، في اطار المنافسة التي هي ضمن العمليات الاجتماعية التي ذكرناها، لذا فانه يفترض على الدولة القومية بقائها في حالة اليقظة والترقب لمنع استغلال مواطنيها من قبل الشركات المعولمة [1] ، وان تعمل على ان تجعل مصلحة المجتمع فوق مصلحة تلك الشركات.

يؤكد الاقتصاديون على ان ما يجب البحث عنه والسعي الى تحقيقه هو نظام يقوم على مبادئ العدل، يسخر النمو الاقتصادي لخدمة المجتمع، لا الانجرار وراء نمو اقتصادي غير متوازن ، كهذا الذي ترسم ملامحه العولمة ، وما يسمى بالاقتصاد الحر او اقتصاد السوق ، والذي يتم تجيير نتائجه الى فئة النخبة الجشعة ، بغض النظر عن تكلفته للأكثرية من أفراد المجتمع ، وما يجره ذلك على البشرية من ويلات تمس مستقبلها وتهدد امنها وتعرقل تطورها.

ان الرأسمالية " المعلومالية " عاقدة العزم على تصدير ثقافة الرأسمالية الاستهلاكية الى دول العالم المختلفة شاءت تلك الدول ام لم تشأ ، ونلاحظ ذلك من خلال إصرار الولايات المتحدة على بسط هذه الثقافة ، رغم ان الشعب الأمريكي نفسه يعاني منها ، فقد ذكر "زلّوم " في كتابه (نذر العولمة) بان مجلة تايم Time الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ 15 يونيو 1996 م ، وصفت حالة الأمريكيين بعد 70 سنة من بيان "شتراوس " Samuel Strauss الذي وصف فيه الخمسين سنة التي سبقت البيان {1927م} بأنها شهدت

---

[1] بدري يونس ، مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد ، بيروت، لبنان، دار الفارابي، الطبعة الأولى ، 1999م ، ص 148.

معركة موجهة ضد معاناة البشرية لم يعرف تاريخ الإنسانية لها مثيلا – بقولها ، يفتقد الأمريكيون بشدة الشعور بالقناعة والرضى ، فهم متخوفون ان يتخلفوا عن الركب في عهد جديد ، وهم قلقون بل مذعورون حيال الوظائف الآخذة في التناقص ، والمدارس التي لا تقوم بواجبها من حيث تعليم الجيل المقبل، والعناية الصحية التي لا يمكن توفرها أو الحصول عليها ، وتصاعد ارقام المشردين و الذين لا مأوى لهم ، والبيئات الملوثة، والجرائم التي تقع دون احساس أو معنى، والتي يرتكبها اطفال صغار مستعملين بنادق اوتوماتيكية ، لقد سئم الأمريكيون الكلام ... [1] .

هذه الحقائق التي يذكرها { شاهد من أهلها} تعطينا مدى البعد الاجتماعي الذي تنطلق منه الصيحات المنادية بهذا النظام العالمي الجديد المعولم ، هذا هو الوجه الأصلي الذي تريد امريكا بهيمنتها الآنية أن تفرضه على دول العالم، والذي لا يلقى حظه من الدعاية، وهذا أمر طبيعي في مثل هذه الحالة ، فذلك رالا عب المجتمعي يؤدي الى عدم الشعور بالأمن سواء على الحاضر او المستقبل.

وقد ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1999م، بأن انكماش الزمن والمكان يؤدي الى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري، فالعالم السريع التغيُّر ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في انماط الحياة اليومية ، في فرص العمل وفي سبل الو زق، وفي الصحة والسلامة الشخصية ، وفي تماسك المجتمعات اجتماعياً وثقافياً ، فوسائل الاتصال السريعة التي جاءت بها التكنولوجية المتطورة ، تؤدي أيضا إلى سرعة انتقال تهديدات الأمن البشري حول العالم ، التي منها انهيار الأسواق المالية، وانتشار فيروس نقص المناعة

---

[1] عبدالحي يحيى زلوم ، مصدر سابق، ص 89.

البشرية ، والجريمة العالمية ... وما الى ذلك، وبذلك تتعرض الدول الوطنية الى المزيد من التهديدات ، والتي تكون في احوال عديدة غير قادرة على مواجهتها منفردة.

نفس التقرير يشير الى ان اتساع الفجوات في الدخل بين الأفقر والأغنى، من أُناس وبلدان على السواء مستمر، ففي عام 1960 م كان 20% من سكان العالم ممن يعيشون في اغنى البلدان ، يحصلون على دخل يعادل دخل افقر نسبة 20% من السكان 30 مرة ، وفي عام 1997 م اصبح دخلهم يعادل دخل أفقر 20% من سكان العالم 74مرة ، وهذا يمثل استمرارا لاتجاه دام زهاء عقدين[1].

عندما تتم العولمة في اطار من التفاوت، وهو ما يحصل بالفعل في العالم ، فأنها لا تؤدي إلى اندماج فقط ، بل أيضا إلى تفتت ، بحيث تقسم المجتمعات والدول والمناطق الى مجتمعات ودول ومناطق مدمجة وأخرى مستبعدة ، فيؤدي ذلك الى عدم التماسك ، وظهور التوتّرات والصراعات الاجتماعية، التي تحدث حينما تشعر تلك المجتمعات بانعدام المساواة بين المهمش والقوي ، إن العولمة توسع فرص تقدم بشري غير مسبوق للبعض ، ولكنها تؤدي الى انكماش تلك الفرص بالنسبة لآخرين، والى تآكل الأمن البشري ، فالعولمة في هذه الحقبة تسعى ، مدفوعة بقوى السوق التجارية ، إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية ، وتوليد النمو وا إدرار الأرباح، لكنها تغفل اهداف العدل، والقضاء على الفقر ، وتعزيز الأمن البشري[2] ، تلك الأهداف التي تعزز صمود المجتمعات في وجه الانتكاسات العالمية ، التي جعلت البون

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1999ف ، مصدر سابق ، ص36.

(2) المصدر نفسه ، ص 43.

شاسع ، اكثر مما كان عليه ، بين الفقراء (الاكثرية) والأغنياء (القلة) او النخبة.

ربما في سياق البعد الاجتماعي ، تعمل العولمة على تفتيت الهوية الحضارية والثقافية للمجتمعات ، إلا أن الملاحظات الأولية تفيد ان العكس هو الذي حصل ، فالمختصون من مثقفين واجتماعيين وغيرهم، رفعوا اصواتهم بالدعوة الى الدفاع عن خندق الهوية الأهم، الذي بسقوطه تتفتت المجتمعات وتندثر، فمع التطور العلمي وما رافقه من تكنولوجية متقدمة ، دخلت كل جوانب ومجالات الحياة ، باتت الهويات الوطنية للمجتمعات مهددة بالمسخ و التشويه ، لما يصاحب هذا التطور من عمليات معرفية وحضارية، تتجه وتهدف الى تغيير النسق العقدي والحضاري الذي تسير على هداه المجتمعات والشعوب، لهذا من الضروري العناية بالهوية الحضارية والوطنية ، وتأكيد ثوابتها، حتى تتمكن من التعامل الايجابي مع متغيرات العصر، والابتعاد قدر المستطاع، عن كل الخطط والاستراتيجيات التي تؤدي الى تشتيت او تشويه الهوية الوطنية، والنظر الى الهوية هنا ، ليس باعتبارها مسألة طوباوية ، إنما باعتبارها ناظما اجتماعيا وثقافيا لمسيرة المجتمع في مختلف المجالات والحقول[1] ، فاستهداف الهوية يعطي مؤشرات عديدة مهمة ، منها ان النظام العالمي الجديد ، نظام هيمنة وفرض الذات، كما انه يقوم على المزيد من التعزيز للمركز، والمزيد من التهميش للأطراف، رغم الادعاء بتنميتها ، و رغم ان تلك التنمية ايضا هدفها هو مصلحة المركز كذلك.

---

(1) محمد محفوظ ، الحضور والمثاقفة ، المثقف العربي وتحديات العولمة ، مصدر سابق ، ص 119.

لقد قال لينين ان"الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية "، كما تنبأ ماركس بالتطورات السلبية للرأسمالية ، أما ما يحدث اليوم هو أن الإطراء الشاعري لقوانين السوق والفردية الى حد الأنانية، باعتبارها أساس التفوق في الإنتاج كما وكيفا، هي من بين الأمور التي تدفع الساسة الى اعطاء الأولوية للمدى القصير، وتمنع من رؤية الانهيار الاجتماعي، المتمثل في اقصاء جزء من المجتمع من فرص العمل والترفيه الاجتماعي[1] ، و كما انهارت الدولة الشيوعية ، لعدة أسباب ، أهمها، أو ما يهمنا منها في هذا المجال، هو عدم الاهتمام بالفرد كعضو فاعل في المجتمع ، بل كان في ذلك النظام (الاشتراكي) عبارة عن ترس في آلة تدور، لا يعرف إلى أين هو ذاهب او متى يتوقف، كذلك الحال بالنسبة للرأسمالية، فان بذور انهيارها – التي جئنا عليها سابقا – ستعمل على اندحارها ، رغم وجودها الآن في أوج قوتها ، إلا أن استفرادها بالعالم ، بعد انتهاء المرحلة التاريخية للقطبية الثنائية ، يجعلها مثل النار { تأكل بعضها ان لم تجد ما تأكله }.

يتضح ذلك – أو جزء منه – فيما كتبه " تشومسكي" ذاكرا أن احصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن نسبة دخل الفرد الافريقي . عدا جنوب أفريقيا . إلى دخل الفرد الأوربي قد انخفضت بمقدار 50% منذ 1960–1987م، وكان الانخفاض في امريكا اللاتينية قريبا من هذا الرقم ايضا ، ولأسباب مماثلة ، تتحول قطاعات كبيرة من سكان المجتمعات الغنية ذاتها ، إلى سكان فائضين لابد من تهميشهم او قمعهم، وهذا ما تزايد خلال السنوات العشرين الماضية التي كانت فترة ركود اقتصادي ، وضغط على ارباح الشركات ، وكما

---

[1] د.محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي ، ماذا تغير فيه ؟ واين نحن من تحولاته؟ ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 231.

لاحظنا ، تكتسب مجتمعات الشمال – خاصة الولايات المتحدة – بعضا من سمات العالم الثالث ، ... وبالعموم ، تبقى الآفاق غير مبشرة بالخير بالنسبة للأغلبية الساحقة في بلادنا [امريكا] وفي الخارج ، في هذا (العصر الإمبريالي الجديد) [1] .

وتعد البطالة اخطر ما يهدد التماسك المجتمعي، لما لها من آثار سيئة على الفرد والأسر ة والمجتمع، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية ، ناهيك عن الدول الفقيرة او النامية، وقد لاحظ تقرير التنمية البشرية لعام 1999م ، بان الناس قد اصبحوا في كل مكان اكثر ضعفا، فتغيير اسواق العمل يجعل الناس غير آمنين فيما يتعلق باعمالهم وسبل رزقهم ، وتآكل دولة الرعاية الاجتماعية يزيل شبكات السلامة ، والأزمة المالية أصبحت الآن أزمة اجتماعية ، وكل ذلك يحدث مع تآكل القاعدة المالية للبلدان نتيجة العولمة ، لاسيما البلدان النامية، مما يؤدي الى انكماش الموارد العامة ، والمؤسسات التي تحمي المجتمعات ، كما اوضح التقرير ان عدد العاطلين عن العمل في شرق اوربا ورابطة الدول المستقلة لعام 1997م ، أربعة عشر مليونا وتسعمائة وعشرون ، بنسبة (8,2%)، أما في البلدان المصنّعة لنفس التاريخ ، فكان العدد تسع وعشرين مليونا وتسعمائة واربعة وسبعين ، وبنسبة (7,7%) [2].

إن قضية النمو المطرد للبطالة على جانب كبير من الأهمية، ولها علاقة وثيقة بالعولمة و بعدها الاجتماعي ، فالاقتصاد القائم على الجدارة العالية والتكنولوجية المتقدمة، يتسبب ، عن طريق اعادة الهيكلة، وما يتبع ذلك

---

(1) نعوم تشومسكي ، سنة 501 الغزو مستمر، مصدر سابق ، ص 168.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 1999ف، مصدر سابق.

من تقليص في فرص العمل وتسريح للأيدي العاملة، في تفاقم البطالة وفي خفض عدد المستهلكين في مجتمع الرفاهية، وبالتالي فقد لاحت في الأفق بوادر هزة اقتصادية واجتماعية، يصعب التكهن بمدى خطرها الآن ... ولا تلوح في الأفق نهاية لضياع فرص العمل، بل بالعكس ، فبعد تحليل الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وغير ذلك من التقارير، تم التوصل الى اعتقاد مفاده ان البطالة ستهدد خمسة عشر مليون عامل ومستخدم آخرين، في الاتحاد الأوربي في السنوات القادمة [1] ، هذا الأمر ينطبق – بصورة اكثر بشاعة – على الدول النامية ، ومن ضمنها الوطن العربي ، الذي يعاني اصلا من نقص فرص العمل ، حيث تهاجر الأيدي العاملة إلى أوربا وغيرها طلباً للعمل ، إلا أننا نرى بان الوضع يدعو الى التفاؤل اكثر في الوطن العربي ، في حال ما تتم مشاريع اقتصادية –زراعية وصناعية وغيرها – مشتركة بين الأقطار العربية الغنية بمواردها الطبيعية من نفط ومياه و أراضي زراعية.

وإذا كان التطور التكنولوجي يعمل على زيادة الإنتاج وكذلك التوزيع ، والارتقاء بمواصفات المنتَج، فانه بالمقابل يؤدي الى انخفاض الطلب في السوق الداخلية، نتيجة لزيادة البطالة وانخفاض القوة الشرائية لشرائح واسعة من المجتمع ، فالتقدم العلمي ادى الى المزيد من كثافة رأس المال على حساب العمل في عملية الإنتاج ، حسب رأي الاقتصاديين ، ففي مطلع عام 1977م ، على سبيل المثال ، ارتفعت اسهم شركة (سيزر) بنسبة 7% غداة الاعلان عن صرف 50 الفا من مستخدميها... اذن لامكان للمشاعر والمواقف الانسانية في الرأسمالية ، وكما يقول استاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك "بول كروجان" :

---

[1] هانس – بيترمارتين وهارالد شومان ، مصدر سابق ، ص ص 192–198.

بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد ليس لنا الا الخيار الثاني ، و لذلك فان خيار الحيوية اقتضى فصل 43 مليون إنسان من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاما ، وخيار الحيوية في اوربا الآن يقتضي وجود ما يقرب من 18 مليون عاطل عن العمل و 50 مليون فقير[1].

إذن فالبطالة عن العمل هي (المنتج) الأكبر والأخطر للتقدم التكنولوجي والتطور العلمي، وهي بدورها ينتج عنها ، بشكل مباشر او غير مباشر،أمراض المجتمع المختلفة ، كالفقر والجهل وانتشار الجريمة والجنو ح على سبيل المثال، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تفكك المجتمع وانهياره، فالنظام الليبرالي الجديد في عصر العولمة ، في الوقت الذي يبشر فيه بحرية السوق والتجارة ورفع القيود الجمركية وكل ما من شأنه أن يفتح أسواق العالم كافّة أمام منتجات الدول الصناعية ، فانه يُمارس الاضطهاد العنصري بوضعه كل القيود امام حركة قوة العمل في السوق العالمية ، ومثال على ذلك ما صدر في أوربا مؤخرا من قوانين تحد من الهجرة لغرض العمل ، خاصة امام المهاجرين من الأقطار العربية ، الذين ساهموا في الماضي ويساهمون الآن ، بشكل او بآخر في انتعاش الاقتصاد الأوربي.

البعد الثقافي :

يمكن القول بأن البعد الثقافي للعولمة ، هو الخلفية أو الأصل لبقية الأبعاد – الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – ، فإذا ما كان يقصد بالثقافة نسق القيم الأساسية في مجتمع ما ... وان كل مجتمع يميل الى التميز بنسق

---

[1] د.مفيد حلمي ، تحديات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي ، دمشق / سوريا ، بحث منشور بمجلة النهج السنة 15، العدد 53، 1999ف، ص 108.

قيمـي سـائد [1] ، يقـوم عـن طريقـه بإشـباع حاجـات الأفـراد، الـذين يبتكـرون الوسائل لذلك، ويتم لهم ما يرمون إليه عن طريق العقل والإدراك ، وما ترمي اليـه العولمـة في جانبها الثقـافي، أو كما يسميه البعض الغزو الثقـافي ، أو الاختـراق الثقـافي، هـو السيطرة علـى الادراك لاستبدال النسق القيمـي لـدى الشعوب ، بما يتماشى وثقافة الاستهلاك التي هي ثقافة العولمة، إن الهدف الأسمى لعمليات الاختراق الثقافي، التـي تمارس عن طريق مختلف الأساليب والسـبل، مسـتفيدة فـي ذلـك مـن التقنيـة الحديثـة، هـو السـيطرة علـى الإدراك، اختطافه وتوجيهه، وذلك عن طريق الصورة السمعية والبصرية ، ومع السيطرة على الإدراك، يتم إخضاع النفوس ، أي تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والقيم ، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق وقولبة السلوك ، والهدف تكريس نـوع معـين مـن الاسـتهلاك لنـوع معـين مـن المعـارف والسـلع والبضـائع، معـارف اشهارية هدفها تسطيح الوعي ، وسلع استهلاكية تمنـع الادخار وتعوق التنمية، انـه نمط الحياة الأمريكـي، ولكـن فـي الجانـب الاسـتهلاكي منـه ، الذي يعمم تعميما على العالم كله ، والوطن العربـي في المقدمة [2]، مما شكل ردة فعل قوية لدى المثقفين ، لدراسة هذا التوجه وتحليله وكشفه.

لقـد كـان الطـرح الـذي جـاء بـه" صـامويل هنتنغتـون" حـول صـدام الحضارات والثقافات ، ما هو إلا بوادر لرسم ايديولوجية جديدة للهيمنة الغربية علـى العـالم، وممـا أراد أن يشـير اليـه هـو ان تمـايز الثقافـات يشـكل مركـز الخطـورة علـى الغـرب ، وكمـا هـو معـروف فقـد ركّـز علـى الحضـارة العربيـة

---

[1] د. خليل احمد خليل ، مصدر سابق ، ص49.

[2] محمد محفوظ ، الحضور والمثاقفة ، مصدر سابق ، ص 140.

الاسلامية ، على انها العدو المقبل للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث أن سيطرة القطب الواحد الموجودة الآن ، من منظوره ، لا تستمر إلى الأبد ، إلا في حال سيطرتها على أية محاولة للنهوض من قبل الثقافات والحضارات الأخرى والتي حددها بسبع أو ثمان ، وقد اختلفت القراءات لتلك الأطروحة ، حيث اعتبرها البعض تغطية لأمور أهم مخفية لا تظهر إلا بإعمال العقل و التمعن ، فالدكتور الكنز[1]، يذهب إلى أن الدعاوى المتمسحة بالعلم التي طرحها " هنتنغتون" ، وما أحدثته من ضجة ، حظيت بتغطية اعلامية واسعة ، حول المواجهة بين الحضارات ، وبين الغرب و الإسلام في المقام الأول ، بوصفها البديل الذي يحل اليوم محل الصراعات بين الدول و النضالات الاقتصادية التي سادت في الماضي، هذه الدعاوى لا تتمثل أهميتها فيما تقوله لدى القراءة الأولى ، بقدر ما تتمثل فيما تكشف عنه بشكل غير مباشر، فإذا كان هناك من مفكري المؤسسة الأمريكية من يعمد اليوم الى تناول واقع الصراعات التي تهز العالم من منظور الثقافات والحضارات ، فربما كان ذلك راجعا إلى أن هذه الطريقة هي – في نهاية الأمر – اكثر الطرق تحضرا وأكثرها إراحة للضمير الجمعي ، في البلدان المتقدمة على الأقل ، لتبرير الهو ة السحيقة التي تفصل بين مناطق المركز ومناطق الأطراف في الاقتصاد العالمي .

إن هذه الهوة – كما يؤكد الكثير من الخبراء – لا تفتأ تزداد اتساعا ، فليس هناك من سبيل ،لإضفاء الشرعية على هذه الهوة، أفضل من عزوها إلى أسباب ومحددات ثقافية وحضارية ، ودينية بصفة خاصة ، والتخلص على هذا

---

[1] د. علي الكنز ، باحث جزائري، أستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة نانت بفرنسا.

النحو من عبء المسؤولية بالقائه على عاتق الثقافات ذاتها[1]، لذا فإن الثقافة بالنسبة للنظام الغربي العالمي الجديد، تُستخدم كسلاح ذو حدين ، ففي الوقت الذي يتم فيه استعمال المحددات الثقافية الغربية ، لتغطية الأمور الأهم بالنسبة للنظام الليبرالي الرأسمالي، التي يريد أن يفرضها على العالم ، مثل الاقتصاد الحر ، وحرية الأسواق وتحرير التجارة... وتلك الأمور، في مجملها، تصب في مصلحة النظام الرأسمالي الغربي، في حين تستهدف الثقافات الأخرى ، قصد تفتيتها، للقضاء على النسق القيمي الذي بواسطته يمكن للشعوب ان تحافظ على هويتها وتماسكها الاجتماعي، بما يحصن المجتمع ضد الاختراق الثقافي الذي يمهّد لاختراقات أخرى اقتصادية وسياسية واجتماعية ..

إن التخوف من الاختراق الثقافي وبالتالي فقدان الهوية ، الذي يؤدي بدوره الى ضياع المجتمعات ، لم يعد حكرا على الجنوب ، ففي أوربا بدأت أيضا إستقراءات المستقبل تنبئ بالخطر الليبرالي الأمريكي، خاصة بعد طرح وجهة نظر " فوكو ياما" الجيوسياسية الجديدة ، التي يوضح فيها أن مستقبل امريكا، بل العالم كله ، سيتحول في مستهل القرن الحادي والعشرين نحو المحيط الهادي ، ولن تكون الضفة الثانية من المحيط الأطلسي- أي أوربا- سوى جزء متطور نسبيا من العالم الثاني أو التاريخي ، في مقابل حضارة ما بعد التاريخ الأمريكية اليابانية .

تمثل احتمالات هذا السيناريو كابوسا حقيقيا لبعض البلدان الأوربية يعبر عنه " ف. ريكالينز Ph. Ricalens " المراقب العام للجيوش الفرنسية ،

---

(1) د. علي الكنز ، المنظور الثقافي في تناول قضايا العولمة وحدوده، القاهرة ، بحث منشور بكتاب صراع الحضارات ام حوار الثقافات ، منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الأسيوية ، 1997ف، ص240 .

في خاتمة دراسته عن المجتمع المدني والروح المعنوية للجيش ، التي قام بها عام 1992م ، فيقول[1] :ان حضارة المدنية في اوربا قد حطمت كل الوحدات الاجتماعية الطبيعية ، واستبدلتها بالطوائف (Sectrs) والمافيا القوية ، كما ان رفع الليبرالية الى مستوى العقيدة والهدف الأسمى ، والتكالب الشديد على الاستهلاك الفردي، والسلوك المادي البحت ، كل ذلك قد انهى بشكل مفجع أعظم قيم المجتمع وهي التضامن والتآزر ، وأطاحت الحرب الاقتصادية اللا عادلة بالثقافات الفرعية ، فلا يتذكر احد أن شعوبا بأكملها في افريقيا وامريكا تخسر جوهر وجودها وهو ثقافتها المحلية ، واخيرا لم يخفي إعجابه بكل من اليابان والصين ، وأن اليابان احتل المقدمة بدون أن يفقد خصائصه التاريخية ، فهو متقدم في ميدان الزراعة والتكنولوجية العالية ، ويقوم في نفس الوقت بحماية اقتصاده بسياج من الصعب اختراقه ، والمحافظة على ثقافة متغلغلة في كل جوانب النسيج الاجتماعي، على الرغم من المظهر الخارجي الخادع.

إذن فقد انعدم الأمن الثقافي ، فالعولمة تفتح حياة الناس للثقافة وكل ما تنطوي عليه من إبداع ، ولتدفق الأفكار والمعرفة ، ولكن الثقافة الجديدة التي ينقلها توسع الأسواق العالمية تدعو الى القلق، فكما عبر عن ذلك (المهاتما غاندي) ببلاغة فائقة في أوائل هذا القرن (لا أريد أن يكون منزلي محاطا بالجدران من جميع الجوانب ونوافذي مسدودة ، بل أريد أن تهب ثقافات جميع البلاد على منزلي ، بأقصى حرية ممكنة ، و لكني أرفض ان تعصف بي أية ثقافة منها)، أما الآن فان تدفق الثقافة غير متوازن، وترجح كفّته

---

[1] د. محمد العربي ولد خليفة ، مصدر سابق، ص ص 230 –231 .

بشدة في اتجاه واحد ، من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة [1] ، فقد استغلّت الدول الصناعية التطور التكنولوجي لديها،لخلق أرضية للصناعة الثقافية ، وقد سهل هذا الأمر التطور الهائل في مجال الاتصالات الذي أخترق كل الحدود وحطّم كل السدود التي كانت تعيق وصوله للمتلقي ، في ظل الدولة القومية التي كانت تحافظ على نشر الثقافة القومية ، والحيلولة دون اختلاطها أو اختراقها من قِبل الثقافات الوافدة .

في ظل العولمة الثقافية وسيطرة الثقافة الغربية، تراجعت أهمية الثقافة المكتوبة الى حد كبير، وأُفسح المجال أمام الصورة ، لتلعب دورا بالغ الخطورة ، فالصورة خطاب ناجز مكتمل ، يمتلك سائر مقومات التأثير الفعال في مستقبلُه ، وهي لغة تستكفي بذاتها، وهذا في أساس شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع ، وهو بذات الوقت أساس خطورتها ، و كما تستطيع العولمة الاقتصادية تحطيم الحاجز الوطني والجمركي لكي تصل إلى أي إنسان في عقر داره ، كذلك الصورة ، فقد أصبحت قادرة على تحطيم الحاجز اللغوي [2]، ومعتمدة على الإبهار ودغدغة المشاعر ، بما يمكن أن نسميه تغييب العقل، لفسح المجال للغرائز التي هي هدف ذلك السيل من الثقافة المصورة .

تحدّث تقرير التنمية البشرية ، الذي أشرنا إليه ، عن السلع عديمة الوزن، ذات المحتوى المعرفي العالي بدلا من المحتوى المادي ، على أنها تشكل الآن بعضا من أكثر القطاعات دينامية في أكثر اقتصادات العالم تقدما ، ويشير التقرير إلى أن اكبر صناعة تصديرية منفردة في الولايات

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ف ، مصدر سابق ، ص 4.

[2] د. منير الحمش ، مصدر سابق ، ص42.

المتحدة، ليست الطائرات أو السيارات ، بل هي الترفيه ، ففي عام 1997م حصدت أفلام هوليود اكثر من 30 بليون دولار على نطاق العالم ، و بذلك تكون هذه الصناعة قد أدت دورا اقصاديا بالزيادة الهائلة في تراكم رأس المال لدى المؤسسات الأمريكية ، و دورا ثقافيا في نشر ثقافة الاستهلاك و الترفيه ، أو ما يسمى في أمريكا بالثقافة الشعبية ، مساهمة في تغييب الوعي المعرفي لدى شعوب العالم ، وتلهيتهم على أن ينظروا الى الواقع المعيشي المزري الذي هم فيه ، وهذا بالضبط ما كان قد دعى اليه " بريجنسكي" أحد مهندسي عصر العولمة ، لقد ساعد هذا الغزو " الهوليودي" توسع شبكات الإعلام العالمية وتكنولوجيا الاتصالات بالأقمار الصناعية ، فكانت بذلك وسيطا جديدا قويا له امتداد عالمي ، فقد تضاعف تقريبا عدد اجهز ة الاستقبال المرئي لكل ألف شخص خلال الفترة من عام 1980م إلى عام 1995م، بحيث بلغ 235 جهازا بعد أن كان 121 جهازا " [1]، مما أدى إلى وجود معايير اجتماعية جديدة في المدن المختلفة من العالم ، وهذا الغزو الثقافي يمكن أن يعو ض للخطر التنوع الثقافي، ويجعل الشعوب تخشى فقدان هويتها الثقافية، اما ما هو مطلوب في هذه الحالة ، فهو دعم الثقافات المحلية والوطنية والقومية ، بحيث تتاح لها فرصة الازدهار الى جانب الثقافات الأخرى .

عن العولمة الثقافية يقول الدكتور ناصر الدين الأسد بأنها: امتداد للعولمة الاقتصادية وتوسع فيها ، ولا تكاد تختلف عنها الا في طبيعة ميادينها، فبدلا من الميدان الاقتصادي نجدها تشمل الميادين الفكرية واللغوية والفنية، ثم هي في سوى ذلك ، تتفق مع العولمة الاقتصادية في التفرد والسيطرة ، فهي تعني تعميم ثقافة واحدة وسيادتها وهيمنتها على غيرها من الثقافات ، و

---

(1) الاحصائية مأخوذة من – تقرير التنمية البشرية لعام 1999ف .

محاولة إحلال هذه الثقافة الواحدة محل الثقافات الأخرى ، ونشر مضمون تلك الثقافة ومحتواها من – أساليب التفكير ، والتعبير ، والتذوق الفني ،وأنماط السلوك والتعامل ، والنظرة الى الحياة والكون ، واكاد أقول أن "العولمة الثقافية" هي الأصل ، لأنها تمهّد العقول والنفوس لقبول أنواع العولمة الأخرى[1].

للثقافة دور كبير في السيطرة وبسط النفوذ، لذا فان المعركة مستعرة ، بين من هم في حالة هجوم، يساعدهم في ذلك التقدم العلمي الذي سهل لهم سبل الوصول الى أطراف العالم بكل يُسر ، ومن هم في حالة دفاع، عن النفس وعن الهوية ، سلاحهم في ذلك اعتزازهم بتاريخهم وحضارتهم وهويتهم الثقافية ، مبرزين الجوانب الايجابية فيها ، المتمثلة في ذلك النسق من القيم والمعايير التي تؤدي دورها على أكمل وجه تجاه المواطنين، مؤدية بذلك الى التماسك المجتمعي ، المؤدي بدوره إلى المحافظة على الوطن والهوية ، فالناس لا يعيشون فقط من اجل المأكل والملبس والحصول على المال ، بل هناك ما هو أعمق وابلغ، انه الشعور بالحرية وبالكرامة وبالانتماء الى الوطن والتفرد بالهوية ، وذلك يدخل في إطار دور الثقافة الذي يجب أن تؤديه.

عندما انتهت فترة الاستعمار بشكله الكلاسيكي ، وذلك في أواسط القرن العشرين، كان لابد للدول الاستعمارية أن تجد وسيلة للمحافظة على استمرارية مصالحها في المناطق التي كانت تحتلها، واذا ما أخذنا أفريقيا كمثل ، نجد ان أغلب دولها كانت ترزح تحت الاستعمار الأوربي وخاصة فرنسا، التي كانت تحتل اغلب دول أفريقيا بما فيها اقطار المغرب العربي في شمالها ، لقد ادرك الفرنسيون بأنه لابد من منهج جديد للسيطرة ، فكانوا ينشرون لغتهم وثقافتهم في

---

[1] أنظر في ذلك ، د. ناصر الدين الأسد ، مصدر سابق .

تلك الدول ، ولضمان ذلك أُنشأت مؤسسة ثقافية سياسية وهي الفرنكوفونية ، التي هي تجمع مؤسسي للدول الناطقة شعوبها بالفرنسية ، لقد تنبهت فرنسا – من جهة اخرى – لخطر العولمة الأمريكية التي تسميها – الإمبريالية الثقافية الأمريكية – فأصبحت تبذل جهودا كبرى لمقاومة هذه الهيمنة الثقافية ، ففي المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظمته " اليونيسكو " في المكسيك عام 1982م هاجم وزير الثقافة الفرنسي، الولايات المتحدة الأمريكية ، وقال أنها تقوم بغزو ثقافي، لقد وصف انتشار القيم الأمريكية بالوسائل الإعلامية المختلفة بالغزو الثقافي ، في حين لم يجرؤ على ذلك الكثير من المثقفين في الدول النامية ، ومنها أقطارنا العربية، ومما قاله الوزير وهو يشن هجومه على الولايات المتحدة الأمريكية :ان تلك الدولة التي علّمتنا قدرا كبيرا من الحرية ، و دعت الشعوب إلى الثورة على الطغيان، أصبحت لا تمتلك اليوم منهجا أخلاقيا سوى الربح ، وتحاول أن تفرض ثقافة شاملة واحدة على العالم اجمع .. إن هذا هو شكل من أشكال الامبريالية المالية والفكرية ، لا يحتل الأراضي بل يصادر الضمائر ومناهج التفكير وطُرق العيش.

حتى المسؤولين الأمريكيين يعرفون جيدا مدى خطورة اعلامهم التي ستنعكس على مجتمعهم ، إذ لم تكن تعبر عنه في الواقع، فنجد أن " بوب دول" المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية يقول : يجب أن نعتبر هوليود بشكل خاص، وصناعة الترفيه بشكل عام ، مسؤولة عن نتائج سياستها من تقديم الأرباح على الآداب العامة والسلوك القويم ...

إن وسائل الاعلام بتقنياتها الحديثة المتطورة، قادرة على نشر الثقافة التي تريد ، وهي على كل حال ، ثقافة عصر العولمة ، التي تُنتج في الغرب وبخاصة في أمريكا وتصدر –قسراً – إلى جميع أنحاء العالم ، وحيث أن

صناعة الإعلام صناعة مربحة ، فقد تقلص عدد الشركات المسيطرة على الإعلام في الولايات المتحدة ، من 50 شركة عام 1984م إلى عشر شركات فقط عام 1996م [1]، وهذه الشركات تسيطر أيضا على شركات وشبكات التلفزيون الرئيسية ، وتتقاسم وتتشارك القيم التي تنعكس فيما تركز عليه وتؤكده نشراتها الإخبارية وثقافتها الشعبية ، ومن المحفزات الأولية التي تغري بامتلاك وسائل الإعلام هو النفوذ السياسي الذي كانت قادرة على توفيره ، كما أن الشركات التي كانت تمتلك مثل هذه الشبكات هي شركات ضخمة وتتركز مصالحها الأساسية والرئيسية في نشر ثقافة الشركات وتعزيزها، والترويج للتشريعات التي تراعي مصالحها... وكذلك فان الإعلان يمثل نشاطا اقتصاديا هاما واداة فاعلة للترويج، ويُقدّر إنفاق الشركات العالمية على الإعلان خلال عام 1989م وحده بحوالي 240 مليار دولار ، وخلال ذلك العام تم دفع 380 مليار دولار اخرى على تصميمات الإعلان والوسائل الترويجية الأخرى ، إن هذا الإنفاق السنوي الهائل بكل المقاييس ، يساعد على نشر ثقافة عالية ونمط معيشة عالي أيضا ، يتمشيان مع ثقافة الاستهلاك التي أبدعتها وكرستها

---

[1] الشركات العشر هي : تايم وارنر Time Warner – ديزني Disney – فياكوم Viacom –نيوز كوربوريشن ليمتد News Corporation Limited – سيغرام Segram – وستنجهاوس Westing house – غانيت Gannett – جنرال الكتريك General Electric _ مردوخ Murdoch – تيليكوميونيكيشن انك Telecommunication Inc –المصدر– عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص304.

الرأسمالية العالمية الأنجلو. أمريكية ، إن مجموع الأموال التي أُنفقت على هذا المجال يفوق ما تنفقه كثير من الدول الفقيرة على قطاع التعليم [1].

مما لاشك فيه أن الشعوب في الأُطر السياسية للدول القومية ، تعي جيدا مدى التنوع الثقافي الحضاري بتنوع العالم ، كما أنها تعي الخصوصية الثقافية لها، التي تميزها عن غيرها من الشعوب ، حيث توجد ما يزيد عن ثمانية آلاف مجموعة لغوية / ثقافية في العالم ، عندما نعرف ذلك ، يمكننا بسهولة بعدئذ أن ندرك مدى الفزع الذي أحدثه هذا المفهوم الجديد " العولمة " خاصة في بعده الثقافي ، فأعتبر كل شعب يتميز بخصوصية وهوية ثقافية – وهو على حق – في أن ما يحدث لا يربو عن كونه انتهاكا سافرا لآخر معقل يمكن ان يدافع عنه بكل شراسة، وهذا ما يبرر انبراء المثقفين ، خاصة في دول الجنوب ، للدفاع عن الهوية الثقافية ، حتى لا ينهار النسق القيمي للبناء الاجتماعي ، وتفقد المعايير سلطتها كناظم للمجتمع، وبالتالي يكون الاختراق الثقافي أسهل مما كان متصورا، وا إذا ما استعرنا من العلوم الطبيعية القاعدة التي تقول –لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومضاد له في الاتجاه – مع إدراكنا للاختلاف بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية – فنقول بأن رد المثقفون في الوطن العربي ، و في الدول النامية عامة ، سيكون اكبر مما يتوقعه مخططو ومسيرو ثقافة العولمة .

البعد الاقتصـــادي :

أدرك العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، خاصة العقد الأخير منه ، مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية ، كانت فيها أكثر توحشا، وأبعد ما تكون عن الجانب الإنساني في معاملات السوق والتجارة والربح ، فلا

---

[1] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق، ص ص 308 – 309 .

مجال للقيم والمعايير والأخلاق عند الرأسمالية، بقدر ما يكون السعي المحموم للحصول على المزيد من المكاسب والأموال، لقد شهد العالم أحداثا متسارعة خلال السنوات القليلة الماضية أدّت إلى هذا التطوُّر في النظام الرأسمالي، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وسقوط جدار برلين عام 1989م، وانتهاء الحرب الباردة ، أصبح النظام الرأسمالي يشعر بالزهو باعتباره قد كسب المعركة الاقتصادية والأيديولوجية على الساحة العالمية ، و بدأ مُنظروه يبشرون به كنموذج أمثل للاقتداء به في العالم ، وخير مثال على ذلك ما جاء به " فوكوياما" حول نهاية التاريخ واعتبار أن النظام الرأسمالي آخر ما يمكن ان يتوصل اليه عقل الإنسان كأسلوب للحياة ، إلا أن الأكيد هو أن عقل الإنسان لن يتوقف وتجاربه مستمرة دائما للبحث عما هو أفضل .

يذهب بعض الخبراء الى أن عولمة الاقتصاد ورأس المال هي المكوّن الذي يشكّل العصب الأساسي في العولمة ، حيث ان النظام الرأسمالي استطاع ان يتحول بعد انتهاء الحرب الباردة إلى نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، يوضح ذلك ما ذهب اليه" فريدمان" من أن الفكرة الدافعة وراء العولمة هي رأسمالية السوق الحرة ، إذ كلما تُركت قوى السوق هي التي تحكم وكلما فتحت ابواب اقتصادك أمام التجارة الحرّة والمنافسة ، أصبح اقتصادك اكثر كفاءة وازدهارا ، ويضيف ان العولمة تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة في العالم تقريبا، والعولمة أيضا لها مجموعة خاصة بها من القوانين الاقتصادية، قوانين تدور حول انفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له وخصخصته[1].

---

[1] توماس ل. فريد مان ، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون ، محاولة لفهم العولمة، ترجمة: ليلى زيدان ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2000 ف، ص31.

لقد كانت حقبة السبعينات تعتمد على التقسيم الثلاثي للعلاقات الاقتصادية بين الدول وأولها علاقات الاعتماد المتبادل (Interdependence) التي يمكن فيها أن نتصور علاقات متكافئة بين الدول، بحيث تستفيد كل الأطراف بشكل متساو أو متكافئ بدرجة أو بأُخرى ، بحيث إذا حقق أحد الأطراف فائدة اكبر من تفاعل اقتصادي ما ، فانه يحقق فائدة أقل في قطاع آخر ، وهكذا ، أما ثاني تلك العلاقات ، فهو علاقات الاعتماد (Dependence)، التي تتضمن علاقات غير متكافئة، ويترتب عليها نِسب مختلفة من الفائدة لطرفي العلاقة ، ولكن في النهاية فان الطرفين سوف يقدّر لهما الحصول على قدر ما من الفائدة ، لم يكن يتسنى لهما الحصول عليه لولا الدخول في هذه العلاقة ، والثالث هو علاقة التبعية (Dependency) ، وهي تشكل أيضا نمطا من العلاقات غير المتكافئة، ولكنها لا تؤدي فقط إلى فوائد غير متساوية بين طرفي العلاقة ، كما في الحالة السابقة، وانما في الوقت الذي يستفيد فيه طرف العلاقة الأقوى بشكل كبير، فان الطرف الأضعف يحقق فائدة محدودة للغاية ، بل وتؤدي العلاقة إلى خسارته وزيادة تخلّفه في الأمد الطويل[1].

فعلى الصعيد العالمي ، و رغم الخطابات الاحتفالية عن النظام الاقتصادي الجديد خلال سنوات السبعينات ، بأن الفوارق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ازدادت حدة ، فقد انتهى الزمن الذي كان يُطلق فيه مصطلح "البلدان النامية" بدلا من " البلدان المتخلفة " على بلدان الجنوب الذاهبة تدريجيا نحو اغلاق الفجوة التي تفصلها عن البلدان الغنية .

---

(1) د. علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم ، بيروت/ لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، أكتوبر 1988ف ، ص ص 69- 70 .

كانت الفوارق في مستوى الحياة المعيشية بين المجتمعات الأكثر فقرا والمجتمعات الأكثر غناً في ظل الاقتصاديات التقليدية لا تتجاوز نسبة 1 الى 4 ارتفع هذا الفارق الى نسبة 1 الى 70 في عام 1970م ، أما في عام 1990م ، فقد كان 77% من سكان الكوكب لا يحصلون سوى على 15% من ثروة العالم ومتوسط دخل الفرد من بلدان الشمال كان أعلى من دخل الفرد في بلدان الجنوب بمقدار (18) ثماني عشرة مرة – أي 12510 دولار مقابل 710 دولار، ورغم أن سكان الدول الصناعية يمثلون 23% من سكان الكوكب ، فان تلك الدول تتحكم في85% من دخل العالم ، بينما لا تحصل إفريقيا – على سبيل المثال – سوى على 1% واحد بالمائة من دخل العالم[1].

إن النظام الرأسمالي الأمريكي ، بفعل التكنولوجية المتطورة التي جعلت العالم " قرية كونية واحدة " ، أصبح يفرض نفسه كنظام اقتصادي أوحد ، هو عصب النظام الكوني بأكمله ، في جوانبه الاجتماعية والثقافية والسياسية ،وكما أسلفنا ، فإن هذا النظام يستبعد البُعد الإنساني في معاملاته الاقتصادية ، و يبشر بالحرية الفردية غير عابئ بالمجتمعات والدول والأمم ، هدفه المزيد من الربح ومن رأس المال للأفراد والشركات ، مما سيؤدي في النهاية الى كارثة للشعوب المختلفة بما فيها شعوب أمريكا والغرب الذين يقودون هذا النظام اللاإنساني .

لقد أدى تزايد التبادل والانفتاح التجاري الى زيادة الثروة بشكل غير مسبوق في التاريخ، حيث أن ذلك بدوره ، أدى إلى زيادة التراكم لرأس المال

---

(1) انظر في ذلك: باسكال يونيفاس ، إرادة العجز ، نهاية الطموحات العالمية والاستراتيجية، ترجمة : د. صالح السنوسي، ليبيا ، منشورات جامعة قاريونس / الطبعة الأولى 1998ف ، ص ص 183- 184.

في مراكز كبرى ، وهذا ما فتح المجال أمام ظهور السوق المالية والتي تتوسع وتتعاظم باستمرار ، ساعد في ذلك التقدم الهائل الذي أحرزته تقنيات المعلومات والاعلام والاتصال فهذا الثالوث هو الذي أتاح تغطية غلاف الكرة الأرضية بشبكة من الضبط والتوجيه والتبادل الالكتروني ، التي يـُطلق عليها اسم " الفضاء السبرنطيقي Cyberspace " ، أي الفضاء الموجه إلكترونيا ، والذي يسمح بتجاوز حدود الزمان والمكان ، ويجعل العالم كله حاضرا هنا والآن على مدار الساعة[1].

تقول بعض التقديرات أن حجم السوق المالية يزيد (100)مائة مرة عن سوق التبادل الاقتصادي، وتتراوح الأرقام بين 1000 مليار ، و 3000 مليار دولار يوميا يتم تداولها في البورصات ومضارباتها ، لذا ، فأن مؤلفا كتاب" فخ العولمة "يشيران إلى انه بالرغم من أن نذر قيام حرب عالمية ثالثة مدمرة قد ضعف تماما، بعد انتهاء الحرب الباردة، فان الخطر الذي تفرزه الرأسمالية المعولمة من جر اء هذا التطور الفوضوي في البورصات والأسواق النقدية العالمية ، يـُعد أشد خطرا إذا ما حدث انهيار اقتصادي عالمي بسبب ضعف وهشاشة الرأسمالية على صعيدها العالمي ، وغياب ضوابطها على الصعيد المحلي ، مما قد يحتم على حكام البلدان الصناعية المتقدمة الذين يـُغالون الآن في الدعوة الى العولمة المتحررة تماما من أي قيود ، إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والانكفاء على الذات [2].

إن هذا النمط من الرأسمالية الأنجلو- أمريكية، ساعد على خلق عالما ثالثا في كل بلدان العالم ، حتى داخل الولايات المتحدة والدول الرأسمالية

---

(1) د. مصطفى حجازي ، مصدر سابق ، ص21

(2) انظر في ذلك : هانس– بيتر مارتين و هارالد شومان، مصدر سابق .

الغربية الأخرى ، كما خلق في كافة البلدان تفاوتا هائلا بالثروة بين أفراد المجتمع ، ففي الولايات المتحدة يمتلك واحد بالمائة من سكانها حوالي50% من مجموع الثروة ، بينما يمتلك 80% من السكان، اقل من 8% من تلك الثروة، وان هذا النمط الاقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمة [1].

لقد بات واضحا بأن هناك تسابقا محموما بين حكومات الدول لإعطاء الدعم المالي للشركات متعدية الجنسية ، لأجل إقامة مصانع على اراضيها، مما يميط اللثام عن تخبط السياسة والحكومات في متاهات الاقتصاد المعولم ، حيث أكد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، على ان الضغط الذي تفرزه المنافسة الدولية ، يدفع الحكومات إلى تقديم إغراءات مالية ، لا تبررها المعايير الموضوعية ، وذلك بالتأكيد ، سيؤدي على المدى الطويل ، إلى إلحاق أضرار فادحة باقتصاد تلك الدول ، التي تنهك ميزانية شعبها من اجل بعض المكاسب المؤقتة، كأن تكون تلك الحكومات تسعى إلى الحد من البطالة وزيادة فرص التشغيل بإنشاء مصانع جديدة على أراضيها، وفي احيان عدة يكون السبب الكامن وراء ذلك هو كسب الأصوات في الانتخابات .

{ مثلما تتوارى الحدود الجغرافية بين الدول في عصر العولمة ، تتوارى الحدود بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي في التعامل الاقتصادي }

فالتحرير والليبرالية والخصخصة ، عدّت هي الوسائل الاستراتيجية في السياسة الاقتصادية الأوربية والأمريكية ، التي أعلى من شأنها المشروع الليبرالي الجديد لتغدو أيديولوجية تتعهد الدولة بفرضها ، وبفعل ايمانهم المتطرف بالسوق، رأى الحاكمون في واشنطن ولندن ان النظام الذي يأخذ

---

[1] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص5.

بقانون العرض والطلب ، هو أفضل الأنظمة المُتاحة على الإطلاق ، وصار توسيع التجارة الحرة هدفا بحد ذاته ، لا يحتاج إلى تفسير ، وبالتحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال ، تم في الواقع ، ودون اعتراض ، أكبر تغيير جذري في النظام الاقتصادي الغربي[1].

لاشك في ان التكامل الاقتصادي العالمي ، ينطوي على فُرص عظيمة لزيادة الانتاج والانتاجية لتحرير الأفراد من الفقر وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ، فالتكامل والتعاون هو اساس تقدم الشعب ، إذا كان يرمي الى استفادة الفرد اينما كان في العالم والقضاء على التخلف والجهل والمرض ، والسعي الى حماية البيئة من الأضرار التي ألحقها بها اقتصاد التبذير في الدول الغنية ، إلا ان الأمر المهم في ذلك هو أن يوجه التنافس المدمر على الأسواق العالمية بين الدول الصناعية المتقدمة ، إلى ما يخدم المعايير الاجتماعية والديمقراطية واشباع حاجات الأفراد ، بما يحول اللاعدالة التي تجرها العولمة الآن ، إلى نوع من المساواة الشمولية التي يستفيد منها الجميع ، دون استثناء.

فالاقتصاد الأمريكي المعولم ، لا يسعى لذلك ، ولا يمكن أن يتحقق في كنفه ، على الأقل على المستوى المنظور ، يتضح ذلك من خلال " الوصفة" التي يقدمها " بريجنسكي" حيث يقول : وهكذا يجتمع التأكيد الأمريكي على الديمقراطية السياسية والتطور الاقتصادي ، لإيصال رسالة أيديولوجية بسيطة تستهوي الكثيرين تقول : السعي لتحقيق النجاح الفردي يعزز الحرية ويدر الثراء، يكون المزيج الناتج من الربط بين المثالية والمصلحة الذاتية مركّبا شديد الفاعلية ، و يشيع القول بأن الانجاز الذاتي الفردي هو حق سماوي، يمكن في

---

[1] هانس – بيتر مارتين و هارالد شومان ، مصدر سابق ص202.

الوقت نفسه ان يعود بالفائدة على الآخرين ، عندما يخلق الثروة ويحقق نموذجا يقتدى به ، ويختم كلامه في هذا الموضوع بأن ذلك ، يجتذب الأشخاص النشطاء، والطموحين، واصحاب الطبيعة التنافسية [1].

المجال الواقعي للاختيار في ميدان الاقتصاد السياسي ، خصوصا بعد ظهور القوى الاقتصاية الكونية نتيجة العولمة ، في الواقع بالغ الضّيق ، حسب رأي السيد ياسين – سواء كنا نتحدث عن اقتصاد حر على نمط الاقتصاد الأمريكي، الذي يتسم بمعدل منخفض للبطالة، ولكن في سياق معدل مرتفع لعدم المساواة ، أو عن اقتصاد أوروبي تقليدي يتسم بمعدل منخفض لعدم المساواة ، ولكن بمعدل مرتفع للبطالة في الوقت نفسه [2]، إذن لابد من ايجاد بديل يعتمد فيه الاقتصاد على الموارد المحلية ، وفي نفس الوقت الانفتاح على اقتصادات العالم بما لا يتعارض ومبادئ وقيم ومعايير المجتمع، وبما يحقق الرفاهية والحرية والمساواة والشمولية.

ينظر بعض الاقتصاديين الى العولمة على أنها واحد من أهم المشاريع الرأسمالية لإدارة أزمتها الراهنة ، والمتمثلة في وجود ركود طويل الأمد، كما ان الادخار أكبر من الاستثمار ، بسبب الافتقاد الى منافذ الاستثمار المربح داخل حدودها القومية ، وذلك بسبب، أولا : اتجاه معدل الربح للانخفاض ، وثانيا: التقدم التقني وزيادة الإنتاجية، مما أدى إلى الحاجة إلى أسواق أوسع خارج إطار الدولة القومية، وهذه بدورها ولدت الحاجة إلى سوق عالمية للتسوق في جميع المجالات ، مثل تسويق السلع والخدمات ، وتسويق المعلومات ، كذلك

---

[1] زبغنيو بريجنسكي / مصدر سابق ، ص 42.

[2] د. السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، بحث منشور بمجلة النهج ، السنة 15 العدد 53، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شتاء 1999، ص69.

تسويق الثقافات والأفكار – وبالتالي تكون العولمة احد متطلبات التطور الرأسمالي لتوفير مجالات الاستثمار واستيعاب الفوائض، بحيث تستطيع الرأسمالية تجديد نفسها ، والتغلُّب على تناقضاتها، والتكيُّف مع ازمتها[1].

إن انصار العولمة ، يعتبرون الاقتصاد والمصالح الاقتصادية هي اللغةالمشتركة بين الشعوب ، لذلك فانهم يركِّزون على هذا الجانب اكثر من تركيزهم على الجانب الثقافي، الذي يحوي جانب مهم من الخصوصية والهوية، التي من الصعب أن ينجر الناس خلالها بسهولة، لذا يقدم لهم اقتصاد السوق على انه البديل الأسلم لاقتصاداتهم، حيث حرية التجارة والبورصة والبنوك والأسواق المفتوحة ، باعتبارها المعايير التي اثبتت نجاحاتها وتفوقها ، وبالتالي فهي الأجدر بان تفوز وتسود الحياة الاقتصادية، كل ذلك بطبيعة الحال ، على حساب دور الدولة الوطنية ، الذي تم تقليصه إلى الحد الأدنى عن طريق مؤسسات الإقراض الدولية ، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات عابرة القوميات.

لوصف الحالة التي يمر بها الآن الاقتصاد العالمي، في ظل حقبة العولمة الراهنة ، يطلق" ريتشارد اوبريان Richard O'Brien" عبارة "نهاية الجغرافية " (End of Geography) ، استنادا إلى قوة تأثير رأس المال ، وتكمن الدلالة الكبرى لحركة رأس المال في حقبة التحرر من القيود، في قدرته على التحرك بحرية، حيث يكون المردود أفضل والمخاطر اقل[2] ، أما الأسباب المؤدية لذلك ، فهي التهرب من دفع الضرائب ، والبحث عن الموارد – المادية والبشرية – بتكلفة أقل ، وكذلك البحث عن ايجاد اسواق لتصريف

---

(1) د. رسلان خضور ، د. سمير ابراهيم حسن ، مصدر سابق ، ص8

(2) د. ريتشارد هيجوت ، مصدر سابق ، ص20

المنتجات ، وبذلك تدخل دول العالم في شبكة معقّدة من التعاملات الاقتصادية التي يديرها النظام الرأسمالي ، في عالم يخلو من الحواجز التي من الممكن ان تعيق تحركه، والأمر هنا لا يتعلق فقط بالحدود السياسية أو الجغرافية، بل يتعداها الى تجاوز الحواجز القانونية التي عادة ما تضعها الدول الوطنية لحماية اقتصادها ، وعندما يكون النظام الرأسمالي قد حطم كل هذه الحواجز من أجل المزيد من الربح وتراكم رأس المال ، يكون بذلك قد زاد من اتساع الهوة بين الغني والفقير على مستوى الأفراد والشعوب والدول ، وبذلك أيضا ، يكون قد حطّم آخر الحواجز التي كانت تنظم حياة الأمم والشعوب، وهو الحاجز الأخلاقي والإنساني .

ففي الاقتصاد المعولم ، كثيرا ما تتصرف الدول مثل الشركات وتتصرف الشركات مثل الدول ، ويصبح التفاوض تدريبا على الدبلوماسية الثلاثية الأطراف ، والتي تسعى الدول من خلالها إلى عقد وا إبرام تحالفات تجارية ، بينما تقيم المؤسسات العالمية علاقات رسمية مع الدول[1].

النظام العالمي الجديد الذيثبت ظاهرة العولمة ملامحه العامّة التي بدأت تتشكل أخيرا، يسعى – كما عرفنا – إلى طرح نموذجه الاقتصادي ، الذي يعتمد على الليبرالية الرأسمالية وحرية السُّوق وتنقُّل رأس المال حيث الربح الوفير ، وا إلغاء القوانين التي تحول دون ذلك، فهو أيضا، يسعى الى خلق نموذج للمستهلك الذي تستوجبه هذه المرحلة ، وعلى أي منتج أن يلاقي في مختلف بلاد العالم وأقاصي الأرض مستهلكا متقبلا ، لا يختلف في أذواقه

---

(1) John Stopford and Susan Strange , Rival states; Rival Firms: Competition for World market share (Cambridge University) press, 1992).

وميوله واهدافه ونزواته وحاجياته عن أي مستهلك آخر لا تربطه به أية صلة تاريخية أو ثقافية أو جمالية قبل العولمة[1].

إذن العولمة في أساسها قيمة مادية، حيث يعد البعد الاقتصادي جوهرها ومنطلقها ، و يمثل الإنتاج والاستهلاك طرفي المعادلة التي تقوم عليها ، و ربما نستطيع القول بأن هذه المعادلة، ليست فقط محددة لتنطبق على الجانب الاقتصادي ، بل هي أيضا ما تسعى العولمة لأن يكون منهجها في جوانب أُخرى ، كالجانب الثقافي والجانب السياسي.

لذا فان الشركات متعددة الجنسيات ، التي هي إحدى مؤسسات وأدوات العولمة ، لا تهتم اليوم بالمنشأ الذي يتم فيه تصنيع السلعة ، والذي كان من علامات الجودة وعدمها قبل عصر العولمة ، فالمهم الآن ان يتم تصنيع السلعة بالشكل الذي يؤمِّن للشركات شيئين أساسيين هما : أولا – أن يتم تصنيع المنتج بأقل تكاليف واكثر وحدات ، ثانيا– ان تفتح المزيد من الأسواق لزيادة عدد المستهلكين الذين يقبلون على استهلاك ذلك المنتج .

إن ذلك يؤدي إلى حصول الشركات على الربح السريع ، ما يؤدي بدوره الى تراكم رأس المال لدى تلك الشركات ، أما الدولة الوطنية التي يكون الاستثمار على اراضيها، فانها في أحوال عديدة ، لم تتخيل ما يحدث لاقتصادها في حال انسحاب رأس المال بشكل مفاجئ، كما حصل في المكسيك سنة 1994م وبلدان جنوب شرق آسيا سنة 1997م، حيث انهارت أسواقها بالكامل ، مما أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي إلى توجيه بعض الدول الغنية إلى تقديم السيولة المطلوبة لإنقاذ المؤسسات المنهارة من ازمتها.

---

[1] حاتم بن عثمان ، العولمة والثقافة، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى ، 1999م ، ص135.

ويرى بعض الاقتصاديين، إن التجربتين السابقتين، تبينان أن التدفّقات المالية غير المحكومة إلى الأسواق التي هي في طور النمو ، يمكن ان تخلق حالة عميقة من عدم الاستقرار، وأحد أشكال المخاطر ، هو ميل البنوك التجارية التي لا تخضع لرقابة كافية ، أو التي لا تتمتع بالمستوى المطلوب من التقنية الادارية والسلة ، إلى المغامرة بأرصدة المودّعين، طالما أن الربحية تكون الهاجس لهذه البنوك ، فتتوسع في الإقراض دون تبصُّر، مما يؤدي الى حدوث مثل هذه الأزمات [1].

هذه الأزمات التي تعاني منها دول الأطراف ، كما تسمى في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، قد تكون ذات فائدة بالنسبة لدول المركز، التي وضعت استراتيجية اقتصادية لهذه الدورة المالية، بحيث أنها تستفيد من الغنائم ولا تتأثر بالخسائر، هذا ما دعى الاقتصادي " جورج سورس" إلى أن يقسم اقتصاد العولمة بين دول المركز، وهي الولايات المتحدة واوربا، ودول الأطراف (Periphery) الدائرة في فلكه، ويرى أن وظيفة دول المركز ، هي اجتذاب الأموال من شتّى أنحاء العالم لأسواقها المالية ، وتقوم بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر كالقروض أو الاستثمارات المالية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الشركات العبر قُطرية . وما دامت حركة تدفق الأموال هذه من الدول كافة إلى المركز، وا ٍعادة ضخها من المركز الى الدول الأخرى مستمرة ، فان القوة الهائلة التي تنتج عن حركة الدوران هذه، تُلقي بظلالها وتتفوق على اكثر المؤثرات الأخرى . ويرى ان أحداث الانهيارات في اقتصادات دول الأطراف قد أتت بالخير على اقتصادات دول المركز ، لولا أنها زادت عن حدها، مما جعل من هول المصائب الاقتصادية والاجتماعية

[1] بدري يونس ، مصدر سابق ، ص147.

لتلك الدول حافزا لها للتفكير بالخروج من ذلك النظام الذي سبب لها الكوارث والأزمات [1].

يلاحظ المختصون ، بان العولمة برمتها ، نتاج للتشابكات الاقتصادية المعقدة الداخلية و الخارجية الرأسمالية المعاصرة، وان كان ذلك جديدا في صورته، التي تمثل فيها الشركات متعددة الجنسيات القاطرة القوية التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة، فان هذا النظام الاقتصادي قد نشأ مع نشوء الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ترى فيه النظام الجيد الذي أدى الى ازدهارها ورقيّها، وبذلك فهو يمثل النموذج الاقتصادي الأمثل مما يستوجب فتح دول واسواق العالم أمامه ، وقد تنبأ ماركس وانجلز قبل 150 عاما بتشكيل هذه الظاهرة حين اشارا الى ان البرجوازية سوف تجتاح العالم بأسره ، مدفوعة بالحاجة لإيجاد المزيد من الأسواق لتسويق منتجاتها، وعليها أن توجَد في كل مكان وتستغل كل شيء، وتعقد العلاقات أينما كان ، فمن خلال استغلال السوق العالمي ، تضفي طابعاً (كوزموبولتيا Cosmopolitan) –عالميا– على الإنتاج والاستهلاك في كافة البلدان[2] ، وهذا ما يحصل في إطار النظام الاقتصادي العالمي الآن ، بعد أن أتاحت نهاية الحرب الباردة الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية القيام بذلك .

إلا أنه يمكن القول بأن النظام الرأسمالي قد تطور خلال هذا القرن، وقد كيّف وضعه تبعاً للأوضاع التي مر بها العالم ، فقد كان في عصر الصناعة رأس المال الصناعي هو المسيطر، وبالتالي ، كان من الضروري الاعتناء به أكثر من الأجزاء الأخرى لرأس المال –رأس المال المالي، رأس

---

(1) عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص26.

(2) د.مفيد حلمي ، مصدر سابق ، ص 105.

المال التجاري – أما في الثلاثينات من هذا القرن، والي يومنا هذا ، فقد تطور هذا النظام بحيث أصبح رأس المال المالي هو الشكل المميز لوضعه الحالي[1] ، ويتجلى ذلك في المضاربات المالية ،والبورصات واسواق الأسهم التي تتعامل بآلاف المليارات من الدولارات يوميا ، مما أُطلق عليه أسم رأس المال الطيار أو الجوال ، فيما يُعرف باسم الاقتصاد السبرنطيقي Cybereconomy ، أي ذلك الاقتصاد الموجه الكترونيا.

لاشك في أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يعد في جوهره بعدا أساسيا من أبعاد العولمة ، وأن الحديث عن هذا الجانب ، يتطلب الحديث عن مؤتمر بريتون وودز 1944 م والمؤسسات المنبثقة عنه – البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية أخيراً – وكذلك الآليات التي تعمل من خلالها للسيطرة على الاقتصاد العالمي وتوجيهه، حيث يتم املاء الشروط المجحفة على الدول المُقترِضة ، بحجة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة، وما إلى ذلك من شروط لاتّباع سياسات معينة ، تكون في مجملها ذات فائدة للمؤسسات الدولية ، بغض النظر عما يلحق بالدول النامية من أضرار اجتماعيةاوإنسانية لم تُراعى لدى تلك المؤسسات ، مما يؤدي إلى انهيار اقتصاداتها التي هي بالأساس ضعيفة ، واتساع الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة في الشمال، دول المركز ، مما يؤدي إلى استمرار وضعية التبعية لدول الأطراف.

إلا ان ذلك سيأتي – إن شاء الله – بشيء من التفصيل عند تعرضنا لمؤسسات الإقراض الدولية ، و دورها الذي تلعبه في العالم، ونختم هذا

---

[1] د.محمد الشريف المان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي ، الجزائر ، منشورات برتي، 1994م ، ص87

الموضوع بما توصل اليه " هانس – بيترمارتين وهارالد شومان " بقولهما :أدّت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود ، دون أي قيود ، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيدا الى الشوارع الخلفية للبطالة.. انطلاقا من هذا ، فان المنافسة المعولمة أصبحت تطحن الناس طحنا وتدمر التماسك الاجتماعي[1].

البعد السياسي :

عندما نتحدث عن العولمة ، فإننا نتحدث عن نظام عالمي جديد ، بدأت ملامحه النهائية تتشكّل بنفس السرعة التي يمتاز بها هذا العصر، لقد كانت السياسة هي التي ترسم الطريق الذي يجب أن يسير عليه الاقتصاد ، وذلك طيلة القرون الماضية ، إلا أن الأمر تغيّر منذ بداية القرن العشرين – ويزداد الأمر وضوحا كلما اتجهنا الى العقد الأخير منه – فتحت ضغط الدول الصناعية التي أدى التقدم الصناعي بها الى تراكم رأس المال، فقد أصبح الاقتصاد القوي لتلك الدول هو الذي يرسم سياسة الدولة مع غيرها من بلدان العالم ، وقد زاد الأمر تطورا تبنِّي الدول الغربية النظام الرأسمالي كنظام سياسي، حيث يكون التحكُّم وتكون السيطرة للأغنى ، على مستوى الأفراد والمؤسسات والشركات والدول .

ان اجتماع هذه الأمور ، من تقدم صناعي وتكنولوجي، وتطور الاتصالات وتدفُّق المعلومات وضغط رأس المال لإيجاد المزيد من الأسواق لتصريف المنتجات، والحصول على المواد الخام – رغم قلة الاهتمام بهذا الجانب بعد أن أصبح بإمكان التقدم التكنولوجي خلق العديد من البدائل للمواد

---

[1] هانس – بيترمارتين وهارالد شومان ، مصدر سابق، ص14.

الخام والأيدي العاملة الر ّخيصة ، هذه الأسباب وغيرها جعلت الشركات الكبرى عبر الوطنية، تضغط لخلق نظام جديد يحكم العالم ويوفر لها ما تريد.

يقول " فريد مان" فما أن أصبحت العولمة النظام العالمي المسيطر مع نهاية الحرب الباردة ،حتى وضعت إطارا مختلفا حول الجغرافية السياسية، ولئن كان نظام العولمة لم يقض على الجغرافية السياسية، الا أن الاعتقاد بأنه لا يؤثر فيها من بعض النواحي الجذرية يعتبر تفكيرا سطحيا[1]، فنلاحظ أن مروجو قيم العولمة، من الأفراد والدول، قد بدءوا بوضع استراتيجية جديدة للكيفية التي يمكن أن يتم التدخل عن طريقها في الشؤون الداخلية للدول ، دون أن يؤدي ذلك الى ردة فعل ، تؤثر على مصالحهم ، أو أنها تخلق رِدّة لدى أولئك المستبشرين بهذا النظام الجديد.

لذا فقد وجدوا في " الديمقراطية " كلمة السر، والمفتاح السحري الذي سيفتح أمام الدول الكبرى، أبواب الدول التي لا تسير في الركب ، دون أدنى معارضة ، على الأقل من قِبل المنظمات الدولية والإقليمية ، فمن ذا الذي لا يرغب في تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، هذه الكلمات والعبارات التي ناضل ويناضل من أجلها الإنسان في كل مكان على سطح الأرض ، لكن السؤال المهم ، ما نوع تلك الديمقراطية وما هو نوع حقوق الإنسان التي ينادي بها الغرب الآن؟، من المعطيات الموجودة على أرض الواقع ، نعرف جيدا أن الديمقراطية المقصودة ، ليست بمعناها الواسع المتمثل في الحرية بكل معانيها والعدل والمساواة، أي أن الشعب يحكم نفسه بنفسه ، بل بالمعنى الغربي الذي يرى بأن الديمقراطية متلازمة مع السوق لزيادة الرفاه الاجتماعي .

---

(1) توماس ل. فريد مان، مصدر سابق، ص321.

إلا أن هانس – بيتر مارتين وزميله ، يريان . كالكثيرين . بأن اقتصاد السوق والديمقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوما ، واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاه للجميع ، وأن الأقرب إلى الحقيقة هو التعارض بين الديمقراطية والسوق ، وهما في ذلك يستندان الى خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري الآن في مختلف بلاد العالم ، في ضوء السياسات الليبرالية الجديدة التي تستند إليها العولمة .. ويلاحظان بأن الديمقراطية التي يتم الدفاع عنها الآن ، هي تلك التي تدافع عن – وتحمي – مصالح الأثرياء والمتفوقين اقتصاديا، وفي الوقت نفسه تضر بالعمال والطبقة الوسطى، وذلك يتمثل في تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل ، وفي احيان كثيرة طرد العمال، وتقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية[1] .

بخصوص حقوق الانسان ، فان ما يهدف إليه مروجو قيم العولمة، ليس بالطبع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي أقرته وأعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948م ، والذي جاء بمثابة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية ، وبحقوقهم المتساوية في الحرية والعدل والسلام ، كما جاء بمثابة الرفض للأعمال الهمجية ، والدعوة إلى انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة [2]، إن ما يهدفون إليه هو أن يستغل الإنسان كفرد باقي الأفراد بأية وسيلة كانت ، ليزيد من ارباحه وثرواته ، أي أن البعد المجتمعي والبعد الإنساني مستبعداً في هذه الحالة ،

---

[1] انظر في ذلك – هانس – بيترمارتين وهارالد شومان، مصدر سابق، الفصل الأول .

[2] د. جليل وديع شكور ، الطفولة المنحرفة ، بيروت/ لبنان ، الدار العربية للعلوم ، 1998م ، ص25.

فالاهتمام بحقوق الفرد يكون بقدر ما يقدمه لتلك القوى الرأسمالية من فائدة ، وخير مثال على ذلك قضية الطفل الكوبي (اليان كونزاليس) التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية استغلالا سياسيا سافرا، وسخّرت لها إعلامها المعولم الذي مازال يُحدث لها التفاعلات حتى الآن ، حتى غدت وكأنها حدث القرن ، في المقابل نجد أمريكا ومن معها يقومون بقتل الأطفال الأبرياء في طرابلس وبنغازي وهم نيام في حملتها المحمومة على الجماهيرية عام 1986م ، كما نجد مأساة أطفال العراق التي صنعتها نفس الدولة – امريكا – حيث يموت عشرات الآلاف من الأطفال من جراء نقص الغذاء والدواء وعدم امكانية العلاج بالخارج ، نظرا للحصار اللا إنساني الذي فرض على جمهورية العراق ، وليس الحصار وحده الذي يؤدي ذلك الدور ، بل أيضا الضرب المباشر بالقنابل والصواريخ للقرى والأحياء الشعبية المدنية ، ليقارن المبشرون بعصر العولمة (الذهبي) بين " انسانية " امريكا وهي " تحنو" على الطفل الكوبي، وبين " انسانيتها" وهي تمزق أجساد عشرات الأطفال العراقيين بملجأ العامرية عام 1991م، و هو أبلغ دليل على ذلك الإرهاب الدولي المنظم الذي تقوده أمريكا.

يرى بعض المحللين بأن النسق السياسي الذي تفرضه الليبرالية الرأسمالية الآن ، سيؤدي الى انقسام افراد المجتمعات إلى نوعين ، أفرادا متطرّفين وأفرادا مسالمين قد يحبذون الهجرة ، أي إما الاقتتال و اما الهجرة ، هذا ما جعل الإطار الذي كان يصهر المجتمع في بوتقة واحدة بدأ ينهار ، ومن هنا فان الهزة السياسية الملوّحة بمخاطرها في الأُفق صارت تتحدّى كل

الديمقراطيات الحديثة ، وبجلاء لا مثيل له يظهر هذا التحدي في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص[1].

في مقابلة مرئية اجرتها " قناة الجزيرة " مع الدكتور جياندو مينكو بيكو ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، من واشنطن، وذلك يوم 19-4-2000م، وهو إيطالي يعمل الآن بمنظمة الأمم المتحدة وكان قد سبق له العمل ببعض الدول العربية والاسلامية ، قال حرفياً " أنا كغربي أخجل من ضعف الإحساس عندنا، والكيل بمكيالين ، رغم ما ينادي به الغرب من ديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويتصرف عكس ذلك ... الحضارة الإسلامية عندما امتدت الى اوربا قامت بالبناء، اما الحضارة الغربية فانها تقوم بالهدم ... في الإسلام هناك مصداقية في الحياة الخاصة والعامة، اما الغرب فقد علّمنا أن الحياة المهنية يجب أن تختلف عن الحياة الخاصة ".

هذا وغيره يعري لنا حقيقة السياسات الغربية تجاه دول الجنوب من ناحية ، ومن ناحية اخرى ينبهنا الى حقيقة منهجنا وسياساتنا العربية الإسلامية، ومدى عظمتها ، مما يعطينا الزاد بان نفخر بهويتنا ونتمسك بها ، و أن لا نشعر بالدونية أمام تيار التقدم الغربي وتيار العولمة ، كما يريد لنا المبشرون بها .

كما يعتقد " باسكال يونيفاس " أن التقدم العلمي كحالة طبيعية ، لا ينتج عنه إلا آثار محايدة ، ولكن القرار السياسي هو الذي يعطيه معنا سلبيا أو ايجابيا.. وكما لاحظنا عن الإعلام بأن تطور وسائل الاتصال الحديثة، لايعني في حد ذاته الحصول على اعلام موضوعي وتام ودون تلاعب وتضليل للجميع ، فتطور التكنولوجية لا يحمل بشائر تعميم الديمقراطية وفتح

---

(1) هانس – بيتر مارتين وهارالد شومان، مصدر سابق ، ص296.

الطريق أمام كل المواطنين للمساهمة في صنع القرار ، اكثر مما يجعل امكانيات عالم الدكتاتورية ، وذلك مثلما تطور أنظمة التسلح، لا يحمل معه السلام الأبدي ، اكثر مما يحمل امكانية نهاية وشيكة للعالم [1].

لقد ارتفعت اصوات عديدة في محاولة لرسم التجليات السياسية للعولمة، والمتمثلة في سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع الى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، إلا أن الموجود على أرض الواقع هو مشكلة ازدواجية المعايير – حيث أصبح الكيل بعدة مقاييس من المكاييل – وذلك تجاه تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويرجع ذلك بصورة واضحة ومباشرة الى سبب رئيسي واحد، وهو الهيمنة الأمريكية على منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها وخاصة مجلس الأمن ، الذي تستخدمه كأداة للتدخُّل في شؤون الدول الداخلية والخارجية ، وذلك من خلال استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ، لتهديد و ضرب وحصار الشعوب الرافضة لسياستها الرامية لإذلال تلك الشعوب .

إن موضوع "صدام الحضارات" الذي جاء به صامويل هنتنجتون ، وغيره من الطروحات المتصلة بالاستشراف المستقبلي وفلسفة التاريخ، التي تطلقها الدوائر الغربية ، ليست سوى اطارا لسياسة" الاحتواء المزدوج " التي تنتهجها الولايات المتحدة في الشرق العربي الإسلامي منذ مطلع التسعينات حين ضربت قو ّة العراق العسكرية والاقتصادية[2]، رغم ذلك وما تبعه من تشكيل لجان دولية لنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، فان أمريكا توحي لدول

---

(1) باسكال يونيفاس ، مصدر سابق ، ص182.

(2) د. منيرالحمش، مصدر سابق ، ص142.

المنطقة (النفطية) بخطورة القوة العسكرية العراقية عليها، كي تستنزف ثرواتها النفطية وتبقيها تابعة لها ، وذلك هو الهدف الحقيقي وراء تلك السياسة .

النظر المتفحص للبعد السياسي للعولمة كنظام عالمي جديد، يُرينا مدى تقلص وانكماش دور الدولة داخلياً وخارجياً، وفي هذا الاطار، يعتقد" هنتنجتون" ان التحديات التي تواجه نظام الدولة الويستفالية الحديثة (Westphalian) – نسبة الى معاهدة ويستفاليا التي أنهت حرب الثلاثين عاما في اوربا عام 1648م، والتي وضعت أول شكل للدولة الحديثة – تفوق ماكان عليه الحال في الماضي من حيث الحجم والمدى ، وبينما لم يحن بعد أوان الحديث عن نهاية الدولة، فليس من المستبعد الحديث عن الدولة المنكمشة أو عن تراجع دور الدولة [1]، ويعتبر البعض أن اخطر تحديات العولمة السياسية ما برز في ميدان العلاقات الدولية ، حيث أصبح حق التدخل ، لأي سبب كان ، يفرض فرضا على بعض الدول، خاصة دول الجنوب بما فيها الوطن العربي ، يأتي ذلك أساسا من خلال تحكُّم الولايات المتحدة وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي ، واستصدارها لقرارات تُنسب إلى الشرعية الدولية ، حيث جعلتها هذه الشرعية ، تحاصر ثلاث أقطار عربية هي ليبيا والعراق والسودان، وربما على الطريق آخرون .

لقد ساهمت العولمة بآلياتها الحديثة في تقليص دور الدولة ، بشكل خاص في سيطرتها على الاقتصاد المحلي ، الذي دخل في تشابكات اقتصادية عالمية ، شخوصها مؤسسات الإقراض الدولية ومنظمة التجارة العالمية (W T O)..ووسائلها رأس المال المالي ورأس المال الصناعي والقروض والمديونية.. اما مسرحها فهو الكون بأسره، ولاريب بأن ذلك قد أدى إلى تآكل

---

[1] د. ريتشارد هيجوت ، مصدر سابق ، ص17.

قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي ، إلا أن العولمة – كما يعتقد سمير أمين – في حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة ، فنتج عن ذلك تناقض جديد ، ويزعم أن الرأسمالية لن تكون قادرة على التغلب عليه ، فليست الرأسمالية نظاما اقتصاديا فقط ، فهي نظام كلي لا فصل فيه بين الاقتصاد والسياسة ، أي وجود الدولة، لقد تم توسع الرأسمالية حتى تاريخ قريب بواسطة توافق واضح في اطار الدولة الوطنية بين مجال الإدارة الاقتصادية ، ومجال الإدارة السياسية لشؤون المجتمع ، ويفترض منطق الرأسمالية إضفاء أولوية على مقتضيات الإدارة المعولمة للاقتصاد على حساب وظائف الدولة الوطنية ، وينعكس هذا الخيار في الخطاب السائد المعادي مبدئيا للدولة ، فيتجلى التناقض الجديد في اختفاء التلازم بين مجال عمل قوانين تراكم رأس المال ، وهو مجال أصبح عالميا، وبين مجال الإدارة السياسية والاجتماعية التي ما تزال محكومة قُطريا.

وفي تعليقه على الآراء التي جاء بها " سمير امين " يقول " برهان غليون" : ان التاريخ يتجه نحو تجاوز حقيقي وموضوعي للدولة الوطنية أو القومية كما عرفتها العديد من المجتمعات في القرنين الماضيين ، وهذا لا يعني ان الدولة سوف تزول وتُتجاوز، لكن طابعها الوطني أو القومي هو الذي سوف يزول ، وسوف تتحول الدولة شيئا فشيئا الى وكالات عالمية تدير الشؤون المحلّية في أقاليم مرتبطة بشكل أو بآخر بمركز يقرر جزءا كبيرا من السياسات التي ينبغي تنفيذها من دون أن يفرضها على أحد ، ويوجه جميع (الوكالات) من دون أن يكون على صلة مباشرة بها ، وفي هذه الحالة لن تعكس هذه

الدول الوكالات إرادة الأمة ولا استقلالها ولاسيادتها، ولا حاجاتها السياسية للتضامن والتعاون [1].

إذن فالبعد السياسي للعولمة في جوهره ، يكمن في تحجيم الدور الذي تلعبه الدولة الوطنية ، وتقليصه الى أقل قدر ممكن ، دون القضاء على نظام الدولة بالكامل ، فرغم أنها المؤسسة التي تملك قوة نسبية في مقاومة الهيمنة، إلا أنها في الوقت نفسه المؤسسة القادرة على تنسيق عمل الشركات متعدية الجنسية في علاقتها بالاقتصاد المحلي ، وحيث ان السوق الداخلية غير قادرة على استيعاب نشاط تلك الشركات العملاقة، كان لابد من أخذ جزء كبير من اختصاصات الدولة وفتح الأسواق على بعضها، كي تكون مجالا أرحب للنشاط الاقتصادي المعولم .

---

[1] انظر في ذلك : د. برهان غليون و د. سمير أمين ، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، دمشق ، سوريا، دار الفكر، الطبعة الأولى 1999م.

الفصل الخامس

الوضع العربي في ظل نظام العولمة

- انعكاس البعد الاقتصادي والاجتماعي للعولمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي

- انعكاس البعد الثقافي للعولمة على الوضع الثقافي العربي

- العولمة ومعيقات التكامل العربي

- سمات بنيوية لمقومات التماسك المجتمعي

انعكاس البعد الاقتصادي والاجتماعي للعولمة
على الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي

من المفيد مع بداية تناولنا لهذا الموضوع أن نؤكد – كما أشرنا سابقا – إلى ان البعد الاقتصادي للعولمة هو ركيزتها الأساسية ، فالاقتصاد بعملياته المختلفة من إنتاج واستهلاك وتجارة ورأسمال وأسواق ... الخ ، هو محور اهتمام دعاة العولمة الليبراليين، منطلقين في ذلك من طروحات النظام الرأسمالي المتمثلة في النظرية الرأسمالية بمساويها المعروفة والتي أهمها تركيز الثروة في يد الأقلية الغنية من أفراد المجتمع وسحق بقية أفراده الذين يمثلون الأغلبية المطلقة ، ما يؤكد التداخل القوي بين الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات لاسيما المجتمع العربي .

ان ما تعتمده العولمة من أساليب اقتصادية غريبة حيال الوطن العربي الآن ، لا يبتعد كثيرا ، من وجهة نظرنا ، عما جاءت به (الكينزية) التي ظهرت بعد الأزمة الاقتصادية في عام 1929م ، التي وضعها الاقتصادي الإنجليزي "جون مايندر كينز"، والتي تقول بأنه في حالة الركود الاقتصادي لابد من رفع القدرة الشرائية للمواطن لكي يمتص فائض الإنتاج، وفي حالة العكس على الدولة تخفيض الإنفاق الحكومي [1] ، هذا المبدأ الاقتصادي أطلق يد الدولة كي تتدخل في الشؤون الاقتصادية لدعم القدرة الشرائية ، كي لا تختل الموازين وتستمر آلة الإنتاج ،و يمكن الملاحظة بان الرأسماليين في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يرفضون تطبيق هذا المبدأ ، فلم يطبق إلا في

---

(1) رابح لونيسي ، البديل الحضاري ، دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا ، الجزائر ، دار المعرفة ، 1998م ، ص 35.

الصناعات العسكرية التابعة للدولة ، فاصبح الإنتاج الصناعي العسكري وسيلة مهمة لامتصاص البطالة ورفع القدرة الشرائية للمواطن [1] .

يمكن ان نستتنتج من ذلك – دون عناء – ان أمريكا كانت وراء قيام بعض الحروب التي شهدها العالم ، خاصة الوطن العربي، سواء تلك التي دارت على أرضه مثل الحرب العالمية الثانية ، أو الحروب التي كان طرفا فيها مثل الحروب مع الكيان الصهيوني وحربي الخليج الأولى والثانية...

لذا فإن العولمة التي حلّت بآلياتها الجديدة مكان الدولة، فقد ورثت منها ذلك التعامل الاقتصادي مع مجتمعات الأطراف ، وحيث ان النظام الرأسمالي دائما ، كما هو ملاحظ ، يمر بأزمات اقتصادية ، فان تلك الآليات استُخدمت في رفع القدرة الشرائية للأفراد في المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا العربي، وذلك عن طريق التسليف من مؤسسات الإقراض الدولية ، والذي يكون عادة مقترنا بشروط ضد مصلحة دول الأطراف ولصالح دول ومؤسسات المر كز ، يهدف ذلك لرفع قدرة الأفراد الشرائية حتى يكون فضاؤهم سوقا كبيرة لاستهلاك فائض الإنتاج لدى الشركات المصنعة ، لنا بعد ذلك ان نتصور مدى ثقل الديون على كاهل الدولة والفرد على حد سوى ، أما النتائج التي يؤدي إليها هذا النهج الاقتصادي فهي واضحة للمختص ولغير المختص أيضا، وهي المزيد من المديونية لتلك المجتمعات ومزيدا من الفقر لأفرادها ، ومزيدا من امتصاص الثروات والمكاسب للشركات المتعددة الجنسيات ولاقتصاد دول المركز.

لقد تنبه المسؤولون العرب إلى مدى أهمية الوضع الاقتصادي في تعزيز تماسك الوضع المجتمعي ، خاصة في فترة الثمانينات من القرن العشرين ،

---

[1] المصدر نفسه ، ص 35.

فظهر جليا مفهوم الاعتماد على الذات وخلق الفضاء الاقتصادي التكاملي بين أقطار الوطن العربي، وبصفة عامة فان المؤسسات القومية للعمل العربي المشترك المنظوية تحت مظلة جامعة الدول العربية ، حسب ما أورده الدكتور زلزلة ، تشمل اكثر من عشرين منظمة عربية متخصصة ، هي في غالبيتها ذات اختصاص قطاعي ، وعشرة مجالس وزارية متخصصة ، واربعة عشر اتحادا نوعيا، واكثر من ثمانمائة مشروع عربي مشترك ، إلى جانب الأجهزة الشعبية والمؤسسات المختلطة ، التي تصب جهودها في قنوات العمل العربي المشترك [1]، ويعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أهم تلك المنظمات وذلك للدور الذي يقوم به كونه الجهة المركزية الشمولية العليا المكلفة برسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ومتابعة تنفيذها وحُسن أداء أجهزتها.

ويضيف بأن وثائق قمة عمان الاقتصادية لعام 1980م أكدت على الالتزام بمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات وتعزيز القدرة الذاتية العربية والتكافل القومي في تمويل الحاجات العربية المشتركة ولاسيما منها المتعلقة بالأمن القومي وتنمية الموارد البشرية ومشروعات البُنى الأساسية ، واقرار مبدأ منح الأولوية للعلاقات العربية والتعامل التفضيلي للأقطار العربية ومشروعاتها ولعناصر الإنتاج والسلع والخدمات العربية.

---

(1) د.عبد الحسن زلزلة ، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات ، نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس (الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط) الكويت ، ديسمبر 1985 م إبريل 1986م ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1987م، ص13.

إن الواقع يرينا بأن ذلك لم يتم تجسيده ، ومرد ذلك إلى ان تلك المبادئ التي وضعت ، لم تلحق بإجراء إصلاحات جوهرية على المستويات السياسية والاقتصادية والتشريعية والتعليمية ... مما جعل عقد الثمانينات ، مثله مثل العقدين اللذين سبقاه ، من حيث الركود الاقتصادي والاعتماد على الآخر، لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية ككل ، نحو (440) بليون دولار عام 1980م ، وظل عند مستوى (450) بليون دولار عام 1990 م ، ثم ارتفع إلى (528) بليون دولار عام 1995 م في غضون 15 سنة ، وجاء معدل نمو السكان بحدود (2,6) بالمائة سنويا ليرتفع إجمالي تعداد السكان في الأقطار العربية من (135) مليون نسمة عام 1980 م ، إلى (252) مليون نسمة في عام 1995م ، وهذا يعني ان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة (36) بالمائة خلال الفترة المذكورة، أي انخفض من (3260) دولارا عام 1980م إلى (2095) دولارا عام 1995 م، في حين شهدت هذه الفترة ارتفاع متوسط دخل الفرد في الدول النامية مجتمعة لأكثر من (40%) [1] .

والمجتمع العربي مثله مثل سائر المجتمعات النامية في العالم ، تأثر سلبا وإيجابا بالبعد الاقتصادي للعولمة ، وتعود بداية ذلك التأثر إلى عقد الستينات من القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط بكميات تجارية، حيث راجت أسواقه لدى الدول الصناعية التي أقبلت على استيراد كميات كبيرة منه ، مما أدى إلى ارتفاع معدل الدخل القومي وبالتالي دخل الفرد من الناتج المحلي للأقطار التي تم اكتشاف النفط فيها، وهذا بدوره اثر على النمو الديمغرافي

---

(1) سيار الجميل، العولمة والمستقبل ، استراتيجية تفكير ، العرب والمسلمون في القرن الحادي والعشرين ، عمان / الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 2000 م ، ص 109.

سواء داخل القطر الواحد أو بين الأقطار العربية نتيجة للهجرة من اجل العمل ورفع مستوى المعيشة ، وذلك نحو المناطق التي توجد حقول النفط بها ، كما انه يلاحظ عدم وجود خطط متكاملة لإيجاد بديل عن النفط في حال نضوبه وعدم استغلال مردوده المادي في ذلك ، وهو ما يتساوق مع رغبة الدول الصناعية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ترغب في ان تبقى الأقطار النفطية طوع توجهاتها الاقتصادية ، أي أن يكون تصدير النفط حسب شروط الدول الصناعية ، وقد ظهر ذلك جليا عند اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في منتصف عام 2000 م عندما عممت أمريكا شروطا مكتوبة على بعض أعضاء المنظمة ، والتي تُعرف بالدول (الحليفة) ، إضافة إلى أنها أرسلت مندوبين لحضور ذلك الاجتماع.

إضافة إلى ذلك فإن رغبة الدول الصناعية الأخرى تكمن في ان تبقى تلك الأقطار المصدرة للنفط . سوقا استهلاكيا لمنتجاتها الصناعية ، وا إذا ما عرفنا ان إجمالي صادرات الوطن العربي بما فيه الأقطار العربية النفطية قد بلغ (143) بليون دولار عام 1995م، ولم تشكل هذه الصادرات سوى نسبة (2,8) بالمائة من إجمالي صادرات العالم للعام نفسه[1] ، وان حجم رأس المال العربي المستثمر في الخارج يبلغ حوالي (800) بليون دولار، وهو يزيد عن الاستثمار الخارجي لأي منطقة في العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، عند ذلك نعرف مدى خطورة الوضع الاقتصادي العربي، وهو ما يستدعي ان يقوم المختصون والخبراء والمخططون بوضع خطط دقيقة وبرامج

---

[1] Andre Guiehaua ; Questions de Developpement (Paris : L'Harmattan, 1996) , P96.

واضحة وآليات جديدة لتجاوز هذا الخلل الاقتصادي في المراحل القادمة ، خاصة وأننا نواجه اقتصاد معولم يخدم مصلحة الدول الصناعية الكبرى فقط.

يذهب " بريجنسكي " إلى القول: وهكذا يجتمع التأكيد الأمريكي على الديمقراطية السياسية والتطور الاقتصادي لإيصال رسالة أيديولوجية بسيطة تستهوي الكثيرين تقول: السعي لتحقيق النجاح الفردي يعزز الحرية ويدر الثراء ، يكون المزيج الناتج من الربط بين المثالية والمصلحة الذاتية مركبا شديد الفاعلية ، ويشيع القول بأن الإنجاز الفردي الذاتي هو حق سماوي يمكن في الوقت نفسه ان يعود بالفائدة على الآخرين عندما يخلق الثروة ويحقق نموذجا يُقتدى به ، يجتذب هذا المذهب الأشخاص النشطاء، والطموحين، وأصحاب الطبيعة التنافسية [1] ، هذه الأشكال البراقة التي يرسمها مخططو العولمة تساعد على الانبهار بها والسير مع تيارها ، إلا أنها في حقيقتها تنخر جسم المجتمع انطلاقا من الفردية والذاتية على حساب المجتمعية والموضوعية.

في العقد الأخير من القرن العشرين ، اثر انتهاء الحرب الباردة ؛ حدثت العديد من التطورات الدولية وعلى المستوى الإقليمي كانت لها آثارها على الاقتصاد العربي، كان أولها توقيع اتفاقات الجات في مراكش عام 1994م والذي جاء كنتيجة لانتهاء جولة الاورغواي ثم قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995م لتحرير تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وتهدف إلى تدويل الحياة الاقتصادية ، أو ما يسمى بالعولمة التي يراد ان تخضع لها جميع دول العالم [2] ، أما ثاني تلك التطورات فكان ذا أبعاد اقتصادية وسياسية تهدف في مجملها إلى إدماج الكيان الصهيوني في منطقة المشرق العربي وشق

---

[1] زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سابق ، ص42

[2] د.سليمان المنذري ، مصدر سابق ، ص207

وحدة الصف العربي، وهو مشروع " الشرق أوسطية " الذي ابتدأ مع سراب التسوية السلمية عام 1994م ، حيث عقدت له العديد من المؤتمرات والندوات التبشيرية منذ مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد بالدار البيضاء في أكتوبر 1994م ومرورا بعمان والقاهرة إلى الدوحة عام 1997م.

ويعد التطور الثالث من التطورات المهمة التي حدثت في سياق تفكيك وتشتيت الاقتصاد العربي ، بل يذهب إلى ابعد من ذلك على المستوى السياسي والأمني ، والذي اتفق على تسميته بـ (إعلان برشلونة) الذي جاء اثر انعقاد برشلونة الوزاري للشراكة الأوربية المتوسطية في الفترة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995م ، لقد كان {مخطط برشلونة} عبارة عن فكرة أوربية كانت معقولة في بدايتها حيث كان يطلق عليها مجموعة 5 + 5 أي خمسة دول أوربية مطلة على البحر المتوسط وخمسة أقطار عربية مُطلة أيضا على البحر المتوسط، ثم كان التوسع الذي جاء نتيجة لإعلان برشلونة حيث أصبحت هذه المجموعة تضم كل دول الاتحاد الأوربي والأقطار العربية في شمال أفريقيا وكذلك الأقطار المطلة على البحر المتوسط من الشرق ، حيث وضع إطار تنظيمي لمعالجة العديد من القضايا ، من أهمها الشراكة السياسية والأمنية ، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الثقافية والاجتماعية ، وكذلك ما يتعلق بالقضايا الإنسانية.

لقد أثرت تلك التطورات على الوضع الاقتصادي العربي الذي بدأ مشتتا متخلفا مما يدعو إلى إعادة النظر في كل تلك الطروحات الغربية التي تهدف إلى ان يكون الاقتصاد العربي تابعا للاقتصاد الغربي باعتباره النموذج الأمثل، والقضاء على ما تبقى من أمل في قيام الوحدة العربية التي تمثل الحل الأساس لمختلف المشاكل التي تواجه المجتمع العربي ، ولاشك في ان تكوين

فضاء عربي يتم خلاله التكامل الاقتصادي والاجتماعي هو الحل الأفضل خاصة وان مكوناته موجودة ،تحتاج فقط للإرادة الشعبية والقرار السياسي ، يمكن بعد ذلك لهذا الفضاء الاقتصادي ان يتعامل بكل ندّية مع غيره من الفضاءات التي أصبحت تتشكل بفعل العولمة (الفضاء الأوربي – الأمريكي – الاسيان – كومنولث الدول المستقلة ...) .

ويذهب الدكتور مفيد حلمي إلى انه ليس من المفيد للأقطار العربية إضاعة الوقت الآن في صياغة مبررات للتشكيك في مسألة العولمة وأخطارها على المجتمع العربي ،مع كثرة تلك الأخطار وتنوعها، وبالمقابل إضاعة الوقت بالتسبيح بحمد العولمة من خلال وعود الدول الكبرى أصحاب ورعاة العولمة، حيث ان القضية الأساسية ليست وقف زحف العولمة أو التعلق بركابها ، إنما يجب ان تتعامل مع هذه الظاهرة بمنتهى الحكمة والمسؤولية والواقعية والموضوعية منطلقة من الاعتماد على الذات الوطنية والقومية[1] .

للتعامل مع الظواهر الاقتصادية العالمية الأساسية ،التي تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية الآن أهمها ، يجب ان يكون سلاح الأقطار العربية في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة هو المشروع الاقتصادي العربي المتكامل والموحد ، إذ يتماشى ذلك مع لغة العصر التي أسقطت من حساباتها العديد من المفردات الغير ذات جدوى ، مثل الاقتصاد المحلي القوي ،والاعتماد على الذات المنفردة، وفرض الجمارك والرسوم بقصد تحصين الصناعات ذات المنشأ الوطني... وأصبحت لغة العصر تتحدث عن التكتلات الاقتصادية الضخمة والشركات عابرة القوميات العملاقة ... التي أصبحت الآن المسيطر الحقيقي على الاقتصاد العالمي الذي جعلت منظمة التجارة العالمية(W.T.O) سوقه

---

[1] د.مفيد حلمي ، مصدر سابق ، ص120

سوقاً واحدة وفضاءه يشمل العالم بأسره أينما وصلت وتصل وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة.

ان التركيبة الاقتصادية العالمية أصبحت تتجه الآن إلى تجميع رأس المال العامل في أيدي الدول الصناعية الكبرى، وذلك من خلال إنشاء الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي أصبحت قادرة على نقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول النامية حيث كثرة الأيدي العاملة وقلّة الأجور ، ما يجعل تلك الشركات تستفيد من حالة الأجور المنخفضة للأيدي العاملة في زيادة الإنتاج ،مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، وذلك بدوره يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي تراكم رؤوس الأموال اكثر فأكثر لدى تلك الشركات.

لذا فان الدولة القومية التي مازالت تحافظ على وجودها ، بل ربما عززت من ذلك ، فهي في الواقع عاجزة على ان توفر أسواق العمل لمواطنيها وبالتالي الأجور التي توفر لهم العيش الكريم ، مما يجعل تيارات الشركات العملاقة تتقاذفهم وينعكس ذلك في الآخر على أوضاعهم المجتمعية حيث تزيد أفواج الهجرة الداخلية والخارجية ويرتفع معدل البطالة وتنتشر الجريمة والأمراض .. مما يؤدي إلى التفكك الأسرى والاجتماعي وينعكس ذلك سلبا على التماسك المجتمعي.

في تحليلاته الشمولية لظاهرة العولمة الاقتصادية يذكر الدكتور حميد الجميلي بأن الرأسمالية كمنظومة عالمية تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الرأسمالية عن طريق عولمة الأطراف أي تعميق اندماج اقتصادياتها بالسوق العالمية ، لذا فان الرأسمالية كمنظومة عالمية تسعى إلى تنظيم علاقة جديدة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات رأسمالية الأطراف ، وهذه العلاقة

الجديدة تتمركز حول توجيه كل إمكانات المجتمعات الرأسمالية الطرفية لتحقيق أهداف التنمية الرأسمالية المتمثلة بتكريس تراكم رأسمال وأنماط الإنتاج في مجتمعات الأطراف لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي[1]، ذلك ينتج عنه أننا نلاحظ ظاهريا ما يمكن ان نعده مساعدات أو قروض أو تحت أي مسمى ، من الدول الكبرى والمؤسسات العالمية المعدة لمثل تلك الأغراض، ليس من اجل التنمية الشاملة لدول الأطراف أو الدول النامية ، إنما الحقيقة ، هي من اجل رفع القدرة الشرائية لخلق أسواق جديدة لتصريف منتجات الدول الصناعية الكبرى وشركاتها العملاقة، وذلك ليس بعيدا مما ذهب إليه عالم الاقتصاد الإنجليزي (كينز) .

إن وطننا العربي وهو يعايش عصر العولمة الاقتصادية يجب ان يكون حذرا خاصة في التعامل مع الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، مقدرا لخصوصياته وأيضا قدراته وا مكاناته وأهدافه التي يرمي إليها، وان يكون فاعلا لا منفعلا تجاه القيم والسلوكيات التي يهدف إليها منظرو العولمة، وتلك هي مهام المفكرين والباحثين والخبراء العرب وكل المختصين في هذا المجال ، الذين ذهب بعضهم إلى ان العولمة الاقتصادية تتمثل في جملة من القواعد والمقاييس تمليها ممارسات السوق، ويغلب الظن أنها المثلى للوصول إلى افضل النتائج الاقتصادية ،وكثيرا ما يكون ذلك دون كبير اكتراث بما تسببه تلك المعايير الصارمة من اختلالات اجتماعية، تهدد أحيانا لُحمة الشعوب النامية [2] .

---

(1) د.علي حسين الجابري وآخرون، العولمة والمستقبل العربي، بغداد، مجلة بيت الحكمة ، العدد 37 لعام 1999م ، ص 33.

(2) الشاذلي القليبي ، مصدر سابق ، ص29

لقد أصبحت سمة الاعتماد المتبادل هي السمة الظاهرة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي بدأت ملامحه تتحدد منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وقد مهّد لذلك ما تم من إنجازات باهرة في مجال القدرات التكنولوجية والاتصالات والثورة العلمية والمعلوماتية مما سيؤدي إلى إحداث تغيُّرات مهمة في أساليب حياة المجتمعات والأمم وتغيُّرات في مواقف الشعوب وقيمهم ، وا ٍحلال قيم جديدة وأساليب وأنماط حياتية مستحدثة تساعد على إعادة تشكيل وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية غير مسبوقة.

يلاحظ تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (مارس 1998م) بأن أدبيات وتقارير صندوق النقد والبنك الدوليين تشير إلى انه في ظل العولمة سوف تشمل الإصلاحات الاقتصادية على وجه التأكيد عمليات تصحيح مؤلمة ، حيث يتفاقم التضخم والبطالة بإزالة ضوابط الأسعار والكشف عن الخسائر الفعلية لبعض الأنشطة ، كما أشار التقرير إلى ان إحدى وثائق البنك الدولي تبيّن بأن تدابير التكييف الاقتصادي عادة ما تؤدي إلى انكماش الناتج والعمالة والاستهلاك ، وقد لا يمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية ... وتتصح بعض الآراء بتقدير التكاليف الاجتماعية وآثارها على الفقراء، حيث ان عدد من الأقطار العربية يرتبط باتفاقيات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتثبيت والتكييف الهيكلي وبرامج الإصلاح الاقتصادي ، وذلك وفق توجُّهات وتوصيات المؤسستين الماليتين العالميتين.

تركز البرامج والإصلاحات التي تفرضها مؤسسات الإقراض الدولية على السياسات المالية والاقتصادية الداخلية في الأمد القصير، ويأتي في مقدمة أولوياتها الحد من دور الدولة وتدخُّلها في آليات العرض والطلب ورقابتها على الأسعار ، كذلك التخلي عن سياسات الحد الأدنى للأجور وتشغيل وتعيين

الخيجين ، وضـرورة تقليص الإنفـاق العـام وا لغـاء الـدعم علـى السـلع والمـواد الغذائية الرئيسية ومستلزمات الإنتاج ...، والبديل ،حسب ما يرى " فريدمان "، إذا أردت مستويات مرتفعة للمعيشة في عالم سقطت فيه الأسوار، فان السوق الحرة هـي البديل الأيديولوجي الموجود، وتلك هـي الفكرة الرئيسية التـي تقوم عليها الرأسمالية والتي يعتمدها الاقتصاد العالمي المعولم، كما يرى " فريدمان " بأنه عندما تعترف دولتك بهذه الحقيقة، وعندما تعترف بقواعد السوق الحرة في نظـام الاقتصـاد العـالمي هذا، وتقرر الالتزام بهـا ، فإنهـا تستخدم مـا أطلـق أنـا { فريدمان }عليه اسم (قميص القيد الذهبي) ، هذا القميص هو السترة التـي تعرف بها حقبة العولمة هذه سياسيا واقتصاديا [1] .

يشكل فكر " فريدمان "جزءاً من الفكر الغربي ، الذي يرسم السياسات الاقتصادية الجديدة لدول الأطراف ، وبضمنها الوطن العربي، حيث يرى بأنـه لابد للدولـة، حتـى يتسنى لها التكيف مـع (قميص القيد الذهبي) ، ان تجعل القطـاع الخـاص المحـرك الأساسـي لنموهـا الاقتصـادي ، وان تحـتفظ بمعـدل منخفض للتضـخم ، وبثبـات فـي الأسـعار ، وان تقلـص مـن حجـم بيروقراطيـة الدولـة ، وان تعمـل علـى الاحتفـاظ بميزانيـة متوازنـة بقدر الإمكـان ان لـم تحقق فائضا، وا لغاء التعريفات الجمركية أو خفضها على البضائع المستوردة ، وا زالـة القيود على الاستثمارات الأجنبية ، والتخلص من نظام الحصص والاحتكارات المحلية، وزيادة الصادرات، و خصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة، وتخفيف القيود المفروضة على أسواق رؤوس الأموال، وان تجعل عملتها قابلة للتحويـل، وان تفـتح صـناعاتها وأسـواق الأسـهم والسـندات فيهـا أمـام الملكيـة

---

(1) توماس ل . فريدمان ، مصدر سابق ، ص150

والاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد بهدف تعزيز التنافس المحلي قدر الإمكان ...الخ. (1)

إن هذه التوجهات الاقتصادية العالمية ، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط ، والركود الاقتصادي في الدول الرأسمالية ، والخسائر التي تحملتها الأقطار العربية من جراء أزمة الخليج ، وعدم وجود خطط متكاملة وبرامج إصلاحية تنبع من إمكانات وخصوصيات الوطن العربي ... أدى كل ذلك إلى إضعاف الاقتصادات العربية، وتراجع إمكانياتها على رفع معدلات النمو في أوائل تسعينات القرن العشرين، مما زاد من تأثرها السلبي بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، وخروجها بحصيلة سلبية تجلّت بمديونيتها العالية ، وبطء معدلات النمو فيها ، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، وازدياد نسبة البطالة، الأمر الذي جعلها مهددة بكوارث اجتماعية (2) ، تكون كفيلة بإعاقة أية برامج إصلاحية تهدف إلى التقدم والتنمية خلال الفترة القادمة.

لما تقدم فان الأقطار العربية مطالبة – من بين أمور أخرى – بالاهتمام بكافة مجالات التنمية البشرية لرفع مهارة اليد العاملة واعتماد البرامج العلمية والاستفادة من المعلوماتية وكذلك التكنولوجية المتطورة لمواكبة حركة التطور العالمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، واقامة سوق عربية مشتركة ومناطق للتجارة الحرة بين الأقطار العربية، والتوجه لتوظيف الأموال داخل إطار الوطن العربي، وا ٍشراك المواطن العربي في التخطيط لتلك البرامج وتنفيذها ، ومنحه المزيد من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

---

(1) المصدر نفسه، ص 150-151.

(2) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، مصدر سابق ، ص 89.

انعكاس البعد الثقافي للعولمة على الوضع الثقافي العربي

من المعروف ان الثقافة العربية – رغم قدمها التاريخي –قد تشكّلت في صيغتها المستمرة حتى العصر الحاضر إثر مجيء الإسلام ، حيث هذّب بعض الممارسات السلوكية ، وغيّر بعض الأفكار والقيم والمعتقدات التي كانت سائدة في عهد العرب الجاهلي ، كما ان الإسلام أبقى على القيم الجيدة وطور بعضها، وبانتشار الإسلام انتشرت الثقافة العربية ، مما جعلها تتمازج او تتأثر وتؤثر في ثقافات الشعوب التي وصلت إليها ، لذلك فإن الثقافة العربية بالأساس ليست راكدة أو منغلقة كما يدعي البعض من المغرضين ، بل هي ثقافة متطورة بشقّيها المادي والمعنوي ، تقبل التطور وتتكيف مع متطلبات العصر ، إلا ان ذلك لم يكن على حساب المساس بثوابت البُنية الثقافية والتي هي من أهم ركائز البُنية الاجتماعية .

يذهب الدكتور محمد عباس إلى القول بأنه منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن ، يسعى الاستعمار جاهدا وبشتى الطرق ، رغم تغير مفاهيمه ومقاصده من مرحلة إلى أخرى ، ومن فترة تاريخية إلى فترة تاريخية أخرى ، إلى تغيير بعض مفاهيم الثقافة العربية الإسلامية ، مثل إحلال القوانين الوضعية بقصد وحدتها العالمية او الكونية ، وتسلل عادات وتقاليد وقيم غربية لتمثل عناصر ثقافية تحل محل عناصر الثقافة العربية الإسلامية ، وهو الأمر الذي يؤدي بدون شك إلى التأثير في ذاتية الثقافة العربية وتهديد وحدتها [1] .

---

[1] د . محمد عباس إبراهيم ، مصدر سابق ، ص136 .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن وجهة النظر الأنثروبولوجية ودراسات الأجناس والشعوب، تشير إلى ان أصالة المكون الثقافي ووحدته وذاتيته وتميزه يكمن في لبنات تشكيله الأولى ، ومما لا شك فيه ان أصالة الثقافة العربية الإسلامية ، إنما تعود إلى الدين الإسلامي الذي شكل عناصرها ونسيجها في الأخلاق ، والقيم ، والتنشئة ، والقوانين ،والعادات . كعادات الطعام والشراب والملبس . وغيرها من ألوان وفنون وأنشطة الحياة المختلفة ، وإن أي تغيير أو تحريف فيها ، يرمي إلى تهميشها ، أو إثبات عجز وظائفها ، إنما هو بالدليل القاطع عمل مغرض ، لا يُقصد من وراءه سوى العمل على تفكيك وحدة الثقافة العربية لإجبارها على الأخذ بالنموذج الثقافي للآخر ، حتى وان كان لا يلائم خصوصيات المجتمع وأسلوب حياته ، مما يجعل الثقافة العربية – وغيرها من الثقافات او الحضارات التي تخشى على بُنيتها من التصدّع والاندثار ، تشحذ وسائلها للدفاع عن كيانها وللمحافظة على وجودها .

يقول د.الدرة إن الهوية العربية الإسلامية، التي تشكل الحضارة / الثقافة العربية وقيمها مرتكزا أساسيا لها ، تعرضت لمحاولات غزو وطمس وتفتيت ، وخاضت الأمة العربية معارك عسكرية وثقافية طاحنة في عهود ازدهارها وانحطاطها، ولعل اخطر محاولات الغزو والطمس والتفتيت، الغزو الصليبي في القرنين الحادي عشر والثالث عشر ، والغزوات التتارية المتتالية ، ثم الغزو الأوربي الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ثم الهيمنة الصهيونية ، ثم العولمة بأبعادها السلبية السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية والتربوية والتكنولوجية .

ولعل مما يعكس المخاطر التي تنطوي عليها ظاهرة حركة العولمة ، ما ينادي به بعض دعاة الفكر الأمريكي ، أمثال صموئيل ب . هنتنجتن أستاذ

العلوم السياسية في جامعة هارفارد {وموظف المخابرات المركزية الأمريكية C I A } من الصراع المحتم بين بعض الحضارات السائدة ، كما يدعون إلى حث الولايات المتحدة الأمريكية على النهوض بمسئوليتها الكبرى في تبنّ ي سياسة تعاون و اندماج بينها وبين أوربا حماية لمصالحهم وقيمهم وحضاراتهم [1] ، في الوقت الذي يدعوا فيه المنطق والعقل إلى ضرورة المزيد من التعاون والتلاقي بين مختلف الثقافات في العالم ، من اجل تلاقح الأفكار والتقدم و التطور ، وا زالة الجمود والركود الذي يؤدي إلى عدم إمكانية تعامل الميكانيزمات الثقافية مع الواقع المعاصر .

لاشك بان الدول الكبرى في الغرب التي بدأت تفرض عولمة كل شيء ،تعي جيدا بان كل برامجها المتعلقة بتلك العملية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج الثقافي لأي شعب من شعوب العالم المختلفة ومدى استيعابه لتلك البرامج ، لذا فإن ضمان نجاح العولمة يكمن في ضرورة إيجاد أرضية خصبة ، وهو ما يمكن الوصول إليه بتهيئة الشعوب ثقافيا وحضاريا لتقبل الثقافة الغربية الغازية لأ وهي ثقافة الاستهلاك والتي يمكن ان نلخّ ص معادلتها ببساطة شديدة وهي (سرعة + سهولة) ، وينطبق ذلك على وجبات الأكل ،مثلما ينطبق على الفنون والموسيقى ... الخ .

ومثلما ساعدت البرجوازية الوطنية في القرن التاسع عشر في تكوين أو تقوية الدولة الوطنية ، حيث إن ذلك الوضع يساعدها على التمركُز على الذات وحفظ مصالحها، فان البرجوازية العالمية الآن عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، ووسائل الاتصال والتكنولوجية الحديثة تسعى لإقامة (الدولة العالمية) وا نشاء نظام حكم عالمي يحافظ على مصالح الطبقات البرجوازية

[1] د . عبد الباري الدرة ، مصدر سابق ، ص ص62 ، 72

التي أصبحت مترابطة ، فقد ساعد على ذلك تداخل المشاكل الدولية كتلوث البيئة والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية ...، ما أخذته البرجواز ية العالمية ذريعة لإقامة نظام حكم عالمي ، يوحي ظاهره بالمحافظة على الأمن والسّلم العالميين وتطبيق الشرعية الدولية والقانون الدولي ، إلا ان الحقيقة هي المزيد من الاستغلال للفقراء في العالم لمصلحة الأغنياء القادرين على ذلك .

كما يرى رابح لونيسي بأن لإقامة هذه الدولة الرأسمالية العالمية لابد من القضاء على كل الثقافات والحضارات ، بل إمكانية إبادة الشعوب التي ترفض الخضوع ، وبعبارة بسيطة فأن هذه الطبقة البرجوازية العالمية يمكن ان تكرر ما فعلته البرجوازية الوطنية وبعض الطبقات الحاكمة في الماضي ،من عنف ومحو الثقافات لتضع مكانها الثقافة الرأسمالية الغربية ، حيث ان إبادة مختلف الثقافات والشعوب يمكن ان لا يحدث بشكل مباشر ، بل يُستعمل الضغط ، حيث ستهدد الثقافة الرأسمالية الغربية هويات الشعوب، فتدفعها إلى الانغلاق على ذاتها لحماية هذه الهويات ، مما يؤدي إلى بروز قوى على الصعيد المحلي تتصدى للمشاكل اللغوية والعرقية والدينية والقيمية ...[1]، فتظهر الصراعات والحروب داخل الدول النامية ، فتضعف وتهن تلك الدول من ناحية، ومن ناحية أخرى يجد الغرب سوقا لتصريف منتجاته من الأسلحة ، خاصة إذا عرفنا بأن اغلب الصناعات في الغرب الرأسمالي صناعات عسكرية ، حيث تمثل الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة

---

(1) رابح لونيسي ، مصدر سابق ، ص44 – 45 .

– على سبيل المثال – (40 %)من الإنتاج الصناعي ، وتشغّل الصناعات العسكرية الغربية حوالي 200 مليون عامل [1] .

عندما نلاحظ بوادر الغزو الثقافي الغربي والأساليب (الكولونيالية) للعودة من (شباك) الثقافة ، يصبح تخوفنا على ثقافتنا وحضارتنا وبالتالي هويتنا، مشروعاً ، خاصة عندما نعلم بأن ذلك لايتم اعتباطا ، بل بشكل مدروس ومخطط له مسبقا ، يؤيد ذلك ما يصدر بين الحين والآخر من كبار المروجين لعصر العولمة ، الداعين لاتّباع النموذج المثالي الغربي من قبل دول الأطراف ، والوطن العربي من ضمنها .

فبريجنسكي يرى بان السيطرة الثقافية لم تُقدر حق قدرها كعامل من عوامل النفوذ العالمي الأمريكي ، فبغض النظر عن موقف المرء من قيمتها الذوقية ، فان الثقافة الجماهيرية الأمريكية تمارس جذبا مغناطيسيا خصوصا على شباب العالم ، ويفسر ذلك بأنه من المحتمل ان جاذبية تلك الثقافة تعود إلى الطبيعة الحسية لنمط الحياة الذي تُصوره ، لكن المؤكد ان تلك الجاذبية لا يمكن إنكارها ، ويعطي بريجنسكي بعض المؤشرات والدلائل على مدى استطاعة الثقافة الاستهلاكية الأمريكية اختراق ثقافات الشعوب الأخرى حيث يقول : تحتل الأفلام والبرامج التلفزيونية الأمريكية ثلاثة أرباع السوق العالمية ، وتشابهها في ذلك الانتشار ،الموسيقى الشعبية الأمريكية ، في حين تتوسع باستمرار دائرة الذين يقلدون التقليعات والملابس وحتى العادات الغذائية الأمريكية في جميع أنحاء العالم [2].

---

[1] المهدي المنجرة ، الحرب العالمية الأولى – مستقبل الماضي وماضي المستقبل – الجزائر، شركة الشهاب ، الطبعة الأولى 1991 م ص122 .

[2] انظر في ذلك : زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سابق .

أما عن الجانب التكنولوجي والعلمي فيذكر ان الإنجليزية – وهي كما هو معروف اللغة الرسمية للشعب الأمريكي – هي لغة الإنترنت ، والنسبة الغالبة من الدردشة العالمية على الكمبيوتر تصدر عن أمريكا ،الأمر الذي جعل الأمريكيين يؤثّرون على مضمون كامل التخاطب العالمي ، كما ان أمريكا أصبحت[قبلة] الباحثين عن التعليم المتقدم، حيث يقصد أمريكا حوالي نصف مليون طالب أجنبي يختار كثيرون من أفضلهم عدم العودة إلى بلادهم ، أما فيما يتعلق بالجانب السياسي فيقول بأنه يمكن العثور على خريجي الجامعات الأمريكية ضمن التشكيلات الوزارية في جميع دول العالم تقريبا ، ويضيف ان المثل الديمقراطية المرتبطة بالتراث السياسي الأمريكي تضيف دعما آخر إلى ما يعتبره البعض (إمبريالية ثقافية) أمريكية .

فالوطن العربي وهو يواجه التيارات السلبية التي جاءت بها رياح العولمة ، يجد نفسه مضطرا للدفاع عن هويته الثقافية التي هي أساس البناء المجتمعي ، كسائر البلدان النامية التي تستهدفها ثقافة الاستهلاك Consumer Culture إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي ، وثقافة الاستهلاك تحولت في ظل العولمة وهيمنة القوى الكبرى في العالم ، بعد تصدع التوازنات السياسة والاقتصادية والعسكرية العالمية، إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية للمجتمعات.

وهكذا يصار إلى تغريب الإنسان ، وعزله عن قضاياه ، وا ٍدخال الضعف لديه، و التشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والأيديولوجية والدينية ،وذلك بهدف إخضاعه نهائيا إلى واقع الإحباط ، فيقبل بالخضوع لهذه القوى او التصالح معها. وهكذا تعد العولمة إحدى التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية ، لأنها تحطّم قدرات الإنسان فيها ، وتجعله إنسانا مستهلكا

غير منتج ، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع ، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه ، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه ، وتشكل لديه قيم التواكل ، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطوير فقط ، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي[1].

يبقى هاجس الخوف من أن تخترق ثقافة الاستهلاك الغربية ثقافتنا العربية ، خاصة وان الشباب الذي يمثل اكثر من نصف السكان قد ينبهر بما يرى ويسمع عن تلك الثقافة التي سخّر لها الغرب كل الإمكانات الإعلانية والدعائية لإظهارها بأنها الفردوس الدنيوي ، و الوضع الفسيولوجي والسيكولوجي للشباب يساعد على ذلك ،إضافة إلى انتشار وسائل الاتصال الحديثة من الشبكة العالمية الإنترنت إلى القنوات الفضائية ... وغيرها، في اغلب او كل مناطق العالم تقريبا ، أما علامات ومؤشرات تأثير الثقافة الغربية في مجتمعنا العربي فتظهر في الوجبات السريعة (ماكدونالدز) وانتشار أشرطة التسجيل للأفلام والموسيقى الغربية وارتداء ملابس (الجينز) الأمريكية ... فمن انعكاسات العولمة الثقافية هو توطين وترسيخ هذه الثقافة حتى يكون المجتمع مستهلك غير منتج ، وهو ما يحقق هدف أساسي لتوجهات النظام الرأسمالي .

توصل توماس فريدمان إلى نظريته الخاصة التي أسماها (الأقواس الذهبية لمنع نشوب الصراعات) ،والأقواس الذهبية هي شعار محلات الوجبات السريعة "ماكدونالدز" وتنص (نظريته) على انه إذا وصلت دولة إلى مستوى التنمية الاقتصادية الذي يؤدي إلى وجود طبقة وسطى تكفي لنجاح شبكة من

---

[1] د . احمد مجدي حجازي ، مصدر سابق ، ص133

محال ماكدونالدز بها، فانها تصبح إحدى دول ماكدونالدز ، والشعوب في دول ماكدونالدز لم تعد تحب خوض الحروب ، بل تفضل الانتظار في طوابير البيرجر ، حسب قوله [1] .

ويقول : إنني لا أمزح ، انه شيء غريب فعلا ، انظر إلى الشرق الأوسط ، في (إسرائيل) الآن محلات ماكدونالدز ، وكذلك في السعودية ومصر وأيضا لبنان والأردن، لم تحدث في أي من هذه الدول حرب منذ دخول الأقواس الذهبية إليها ، ويتساءل : أين يوجد اليوم التهديد الكبير بالحرب في الشرق الأوسط ؟ ويجيب : انه بين (إسرائيل) والعراق ، او بينها وبين سوريا ، او بينها وبين إيران ، أي الدول التي لم تسمح بعد لماكدونالدز ان يعبر حدودها الجيو– سياسية .

إذن ، يتضح ان الغرب يسعى بكل الوسائل إلى نشر ثقافته الاستهلاكية بين شعوب الدول النامية ، والشعب العربي ضمنها ، لتغييب وطمس الثقافة الوطنية ، وتسطيحها وتتفيهها ، كي يتسنّى له المحافظة على مصالحه بتلك المناطق دون مقاومة ، وما الطرح السابق إلا دليلا على ذلك في عمقه او – رواسبه – ، فالمتمسكون بتراثهم وحضارتهم وثقافتهم ، دائما يحافظون على هويتهم من المسخ والتشويه ، ولا تكون علاقتهم بالآخر علاقة تبعية او ذيلية ، بل علاقة تكامل وتفتّح واعي .

وا ٕذا ما يذهب البعض إلى ان شعوب العالم قاطبة قد استفادت من التقدم العلمي والتطور التكنولوجي للغرب ، فإننا نقول: أولا ، ان الغرب أيضا قد استفاد من العلوم العربية في الطب والرياضيات والكيمياء والفيزياء وحتى الفلسفة الاجتماعية وتنظيم المجتمع ، عندما نقل عن علماء العرب – ابن

---

[1] انظر في ذلك : توماس ل . فريدمان . مصدر سابق .

خلدون ، الكندي ، الرازي .. وغيرهم –نتاجهم الفكري المبدع الذي لم يستأثروا به بل أرادوا ان يكون ذو فائدة لكل الناس ، أما ثانيا : يجب أن يعرف أولئك بان المعرفة لاهوية لها، والعلم مشاع لكل بني البشر ، أما الثقافة فهي ذات هوية بالضرورة ، حيث انها في مضمونها مجمع قيم مخصوصة تطمح إلى ان تكون قيما مطلقة .

أما المهتمون بشان الثقافة العربية والداعون إلى المحافظة عليها فانهم يرون أننا نقف اليوم وعناصر المعادلة الدولية تترتب ترتُّبا جديدا ، فتعصف بعديد القناعات ، وأول ما هو معوض فعلا للاهتزاز تحت وقعها هو (ندية الثقافات) بعد ان خيل للناس ان الإجماع عليها نهائي بين أطراف الفعل الدولي بحيث لا خوف عليه ولا مجال للرجوع فيه ، وللقضية سبب خفي ولكنه قاهر ..لقد سلّم الجميع بأن عقد الثقافة هو جزء من عقد التنمية .. وانخرطت (الخطة الشاملة للثقافة العربية)في هذا الخيار انخراطا كان مقتدرا واعيا [1] .

تهدف تلك الخطة – فيما تهدف إليه – إلى تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي ، بوصف الثقافة ركن البناء الحضاري ، وأساس تماسك الأمة وترتكز – فيما ترتكز عليه من مبادئي – على ان عملية التخطيط التنموي عملية شمولية والثقافية بعد أساسي من أبعاد التنمية الشاملة ، وعلى علاقة تأثير متبادل مع نواحي التنمية الأخرى ، ولا يتم تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية إلا بالاستناد إلى تخطيط ثقافي جذري يحدد الأهداف المستقبلية للأمة ، لذا فان العمل على تطبيق هذه الخطة الشاملة للثقافة العربية وتجديدها وتنميتها ، عمل قومي يؤدي إلى تماسك البنى الأساسية للمجتمع العربي من خلال المحافظة على ثقافتنا الوطنية والقومية ،

---

[1] د . عبد السلام المسدي ، مصدر سابق ، ص76

لأن في ذلك – كما أشرنا سابقا – حفاظا على هويتنا وأصالتنا مع ربطنا بالواقع المعاصر ، ولكن بوعي وا ٍدراك .

يقول " وليام ليش " william Leach في كتاب ارض الرغبة Land of Desire : خلال العقود التي أعقبت الحرب الأهلية ، بدأت الرأسمالية الأمريكية بإفراز ثقافة غير ذات صلة بالقيم التقليدية الأُسرية او الاجتماعية ، وليست لتلك الثقافة أية علاقة بالدين او بأي مفهوم تقليدي ، او بالديمقراطية السياسية ، وبدءاً من عام 1890م وما بعده ، بدأت الشركات الكبرى الأمريكية ، وبالتنسيق والارتباط مع المؤسسات المالية الرئيسية ، تحويل المجتمع الأمريكي إلى مجتمع يستحوذ عليه حب الاستهلاك والمزيد من السلع ... وهكذا أفرزت رأسمالية الاستهلاك الأمريكية ثقافة شديدة العداء لكل ما هو تقليدي ، ولكل ما هو من الماضي ، تلك الثقافة الموجهة لخدمة الأهواء المستقبلية ،المنبعثة من الرغبات والأهواء ،والتي سببت الخلط والارباكات لتوهم وكأن الحياة الجيدة ما هي إلا السلع الجيدة [1] .

إن ثقافة الاستهلاك الأمريكية المنشأ ، ذات تأثير قوي على مجتمعنا إذا ما ترك لها العنان دون كابح تحصيني ، عندها سيكون الناتج هو طمس الرموز الثقافية العربية وا ٍبدالها برموز الحضارة الغربية ، فكما يذهب " كيفين روبينس Kevin Rubins " إلى أن لتطور السوق العالمية نتائج عميقة بالنسبة إلى الثقافات والهويات وأساليب الحياة وغيرها، فعولمة العمل الاقتصادية تصاحبها أمواج من التحولات الثقافية ، وهي قضية يمكن ان نطلق عليها (العولمة الثقافية) ، والأمر في ذلك يتعلق بالتأكيد وبشكل مركزي بإنتاج الرموز

---

[1] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص85

الثقافية ، وتلك قضية تمت ملاحظتها حقا منذ مدة طويلة ، فقد تكونت لدى علماء الاجتماع وكذلك لدى الرأي العام نظرة في هذا المجال يمكن للإنسان ان يجعل منها أطروحة تقارب الثقافة الشمولية ، تشهد على ذلك جملة إعطاء الصبغة الماكدونالدية للعالم ، وبعد ذلك يكون النجاح أكثر فأكثر من نصيب تعميم يتضمن معنى توحيد أساليب الحياة والرموز الثقافية وطرق السلوك العابرة للحدود [1] ، وذلك ما يسعى له النظام الرأسمالي الغربي بهدف المزيد من السيطرة والابتزاز .

لا يمكن في كل الأحوال فصل مشروع العولمة عن المشروع الثقافي الغربي ، حيث برز ذلك المشروع الجديد او تلك الظاهرة الجديدة في المشهد السياسي والاقتصادي الدولي ، وتسعى الدول الغربية الكبرى إلى تنفيذه وتحقيقه ليعم الكون بأسره ، وقد وظفت له كل الإمكانات والطاقات في سبيل تعميمه للوصول إلى كوكبته ليساهم مساهمة رئيسية ومباشرة في صناعة الرأي العام العالمي ، ولا ريب أن هذه الإمكانات تعتبر تحديا ثقافيا واجتماعيا للثقافة العربية والإسلامية ، إذ ما زالت الثقافة العربية والإسلامية تعتمد في تعبئة الجمهوروأ صناعة الرأي العام على وسائل وا إمكانات المشروع الثقافي الغربي ، ولذلك نجد ان الرأي العام العربي والإسلامي ، في الكثير من الأحيان ، يوجه وتصاغ أولوياته واهتماماته من قبل مؤسسات العولمة ، ومشروعات الثقافة الغربية [2] ، فالسياسة الاقتصادية الغربية العدوانية تجاه الوطن العربي ، التي تعتمد النهب والاستغلال للثروات والموارد ، رافقتها

---

(1) K . Rubins , Tradition and Translation , National Culture and its Global Context . London ; 1991 . P . 28 .

(2) محمد محفوظ ، مصدر سابق ، ص114

بالضرورة سياسة ثقافية اكثر عدوانية ، فباسم الديانة المسيحية استطاعت الرأسمالية الأمريكية التي وظّفت إمكانات الدولة لمصلحتها ، ان تقوم أيضا بتوظيف الكنيسة للدور نفسه ، الأمر الذي يدلنا بشكل غير مباشر على مدى الترابط العميق بين الرأسمال الاحتكاري الأمريكي والصهيونية منذ ذلك الوقت ، وبأن المخطط الصهيوني لاحتلال فلسطين لم يكن بعيدا عن المخططات الاستعمارية الأمريكية ... في القرنين التاسع عشر والعشرين قام المرسلون الأمريكيون (المسيحيون) بنشاط كبير في حوض الخليج العربي من خلال مؤسستين دينيتين هما: مجلس المرسلين الأمريكيين وجمعية نشر المسيحية في العالم في حياة جيل واحد ، استطاعوا ان يقوموا بنسخ وتوزيع اكثر من أربعة ملايين نسخة من كتاب (التوراة) وليس (الإنجيل) – وهنا يكمن السر – في بلدان الشرق الإسلامي بوجه عام والشرق العربي بوجه خاص ، وباللغات العربية والتركية والفارسية ، مثلما استطاعوا عن طريق المؤسسات الدينية والتعليمية التي أقاموها في البلاد العربية ، ان يمهدوا الطريق للرأسمال الاحتكاري الأمريكي والصهيوني للنفاذ إلى البلاد العربية [1].

لقد استمر مفكرو الرأسمالية في محولة استثمار الفجوة الكبيرة التي خلقها التقدم العلمي والتطور التكنولوجي بين تلك القوى الرأسمالية وسائر الشعوب الأقل تقدما والتي تُعد سوقا استهلاكياً لمنتجات مصانع الغرب ، وتكريس هذه الحالة من الانبهار لدى أفراد المجتمع عامة والصفوة الثقافية والأكاديمية والإعلامية خاصة ، بالنموذج الرأسمالي الغربي ، تلك الحالة من الانبهار يراد لها ان تنتهي إلى موقف تبعية فكري وثقافي كامل ، مع إعجابنا كأكاديميين أو مثقفين بالجانب المضيء في ظاهرة العولمة يجب ان نحتاط من

---

(1) عدنان عويد ، مصدر سابق ، ص132

الوقوع في هذا الكمين العقلي الذي عبر عنه بعض علماء الاجتماع في العالم الرأسمالي مبكرا مثل : روبرتسون ونيتل في كتابهما المشترك (النظم الدولية وتحديث المجتمعات) وهو الكتاب الذي شهد إطلاق صيحة صريحة للمجتمعات الرأسمالية بنقل خبراتها التكنولوجية المتقدمة إلى المجتمعات المتخلفة ، مقابل ان تتبنّى الصفوة السياسية والثقافية والأكاديمية والإعلامية في هذه المجتمعات أنماطا سلوكية وفكرية تتوافق مع المجتمعات المتقدمة ، وتنظر إليها باعتبارها القدوة والمرجع الفكري والأخلاقي والثقافي [1] .

إن هذه الدعوة الصريحة للتبعية الفكرية الثقافية وغيرها ، تدعونا للانتباه الدائم لمخططات النظام الرأسمالي التي يراد لها ان تنفذ في مجتمعنا عبر آليات ووسائل العولمة الثقافية ، فالمطلوب هو المزيد من الحضور الثقافي والوعي الحضاري حتى تقوى رموز الذات الثقافية التي تعمل على نبذ اتباع نهج التقليد الأعمى وخلق حصانة ذاتية تصون الهوية الثقافية وتجدد آلياتها بما ينمّيها ويزيد من ديناميكيتها لتتقدم باستمرار نحو الآفاق المعرفية المتقدمة.

---

[1] إبراهيم البحراوي ، كيف نتعامل مع الجانب المضيء في العولمة ، بحث مقدم إلى مائدة الأساتذة العرب بطرابلس/الجماهيرية ، القاهرة ، منشور بمجلة القدس / العدد العاشر ، أكتوبر 1999م . ص47

العولمة و معيقات التكامل العربي

أسهم العمل العربي المشترك من خلال المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية طوال عدة عقود بجهود توعوية كبيرة للتحذير من مخاطر تفاقم التبعية التكنولوجية العربية للغرب ، والدعوة إلى الفكاك منها ، والتأكيد على ان الاستقلال السياسي يفقد مضمونه وفاعليته في ظل تنامي الاعتماد الخارجي التقني في عالم تمثل الدول النامية الأطراف الأضعف فيه ، وأكدت الجامعة العربية ان التحول التكنولوجي يستلزم تغيرات أساسية بنيوية ، حيث ان النمط السائد هو مجرد استيراد معدات التكنولوجية وليس المعرفة الخاصة بها، ولاشك ان وجود الأقطار العربية في عالم يشهد تطورات سريعة مذهلة للعلوم والمخترعات لا يسمح بالانكفاء على الذات عند السعي لتحقيق تنمية سريعة ومتوازنة [1] ، غير ان ذلك يجب ان يكون على أساس مبدأ تبادل المصالح وتعامل الند للند وليس على أساس مبدأ التبعية والابتزاز .

لقد دخل العالم بأسره عصرا جديدا بكل مقاييسه ومؤشراته ، له قواعده التي تحكم التعامل بين أركانه ، والتي هي بدون شك في مصلحة مراكزه وضد أطرافه ، تلك العوامل التي أثرت سلبا على التكامل العربي في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، لقد كانت الوحدة العربية الشاملة – وما تزال من الناحية العلمية والعملية – هي المطلب الأسمى لأفراد المجتمع العربي من اجل النهوض والتقدم والتعامل المتوازن مع باقي أمم العالم ، إلا ان مغريات العولمة حولت توجهات البشر ونظرتهم لحجم الدولة ، فلقد كان في السابق كبر حجم الدولة سببا في قوتها أما اليوم فأن الحجم الصغير هو الذي يسمح بالازدهار، أما القومية فلم تعد الهم الأول للدولة فقد حل محلها طلب

---

[1] د . عبد الحسن زلزلة ، مصدر سابق . ص43

الازدهار ... إن سباق الرفاهية وتفضيله على سباق القوة هو المؤشر الذي يدل على أننا دخلنا عصر الانفصالات [1] ، وهذا بالطبع هو توجه النظام الرأسمالي الذي يزيّنه للآخرين لغرض اتباعه ،أما القوة الحقيقية و الرفاهية فإنها تكمن في ضرورة إقامة تكتلات كبرى اقتصادية و سياسية.

يرى " رابح لونيسي " في كتابه (البديل الحضاري) بأن الجماهير العربية عندما تسرب إليها اليأس من تحقيق الوحدة التي كانت تنشدها ، تحوّل الكثير منها إلى الفكرة الإسلامية من جديد ، معلقة عليها آمال كبيرة في تحقيق طموحاتها في الوحدة والتنمية والعدالة الاجتماعية ، في المقابل برزت على الساحة بعض الأفكار القُطرية والإقليمية وغيرها من الأفكار المعادية لمشروع الوحدة .

لقد عمد الغرب إلى طرح أفكار ومشاريع من شأنها ان تعيق أي تكامل عربي وان تجعل العرب مقسمين بل مشتتين في أقطار ،هو من رسم حدودها الجيوسياسية ، لذلك رأينا في السنوات الأخيرة بروز فكرة (الشرق أوسطية) و (المتوسطية) ، بينما تهدف الفكرة الأولى "الشرق أوسطية" بسوقها الاقتصادية إلى فصل أقطار المشرق العربي التي تقع في جنوب غرب آسيا عن أقطار المغرب العربي الواقعة في شمال إفريقيا، ومحاولة إدماج أقطار المشرق العربي مع الدول المجاورة (الكيان الصهيوني) ، تركيا ... الخ ، و بذلك تصبح (قضية فلسطين) ذات اسم جديد هو (قضية الشرق الأوسط) فيغيب بذلك اسم فلسطين ، ولم تعد قضية العرب والمسلمين كما هي في الواقع .

تهدف الفكرة الثانية " المتوسطية " بدعوى الشراكة الاقتصادية الأورو –متوسطية إلى فصل أقطار المغرب العربي عن بقية الأقطار، وبذلك يُحال

---

[1] باسكال يونيفاس ، مصدر سابق ، ص105

دون تلاقي أقطار الوطن العربي في وحدة منشودة ، وتستفيد دول أوربا من الموارد المادية والبشرية في أقطار المغرب العربي، ويتم أيضا تدجين تلك الأقطار للقبول بواقع الجار المتوسطي (الكيان الصهيوني).

وإذا ما أُعدت كل فكرة من هاتين الفكرتين لتأدية غرض او مجموعة أغراض معيّنة – كما ذكرنا – فان الفكرتين تلتقيان عند هدف أساسي له جانبين ، أولهما : وهو الأهم لدى الغرب تمشيا مع مصالحه الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة ، الاعتراف (بالكيان الصهيوني) كحقيقة واقعة يجب التعامل معها على أساس الدولة الجارة وتطبيع العلاقات معها من اجل مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة، أما الجانب الثاني : فيتمثل في منع أي تلاقي عربي من اجل الوحدة او التكامل الاقتصادي او السياسي ، وإغراق كل جانب في العديد من المشاكل التي تلهيه عن التفكير في ذلك.

يحدد " لونيسي " الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية لفكرتي " الشرق الأوسط" و " المتوسطية " في الوطن العربي والعالم الإسلامي في نقطتين :[1]

1- طمس الهوية العربية والإسلامية للمنطقة وإضعاف كل فكرة من شأنها ان تكون وراء أية عملية وحدوية في الوطن العربي والإسلامي .. لأن استراتيجية الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، تجاه المنطقة مُستوحاة من نظرية " سبيكمان" (1873–1943م) التي أوردها في كتابه (جغرافية السلام) الذي نشر في عام 1944م، وقد أعطى "سبيكمان " الأهمية الاستراتيجية لما أسماه بمنطقة (الرملاند) التي تضم شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوبي شرق آسيا وكوريا وشرقي سيبيريا ، ويرى ان ظهور أية قوة موحدة في

---

(1) انظر في ذلك : رابح لونيسي ، مصدر سابق.

هذه المنطقة سيهدد حتما مصالح الغرب الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية ...، لذا على الغرب ان يعمل بكل الوسائل على منع أية وحدة في المنطقة.

2- إبقاء الاستغلال الرأسمالي الغربي في العالم العربي والإسلامي ، والحفاظ على التقسيم الدولي للعمل ،الذي وضعه الاستعمار في القرن التاسع عشر الميلادي.

تأثر الوطن العربي كبقية دول العالم النامي بالطروحات التي جاء بها جوهر العولمة المتمثل في مضمونها وليس في مظهرها ، كونها تمثل مشروعا أيديولوجيا لليبرالية الجديدة او " الليبرالية المتوحشة " ، التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود ، دون أية قيود ، إلى جانب تعويم أسعار الصرف وا زالة القيود عن النظام المصرفي ، والحد من تدخُّل الدولة في الشؤون الاقتصادية وتصفية القطاع العام ، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال ، وما ينطوي على ذلك من نزع المكتسبات الاجتماعية لأفراد الشعب [1] ، مما يسبب المزيد من الاضطرابات والفوضى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ويؤدي إلى الركود الاقتصادي والكساد التجاري اللذان يؤديان بدورهما إلى خلق حالة من القلق والفزع لدى المواطنين ويجعلان اليأس يدب إلى النفوس .

ان الأقطار العربية ، رغم اختلاف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لكل منها، تواجه بدرجات متفاوتة تحديات بالغة الصعوبة والتعقيد ، زاد من صعوبتها وتعقيدها الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن الذي صنعته العولمة ورسمت له الطريق بما يتساوق ومصالح الغرب الرأسمالية الذي بنى

---

(1) د.منير الحمش ، مصدر سابق ، ص48

أيديولوجيته على ان تكون دول الأطراف مستهلكة لا منتجة ، وما يزيد من صعوبة الوضع عدم نجاح الأقطار العربية في التوصل إلى صيغ فكرية مناسبة لمواجهة هذه التحديات ، في حين يتغير العالم ويتقدم بسرعة مذهلة من حولها.

في تلك الأثناء نجد مفكري النظام الرأسمالي الذي يقوم على الأيديولوجية الليبرالية الجديدة ، يحذرون من التحدي العربي الإسلامي للغرب ومخططاته الرامية للسيطرة على المنطقة ، فنجد بريجنسكي مثلا يقول : يمكن ان يكون التحدي المحتمل الناشئ عن الأصولية الإسلامية ضد سيادة أمريكا جزءا من المشكلة في هذه المنطقة غير المستقرة، بوسع الأصولية الإسلامية ان تستغل العدائية الدينية لطريقة الحياة الأمريكية وان توظف النزاع العربي – (الصهيوني) ، لتقويض عدد من الحكومات الموالية للغرب في الشرق الأوسط وان تنتهي إلى اعتراض المصالح الأمريكية الإقليمية، خصوصا في الخليج العربي ، ولكن التحدي الصادر عن الأصولية الإسلامية لا يمتلك ، بدون تلاحم سياسي وفي غياب دولة قوية واحدة، المركز الجيوبوليتيكي ويكون ، لذلك ، مرشحا للتعبير عن نفسه في حركات عنف موزعة [1] .

إذن ، فتوجهات الغرب بقيادة أمريكا، في التاريخ القديم والحديث على السواء ، خاصة في هذا العقد الأخير من القرن العشرين ، حيث تعمل القوى الغربية على جر العالم بأسره إلى نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد ، يخدم مصالح تلك القوى ، ويزيد من ضعف وتفكك المجتمعات النامية ، فان تلك التوجهات تعمل دائما على عدم السماح لأي تكامل وحدوي، سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي، إذا ما رجعنا إلى (نظرية) " توماس ل . فريدمان " التي ذكرناها ، نلاحظ انه كلما نمى الاقتصاد في دولة من الدول

---

[1] زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سابق، ص 74.

حسب الأيديولوجية الليبرالية الجديدة وكلما اتسعت مساحته ، كلما ضاقت وتقلصت المساحة السياسية ، وبذلك تتقلص الاختيارات السياسية والاختلافات الحقيقية بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة إلى ما يشبه الاختيار بين (البيبسي او الكوكا) أي فروق ضئيلة في المذاق ، كذلك فروق ضئيلة في السياسات ، او تعديلات طفيفة في التصميم لمراعاة التقاليد المحلية.

وعند الحديث عن التكامل العربي في أي جانب من جوانبه وتحليل أسباب عدم قيامه وأيضا إمكانية قيامه ، تبرز إلى المقدمة قضية مهمة وهي وجود (الكيان الصهيوني) كقاعدة متقدمة للغرب تعمل على رعاية المصالح الغربية ، عمل هذا الكيان منذ زرعته القوى الغربية في قلب الأمة العربية على ارض فلسطين ، على شق الصف العربي و انهاك قواه السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية وذلك بكل الوسائل المتاحة.

لقد نجح ذلك الكيان، بدهاء ومكر سياسييه إلى عقد اتفاقيات تسوية مع بعض الحكومات العربية بقصد الاعتراف (بكيانه) وتثبيت أركانه وتقوية أمنه ، إلا ان الوصول إلى ذلك تم تحت الشعارات البرّاقة للنظام العالمي الجديد ، السلام العالمي ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، المحافظة على البيئة ... ، في نفس الوقت نجد ان رئيس وزراء الكيان العنصري الصهيوني الأسبق (نتنياهو) قد جعل آخر فصول كتابه (محاربة الإرهاب) تحت عنوان (عشرة إجراءات ضد الإرهاب) تأتي كلها استنفارا للحقد والضغائن، وبذلك حطم نتنياهو كل رقم قياسي في حياكة الخطاب التحريضي الموغل في الشقاق الثقافي، المعري لتناقضات الرعاية الأممية للنظام العالمي الجديد والفاضح لآليات مشروع السلام ... يكفي انه مهد لوصاياه العشر منطلقا من إقامة

الجسر السببي الجديد: ان الغرب ما لم يحكم قبضته على الدول المعادية فان النظام العالمي الجديد لن يكون سوى فوضى عالمية جديدة [1] .

هكذا تكون الأمور في غاية السوء بالنسبة للوطن العربي قياسا على تلك المعطيات، حيث يخطط مخططو الكيان الصهيوني حسب رؤيتهم العنصرية لعدم التئام شمل العرب تحت أي ظرف من الظروف ، ويجلسون على طاولة المفاوضات بوجه آخر يجملونه بالسلام والمحبة والتعاون والتنمية ، أليس ما ذهب إليه فلفريدو باريتو حول الرواسب والمشتقات صحيحا؟ .

يعد الاقتصاد الآن المحور الأساسي لحركة المجتمعات في العالم نحو التنمية والتطور والتقدم ، والاقتصاد العربي لا يشذ عن ذلك ، مع تأثره الملحوظ بالتطورات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي ، ويقول خبراء الاقتصاد العرب بأن السمة المشتركة الآن بين كل الأقطار العربية هي اعتمادها الكبير في التنمية الاقتصادية على تطورات الاقتصاد العالمي، كما اصبح التصدير المتزايد لرأس المال من السمات المميزة للدول النامية عموما والأقطار العربية من بينها، حيث يجبرها العالم الرأسمالي بمختلف الوسائل على استمرار هذا النمط من التكامل معه .... ، لذا فإن هؤلاء الخبراء يرون ان انزلاق الاقتصادات العربية في طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي عادة ما يتم طوعا او كرها على حساب التكامل العربي، الأمر الذي يفسر طبيعة هياكل الإنتاج في الأقطار العربية وتفاقم المديونية الخارجية واتجاهات الاستثمار الخارجي واتساع الفجوة الغذائية واستيراد معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج [2] .

---

(1) د.عبد السلام المسدي، مصدر سابق ، ص 312.

(2) د.سليمان المنذري ، مصدر سابق ، ص 204.

دليلا على ذلك فان البيانات الموثقة تشير إلى ان نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي ككل بلغت (52,3%) كمتوسط سنوي خلال الفترة من 1993 م إلى 1996م[1].

المجتمع العربي – كسائر المجتمعات – لكي يعيش حياة متوازنة يستطيع خلالها ان يصنع التقدم ويبني حضارة ، لا يعتمد فقط على الجانب المادي للحياة ، بل هو في حاجة أكيدة إلى الفكر والأدب والفن... ذلك الجانب الأدبي والفني من الثقافة ، أما لوازم النهضة الاقتصادية فإنها تمثل الجانب العلمي الذي هو بدون شك جانب مهم جدا للحياة الكريمة التي تنشدها المجتمعات البشرية ، لكن الجانب الأدبي والفني لا يقل أهمية عن ذلك ، فهو الذي يضمن للمجتمع العربي ذاتيته المتميزة وهويته المتجذرة في جملة من القيم والرؤى تختص بها ، فان كان هذا الجانب من ثقافتنا ضعيفا، اضطر الناس إلى النهل من ثقافات أجنبية ، بل قد يتفاقم الأمر إلى ان تحل الثقافة الأجنبية محل الثقافة العربية في شؤون جوهرية مثل الفكر الفلسفي ، والمسرح ، والموسيقى ... [2] .

فلا نستطيع ان ندرس موضوع التكامل ونحلل أبعاده ونعالج معضلاته إلا من خلال تناوله من جوانبه المختلفة، الاقتصادية والسياسية والثقافية ... ، لذا فان نقاط نجاح التكامل العربي ترتكز إحداها على الأخرى، من هذا المنطلق فإننا نورد بعض النقاط التي – من وجهة نظرنا – قد تساعد على إقامة التكامل العربي الذي ننشده ، بل الذي أصبح مفروضا علينا بحكم تطورات العصر:

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997 ف ، ص 118.

(2) الشاذلي القليبي، مصدر سابق، ص29.

1- تصفية الأجواء السياسية العربية قدر الإمكان ، وذلك من خلال الابتعاد عن نقاط الخلاف والاختلاف وتأجيل النظر فيها إلى الوقت الملائم، والتشبّث بنقاط الالتقاء والتفاهم والتركيز عليها، وان يعتمد الحوار العربي الصراحة والمواجهة وعدم تدخل الأجنبي.

2- ان يشكل العرب فضاءا خاصا بهم تكون مساحة الوطن العربي كاملة هي إطاره كي نستطيع ان نبني اقتصادا قويا وسليما يعود بالفائدة على أفراد المجتمع العربي ، أيضا نستطيع من خلاله ان نتفاوض مع الفضاءات الاقتصادية والسياسية الأخرى الند للند ، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق:

أ- إحياء موضوع إنشاء السوق العربية المشتركة الذي نص عليه القرار رقم 17 لسنة 1964م الصادر عن الجامعة العربية ، وان تطور مواده بما يتلاءم مع الأوضاع العربية والعالمية الراهنة.

ب- إنشاء منطقة / مناطق للتجارة الحرة كخطوة أولى لتوحيد التجارة وا لغاء التعريفة الجمركية بين الأقطار العربية.

ج- اتباع سياسة مالية رشيدة وحكيمة لتوظيف موارد الوطن العربي للتنمية العربية الشاملة ، وتوجيه الاستثمارات العربية المالية – التي تقول بعض الإحصاءات انها تفوق 700 مليار دولار في الخارج – إلى داخل الوطن العربي.

د- إعطاء المزيد من الحرية في تنقل الأفراد والشركات والبضائع دون صعوبات والمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

3- عدم تطبيع العلاقات على أي مستوى من المستويات مع الكيان الصهيوني ، كي لا يعطى الفرصة في اختراق الصف العربي والقضاء على اقتصاده وطمس هويته الثقافية وجره إلى نزاعات جانبية المستفيد منها الكيان الصهيوني نفسه والغرب الإمبريالي.

4- إخلاء المنطقة العربية من الجيوش الأجنبية التي تحتل – بشكل غير معلن – المناطق النفطية المهمة والممرات المائية المهمة أيضا، حيث انه في هذه الحالة لا يكون القرار السياسي ولا الاقتصادي حرا.

5- توطين التكنولوجية ، وذلك ليس فقط بنقلها من الدول المتقدمة ، بل بخلقها وابتكارها ، وذلك يأتي عن طريق الاستفادة من المراحل المتقدمة التي توصل إليها العلم في الدول الصناعية الكبرى ، والشيء المهم الثاني هو الاهتمام بالعلم والتعليم وا ٍعطائه الأولوية في الإنفاق المحلي ، وزيادة نسب الصرف على البحث العلمي .

بكل التأكيد نقول ان هذه النقاط او التوجهات قابلة للتطوير والتعديل من ذوي الخبرة والاختصاص ، المهم ان الجميع ، مختصين ومخططين وباحثين وكل من له علاقة بموضوع التكامل العربي، ان يكونوا صادقين في مسعاهم .

سمات بنيوية لمقومات التماسك المجتمعي :

السمة ، كما يعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مظهر ثابت نسبيا من مظاهر السلوك، أي ترتبط السمة بنوع واحد معين من المواقف او المعايير الاجتماعية، والسمات البنيوية التي نهدف إليها في هذا المجال ، هي السمات التي ترتبط بنمط معين من البناء الاجتماعي ، أي بالنظام الداخلي

للجماعـة والـذي يتضـمن مجمـوع العلاقـات الموجـودة بـين أعضـاء الجماعـة وبعضهم البعض، وبينهم وبين الجماعة نفسها.

وحيـث ان البنـاء الاجتمـاعي يشـكل الإطـار الـذي يـؤطر المجتمـع ،كعلاقة منظمـة بين الوحدات الاجتماعيـة المختلفـة – التجمعات القائمـة علـى القرابة ، او الجنس او السن او المصلحة المشتركة... يضاف إلى ذلك الأحزاب السياسية والمنظمـات الجماهيريـة – فـان تلـك الوحـدات هـي التـي تؤلـف البنـاء الاجتماعي ، وبذلك فان متانتها وقوتها تعزز من تماسك المجتمع ، وضعفها او تأثرها بأي عوامل داخلية او خارجية تكون نتيجته تفكك ، وبالتالي تقهقر المجتمع وركود خططه التنموية.

سنعرض هنا بعض السمات البنيوية التي يمكن من خلالها ان نقيس مدى تماسك المجتمع ، خاصة عند تعر ّض هذه السمات إلى تيارات وعوامل قد تكون داخلية او خارجية تعصف بها:

1- **<u>الشعور بالمواطنة والانتماء</u>:** حيث يعد الفرد لذلك عن طريق التنشئة الاجتماعيـة وبضـمنها التنشـئة السياسـية ، يشـعر بعدها الفرد بأنـه عضـو فـي الدولة له فيها كامل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أي شخص آخر، وعليه واجبـات مثلمـا علـى أي شـخص آخـر ، ويـنظّم ذلـك دسـتور الدولـة والقـوانين الناتجـة عنـه، وكمـا ان الدولـة مسؤولة عـن الفـرد فيمـا يجـب ان يـوفر لـه مـن العـيش الكـريم والحريـة والديمقراطيـة والعدالـة، فانـه مسـؤول أمامهـا بمسـاهمته بجهده كعضو فاعل يعمل على دفع عجلة التقدم والتنمية ، عندما تتحقق هذه الموازنـة يشـعر الفرد بالمواطنـة والانتمـاء، أي انـه عضـو فـي تلـك الدولـة لـه مـا للآخرين وعليه ما عليهم .

إلا ان المتغيرات المحلية والدولية قد لا تترك الأمور على ما هي عليه، فيحدثخلل وا ٍرباك في حياة الفرد ، مما يؤثر سلبا على شعوره الداخلي وعلى علاقته ببقية أفراد المجتمع مما يؤدي إلى الإحباط وضعف العلاقة مع الآخرين، ما يؤدي بدوره إلى التفكك الاجتماعي وعدم تماسك المجتمع .

عن المجتمع المدني عبر الحدود ، او كيف تنشأ نظرة المواطنة العالمية ، التي هي نقيض لما يعرف بالوطنية المنهجية ، يقول " أولريش بك " في كتابه " ما هي العولمة ؟ " : بأن " الوطنية المنهجية " تعني ان المجتمع والدولة متطابقان تفكيرا وتنظيما ومعايشة، أي ما هو معروف بنظام الدولة الوطنية ، والشرط في ذلك هو التحديد السياسي الحكومي للمكان والسيطرة عليه ، فالدولة حينها تكون حاوية المجتمع ، وبعبارة أخرى ، المطالبة الحكومية بالسلطة والمراقبة هي التي تؤسس الدولة وتبتكرها.

ويرى "بك "ان هذه الهندسة الفكرية والعملية والحياتية في أمكَنة مجتمعات الدولة والهويات ، تتحطم في موكب العولمة الاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية ، حيث ان المجتمع العالمي يعني أن هناك فرص للسلطة ، وأمكنة اجتماعية للعمل والحياة والتنوير، تنشأ ، وتقوض تقاليد الدولة الوطنية في السياسة والمجتمع وتلقي بها في دوامة الشركات عابرة الحدود وباقي المؤسسات والمنظمات الدولية التي استحوذت على العديد من اختصاصات الدولة الوطنية وقلصتها إلى الحد الأدنى [1] ، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في وسائل الاتصالات والمواصلات ، فأصبح المواطن " مواطنا عالميا" لا يشعر بالولاء التام لدولته ، بقدر ما اصبح يشعر بالولاء إلى تلك المؤسسات

---

(1) انظر في ذلك : اولريش بك ، مصدر سابق ، ص 98.

والمنظمات والشركات العالمية التي اصبح يتعامل معها تعاملا مباشرا دون ان تستطيع قيود الدولة ان تمنعه.

بعض المختصين يلاحظون بأنه إذا كانت العولمة تفترض انطلاق قوى السوق، وانفصالها عن البنى السياسية الموضعية التي تحولها إلى أداة وسيطة ، عاجزة عن التحكم ، فان مسار العولمة يفرض سمات بنيوية جديدة على اكثر من صعيد ، منها المواطنة والقومية ، أي ان الدولة القومية تشهد انفصال المواطنة عن الانتماء القومي ، فالعولمة ، بحكم منطقها ، أفضت على مدى القرن العشرين كله إلى حركة هائلة للسكان غيرت وجه المجتمعات المتقدمة ، وأضفت عليها طابع بنية متعددة الثقافات... وقد اصبح ذلك الطابع يتلُم واقع وفكرة الدولة القومية بوصفها رقعة لجماعة ثقافية متجانسة... وهذه الحالة أفضت إلى انفصال المواطنة كحق مكتسب (بالإقامة والعلم) عن الانتماء الثقافي كحق موروث [1] .

قال تعالى:بسم الله الرحمن الرحيم (**فليعبدوا رب هذا البيت * الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف)** [2] صدق الله العظيم.

فالحاجات البيولوجية والنفسية (الطعام و الأمن ...) هي من أهم حاجات الفرد التي يحتاجها لاستمرار حياته على الوجه المطلوب ، إلا ان تقاطع متطلبات العولمة الاقتصادية والسياسية مع المهام التي من المفروض ان تقوم بها الدولة ، قد يحدث إرباكات على نمط الحياة ، ما يجعل الفرد غير قادر على الحصول على حاجاته الأساسية، وبالتالي غير قادر على التكيف مع الوضع الجديد الذي يجد نفسه قد ز ج به فيه، ذلك ما دعى تقرير التنمية

---

[1] انظر : فالح عبدالجبار، مصدر سابق .

[2] سورة قريش ، الآيتين 3-4.

البشرية لعام 1999م إلى القول بان العولمة تخلق تهديدات جديدة للأمن البشري في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على حد سوى.

يشير نفس التقرير ، إلى أن من إنجازات العقود الأخيرة زيادة أمن الناس في كثير من البلدان ... ولكن في عالم العولمة الذي يتسم بانكماش الزمن وانكماش المكان واختفاء الحدود ، يواجه الناس تهديدات جديدة للأمن البشري ، تتمثل في حدوث اضطرابات مفاجئة وضارة في نمط الحياة اليومية .. فانعدام الأمن السياسي والمجتمعي – على سبيل المثال – الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بكثير من أشكال انعدام الأمن الأخرى، قد أدى إلى تزايد التوتّرات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار السياسي وتماسك المجتمع ، يشير التقرير للتأكيد على ذلك ، بأنه من بين الصراعات المسلّحة الرئيسية التي نشبت خلال الفترة من عام 1989م إلى عام 1998 م وعددها (61) صراعا، كان (3) فقط صراعات بين دول، أما البقية فكانت صراعات أهلية، ما يدل على حدوث خلل أكيد في التماسك المجتمعي أدى إليه الوضع الجديد الذي جاءت به العولمة .

2- **الهويـة** : تعد الهوية شيء أساسي للفرد كما للمجتمع ، مساوية لوجوده ، وهي مجموع الخصائص التي تميزه عن غيره، فالهوية الثقافية – الحضارية لأي مجتمع هي عنوانه الذي يضعه في المكان الذي يجب ان يكون فيه بين الأمم والمجتمعات ، ويعطيه الصبغة التي لا توجد عند غيره والتي يظل محافظا عليها رغم التواصل الثقافي والحضاري مع الآخر.

في هذا المجال يقول د. حجازي : يجب ان نعترف بان الهوية هي صفات وأحاسيس ، ونمط حياة ، هي في كل شيء ، في الملبس والمأكل والموسيقى والفن والثقافة ، في الحرية والمقاومة والصمود ، ويجب ان نعترف كذلك بأنها نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات المحيطة به ، فيتغير معه، دون

ان يذوب فيه، يتأصل بداخله لكنه يكتسب الجديد دائما، الهوية إذن هي إحدى مكونات الشخصية الوطنية، فلا مكان لمن ليس له هوية في ظل عولمة بلا حدود [1].

والهوية كما هو الانتماء يشكلان النواة الأساسية في بناء الشخصية ، حيث ان كل فرد او كيان اجتماعي، صغير او كبير الحجم ، لابد له من إطار مرجعي يوجه سلوكياته وخياراته، ويستطيع على ضوءه ان يحدد مواقفه من مختلف الأوضاع والقضايا ، يعمل الإنسان منذ طفولته وبداية تكوين حياته إلى تكوين أفكار عامة حول من هو؟ وأين يعيش ؟ والى من ينتمي؟ ... وغير ذلك من الأسئلة التي تمثل الإجابات عنها بداية معرفة الذات ومعرفة المحيط الاجتماعي الذي ينشأ فيه الطفل، وهو ما يرسم الملامح التي تعر ّفه على هويته وانتمائه ، ثم تتشكل تلك الملامح لتصبح حقائق دالة عليه مميزة له ، عندئذ يعرف ذاته ويحدد توجهه في القيام بمختلف أدواره المستقبلية.

ومع العولمة يطرح السؤال حول نوعية الانتماء وتوجهات الهوية بحدة خاصة، على عكس ما هو عليه الحال في المجتمعات النمطية التقليدية ، العولمة تطرح إعادة نظر كلية بالمرجعيات والتوجهات سواء بسواء، نظرا لتداخل المحلي والوطني بالإقليمي والعالمي والكوكبي، من ناحية ، وبسبب سرعة التحولات التي تحملها العولمة في أنماط الحياة والتفاعلات والأنشطة ، مما يدخل حركية كبيرة على الوجود وصيرورته ، فمن العسير ان تبقى الأمور مع العولمة وتأثيرها المتزايد ، كما كانت عليه قبلها من استقرار على صعيد الهوية والانتماء والثقافة [2] .

---

(1) د. احمد مجدي حجازي ، مصدر سابق، ص 129.

(2) د.مصطفى حجازي مصدر سابق ، ص 39.

هنا يكمن التحدي الذي تواجهه المجتمعات ، خاصة مجتمعنا العربي، في كيفية التنشئة التي يجب ان ننتهجها لتربية وتوجيه الأجيال القادمة ، إذا ما توقعنا ان عصر العولمة سوف يستمر لبضعة عقود قادمة – على الأقل – ، فهل ان الانفتاح الكامل على كل ما هو جديد دون قيد ، رغم ما يهدد به من ضياع، هو الحل ؟ أم ان الأفضل يتمثل في الانغلاق الكلي والتصلب مع ما يحمله لنا من خطر التهميش ؟ أم التوسط في ذلك واختيار طريق التفاعل الفاعل والمشاركة الإيجابية في تغيير الواقع نحو الأفضل؟ ان هذا الحل الأخير هو الأمر الواقعي، شرط حرصنا على المحافظة على خصوصيات مجتمعنا بما يحافظ على هويتنا ويوفر التقدم لمجتمعنا ويبقي على تماسكه ويصون شخصيتنا وكرامتنا.

3- **<u>مؤسسات الرعاية الاجتماعية</u>** : المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاجتماعية في مجملها تؤدي دورا كبيرا في تماسك المجتمع نظرا لما تقدمه من خدمات مضافة إلى جهد الدولة والمؤسسات الحكومية الرسمية ، وقد تخدم تلك المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاجتماعية قطاعات محددة من الجماهير نظرا لسمة التخصص التي تتميز بها ، وهي في تنوعها تغطي كل أفراد المجتمع .

إلا أننا هنا خصصنا الحديث حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية كعامل فاعل في التماسك المجتمعي ، ذلك لأن هذا الجانب ، جانب الرعاية الاجتماعية ، رغم الدور المهم الذي يلعبه في الاعتناء بالقصّر والمسنين والمرضى ... ، فان المتغيرات التي جاء بها عصر العولمة، همشته ، إن لم نقل بأنها ألغت دوره بالكامل ، لأنه لا يتماشى مع النمط الاقتصادي العولمي الجديد وحرية السوق ، الذي فيه يأكل القوي الضعيف ، ولا مكان للعواطف في

إطار الليبرالية المتوحشة ، التي تعتمد التنافس الذي لا هوادة فيه ، وتهدف إلى المزيد من الكسب ولو على حساب الآخرين الذين لا يقدرون .

ويكفي ان نورد في هذا المجال ، الملاحظات التي تناولها تقرير التنمية البشرية لعام 1999م حول دور الرعاية الاجتماعية ومدى تأثير نظام العولمة عليها، حيث أشار التقرير إلى ان ضغوط التنافس العالمي التي لا هوادة فيها تؤدي إلى تقليص الرعاية ، التي تمثل قلب التنمية البشرية غير المرئي، ويرى التقرير ان الدعم الإنساني للآخرين ضرورة للتماسك الاجتماعي ، ولوجود مجتمع قوي ، وهو ضروري أيضا للنمو الاقتصادي ، كما ان دراسات العولمة وأثرها على الناس تركز على الدخل والعمالة والتعليم والفرص الأخرى، أما الشيء الأقل ظهورا ، والذي كثيرا ما يتم تجاهله ، فهو اثر العولمة على الرعاية وعلى العمل في مجال الرعاية – أي مهمة التكفل بالمعالين ، والأطفال ، والمرضى ، والمسنين (وبقيتنا جميعا) المنهكين من مطالب الحياة اليومية.

فالتنمية البشرية لا تغذيها زيادة الدخل والتعليم المدرسي والصحة والبيئة النظيفة فقط ، بل تغذيها أيضا الرعاية ، وجوهر الرعاية هو الروابط الإنسانية التي تخلقها وتمدها بأسباب الحياة ، والرعاية ، التي يُشار إليها أحيانا على أنها عملية إنتاج اجتماعي ، جوهرية أيضا للاستدامة الاقتصادية ، والعولمة تضغط الرعاية والعمل في مجال الرعاية ، فالتغيرات الحاصلة في الطريقة التي يستخدم بها الرجال والنساء وقتهم، تضغط الوقت المتاح للرعاية ، والضغوط المالية على الدولة تضغط الموارد المتعلقة بالإنفاق العام على خدمات الرعاية.

ان دور الرعاية في تكوين القدرات البشرية وفي التنمية البشرية جوهري ، فبدون وجود رعاية حقيقية وحنو حقيقي ، لا يمكن للأطفال ان يكتسبوا القدرات ، ويجد البالغون صعوبة في الحفاظ على قدراتهم او في زيادتها، ولكن تقديم الرعاية ليس مجرد مدخل من مدخلات التنمية البشرية ، بل هو أيضا ناتج ، فهو قدرة غير ملموسة ولكنها أساسية ، أي انه عامل من عوامل الرفاه البشري.

4 – اللّغة : الهوية الوطنية هي من أكثر الأمور استهدافاً من قبل الهجمة الثقافية الموجهة من الدول الغربية إلى مجتمعات الدول النامية ، والثقافة هي أساس الهوية والخصوصية التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض وتجعل لكل مجتمع شكل خاص يميزه عن كل المجتمعات الأخرى ويكون مصدر فخره واعتزازه ، وكما هو معروف فإن اللغة هي وعاء الثقافة وا ٍطارها العام ، لذا فإن كل هجمة تستهدف الهوية الوطنية ، تستهدف بالأساس اللغة ، وبذلك فإن المحافظة على اللغة وتنميتها وجعلها مصدرا لكل المعارف والمعلومات للأفراد والمجتمعات يعد دفاعاً مشروعاً ضد الغزو الثقافي الذي تشنه المؤسسات الإعلامية ومؤسسات الاتصال الغربية على شعوب الدول النامية ومن ضمنها الشعب العربي المستهدف في فكره كما هو مستهدف في نفطه وثرواته وتراثه..

فاللغة إضافة إلى كونها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ووسيلة لتبادل المشاعر والأفكار [1] ، فهي أيضاً وسيلة الاتصال المباشر بين البشر ، حتى وا ٍن اختلفت أجناسهم وثقافاتهم ، يتم ذلك عن طريق الألفاظ والأصوات الوضعية العرفية التي تدل على المعاني وتختلف باختلاف العصور والشعوب ،

---

[1] – المعجم العربي الأساسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، توزيع لارس ، 1989م ، ص 1092

كما تتأثر اللغة بحضارة الأمة ونظمها وتقاليدها وعقائدها واتجاهاتها العقلية.. ، فكل تطور يحدث في ناحية من هذه النواحي يتردد صداه في أداة التعبير [1]، لذلك فإن الدول التي تشهد تطوراً و تقدماً حضارياً أو تكنولوجياً أو اقتصادياً يدعوها ذلك إلى أن تفرض أو تحاول أن تفرض نسقها الثقافي والمعرفي على شعوب الدول الأقل نمواً .

وحيث أن وسائل الاتصال الحديثة وخاصة شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) وسيلتها للتخاطب بين الناس هي اللغة الإنجليزية ، والتي تساعد على إيصال ما يريد الغرب إيصاله إلى شعوب الدول النامية ، فإن ذلك يعطينا مؤشراً لخطورة ما يتعرض له الشباب في الوطن العربي من مسح للأدمغة ومسخ للثقافة القومية ، ما يجعل الأجيال الحاضرة والقادمة موضة للتشويش الثقافي الذي بدوره يهدد الهوية الوطنية ، مؤثراً بشكل جدّي على قيم ومعتقدات وسلوك تلك الأجيال ، موجهاً لها إلى ثقافة الاستهلاك التي يدعو لها الغرب ، ممهداً عن طريق ذلك لبسط نفوذه سياسياً واقتصادياً للسيطرة على مقدّرات المجتمع العربي ، وما يدعو إلى الشعور بالخوف أكثر من ذلك هو التأثير الكبير الذي تمارسه وسائل الإعلام على عقول المشاهدين خاصة الشباب منهم الذين نلاحظ انسياقهم مع ذلك التيار الثقافي الجارف دون معرفة أو إدراك لمدى الخطورة من ذلك ، ما يدعونا إلى التأكيد على أن الاهتمام باللغة العربية و الثقافة العربية الإسلامية هو الضمان لتحصين الأجيال ضد ما يدعو له الغرب .

والتمسك باللغة العربية بأي حال من الأحوال الانكفاء على الذات والتقوقع والانغلاق بقدر ما يعني الانفتاح المدروس علمياً بما يكفل التواصل

---

[1] – د.أحمد زكي بدوي مصدر سابق ، ص240

الثقافي مع الآخر دون الانجرار وراءه من غير تفكير ، فالتقدم العلمي لا يأتي من خلال حالتي الانغلاق الكامل أو الانفتاح الكامل بقدر ما يأتي عن طريق الموازنة بين الحالتين بالقدر الذي يتلاءم مع فكر وأيديولوجية وثقافة وقيم المجتمع ، ولعل التطور الهائل الذي شهدته اليابان وأدركه العالم مثال حي على هذا القول ، حيث اتبع اليابان منهج منظم ومدروس يمكن الإشارة إليه بأنه الاهتمام باللغة الوطنيةوالاعتزاز بها واستعمالها وسيلة لإجراء البحوث والدراسات العلمية من جهة ، ومن جهة أخرى الاهتمام بترجمة الإصدارات الأجنبية التي من الممكن الاستفادة منها ، حتى أن اليابان أصبحت الدولة الأولى عالمياً من حيث عمليات الترجمة وصلت إلى 45% من الكل المترجم في العالم .

فاللغة العربية هي وعاء ثقافة المجتمع العربي ورمز أصالته وسمة هامة من سمات بنائه الاجتماعي الذي إذا ما تصدّع فإن الهوية العربية عند ذلك تكون أمام خطر داهم ، لذا من الضروري الاهتمام باللغة العربية وذلك بالاعتزاز بها أولاً والمحافظة عليها من الاندثار أمام التيارات الغربية ، وأيضاً أمام الاستعمال المفرط للهجات المحلية الذي ساعد على ظهوره انتشار القنوات الفضائية ، كما يجب تنمية اللغة وتجديدها بما يلائم ويواكب متغيرات العصر ، فالعمل والإبداع الذي يساعد على تقدم المجتمع لا يمكن أن يكون إلاّ باللغة التي يتكلمها الفرد ويتقنها وينتسب إليها .

يتضح من هذه المقاربات ، ان النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...التي جاءت بها العولمة ، تؤثر تأثيرا مباشراً على السمات البنيوية للتماسك المجتمعي، وسيكون ذلك التأثير اكثر ضررا إذا ما غضينا الطرف عن تلك العمليات التدميرية وتركنا لها المجال مفتوحاً دون مواجهتها والتقليل من خطورة

آثارها ، وأن نعمل على الاستفادة من الجوانب المضيئة التي جاء بها العقل الإنساني في إطار التقدم العلمي .

الفصل السادس

آليات العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي

- وسائل الاتصال الحديثة والإعلام المعولم
- الشركات متعدية الجنسية ومنظمة التجارة العالمية وتأثيراتها
- مؤسسات الإقراض الدولية
- التوظيف المدمر للتكنولوجيا

وسائل الاتصال الحديثة والإعلام المعولم :

منذ حوالي ستة قرون أطلق العلاّمة ابن خلدون (1332– 1406م) على أرباب الأقلام عبارة " آلة السلطان " حينما قال :" يكون أرباب الأقلام في هذه الحاجة(يقصد فترة استقرار الحكم في الدولة) أوسع جاها وأعلى رتبة واعظم نعمة وثروة وأقرب من السلطان مجلساً وأكثر إليه تردداً وفي خلواته نجياً لأنهم حينئذ آلته التي بها يستظهر على تحصيل ثمرات ملكه والنظر إلى أعطافه وتثقيف أطرافه والمباهات بأحواله" [1] ، ونعتقد بان الإعلام و خاصة في إطار نظام العولمة ، مازال على ذلك لم يتغير رغم تغير (السلطان)، فإذا كان ابن خلدون يقصد بالسلطان ذلك الفرد الحاكم الذي يسخّر إمكانات الآخرين لفائدته وخدمته، فان السلطان اليوم قد يكون في شكل منظمة (حزب، أمم متحدة ، منظمة تجارة عالمية ، مجلس أمن ..) ، أو أن يكون في شكل مؤسسة كبرى (بنك دولي، صندوق نقد دولي، شركات عملاقة ..الخ) .

إن ما يميز العصر الحالي لاشك في أنه يتمثل في التقدم العلمي الهائل الذي أدى إلى تطور كبير في تكنولوجية الاتصالات ، حيث استطاعت الأقمار الاصطناعية ربط العالم بعضه ببعض دون التأثر بأية عوائق، فأصبح الإنسان يعيش مع الحدث أينما كان ، في نفس لحظة الزمان وحدود المكان الذي وقع فيه ، فوسائل الاتصال الحديثة من قنوات فضائية وهواتف محمولة وشبكة عالمية (إنترنت) ...الخ ، استطاعت بالفعل (ضغط) الزمان والمكان حتى أصبح العالم بأسره يعيش بالفعل في إطار (القرية الكونية الصغيرة) بكل

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة العلاّمة ابن خلدون ، الفصل الخامس والثلاثون، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة 1978م ، ص 257.

ما يعني ذلك من انتقال المعلومات والمعارف وانتشارها والتأثر بها من غير أن تستطيع الدول القومية أن تمنع أو تحجب تلك المعلومات والمعارف عن مواطنيها ،مهما كانت وجهة النظر الرسمية لتلك الدولة تجاهها.

يعتقد البعض – ونحن منهم – بأن وسائل الإعلام العالمية قد أصبحت إلى حد كبير في أيامنا هذه تقوم بوضع الأجندة للشعوب وترسم لها منهاج حياتها ، عن طريق الإمبراطوريات الإعلامية التي يسيطر عليها أفراد أغنياء أو شركات كبرى ، أو حكومات أو وكالات للمخابرات، تقوم بهذا الدور في صياغة الرأي العام العالمي ، وتؤثر في كيفية أسلوب حياة الأفراد والشعوب وترسم لهم الخطط المؤدية إلى ذلك، هنا تكمن خطورة هذا النوع من الإعلام خاصة على شعوب البلدان النامية ومن ضمنها الوطن العربي، حيث يكون التأثير في اتجاه واحد، من الدول الصناعية المتقدمة وا ٍمبراطورياتها المحتكرة للإعلام وشركاتها عابرة القوميات (من أعلى) ، إلى تلك المجتمعات المتخلفة اقتصاديا وسياسياً وا ٍعلاميا(إلى أسفل) ، وما ينتج عن ذلك من تدمير للقيم والمبادئ والمعتقدات وتغيير للسلوك المجتمعي بما يكفل طمس الهوية الثقافية للأمم ونسف تراكماتها الحضارية والتاريخية ، مما يؤدي إلى سهولة انقيادها والسيطرة عليها، وبالتالي تشكيلها بالكيفية التي يريدها الغرب الذي يسيطر على تلك الوسائل.

يشير الكاتب الداقوقي إلى عملية غسيل مخ المثقف الشرقي من قبل الإمبراطوريات الإعلامية المختلفة ، ويقول " ان هذه العمليات بدأت في الأنظمة الشمولية عندما وضع الشيوعيون الروس ، بعد نجاح ثورتهم البلشفية مكبرات الصوت في معسكرات الأسرى (الرجعيين) من أنصار القيصرية الروسية للحديث عن فضائل الماركسية ،وقد تكررت عملية غسل الأدمغة

نفسها في العصر الراهن ، عصر الإنترنت والفضائيات وثورة المعلومات ، عندما شاء القدر أن يتولى أفراد مقاليد الأمور في الاتصالات الجماهيرية من خلال امتلاك أولئك وسائل الإعلام المقرؤة والمرئية والمسموعة، ممن أسسوا الإمبراطوريات الإعلامية مثل الأسترالي ، روبرت ميردوخ ، الذي يمتلك مئات الصحف في مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى العديد من محطات الإذاعة المرئية والمسموعة.. والأمريكي " تيد تيريز" صاحب قناة الـ " سي . ان. ان " التي اشتهرت خلال حرب الخليج الثانية بنقلها للفظائع المدمرة .. ان العالم اليوم مرتع خصب لها للتحكم في الرأي العام العالمي"[1].

يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التكنولوجيات الجديدة في مجال الإعلام والاتصالات هي التي تدفع العولمة، ولكنها تقسم العالم إلى " موصولين " و" معزولين " ، فمع انخفاض تكاليف الاتصالات وزيادة سهولة استخدام الأدوات المبتكرة أندفع الناس في شتى أنحاء العالم في محادثة باستخدام الإنترنت وأجهزة الهاتف المحمول وأجهزة الفاكس ، وفي منتصف عام 1998م كان عدد مستخدمي الإنترنت، التي تُعد أسرع أدوات الاتصال نمواً على الإطلاق ، يناهز(140) مليوناً، ومن المتوقع أن يتجاوز عددهم (700) مليون بحلول سنة 2001 م .

رغم الانتشار السريع لشبكة الاتصالات العالمية(الإنترنت) وتغطيتها لكامل الرقعة الجغرافية للعالم تقريبا، ورغم زيادة عدد المشتركين و المستخدمين لهذه الشبكة، نجد بأن الأقطار العربية مازالت متخلفة في ذلك، إما لدواعي اقتصادية كإعطاء الأولوية في برامج التنمية لما يهم اغلب المواطنين لغرض

---

[1] د. تيسير مشارقه ، العربي وصورته في ظل العولمة والفضائيات والإنترنت، عمان، بحث منشور بالعولمة والهوية، جامعة فيلادلفيا ، الطبعة الأولى 1999م ، ص369.

الاستفادة الشاملة من موارد الدولة الاقتصادية و التجارية ، أو لدواعي سياسية وأيديولوجية لحفظ الأمن الوطني والقومي ، وا إذا ما تأكدنا من أن التقدم يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعرفة والمعلومة وانتشارها وتبادلها بين الناس في كل مكان من العالم ، نرى مدى الانفصال والعزلة للمواطن العربي عن كل ما هو جديد من العلم والمعرفة وتأثير ذلك على حاضر ومستقبل هذا المجتمع .

يؤكد التقرير المشار إليه أعلاه ، ان قواعد العولمة أدت إلى سباق لامتلاك المعرفة، وتتشكل خريطة عالمية للتكنولوجيات الجديدة بسرعة اكبر من السرعة التي يستطيع بها معظم الناس أن يفهموا الآثار المترتبة عليها – ناهيك عن التصدي لها – واكبر من السرعة التي يستوثق بها أي فرد من الآثار الأخلاقية والإنمائية ، والفجوة العالمية بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين من يعرفون ومن لا يعرفون في الاتساع ... ، ان تكنولوجيا الاتصالات تجعل عهد العولمة هذا عهداً منفرداً عن أي عهد آخر، وذلك للمدى الذي وصلت إليه من التطور الهائل من حيث فاعليتها ، ومن حيث سهولة الحصول عليها وسهولة استخداماتها ،مما أدى إلى انكماش المكان والزمان...، ففي أوائل التسعينات تحولت الإنترنت من أداة متخصصة من أدوات الأوساط العلمية إلى شبكة أسهل استعمالا محدثة تحولا في التفاعل الاجتماعي ، فقد أرتفع عدد الحواسيب المستقبلة للإنترنت – أي الحواسيب ذات الوصلة المباشرة– من أقل من (100000) في عام 1988م إلى أكثر من (36) مليونا في عام 1998م، وإن نحو (300) ألف مستخدم جديد يشتركون في الإنترنت كل أسبوع (فريد مان 2000م).

أدى هذا التنامي السريع في تطور تكنولوجيا الاتصالات واستعمالاتها إلى أن تتعولم السياسة بتحررها من سيطرة الناخبين ...فالقرارات لم تعد

تضعها اليوم المؤسسات الحكومية والهيئات التمثيلية أو الإجراءات الانتخابية من برلمانات واستفتاءات ، وانما أصبحت شأناً عالمياً يتعلق بسلطات جديدة أصحابها هم الذين يسيطرون على وسائل الإعلام ويحر ّ كون أموالهم ومنتجاتهم اللامادية ، من طرف إلى آخر من أنحاء الأرض ، غير معترفين بالحدود بين الدول والمجتمعات والثقافات ، من هنا يقال اليوم : الناخب الأكبر ليس المواطن بل السوق، والحاكم الفعلي ليس رجل السياسة بل المسيطر على الأسواق المالية والشبكات الإعلامية ، الأمر الذي يحو ّل السياسة إلى سلطة ثالثة بعد الاقتصاد والإعلام [1]، لذا أصبح لزاما على الإعلام العربي أن يطور نفسه ويجدد وسائله، ويعتمد الصدق والصراحة والوضوح في تعامله مع المواطن الذي زادت مداركه توسعا وآفاقه رحابة تبعا لما حصل في العالم من تقدم هائل في تكنولوجية الاتصالات وتطور في المعارف والمعلومات .

يقول " باسكال يونيفاس " ، إن احترام قواعد الزمن السياسي يتعارض كليا مع منطق الزمن الإعلامي، الذي يعتمد على اللحظة الخاطفة والنتائج السريعة ، فالزمنان لا يسيران معاً ، وبما أن الزمن السياسي أطول فان الإخراج السريع للمشاهد الإنسانية التي تقوم بها محطات التلفزيون اصطدم بالانتظامية البطيئة للصراع بمعناه السياسي[2]، فما نراه من مشاهد المصافحة وتبادل الابتسامات(الصفراء) بين الأضداد في الاجتماعات التفاوضية دليل على ذلك ، فالاتفاق المنشود ينتهي عند هذه اللحظة وفي هذه اللقطة، فالمشكلة هي محاولة الاستجابة للحاجة الإعلامية بطريقة أخبارية ، وهذا لا يعني حل المشكلة أو المساعدة على إيجاد حل لها، بل إرضاء الرأي العام فقط وتهدئة

---

(1) علي حرب ، مصدر سابق ، ص103.

(2) باسكال يونيفاس ، مصدر سابق ، ص29.

غضبه، فالصورة أوجدت الحاجة إلى التدخل ولكن التدخل توقف عند حد الصورة [1].

لقدأثّرت تقنيات الاتصال الحديثة على ما كان يعرف بالسيادة الإعلامية للدولة ضمن حدودها السياسية ، وأصبحت تلك الحدود عرضة لاختراق وتدفّق المعلومات دون أدنى العراقيل، وحيث أن عقل الإنسان يتشكل حسب ما يتلقاه من معلومات تكون في الأثناء وسائل الإعلام قد هيأته للاقتناع بها ، فان الدولة تصبح عاجزة على تشكيل عقول المواطنين، وتصبح تلك مهمة وسائل الإعلام الكبرى التي تقلص البعد الجغرافي وتزيل الفارق الزمني فتصل لأي كان أينما كان وفي نفس الوقت ، وهذا يخلق ولاء ً جديداً بين الفرد وتلك الجهات التي تسلط نحوه إعلامها القوي، فيخرج بذلك عن طور مراقبة الدولة وعن وقاية المجتمع، مما يؤدي إلى ترك آثار بالغة الخطورة على الشعور الوطني والتماسك المجتمعي، ينجم بالتالي عن ذلك العديد من الأمراض الاجتماعية ويؤدي سلبا في مسيرة التنمية للدولة .

فالعولمة، كما أتضح لنا ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثورة المعلومات والاتصالات وما نتج عنها من وسائط متقدمة ، ألغت كل الحواجز التي كانت تفصل بين الشعوب والمجتمعات في العالم ، فاصبح الجميع يتعايشون مع بعضهم بشتى الطُرق، وان كان ذلك قد أتاح، إلى حد كبير، المزيد من التحرر للبشرية بصفة عامة ، فان الاستفادة الحقيقية لا تتم إلا لبعض الفئات على حساب فئات أخرى، ولبعض الشعوب على حساب شعوب أخرى ، خاصة وأن إرادة الهيمنة هي السمة المميزة – لحد الآن – لنظام العولمة الذي هو أكثر شمولا من أي نظام شمولي شهدته البشرية في السابق .

---

[1] المصدر نفسه ، ص 29.

إن نفوذ الإعلام قد أصبح كبيرا جداً ، وقد ساعد على ذلك وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة ، فأصبح باستطاعة الإعلام ان يقرر ، بدرجة كبيرة، نجاح شخص أو شيء ما أو فشلهما، ويمكنه أن يكون انتقائياً بصدد ما ينشره على صفحات الكتب والوسائل المقروءة الأخرى ، وما يبثه على الأثير لكي يتناهى إلى أسماع قاعدة عريضة من المتلقين أو يبثه على نطاق ضيق محدود لا نصيب له في الانتشار[1]، وهذا ما تقوم به الشركات العشر الكبرى الأمريكية [2]،من تزييف للحقائق وقلب الواقع بما يخدم مصلحة النظام الرأسمالي متمثلا في الليبرالية الجديدة التي توهم الناس بالحرية الشخصية والمصلحة الفردية وحقوق الإنسان كمبررات معلنة، في الوقت الذي يكون فيه الهم الوحيد لذلك النظام هو تحويل المجتمعات البشرية من قاعدة الإنتاج النضالية إلى ساحة الاستهلاك المدمرة لقدرات الشعوب على النهوض والتنمية.

إذن فوسائل الإعلام العالمية تعد اليوم ، أكثر فتكاً بالشعوب النامية من حرب الأفيون التي دمرت المجتمع الصيني لحينه ، إلا أنها بقدر ما تزيد من فاعلية وقدرة الإمبريالية الدولية في السيطرة والهيمنة على تلك الشعوب ، فإنها بعكس نظم الهيمنة الاستعمارية القديمة تنطوي على ثغرات تتيح بصورة أسهل للشعوب والمجتمعات التي تمتلك الوعي والإرادة والقوة أن تقلب جزءا من اللعبة ، حيث يمكن ان تكون وسائل الإعلام العالمية وشبكات المعلومات الكونية مصدراً لتعزيز الموارد العلمية والتقنية للمجتمعات الضعيفة وتفتح لها فُرص التحول بأسرع مما كان يحدث في السابق، وذلك يعتمد على الرصيد

---

(1) عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص305 .

(2) أنظر في ذلك الفصل الرابع، البُعد الثقافي ، ص110.

الحضاري والثقافي الذي يميز مجتمع ما عن غيره، وعلى مدى قدرة مؤسساته على التكيف مع وضع جديد فرضته المرحلة الراهنة.

لقد أصبح جهاز الاستقبال المرئي (التلفزيون) من الضروريات التي يجب أن يحويها البيت العربي خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، واستحوذ على اهتمام كل الأفراد خصوصا الأطفال الذين هم في طور التكوين ومرحلة الشباب ، لأنه الوسيلة الوحيدة –الأكثر انتشاراً – الذي يعتمد على حاستي البصر والسمع وبذلك يحتاج إلى التركيز التام الذي لا يستطيع معه المتفرج أن يعمل شيئا آخر يحتاج إلى اهتمام خاص، لذا فان برامج (التلفزيون) بقدر ما توفر من فائدة و تسلية للمتلقي، بقدر ما تكون خطورتها من خلال ما تبثه من قيم وسلوكيات لا تناسب قيم وسلوكيات المجتمع العربي، يزيد من تلك الخطورة ما توصلت إليه تكنولوجية الاتصالات الحديثة من أقمار صناعية وأجهزة استقبال للبث الفضائي الذي لا ينقطع على مدى الأربع وعشرين ساعة يومياً ، ما دعى البعض إلى التحذير من ذلك والدعوة إلى مواجهة وسائل الإعلام الرأسمالية الجبارة التي تستخدم الفن بجميع فروعه كأداة لنشر أفكارها وتشويه السيكولوجية الإنسانية و انتاج مختلف النظريات الاجتماعية والسياسية وحتى الطبية والكونية ، الأمر الذي يتطلب خلق إعلام إنساني عالمي تستطيع المجتمعات البشرية عن طريقه إظهار الحقائق وكشف الزيف والتشويه الذي تعتمده آلة الغرب الإعلامية، ويتطلب ذلك من الإعلام العربي أن يكون إعلاماً جماهيرياً بأتم معنى الكلمة، أي ان الجماهير الشعبية هي التي تؤسسه وتقوده بما يخدم قضاياها وما يضمن المزيد من الديمقراطية والحرية والمصارحة، وبما يبني العقلية الواعية العلمية التي تعتمد الرأي والرأي الآخر.

تبنى بريجنسكي فكرة أن تقدم أمريكا (نموذجا كونياً للحداثة) يحمل القيم الأمريكية، التي يقولون عنها بأنها تدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان ، في الوقت الذي هي تخدم مصالح النظام الرأسمالي الغربي بكل تفاصيلها وحيثياتها ، وتعتمد الفكرة بالأساس على عولمة القيم الأمريكية عن طريق الميديا (media) الإعلامية والاقتصاد والمعلومات، وبذلك نجح الأمريكان من خلال تطور وسائل الاتصال وا إنشاء كم هائل من القنوات التلفزيونية ، التي استُخدم الفضاء الكوني لإيصالها إلى كل بقاع الأرض ، من نشر ثقافة الاستهلاك وقيم الفردية والاستغلال وما ينتج عن ذلك من جرائم تؤدي إلى تفكك المجتمعات ، ساعد على ذلك امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لـ "65%" من المادة الإعلامية الميدية العالمية [1].

عمل الإعلام الغربي على تضليل الرأي العام العربي حول العديد من القضايا التي تهم المنطقة العربية والعالم، وأهم ما يركز عليه الإعلام الغربي هو بث روح الفرقة بين أبناء الوطن الواحد والعمل على الحيلولة دون أي تقارب عربي من شأنه تقوية كيان الوطن والأمة ، فعمد إلى إدخال مصطلحات ومفاهيم رو ج لها إعلاميا، من شأنها تقويض أي حلم عربي في الوحدة والتكامل، مثل مصطلح " الشرق الأوسط " وما يعنيه من إلغاء لمفهوم الوطن العربي وا إقحام دول أخرى بالمنطقة غير عربية مثل الكيان الصهيوني ، تركيا ...، فالمصطلحات كما يقول الدكتور ناصر الدين الأسد[2]، ليست محض مجموعة حروف وأصوات تتكون منها كلمات وألفاظ عادية مما يقوله الناس ثم لا يتوقفون عنده ، وا إنما هي في حقيقتها مفاهيم وأفكار تنتشر بين

---

(1) سيار الجميل ، مصدر سابق ، ص81.

(2) انظر في ذلك ، ناصر الدين الأسد ، مصدر سابق ، ص37 .

الناس –عامتهم وخاصتهم – وتترسخ في عقولهم ونفوسهم ، فيعيشون فيها وتتأثر بها مواقفهم وتصرفاتهم، وحرب المصطلحات والألفاظ حرب حقيقية يخطط لها خبراء دهاة ، وتُسعر أوارها وكالات الأنباء من خلال وسائل الإعلام بالخبر والتحليل والتعليق، وتكرر المصطلح حتى تشيعه بين الآخرين ويستقر في عقولهم ونفوسهم، ومن كثرة تكراره تألفه النفوس والعقول وتردده على أنه يؤدي المعنى الذي نحت من أجله ، وهو ما نلاحظه من خلال ترديد الناس لمثل تلك المصطلحات، بل الأنكى من ذلك ترديد الإعلام العربي لها دون الالتفات إلى خطورتها، وبذلك أصبح إعلامنا العربي – دون قصد أوبه – عاملاً مساعاً لتوصيل ما يريد الإعلام الغربي توصيله للمواطن العربي، بلُغته العربية وباللهجات المحلية في أحيان عدة.

هذا ما يحدث أيضاً في مجال العولمة كنظام جديد يبشر{ بالخير الناجز} للبشرية جمعاء، حيث تعمل الترسانة الإعلامية الغربية بتوجهاتها الثقافية والأيديولوجية على تسويق هذا النظام الجديد بشكل يؤدي إلى إقبال المجتمعات عليه ، بعد أن يقوم الإعلام الغربي بخلق شرخ كبير في الجدار الثقافي والقيمي لدى مواطني الدول النامية ، فيشعروا بالاغتراب الذي يتسرب إلى مسار حياتهم ، مما يغرس لديهم الشعور {الوهمي} بأن الثقافة التي ينتجها الغرب وتصل إليهم عن طريق إعلامه القوي، هي الثقافة الصالحة لكافة البشر، ان القيم التي تبثها وسائل ومؤسسات العولمة، والسلوكيات التي تعطى لها الأولوية ، هي قيم وسلوكيات لا تنسجم والمعايير والقيم العليا التي تنادي بها الثقافة العربية الإسلامية ، لذلك فان توفر مؤسسات دولية ، تأخذ على

عاتقها الدعوة إلى الالتزام بقيم ومبادئ مناقضة لقيم وأصول الثقافة العربية الإسلامية ، يعتبر تحدياً خطيراً يواجه الثقافة العربية والإسلامية ومستقبلها[1].

لاشك بأن وسائط الإعلام ووسائله قد بلغت درجة عالية من التقنية و التعقيد ، وبالتالي الانتشار والتأثير، ما جعلها تتصدر الواجهة وتطغى على المشهد، وهو ما جعل البعض اليوم يقول بأن السلطة الإعلامية باتت هي السلطة الأولى ، فللحدث الإعلامي مفاعيله ونتائجه ، كأي حدث آخر، انه يصدم المسلّمات ويزعزع البداهات المستقرة في العقول ، غير أن مجابهة الحدث لا تكون بنفيه، بل بقراءته وتشخصيه [2].

من الواضح بأن الإعلام الغربي ، إعلام العولمة ، يركز على الإعلان والدعاية، من ضمن أشياء أخرى، كي تُروّج السلع ويزيد الإقبال على البضائع التي تنتجها مصانع الشركات الرأسمالية الكبرى، ويتم التزيين لثقافة الاستهلاك لدى الأفراد والمجتمعات ، ويُذكر بأن" ما يكل جوردان " نجم كرة السلة الأمريكي في عام 1997م حقق بمفرده من خلال تبنيه إعلانا تلفزيونياً لأحذية (نايك Nike) الرياضية اكثر مما حصل عليه جميع العاملين في كافة المصانع التي تنتج هذه الأحذية في إندونيسيا والذين يقارب عددهم 30 ألف عامل ، وهذا السيل من الإعلانات أصبح بكل أسف أغلب ما نشاهده على الكثير من قنواتنا المرئية العربية ، مجاراة للإعلام الغربي وترسيخا لثقافة الاستهلاك التي تؤدي إما إلى ترويج السلع والإقبال عليها من قبل المواطن الذي تبهره الدعاية والإعلان ،وما ينتج عن ذلك من مساوي للفرد والأسرة وبالتالي المجتمع ، وا ٍما أن يعجز عن اقتنائها ، وأيضا ما ينتج عن ذلك من

---

(1) محمد محفوظ ، مصدر سابق ، ص115.

(2) علي حرب ، مصدر سابق ، ص130 .

مساوي ، ويظل الرابح الوحيد هو النظام الرأسمالي الذي ينتج تلك السلع فيحصل على المزيد من المكاسب والأموال.

لقد أخذت مسائل الدعاية والإعلان تلعب دوراً هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبه موحدة على الصعيد العالمي ، حيث ان الضغط الاستهلاكي الغربي على مجتمعات البلدان النامية بصورة خاصة ، أصبح يهدد مواردها المالية المحدودة ويشوه بُنية الطلب في هذه البلدان ، وعموما فقد أصبح سوق الإعلان سوقاً مميزاً بضخامته وتأثيره الكبير في حركة تجارة السلع والخدمات ، و تشير إحدى الدراسات إلى أن الإنفاق الإعلاني في عام 1996م بلغ في الولايات المتحدة 87,9 مليار دولار ، وفي اليابان 40,7 مليار دولار ، وفي ألمانيا 23,8 مليار دولار، وفي الملكة المتحدة 12,6 مليار دولار ، وفي فرنسا 10,5 مليار دولار) [1]،ما يعكس الاهتمام الكبير الذي يوليه النظام الرأسمالي العالمي إلى هذا الجانب المهم لتصريف المنتجات المكدسة لدى مصانعه، وما يتبع ذلك من ابتزاز للأفراد والمجتمعات وسرقة ناتج جهودهم .

يقول باسكال يونيفاس ، في كتابه (إرادة العجز) بأن إخضاع العلاقات الدولية لعلنية وسائل الإعلام قد تكون لها آثار إيجابية.. إلا انه لا ينبغي المبالغة في التفاؤل ، فليس هناك حلول تقنية للمشاكل السياسية كما يطيب للبعض أحيانا تصور ذلك ليسهل عليهم طرح المشاكل في غير بُعدها السياسي، فالتقدم التقني وتطور وسائل الإعلام يعد سلاحا ذو حدين، لأنه بقدر ما يتيح سهولة المعلومات والحصول عليها، فانه بالقدر ذاته يتيح المجال أمام الدعاية والتضليل .

---

(1) د. مفيد حلمي ، مصدر سابق ، ص105.

يدرك العديد من المختصين في الوطن العربي بأن الإعلام الغربي ، حينما يتناول القضايا الأساسية التي تهم من قريب أو من بعيد المواطن العربي، لا يصف الواقع ، بل يشوه الحقائق و ينبري للدفاع عن حقائق وهمية يصنعها لخدمة أغراضه، وبذلك يخلق واقعه الخاص الذي رسمه لنفسه ليحل محل الواقع المدرك والمعاش محلياً ، خير دليل على ذلك الواقع الأليم الذي يعيشه المواطن في العراق جراء الحصار اللاإنساني وما ينتج عنه من مرض وموت ومعاناة وتدمير للبنية التحتية للدولة وتخلف علمي وتكنولوجي وما إلى ذلك ، في الوقت نفسه يقوم الإعلام الغربي بتزييف حقيقة هذا الواقع محاولاً رسم صورة أخرى للعراق يدعي فيها بأن العراق يطور أسلحة فتاكة وانه خطر على جيرانه، محاولا بذلك رسم واقع وهمي يريده الغرب لخدمة مصالحه التي لم تعد خافية على أحد .

أما ثقافة الصورة فتخضع لسيطرة وتوجيه الشركات العملاقة التي تقوم وراء العولمة الاقتصادية ، وذلك من خلال شراء أهم القنوات الفضائية ، وتمويل برامجها، ولقد أصبحت لهذه القنوات توجهات بدأت تعمم عالمياً ، حتى على القنوات الفضائية العربية ، فهناك راهنا ما يقرب من 33 محطة فضائية عربية رسمية و تجارية، معظمها تنحو منحى القنوات الفضائية التجارية الدولية في برامجها ، هذه القنوات التجارية ، تروج لقيم التسلية والإثارة والإمتاع والنجومية من خلال الإعلانات ، والبورصة وأسواق الأسهم وجني الأرباح[1].

إن الخطورة الكبرى تكمن في إمكانية وسائل الإعلام طمس الهوية الثقافية للمجتمع، فالعمل على تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات

---

[1] انظر في ذلك : مصطفى حجازي ، حصار الثقافة ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، 1998م

أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة ، واحتكارها على مستوى المعرفة وعلى مستوى التشغيل ، فكان لصناعة الثقافة دور مهم في هذا الإطار ، حيث تم توجيه نمط الثقافة من منطلق ما بعد الحداثة ، نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب [1].

لقد أصبحت ثورة الاتصالات بدون شك سمة مميزة للعقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أصبح بالإمكان تبادل ملايين المعلومات بين الأفراد في شتى بقاع الأرض ، عن طريق الهاتف – المحمول والعادي – والبث الفضائي وشبكة المعلومات العالمية(الإنترنت) والحواسيب وغيرها من الوسائل ، فأصبحت بذلك العولمة الاتصالية تعمل على رسم ثقافة المواطنين وقيمهم وتوقعاتهم ، في الوطن العربي وغيره ، ويمكن ان نلاحظ بشكل جلي التحولات الواضحة في سلوكيات الناس وأساليب حياتهم خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة ، في الوقت الذي كانت هذه التحولات تحتاج إلى عشرات السنين كي تتم .

ويرى البعض ان (العولمة الاتصالية) قد عززت من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي، وان القدرة على الوصول إلى المعلومات لا تلغي الحاجة إلى نظام قيم جوهري لخلق توازن وعدل في تدفق المعلومات ، حيث ان الإبحار في الكم الهائل من المعلومات قد يتحول إلى نوع من الإدمان المكلف وغير الضرور ي، كما أن تبني أدوات تكنولوجيا المعلومات لا يمكن ان ينفصل عن تبني الأخلاقيات والقيم الثقافية المصاحبة

---

(1) سليمان الديراني ، ما بعد الحداثة، مجتمع جديد أم خطاب مستجد ، الفكر العربي، العدد 78، السنة 15، خريف 1994م ، ص6.

لها[1]، كالنمط الاستهلاكي الذي خلقته تلك الأدوات ، والذي يجب أن يعاد تقييمه على المستوى العربي بما يحد من خطورته التي صورتها وسائل الإعلام الرأسمالية بأنها الفردوس المفقود .

ان خلق إعلام عربي قوي ومتوازن لا يمكن ان يتم إلا إذا كان نابعا من الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء نظام قيمي وهوية ثقافية تحافظ على أصالة وحضارة هذه الأمة المجيدة ، وتقتبس من التقدم العلمي والتكنولوجي ما يتناسب مع تلك وما يتمشى وروح العصر دون إفراط ولا تفريط ، فكلاهما غير مفيد ، بذلك يكون الإعلام العربي في خدمة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .

الشركات متعدية الجنسية ومنظمة التجارة العالمية وتأثيراتها :

تُعد الشركات متعدية الجنسية أحد إفرازات النظام الرأسمالي والسمة الأساسية المميزة لعولمة راس المال ، و قد جاءت نتيجة حتمية لتطور العلاقات الرأسمالية وتفاقم تناقضاتها وحلاً لأزماتها ، فقد فرض الركض وراء الأرباح على الإنتاج البضاعي البسيط والموسع، المنافسة بين أصحاب راس المال ، وتطور ذلك إلى بناء الأسس القانونية لها تحت شعار المنافسة الحرة وقواعد إدارتها ، ليس فقط في مجال البيع والشراء وتحديد الأسعار ، بل استغلال العمال واعتصار القيمة الزائدة وتطوير قوى الإنتاج [2]، بما يعزز المراكز المالية لأصحاب رأس المال ويزيد من تراكمها بما يساعد على تطوير وسائل الإنتاج ... وهكذا .

---

[1] د. تيسير مشارقة ، مصدر سابق ، ص379.

[2] سعاد خيري، العولمة ، وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية ، بيروت / لبنان ، دار الكنوز الأدبية ، الطبعة الأولى 2000م، ص38.

قد أدّت تلك الحركة الدائرية للنظام الرأسمالي إلى إنشاء الشركات المختلفة التي طورت نفسها حسب مقتضيات السوق العالمية ، فبرزت الشركات العملاقة التي اشتركت في الهيمنة على تلك السوق ، ولم يقتصر دور الشركات على الجانب الاقتصادي من حيث زيادة الإنتاج والتبادل التجاري ، وما أصبح يعرف في أدبيات الاقتصاد العالمي بالاعتماد المتبادل ، بل تعدى ذلك إلى التأثير السياسي والعسكري ، وتقليص دور الحكومات والدول في تسيير شؤونها، مما أدى إلى التمركز الإنتاجي الذي يسد على الدول النامية منافذ الدخول إلى الأسواق العالمية [1].

ما تجدر الإشارة إليه ، هو ان خمس دول صناعية هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان ، تتمركز فيها 172 شركة من أصل 200 شركة من اكبر الشركات العالمية ، وفي دراسة أُجريت عام 1980م تبين ان مبيعات اكبر عشر شركات من الشركات متعدية الجنسية ، بلغت 28 مليار دولار ، بمعنى أن هذا المبلغ يوازي الإنتاج القومي لأكثر من 50 دولة من الدول النامية[2].

يشير عبد الحي زلوم إلى أننا إذا تناولنا بالدراسة أضخم مائة اقتصاد في العالم فسنجد أن اكثر من 50% منها ممثلة في شركات ، والباقي دول . ان شركة متعولمة واحدة لديها دخل ومبيعات سنوية تفوق مجموع إجمالي الناتج القومي لتسع دول يبلغ تعداد سكانها 550 مليون نسمة، أو ما يعادل 12% من تعداد السكان في العالم ، وتخضع25% من الموجودات في العالم لهيمنة 300 شركة متعولمة فقط ، كما تبلغ الموجودات المجمعة لأكبر 50مصرفا تجار يا

---

(1) بدري يونس ، مصدر سابق ، ص97.

(2) بدري يونس ، المصدر السابق ، 97.

ومؤسسة مالية في العالم ما يعادل زهاء 60% من الأسهم العالمية العاملة في رأس المال المنتج[1].

لذا فأن هذه الشركات الكبرى صارت ذات نفوذ هائل في العالم ، واستطاعت بذلك إيجاد نظام تستطيع من خلاله اختراق التشريعات في الدول وتغييرها بما يتلاءم ومصالحها حتىلو اقتضت تلك الإجراءات تفكيك وا لغاء أو تقليص الخدمات الاجتماعية مثل العلاج الطبي Medicare ، والمساعدات الطبية Medicaid ، والمنافع الاجتماعية الأخرى[2]، رغم الانعكاسات الخطيرة على الفرد والمجتمع التي يؤدي إليها مثل هذا العمل ، الذي تعده تلك الشركات مشروعاً ، لأنه ينطبق مع جوهر نظام الليبرالية المتوحشة التي تعتبر أرضية بعيدة عن التجانس تتصارع عليها اتجاهات متناقضة تعبر عن تعايش الاحتكارات مع السوق الحرة ودولة الرفاهية مع قيم السوق التقليدية.

مع نشوء مؤسسات (بريتن وودز) تبنت مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (البرنامج الليبرالي) لإعادة تنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان النامية وذلك بالقضاء على قطاع الدولة من خلال خصخصته ، أي بيعه للقطاع الخاص الذي يملك النقود بالقدر الذي يمكّنه من شراء مؤسسات الدولة ، وحيث ان مواطني تلك الدول الفقيرة عادة لا يستطيعون ذلك ، فقد أُتيحت الفرصة أمام الشركات متعددة الجنسيات لشراء المؤسسات الصناعية و الخدمية والاقتصادية بصفة عامة ، التابعة للبلدان النامية ، فأصبحت بذلك لها السيطرة الكاملة على اقتصادياتها بدعوى حرية السوق، وبدعوى خلق برنامج تنموي لتلك البلدان .

---

[1] عبد الحي يحيى زلوم ، مصدر سابق ، ص352.

[2] المصدر نفسه ، 352.

إن الإنسان (المواطن) هو وسيلة التنمية وهدفها كما يقول علماء الاجتماع والسياسيون وغيرهم ، لذا يجب ان تُسخر من أجله كافة إمكانات الدولة ، إلا أن ذلك بات مستبعداً الآن في ظل عولمة الاقتصاد وتحكّم مئات من الشركات متعددة الجنسيات في اغلب شؤون دول العالم ، ويقول الدكتور بسكايا : أصبحت الدولة في العالم الثالث أداة في خدمة الشركات المتعددة الجنسيات ، وهي في إطار هذه التشكيلات الاجتماعية لم تعد تهتم ، كما كان الحال منذ عشرين عاما مضت ، بمشاكل التنمية ولا تبحث عن وسائل لتحسين الخدمات العامة .

لقد أصبحت الدول النامية ، بما فيها الأقطار العربية ، تسعى للتوافق مع اقتصاديات الشركات متعددة الجنسيات في مرحلة الهوس باقتصاد السوق ، فتحدد دورها في ثلاث وظائف رئيسية وهي :

1- خلق بنيه تحتية تسهّل أنشطة الشركات المتعددة الجنسية.
2- أن تتبنى سياسة نقدية وميزانية من أجل الاستقرار الماكرواقتصادي بشكل لا يزعج فوائد البنوك والشركات العابرة للقوميات.
3- وأن تقوم بقمع مطالب الجماهير العاملة وما ينتج عن ذلك من بطالة وتشريد وانخفاض في الأجور.. ،وان تخلق مناخاً يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

وقادة هذه البلاد العائدون إلى وضع الكومبرادور لم يعودوا للحديث عن تحسين شروط المعيشة للجماهير الشعبية ، ولكنهم يتفاخرون بالأجور

المنخفضة في بلادهم، وبالمزايا الضريبية، وبعدم وجود ضمانات اجتماعية وعدم وجود قوانين وا إجراءات لحماية البيئة ... [1].

فالدولة الوطنية تحولت تحت تأثير سيطرة الشركات العملاقة إلى دولة ليبرالية جديدة بشكل أو بآخر، مسخّرة لخدمة رأس المالي الوطني/ العالمي ، حيث يبقى رأس المال الوطني مجرد امتداد ضئيل للرساميل العالمية ، وعندما يسيطر رأس المال الكبير على مستوى العالم، يؤدي وجود الدول الوطنية المنفصلة والمتعددة إلى تسهيل هذه السيطرة، من هنا تأتي الضرورة لإيجاد تكتلات اقتصادية كبرى بين الدول التي يضمها إطار إقليمي واحد، أو يربط بينها رابط الجغرافيا والتاريخ كالأقطار العربية ، والتي يمكن لها مجتمعة أن تتوحد مع أي فضاء اقتصادي آخر – كالفضاء الإفريقي أو الآسيوي على سبيل المثال – ولكن على قدم التكافؤ والمساواة .

رغم ان نشاط الشركات متعدية الجنسية يغطي العالم بأكمله ، وأن لها فروع عديدة في الكثير من دول العالم ، إلا ان الدول الصناعية الكبرى هي التي تحكم سيطرتها على هذه الشركات عبر تملُّك رؤوس أموالها وبالتالي توجيه استثماراتها، وقد جاء في تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية لعام 1998م بأن الثالوث المكون من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان يمثل موطنا لـ (87%) من اكبر مائة شركة عبر الوطنية ، ويعود إلى هذه الدول نحو (88%) من أصولها الأجنبية ، وتقع مقار(90%) من مجمل هذه الشركات في عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة، وبالرغم من

---

[1] د. فكرت بسكايا، ما العمل ضد الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية، القاهرة ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول (صراع الحضارات أم حوار الثقافات) 10–12 مارس 1997م.

التركيز الجغرافي للشركات الأم وفروعها ، فقد تزايد عدد الشركات التي يسمح لها بالعمل في البلدان النامية .

المحبذون للاستثمارات الأجنبية يعتقدون بأنها تسد بعض الحاجات الأساسية للدولة، مثل الحاجة إلى المزيد من رأس المال والعملات الأجنبية، وأنها تجلب التكنولوجية الحديثة وتزيد من فرص تشغيل الأيدي العاملة..، إلا أن النظرة الموضوعية لواقع الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات الكبرى العالمية في الأقطار العربية ، توضح لنا بأن نوعية السلع التي تنتجها هذه الشركات ،بأنها سلع استهلاكية في مجملها، وقد جئنا على مساوي هذا النوع من السلع، ونظرا لقوة رأس مال هذه الشركات فأن الاقتصاد الوطني الضعيف أصلاً لم يستطع أن يصمد في حلبة المنافسة ، وبذلك ، فإما أن يتم غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية وإما أنها تضعف إلى الحد الأدنى، ويؤدي غلق الشركات الوطنية أو بعضها، إضافة إلى اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وسائل التكنولوجية الحديثة، إلى الاستغناء عن العديد من العمال وتفشّي البطالة .

إن المناخ الدولي الملائم ، الذي يصب في صالح تيار العولمة ، أوجد الفرصة التاريخية للشركات متعددة الجنسيات لاقتحام مجالات اقتصادية محلية في أقطارنا العربية والدول النامية ، كانت في السابق موصدة أمامها ، ساعد على ذلك التقليص المستمر لدور الدولة في التدخُّل في القطاع الاقتصادي ، واتساع نطاق الخصخصة للمشاريع العامة ، والتغيرات الواسعة في القواعد التشريعية والتنظيمية والإدارية التي كانت تحد من السيطرة الأجنبية عبر الشركات الكبرى على الأصول الوطنية ، وكان لعولمة الاقتصاد الدولي دور مهم في تنفيذ ما يُعرف بتقسيم العمل الدولي على أرض الواقع.

إن تيار العولمة ، خاصة في بعدها الاقتصادي ، قد جرف أمامه تحذيرات بعض الاقتصاديين والمختصين العرب حول خطورة الشركات العالمية العملاقة، خاصة في مجال النفط الذي يعد من الركائز الأساسية – إن لم يكن الركيزة الأولى للاقتصاد العربي، فقد ذكرت دراسة تمّت عام 1986م بأن الشركات دولية النشاط المتضامنة والمترابطة، استطاعت استدراج الأقطار العربية إلى فخ الارتباط الأوثق بالاقتصاد العالمي من خلال الترويج لأنماط إنمائية وتكنولوجية تصنيعية تابعة ، ولصور جديدة للتبعية تتجاوز في آثارها البنية الجديدة للملكية بعد التأميم، من خلال تحكم تلك الشركات بالعناصر الاستراتيجية للعملية الإنتاجية عبر قنوات الإنتاج المتبادل والاستثمار والتكنولوجيا[1].

بالإضافة لذلك ، فقد ابتدعت الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى آليات جديدة لتكريس هذه التبعية وتعميقها من خلال تصدير التضخُّم المدار، والتحكم في تقلبات أسعار الصرف ، وأزمة الديون الدولية، بل ونشر بؤر الصراعات والحروب المحلية على ساحات العالم الثالث لاستنزاف موارده وطاقاته ، ولقد كانت المنطقة العربية هي الأسبق تاريخياً ، من باقي مناطق العالم الثالث في تجذّر ارتباطها العضوي في النظام العالمي ، وجاءت الحقبة النفطية لتسهم في تعميق هذا الاندماج والتبعية ، وهكذا يفرض المتغير النفطي نفسه باعتباره العامل الأكثر تحكّما بالمتغير الإنمائي ومسيرة العمل العربي المشترك .

وتهيمن الشركات متعددة الجنسيات هيمنة شبه كاملة في أسواق النفط ، وكذلك المعلوماتية ووسائل الاتصالات الحديثة ، والكيميائيات والطائرات ..

---

[1] د. عبد الحسن زلزلة ، مصدر سابق ، ص26.

وقد أدى الدور الأساسي الذي لعبته تلك الشركات في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك والدعاية والإعلان ، وتسيطر الشركات متعددة الجنسية حاليا ومن خلال إنتاجها المباشر وعقودها من الباطن مع الشركات الأخرى على معظم الإنتاج العالمي ، ويعود لها نحو ثلث إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلثي التجارة الدولية في ميدان السلع والخدمات[1].

وتظل أهداف رأس المال المهيمن للشركات العملاقة المتعدية الجنسية ، هي السيطرة على الأسواق لتصريف المنتجات وابتزاز واستنزاف الموارد الطبيعية في أي مكان من الأرض، والاستفادة القصوى من استغلال الأيدي العاملة في الدول النامية ، كل ذلك يؤدي إلى المزيد من الربح والمزيد من تراكم رأس المال لتلك الشركات .

لقد أدت الإصلاحات العميقة والمتنوعة التي جرت في البلدان النامية، وبصورة أساسية ، إصلاح منظومة الإجراءات، التي تتعامل من خلالها الإدارة الاقتصادية الوطنية مع الاستثمار الأجنبي، وا لغاء اللوائح والمطالبات المعقدة وتحرير الأسواق ... ، أدت إلى اندماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي ، ففي الفترة ما بين (1990–1994م) تضاعف حجم رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إليها أربع مرات تقريبا وأصبحت تمثل حوالي (75%) من مجموع الموارد المالية الصافية طويلة الأجل للبلدان النامية، وبهذا ارتفعت حصة البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم من (23%) عام 1985م إلى اكثر من (40%) خلال سنوات الفترة (1992– 1994م) [2].

---

[1] انظر في ذلك : د، مفيد حلمي ، مصدر سابق ، ص106.

[2] البيانات مأخوذة من تقرير للبنك الدولي بعنوان :

تعد منظمة التجارة العالمية(World Trade Organization (W T O الوريث الحقيقي للجات ، وهي الإطار المؤسسي الموحد لاتفاقية الجات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لجولة أورغواي (1986– 1993م) وهي عبارة عن (28) وثيقة قانونية ملزمة للدول الموقعة عليها في الاجتماع الوزاري الذي عقد خلال الفترة (12–16) إبريل 1994م في مدينة مراكش بالمغرب، الذي شاركت فيه (125) دولة عضو في الجات[1]، أما الدول التي وقعت في المؤتمر الوزاري في مراكش على الوثيقة النهائية ، وأصبحت بالتالي أعضاء في منظمة التجارة الدولية(117) دولة.

رغم ان مفاوضات جولة أورغواي التي استمرت لمدة سبع سنوات ، قد شاركت فيها (122) دولة وكان أغلبها دول نامية(87) دولة ، إلا أن السيطرة في طرح القضايا كانت دون شك لمصلحة الدول الصناعية الكبرى في العالم ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حدت بها هذه السيطرة لفرض موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة للتداول في المراحل الأخيرة من المفاوضات ، وا نشاء لجنة دائمة للتجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد تم التوصل في مؤتمر مراكش إلى اتخاذ قرار بإنشاء هذه اللجنة وتحديد نظام صلاحياتها على الرغم مما لاقاه هذا المقترح في البداية من معارضة شديدة ،خصوصا من البلدان النامية ،بسبب خوفها من أن تستخدم الدول المتقدمة معايير بيئية متشددة لا تستطيع الوفاء بها ، أو أن تلجأ الدول المتقدمة إلى استخدام المعايير البيئية كوسيلة من وسائل الحماية غير الجمركية للحد من صادرات البلدان النامية إليها، جاءت خطورة هذا المقترح

.Global Economic Prospects and Developing, 1995

[1] يشمل العدد المذكور الدول التي تقدمت بطلبات عضوية وحضرت بصفة مراقب .

الأمريكي على البلدان النامية من حيث أنه لم يقتصر على النشاط الصناعي ،بل تعدى ذلك ليشمل إنتاج السلع الزراعية التي تمثل الصادرات الأساسية للبلدان النامية[1].

أما ما يتعلق بالاتفاق حول قضايا التجارة ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي (TRIMS) فقد نص على منع أي إجراء قد تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية مما قد يعرقل من نمو التجارة الدولية أو (يقيد أو يشوه) مسارها، وألزم الدول الموقعة على هذا الاتفاق بإلغاء هذه القيود خلال مدة معينة من إنشاء منظمة التجارة العالمية، تتراوح بين سنتين للدول المتقدمة و خمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات لأقل الدول نمواً ، وضرب الاتفاق أمثلة على هذه القيود التي يتعين إلغاؤها ، منها قيام الدولة المضيفة باشتراط نسبة معينة للمكون المحلي ، أو اشتراط تصدير نسبة معينة من الإنتاج ، أو اشتراط ألاّ تتجاوز واردات المشروع نسبة معينة من قيمة ما يقوم المشروع بتصديره [2]، وما يشتم من هذه (الممنوعات) هو المزيد من تقليص سيادة الدولة القومية في اتخاذ قرارات من شأنها المساعدة على نمو اقتصادها القومي ، أو خلق فرص أكبر للعمل لعمالها ... وما إلى ذلك .

على الرغم من أن مثل تلك الاتفاقيات تفيد نظريا بأنها تطبق على جميع دول المنظمة (WTO) المتقدمة منها والنامية ، إلا أن الواقع الفعلي

---

[1] د. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات(التحديات والفرص) مكتبة مدبولي ، القاهرة، الطبعة الأولى 2000 م ، ص58.

[2] د. جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية ، من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1798 – 1998م ، بيروت – لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، سبتمبر 1999م، ص178.

يشير إلى أن الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العملاقة هي المستفيد الوحيد منها، لسبب بسيط ، وهو أن الدول الصناعية والشركات الكبرى ذات النشاط العالمي هي التي تستثمر أموالها بالدول الأخرى لقدرتها على ذلك ، أما استثمارات الدول النامية، على ندرتها، قد تكون استثمارات مالية في البورصات العالمية والمضاربات تقوم بها الدول النفطية خاصة ، وعدم وجود أية مشاريع صناعية كبرى أو تجارية حتى تستفيد من مثل هذه الاتفاقيات . ان ما يصنعه ويخطط له الأقوياء لا يستفيد منه إلا هم.

إن الشركات متعددة الجنسيات وصلت إلى درجة كبيرة من احتكار كل شيء ، فهي تحتكر الأسواق العالمية وموارد الدول النامية والأيدي العاملة منخفضة الأجور ، بل وتحتكر البيئة والفضاء والقيام بالبحوث العلمية وبراءات الاختراع ، وتحتكر الاستثمارات في مجالات التجارة الدولية والصناعة والزراعة، واعتقد بأن ذلك لا يغيب عن الاقتصاديين العرب ، بعد ان بات معروفا لدى الجماهير الشعبية – إلى حد كبير – إلا ان المشكلة التي تواجهنا في الوطن العربي ، كما في دول العالم الثالث ، هي عدم تناغم القرار السياسي مع الطرح الاقتصادي والاجتماعي ومع الفكر الجماهيري ، وذلك من شأنه أن يقوض برامج التنمية الوطنية والقومية ، ويضع قرارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعلي في يد الشركات العملاقة عالية النشاط وفي يد المؤسسات المالية الغربية ، وما ينجم عن ذلك من مشكلات مجتمعية.

لذا فأننا نؤكد على اقتراحنا بتكوين فضاء اقتصادي واجتماعي عربي ، من خلال اعتماد البرامج الآتية :

1- تطوير النظم الإدارية والتشريعات القانونية بما يسهل تحقيق هذا الهدف .

2- إنشاء سوق عربية مشتركة .

3- إلغاء أو تقليص التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي.

4- اعتماد أولوية التجارة البينية بين الأقطار العربية وزيادة حجمها بما يحقق توزيع الإنتاج على كل أرجاء الوطن، وبما يسد حاجات المواطنين ويقلل من الاستيراد الخارجي .

5- توجيه الاستثمارات العربية إلى داخل الوطن العربي وتوظيفها لخدمة برامج التنمية العربية .

6- تطبيق المزيد من الديمقراطية وا إعطاء المزيد من الحريات للجماهير العربية التي هي صاحبة المصلحة وصاحبة الحق في الاستفادة القصوى من الموارد العربية ، والتي بوعيها وا إدراكها يمكن ان يصبح هذا المشروع المصيري حقيقة ملموسة .

مؤسسات الإ قراض الدولية :

يمكن ان نعد ضمن هذا المؤسسات العديد من المجموعات والوكالات العالمية التي تتحكم في الاقتصاد العالمي والتي تشكل إطارا معقدا في الإدارة العالمية وتحديد برامج اقتصاديات العالم الكبرى ، مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G 7)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وبنك تسوية المنازعات الدولية ، ومنظمة التجارة العالمية (W T O) ، إلا ان اكبر هذه المؤسسات العالمية نتيجة للعضوية شبه الدولية والنشاط العالمي هما : صندوق النقد الدولي ، الذي يختص أساسا باستقرار العملات الوطنية وتصحيح الخلل في موازين المدفوعات ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي اصبح

يعرف باسم البنك الدولي ، والذي يختص أساسا بإعادة بناء الاقتصادات التي خربتها الحرب وتنمية المناطق الأقل نموا .

لقد ولد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية التي أوجدت هاتين المؤسسين الماليتين لخدمة وتوسيع مصالحها في العالم ، وذلك في المؤتمر الدولي الذي عقد في(بريتون وودز) في ولاية نيوهمشاير الأمريكية (يوليو 1944 م) ، وقد اصبح الصندوق والبنك الدوليين من أهم آليات العولمة الحديثة في استغلال ثروات الشعوب والسيطرة على الحكومات في الدول الفقيرة والنامية ، وتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لما يخدم مصلحة الدول الكبرى واقتصادياتها ونظامها الرأسمالي .

لم تكن هذه المهام وليدة العولمة الحديثة ، بل رُسمت معالمها في المذكرة رقم EB 34 التي أعدها (مجلس العلاقات الخارجية) الأمريكي ورفعها إلى الرئيس (روزفلت) في 24 يوليو 1941 م، فقد حددت المذكرة مفهوم المنطقة الكبرى Grand Area ، وهي المنطقة التي يجب ان تهيمن عليها الولايات المتحدة لضمان المواد الخام والأسواق[1] ، هذه المذكرة أوصت بإقامة مؤسسة مالية تتولى الإشراف على الاستقرار في أسعار العملات الأجنبية مع توفر السيولة الكافية لتسهيل العمليات التجارية ، فكان إنشاء صندوق النقد الدولي، وأوصت نفس المذكرة بإنشاء مؤسسة مالية أخرى تكون مسؤولة عن توفير رأس المال الاستثماري لتمويل المشاريع المزمع إقامتها في المناطق المذكورة ضمن خطة المنطقة الكبرى لتطوير النمو الاقتصادي فيها ، بغرض تنشيط الاقتصاد المركزي في الولايات المتحدة ، فكان إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي اشتهر باسم البنك الدولي World Bank .

---

(1) انظر في ذلك : عبد الحي يحي لزوم ، مصدر سابق . ص76

يقول الدكتور محمد العربي ان الهيمنة السياسية والتفرد بالقرار وفرضه بصفة مباشرة، أو عن طريق النادي الضيق المتمثل في الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الخاضع في مجمل تصرفاته للولايات المتحدة منذ 1990م ، تلك الهيمنة لها وجه آخر هو التسلط الاقتصادي والضغط المالي حيث تشرف مؤسسات (بريتون وودز) على اقتصاديات العالم عن طريق مجلس أعلى للوصاية (Directory)تقوده مجموعة السبعة الأغنى في العالم زائداً الضيف الثقيل روسيا المنقلبة على أعقابها نحو الليبرالية ، ففي اجتماع لمجموعة (G7+ 1) بمدينة هاليفاكس الكندية ، تلقى صندوق النقد الدولي تعليمات من السبعة الأغنياء أو مجلس الوصاية الأعلى، لتشديد الرقابة على اقتصاديات العالم بأسره ، وفرض حراسة مشددة على البلدان النامية التي خضعت للتكييف الهيكلي مقابل إعادة جدولة ديونها السابقة وفق كراسة الشروط المجحفة التي لا تبقي لها من السيادة الوطنية سوى المظاهر الشكلية [1].

أما ما يدعو للاستياء هو ملاحظة الدول النامية ، ومنها الأقطار العربية ، تتقدم خاضعة أمام مؤسسات الإقراض الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) ، لتتلقى التعليمات الملزمة في إطار الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، لتجد نفسها بعد ذلك قد وقعت تحت الوصاية السياسية والاقتصادية والمالية المباشرة من قبل هذه المؤسسات ، وبالتالي البلدان الصناعية الكبرى المسيطرة على تلك المؤسسات ، إلا أنها من اجل تخفيف وطأة العامل السيكولو جي لحكومات البلدان النامية المغلوبة على أمرها ، تسمي الدول الصناعية ،التي تمثل في حقيقة الأمر المجلس الأعلى

---

[1] د . محمد العربي ولد خليفة ، مصدر سابق . ص82

للوصاية ، تسمي تلك الوصاية بلغة دبلوماسية بأنها (نصائح وخبرة) ومساعدات تكنولوجية ليس إلاّ .

لقد أكدت التجارب السابقة بأن القروض والإعانات والمساعدات لها دور سلبي كبير في تعميق التبعية وفرض ثمن سياسي واقتصادي باهض وتكلفة اجتماعية كبيرة ، حيث تُفرض إرادة المانحين وسياساتهم من خلال الشروط المجحفة حول إدارة الاقتصاد المحلي وتحوير سياساته وتغيير أنماط التنمية ، وكذلك التخلي عن بعض الأهداف الاجتماعية ، مثل الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن وتوفير أماكن شغل لأصحاب الشهادات والعمال العاطلين عن العمل ، وعلى المستوى الداخلي فإن الاعتماد على العون الخارجي يشيع الاسترخاء و الاتكالية ويحبط جهود المنتجين المحليين ويزيد الكلفة الاجتماعية ويعمل على توزيع الدخول لصالح طبقات اجتماعية معينة ، ويعمل على زيادة الضغوط والتدخلات ، وكثيرا ما يساهم في عرقلة عمليات التكامل القومي [1].

ونظرا لما تقدمه المؤسسات المالية العالمية من تسهيلات لإحكام سيطرة الدول المتقدمة على المجالات الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية ، فقد أصبحت تلك المؤسسات أدوات فاعلة في نظام العولمة على الطريقة الأمريكية ،التي يقول أحد أقطابها – على المرء ان يعتبر الشبكة العالمية للمنظمات المتخصصة ، والمؤسسات المالية الدولية بالتحديد ، جزءا من النظام الأمريكي ، يمكن ، مثلا ، القول بأن صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB يمثلان المصالح (العالمية) وان العالم كله يعتبر ساحة لعملهما ، إلا انهما ، في الواقع ، خاضعان بشدة للسيطرة الأمريكية ...، وهكذا تكون السيادة

[1] د . عبد الحسن زلزلة ، مصدر سابق ، ص36

الأمريكية قد أنتجت نظاما دوليا جديدا لا يكتفي بإنتاج نماذج مكررة في الخارج عن الكثير من ملامح النظام الأمريكي نفسه، بل يسعى إلى مأسسة تلك الملامح هناك [1] ، فتصبح بذلك هذه المؤسسات اليد الاقتصادية الطولى والقوية للولايات المتحدة في البلدان النامية .

لقد تكشفت مؤامرة توسيع نشاط هذه المؤسسات المالية الدولية ليستوعب كل الاقتصادات النامية ضمن الاقتصاد الدولي ، يدل على ذلك ما قامت به الجماهير في يوم 17 إبريل 2000 م في واشنطن ، حيث قام عدة آلاف من المتظاهرين الذين أسمتهم القنوات الفضائية التي أوردت النبأ (الرافضين للعولمة) ، باحتجاجات كبيرة أمام المبنى الذي تجتمع فيه لجان صندوق النقد الدولي (اللجنة المالية) ، حيث قال المتحدث باسم المتظاهرين : إننا هنا لنطالب بإلغاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولسنا هنا للتفاوض .

إن نظام (بريتون وودز) الاقتصادي الذي أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية، قد عرف سيطرة الدول الغربية التي رسمت خطوط سير عمله بما يلائم سياساتها الاقتصادية والسياسية ، فنتيجة تركيز القوة الاقتصادية والسياسية في دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، تمكنت تلك الدول من اتخاذ القرارات لمجمل النظام العالمي بما فيه النظام الاقتصادي ، دون أي تأثير مما كان يعرف بالدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي ،التي عزلت نفسها طوال الخمسينات والستينات من القرن العشرين عن النظام العالمي ، وهذا بدوره جعل الدول الأقل نموا أو المتخلفة ابعد ما تكون عن تشكيل أي تحد لهذا النظام ، بل بالعكس ، فقد انجرت وراءه واندمجت فيه : حيث ركزت

---

[1] زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سابق .س ص42-44

تجارتها مع الدول الصناعية الغربية المتقدمة ، وفي معظم الأحوال ، فإن نمط التبادل كان يقوم على استبدال المواد الأولية بالمواد المصنعة ، وفي حال وجود صناعات ذات قيمة في الدول النامية فأنها كانت مملوكة . في الأغلب . من قبل الشركات الكبرى الغربية [1] ، ما جعل الأقطار العربية والدول النامية عموما غير قادرة على ولوج الصناعات الكبرى وان تمتلك التكنولوجية المتطورة ، بل ظل اقتصادها اقتصادا تابعا .

في ظل هذه المؤسسات المالية العالمية ، لم يعد تقييم الدول والأمم والشعوب راجعا لإرثها الحضاري والثقافي أو بالرسالات التي جاءت بها للبشرية .. ، إنما التقييم الذي يعتد به لدى تلك المؤسسات هو ما يصدر عن وكالات تقييم الاستثمارات ، والتي أشهرها وكالة (موديز) في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تُصنِّف الدول تبعا لما يمكنها ان تقدمه من ضمانات مالية مناسبة ، لضمان الاستثمارات الخارجية ، يبدأ هذا التصنيف من درجة (Aaa) والتي لا تحظى بها إلا الطليعة المالية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض دول أوربا الغربية كألمانيا والنمسا ، ويصل إلى تصنيف (B) الذي تحصل عليه الدول التي تكون ضماناتها المالية ضعيفة أو غير موجودة [2]، أما الدرجة (C) فأنها تمنع الدولة المصنفة تحتها من الاستفادة من أي استثمار بها ، لأنها حسب وكالة تقيم الاستثمارات لا تصلح لذلك ، يصدق على ذلك ما قاله " داني دوريك " الاقتصادي بجامعة هارفارد في بحث له ، انه (ليس المهم ان تأخذ بالعولمة ، و انما المهم كيف تأخذ بالعولمة) .

---

[1] د . علي الدين هلال وآخرون ، مصدر سابق .ص79

[2] هانس – بيترمارتين وجارالد شومان ، مصدر سابق .ص131

يخلص (أ . ايف جرينية) [1] إلى ان السياسة الاقتصادية المشتركة التي يفرضها الأغنياء على الشعوب الفقيرة عن طريق المؤسسات المالية الدولية ، هي سياسة التقشف ، ففي الجنوب نجد سياسة المواءمة الهيكلية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الشعوب ، ومؤدى هذه السياسة انه لكي تحصل هذه البلدان على قرض ، أو على نقل للتكنولوجيات ، فإنها مضطرة لتحمُّل إهانات هاتين المؤسستين، وتضطر هذه البلدان إلى تقليص ميزانياتها على حساب الصحة والتعليم وتقدم شعوبها ، كما ان الديون الخارجية تشكل وسيلة لإحكام الخناق على هذه البلدان للإبقاء عليها خاضعة ، ليس ماليا فحسب ، وا ٕنما اقتصاديا وسياسيا أيضا .

الكثير من الأقطار العربية والدول النامية وقعت فريسة لديون المؤسسات المالية الدولية وخدمات الديون المترتبة عنها ، فتضطر إلى تكثيف صادراتها من المواد الأولية أو الزراعية التي تخصصت فيها بحكم التقسيم الدولي للعمل الذي وضعه الاستعمار ، والنتيجة المزيد من استنزاف ثروات المجتمعات ، بما في ذلك ما كان يجب ان يبقى لتستفيد منه الأجيال القادمة ، وبالمقابل فأن القوى الرأسمالية العالمية تكون قد ضمنت المواد الأولية الضرورية لصناعاتها بأسعار زهيدة ، يؤدي ذلك إلى عجز البلدان المدينة عن دفع ديونها مما يضطرها إلى طلب إعادة جدولة ديونها كحل مؤقت لتأجيل الانفجار الاجتماعي ، وما إعادة جدولة الديون إلا فخ معد بشكل محكم لاصطياد الفرائس التي تطلب إعادة جدولة ديونها وا ٕخضاعها بالقوة لحظيرة

---

[1] خبير اقتصادي ، عضو المكتب الوطني للرابطة الفرنسية للصداقة والتضامن مع شعوب أفريقيا (أفاسيا) .

الهيمنة المباشرة للدائنين ، لضمان تسديد الديون وا إملاء الشروط والضوابط التي تكفل مصالحهم حاليا ومستقبلا من خلال ما يسمى بعملية التكييف[1] .

لقد تطورت وظائف مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من حيث الرقابة والإشراف لتنسجم مع مبادئي منظمة التجارة العالمية ، ويقول الدكتور مفيد حلمي بأن هذه المؤسسات أصبحت تتحكم بسلوك الدول الاقتصادي والاجتماعي ، التي تتعامل معها ، مثل تطبيق (برامج التثبيت والتكييف الهيكلي)، والالتزام بسياسات الخصخصة ، و الاهتمام بكل ما من شأنه تعزيز مناخ الانفتاح المطلق على السوق العالمية ، ونبذ السياسات الحمائية للاقتصاد الوطني ، لقد لعبت هذه المؤسسات الاقتصادية دورا كبيرا في جر الكثير من الدول النامية لتطبيق هذه السياسات الانفتاحية من خلال دورها المميز في إتاحة الفرصة لجدولة الديون واستئناف الاقتراض من هذه المؤسسات والصناديق المالية الدولية ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

ومع التراجع العام في معدلات النمو في دول الجنوب بصفة عامة ، وجدت لجنة أفريقيا في الأمم المتحدة ان البلدان التي اتبعت البرامج الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي، تميزت بمعدلات نمو اقل من تلك التي اعتمدت على القطاع العام من اجل الاحتياجات البشرية الأساسية ، لقد صار الصندوق اعتبارا من أوائل السبعينات واستمر حتى (عصر العولمة) بما فيه عولمة الاقتصاد ، أداة رئيسية لإعادة تشكيل اقتصاديات الدول النامية بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد الأمريكي والغربي عموما[2] ، فكانت الشروط

---

[1] رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف –دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث – الكويت ، عالم المعرفة العدد 118 –1987م .

[2] انظر في ذلك : نعوم تشومسكي ، مصدر سابق .

المجحفة التي قبلتها الدول النامية مرغمة تصب في مصلحة ذلك الاقتصاد ، وتؤدي إلى المزيد من الإهمال في البنية الأساسية لتلك الدول ، وتضيف مزيدا من الأعداد لجيش العاطلين عن العمل وتوقُّف العديد من المشاريع الأساسية ، التي هي ليست أصلا ضمن خطة الصندوق الذي يشجع أساسا المشاريع الغير إنتاجية والاستهلاكية التي تضر الاقتصاد المحلي مقابل استفادة الاقتصاد الغربي.

رغم إن الأهداف المعلنة التي أنشئت من اجلها مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت ذات طابع اقتصادي إنساني ، تتمثل في تثبيت أسعار صرف العملات وتنشيط التجارة الدولية ولتوفير العون الاقتصادي للدول الأعضاء...، وهو ما طغى على المرحلة التي تلت مؤتمر (بريتون وودز) ، إلا ان ذلك تم تجاوزه إلى مرحلة جديدة بدأت واضحة في مرحلة عولمة الاقتصاد ، وهي التحول إلى إملاء الشروط ورسم السياسات والتوجهات وفرض قواعد وا ٍجراءات محددة تكون الدول الصناعية المتقدمة قد وضعتها كأسس للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية ، وذلك سعيا إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات ، رغم ان ذلك يتعارض مع الخطاب الأيديولوجي الذي يصدر عن مؤسسات الإقراض الدولية والمتمثل في حر ية التجارة واقتصاد السوق...الخ ، فقد أصبحت الدعوة إلى التثبيت الاقتصادي Economic (Stabilization) وبرامج التكييف الهيكلي Structural Adjustment) (Programs ، لا تعدو كونها تكيفات ظرفية ، لا تؤدي بأي حال إلى إعادة هيكلة البناء الاقتصادي ، بل تخضع لمنطق إدارة الأزمة في الأجل القصير.

ان قلقنا في الوطن العربي وفي البلدان النامية ، الناجم عن تشككنا في صلاحية هذه البرامج المعدة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، في انه لا

يناسب خططنا التنموية المحلية والقومية ، له ما يبرره ، وهو ان الدولة الوطنية عندنا مازالت هي صمام الأمان من اجل حماية الفقراء ومحدودي الدخل ، والدولة – إضافة إلى مؤسسات جماهيرية أخرى – مازالت هي المصدر الأساسي للرعاية الاجتماعية ، إلا ان الإجراءات المقترحة في إطار الإصلاح الاقتصادي ينطوي معظمها ، إذا لم تكن كلها ، على تقليص دور الدولة في الاقتصاد ، بمعنى ان الدولة ترفع يدها ، مضطرة ، عن كل أو جل الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها لأفراد المجتمع ، لأن ذلك يتعارض مع الإجراءات المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

ففي هذا المجال يقول جلال أمين: ان إجراءات التثبيت الاقتصادي، تهدف ، من بين ما تهدف إليه ، إلى تخفيض حجم العجز في الموازنة الحكومية ، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية ، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ، والفقراء هم في الأساس المستفيدون من هذا الدعم وهذا الإنفاق ، والتخفيضات المقترحة عادة في أسعار صرف العملات الوطنية ، كجزء من سياسة التثبيت الاقتصادي ، تعمل على رفع الأسعار في بعض السلع والخدمات الضرورية ، بينما يؤدي رفع أسعار الفائدة الذي يكون بدوره عنصرا متكررا من عناصر هذه السياسة ، إلى إضعاف الحافز على الاستثمار مما قد يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة[1]، ونفس النتيجة تنشأ من تحرير التجارة الخارجية.

إذن فان السياسات (الشروط) التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول المدينة ، المتمثلة في برامج (التكييف والإصلاح) تنطوي على الكثير من المخاطر ، لعل أكثرها خطورة هو ان هذه البرامج نفسها والتي تعتبر

---

(1) د.جلال أمين ، مصدر سابق، ص 133.

سياسات اقتصادية للبلد الذي تطبق فيه ، تأتيه من خارجه ، بمعنى ان السياسة الاقتصادية للبلدان النامية تأتي إليها (معلبة) بدلا من ان تكون نابعة من إمكانات الدولة وأهدافها وتطلعاتها لخدمة مواطنيها بما يتلاءم مع مواردها وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية ، فتعمل تلك السياسات الاقتصادية (الوافدة) على إدماج البلد النامي في المنظومة الرأسمالية العالمية ، بحيث يسهل استنزافه لصالح الدول الصناعية أي لصالح الاقتصاد الغربي.

فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى السياسية والثقافية في الدول النامية التي وقعت في مصيدة القروض ، سواء كانت تلك القروض من المؤسسات المالية العالمية التي يديرها الغرب ، أو من بلدان الغرب نفسها (أمريكا وأوربا) ، تسير نحو هاوية التبعية المدمرة ، التي يكون ضحيتها الأول المواطن العادي ، الذي يجب ان تكون التنمية من اجله، وتكون المحصلة تفكك المجتمع وانهياره ، ولعل مكمن الخطورة في ذلك يرجع إلى :

1- ان الثروات والموارد الطبيعية للبلدان النامية توضع بشكل مباشر تحت الوصاية وتحت رحمة الاحتكارات الغربية الإمبريالية.
2- إضعاف قوة الدولة في التدخل في إدارة الاقتصاد المحلي إلى الحد الأدنى ، حيث توكل مهامها إلى آليات السوق ، فتصبح بذلك مرتعا خصبا لرؤوس الأموال الأجنبية.
3- التحول إلى الخصخصة وا نهاء القطاع العام ، فيصبح الهدف بدلا من التنمية والتقدم، هو السعي وراء المزيد من الربح وتراكم رأس المال ، كذلك يتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وما ينجم عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

4- انتشار الطابع الاستهلاكي في المجتمع ، وتأثر التوجه الأيديولوجي والاجتماعي للبلد بالنموذج الغربي الذي يعتقد بأنه هو الحل لمشاكله ، رغم الاختلافات الجوهرية بين هذا وذاك.

5- خفض معدلات الأجور والحد من الامتيازات أو الضمانات التي كانت للعمال ، وذلك لغرض جلب الشركات الكبرى لإقامة مشاريعها في البلد ، على أمل توفير قدر من العملات الأجنبية ، وذلك يقع في صلب إدارة الأزمة وليس حلها.

التوظيف المدمر للتكنولوجيا :

من المؤكد أننا دخلنا عصرا جديدا لم يشهده العالم من قبل ، ذلك هو عصر التكنولوجية المتطورة التي أدخلت تغييرات جوهرية على كافة الصدُّعد ، الصناعية والثقافية والبيئية والإعلامية ... وكل ما يتعلق بحياة الإنسان ، خاصة خلال فترة العقد الأخير من القرن العشرين ، ما دعا البعض إلى القول بأن ما أنجزته البشرية خلال العشر سنوات الأخيرة أكثر و اكبر مما أُنجز على مدى الحقب الماضية من حياتها ، فكانت التكنولوجية المتطورة أساسا مهما لنشوء ظاهرة العولمة ، حيث ان العامل الأساسي المسؤول عن نشأة " ظاهرة العولمة "واستمرارها وتسارعها هو التقدم التكنولوجي ، الذي يكاد يكون من اكثر العوامل المسببة لانتشارها ، ولكن هذا التطور التقني لم يستخدم في صالح البشرية ... والذي يحصل هو ان التقدم التكنولوجي قد استخدم كأداة للقهر [1].

---

[1] د.صبري فارس الهيتي ، العولمة – مفهومها وتداعياتها على الوطن العربي، بحث غير منشور، 1999م.

لذا فإننا في الوطن العربي والبلدان النامية عموما ، نتساءل عن مدى إمكانياتنا في الاستفادة من هذه الثورة الإلكترونية والتقدم الحاصل في مجال التقنية ، وهل ستوظف تلك العوامل في تأسيس حياة كريمة اكثر تطورا و رخاءً للفرد والمجتمع ، لاشك – كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999م – ان القفزات الكبيرة التي تحققت مؤخرا في مجال التكنولوجية تتيح فرصا هائلة للتنمية البشرية ، ولكن تحقيق ذلك يتوقف على كيفية استخدام التكنولوجيا ، حيث إلى أي مدى يكون اثر التكنولوجيا على العولمة ، والى أي مدى يكون تأثير العولمة على التكنولوجيا ، ففي عصر العولمة ، بالإمكان استغلال التكنولوجيا لصالح الفرد والمجتمع والبشرية كافة إذا ما واكبها العامل الأخلاقي ، ومن الممكن ان تُستغل في تدمير الإنسان والبيئة أو إلحاق الضرر بهما إذا ما فقدت هذا العامل ، مثلها في ذلك مثل عود الكبريت.

لاشك أننا ندخل مع تقنية المعلومات ، التي تمثل جانبا مهما من التقنية الحديثة ، إلى عصر جديد هو عصر الوسائط الإعلامية وزمن المعلومة الكونية ووسائل الاتصال المتقدمة ، يتمثل ذلك في الهاتف المحمول والحاسوب والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) والفاكس .. ، لقد حصل ذلك بفعل الثورة الإلكترونية التي تحيل المعطيات إلى صور ورموز وكلمات ، أي إلى وحدات إعلامية يمكن نقلها من مكان إلى آخر بجودة عالية وسرعة فائقة ، فأصبحت المعلومات والمعرفة حقا مشاعا للجميع في كل أرجاء العالم ، وبذلك كُسر قيد احتكارها ، كما ان اندماج الحاسب الآلي والاتصالات عن طريق الإنترنت على وجه الخصوص ، أدى إلى كسر حواجز التكلفة والزمن والبعد ، ما يتيح بداية عهد من التواصل المعلوماتي العالي ، كل ذلك له فوائد لا تقبل التشكيك ، إلا ان ذلك كله يجري بسرعة مذهلة لم تعط فرصة

لمعرفة مدى الخطورة التي من الممكن ان تنجم عن هذا التطور التقني الهائل ، وابلغ دليل على ذلك عندما استطاع أحدهم ان يزرع رسالة إلكترونية – عرفت فيما بعد بـ (فيروس الحب) تستطيع ان تولد نفسها ملايين المرات ، على شبكة الإنترنت ، ما جعل أمريكا والغرب يخسرون مليارات الدولارات في ساعات معدودة.

هناك أمور أخرى على هذه الشاكلة بدأت أمريكا والدول الغربية تخشى حدوثها ، منها صناعة السلاح الذري والهيدروجيني الغير منظورة ، ففي عصر عالمية المعلومة اصبح باستطاعة أفراد (مارقين) أو شركات تمتلك المعلومات اللازمة ، ان يصلوا يوما ما إلى ذلك ، فإذا كان العالم عن طريق منظماته العالمية وهيئاته يستطيع ان يمنع الدول من ذلك ويحد من تجاربها في هذا المجال ، بل ويعاقبها إذا هي لم تلتزم بما يحدده المجتمع الدولي ، فانه بكل المقاييس لم يستطع ان يفعل شيئا للأفراد أو الشركات أو الجماعات ، لأنها ببساطة ، لا تخضع لتلك الهيئات والمنظمات ، وبالتالي لا يمكن معرفتها أو السيطرة عليها.

إن الإنسان في غمرة انتصاراته لا يرى –بوضو ح – إلا الجانب أو الجوانب المضيئة من تلك الانتصارات ، إلا انه – عادة ما ينسى أو يتغاضى عن بعض الصغائر التي قد تكبر وتصبح في وقت من الأوقات مصدر خطورة حقيقية تهدد مكاسبه التي حصل عليها، بل و تهدد وجوده أصلا، ان ذلك – في اعتقادنا – قد يحدث مع بداية ظاهرة العولمة وعصر تكنولوجيا الاتصالات ، وربما – حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999 م – كانت التكنولوجيا تعولم الاتصالات ، ولكن العولمة – وقواعدها الجديدة – تشكل أيضا مسار التكنولوجيا الجديدة ، فعلى مدى العشرين عاما الماضية أوجد تزايد

خصخصة أعمال البحث والتطوير ، والتنامي المتزايد باستمرار في عمليات تحرير الأسواق وا إحكام حقوق الملكية الفردية ، تسابقا على ملكية المعرفة ، وعبر ذلك مسار التكنولوجيا ، وتتمثل الخطورة في ان مصالح الناس الفقراء والبلدان الفقيرة تترك على جانبي الطريق.

ويشير التقرير المذكور إلى انه رغم المخاطر التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة، فان تدافع وتكالب المصالح التجارية يحميان الأرباح لا الناس ، ويظهر ذلك في إطار تطوير التكنولوجيا البيولوجية والهندسة الوراثية والتلاعب بالجينات في مجال الأغذية والزراعة، حيث تم التوصل إلى مجموعة نظم تهدف إلى المكاسب المادية اكثر من اهتمامها بصحة البشر، ويلاحظ انتشار ذلك في عديد الأقطار العربية ، حيث تعد الزراعة من أهم الموارد الاقتصادية في هذه المنطقة ، ويدخل ذلك في إطار جلب التقنيات الحديثة.

إن الأغذية المعدلة وراثيا مستمدة من نباتات أُدخلت عليها جينات خارجية لإضافة خواص لها من قبيل مقاومة الآفات أو الصقيع ، وهذه الجينات مأخوذة من نباتات أو حيوانات أو كائنات دقيقة أخرى ، وكثيرا ما يجري إدخالها بواسطة لصقها بفيروس ، وهذه العملية تنطوي على مخاطر عديدة ، فالجينات التي يجري إدخالها في النباتات لكي تكسبها قدرة على تحمُّل مبيدات الأعشاب يمكن ان تهرب في حبوب اللقاح وتخلق أعشابا شديدة القوة تحل محل النباتات البرية الأخرى وتغير توازن النظام الأيكولوجي ، كذلك قد تتكون بمرور الوقت سلالات جديدة من الحشرات والأعشاب تقاوم المواد الكيماوية ، والمواد السُّمية الجديدة قد تكون لها آثار ضارة في السلسلة الغذائية ، وقد تهرب الفيروسات من المحاصيل التي تحتوي عليها ، وهذه الآثار قد تكون شديدة

الخطورة بوجه خاص في البلدان النامية ومنها الوطن العربي ، حيث التنوع البيولوجي كبير وضروري للزراعة المستدامة [1] .

كما إن الفوائد العظيمة الممكنة للتكنولوجيا البيولوجية الجديدة تقترن بمخاطر ، ومن ثم تلزم على وجه الاستعجال مبادئ توجيهية وطنية ودولية نظرا لتزايد إنتاج المحاصيل المهجّنة جينيا ، لذا بات من الضروري وضع تدابير للسلامة البيولوجية، وتعزيز البحوث الوطنية في ذلك ، وفهم المخاطر البيئية والصحية المحتملة للمحاصيل المعدلة وراثيا ، والأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية ، ولاشك في ان ذلك يحتاج أيضا إلى توحيد الجهود على المستوى الإقليمي والدولي.

التقدم العلمي – كحالة طبيعية – عادة ما تكون الآثار التي تنتج عنه محايدة ، أي ان الحقيقة العلمية يمكن ان يتم استخدامها عمليا ، إلا ان ذلك يخضع في كيفيته للمستخدم و توجهاته الأيديولوجية أو القرار السياسي الذي يخص التنفيذ ، فذلك هو الذي يعطيه معناً سلبيا أو إيجابيا ، فمثلا في مجال الإعلام ، فان تطور وسائل الاتصال الحديثة ، لا يعني في حد ذاته حصول كل واحد على إعلام موضوعي وتام ودون تلاعب وتظليل للجميع ، فتطور التكنولوجيا لا يحمل بشائر تعميم الديمقراطية وفتح الطريق أمام كل المواطنين للمساهمة في صنع القرار اكثر مما يحمل إمكانات عالم الدكتاتورية ، وذلك مثلما تطور أنظمة التسلح لا يحمل معه السلام الأبدي اكثر مما يحمل إمكانية نهاية وشيكة للعالم [2].

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1999م .

(2) باسكال يونيفاس، مصدر سابق ، ص 182.

فالعولمة إذن ، تبعا لهذا السياق الإعلامي الناتج عن التطور التكنولوجي قد تطال الثقافة أيضا ، فتدمر تلك المنظومة من الرموز والقيم التي يؤمن بها المجتمع بوصفها مرجعيات للدلالة على الأشياء وأنماط للسلوك والوجود والحياة ، يتميز بها مجتمع ما أو دولة أو أمة ، كما هو الحال في ثقافتنا العربية الإسلامية ، هذه الثقافة التي تجد نفسها محاصرة – إلى حد كبير – أمام تدفق الصورة والصوت ، وما يحمله ذلك من برامج وأشرطة وتوجهات تتعارض مع قيمها وتوجهاتها ، من حيث ما تعرضه تلك القنوات الفضائية التي تبث برامجها على مدار الساعة من أفلام إباحية وبرامج تتنافى مع القيم والأخلاق والسلوك الإنساني السوي ، فالقنوات المرئية التي قضت على البعد المكاني في نقلها للوقائع والأحداث، فإنها أيضا ألغت الفرق الزمني إلى الصفر تقريبا ، فأصبح المشاهد أينما كان ، يرى ويستمع إلى تلك الوقائع منقولة إليه من مواقعها على الكرة الأرضية ، لكن ، مع فائدة الاطلاع والمعرفة ونقل المعلومة ، فان الملاحظ هو تنميط العالم بالنمط الغربي الذي يُراد له ان يكون النموذج المثالي للمجتمعات النامية.

تبلغ الخطورة ذروتها عندما يكون الحديث عن توظيف التطور التكنولوجي في إقامة نظم وتجهيزات عسكرية حديثة ومتطورة تجعل العسكري (المحارب) وهو يدمر المنشآت والممتلكات ويزهق الأرواح ، جالس وهو (يتسلى) أمام جهاز كمبيوتر يقوم بكل مسؤوليات المعركة بإيعاز بسيط ، ويذكر بريجنسكي في هذا المجال ان أمريكا حافظت على مكانتها القيادية في توظيف آخر الاكتشافات العلمية للأغراض العسكرية ووسعتها ، فأوجدت بذلك مؤسسة عسكرية لا ند لتفوقها التكنولوجي ، وهي المؤسسة الوحيدة القادرة على الوصول بشكل مؤثر إلى أي نقطة في العالم، وما لحق البنية التحتية للعراق من دمار

دليل على ذلك التوظيف العدواني لتكنولوجيا الآلة العسكرية الغربية ، وما كان ذلك يحصل لو ان الحرب كانت بالشكل التقليدي المعروف ، لقد اصبح بالفعل "الكمبيوتر" (قبل شجاعة الشجعان).

إن العولمة التي تقدم تكنولوجيا متطورة جدا قد تتجاوز استعداد الإنسان في بعض المجتمعات على التعامل معها ، فقد يؤدي ذلك إلى تهديد التوازن المادي والنفسي لهذا الإنسان[1]، لقد طورت البشرية المفاهيم الإنسانية والمعارف العلمية ، خاصة خلال هذا العصر، عصر ثورة المعلومات ، الذي أصبحت فيه المعلومة أغلى ما يمكن ان يصل إليه الإنسان ، وتحليل تلك لمعلومة يأخذ حيزا كبيرا من مجالات البحث العلمي ، بذلك وصلت البشرية إلى هذا التقدم التكنولوجي الذي ساعد في اتصالها وتواصلها ، إلا ان العلاقات الرأسمالية حرمت البشرية من التمتع بما حققته التكنولوجيا في إنتاجية العمل من إمكانية تقصير يوم العمل ، وبدلا من ذلك عممت البطالة المدمرة لقوة البشرية وحيويتها ، وبدل تمتع البشرية بوفرة الإنتاج أدت إلى ان يعيش نصف البشرية تحت خط الفقر...، وبدلا من استخدام المنجزات العلمية في مجالات الطب لمكافحة الأمراض أخذت تنتج الأسلحة البكتريولوجية لنشر الأمراض ، وا إنتاج أسلحة الدمار الشامل التي نشرت مختلف الأمراض السرطانية الفتاكة وغيرها ، واستخدام هندسة الجينات البشرية من خلال الاستنساخ لتشويه خلق الله [2] .

وفي الأقطار العربية والبلدان النامية عامة ، فان الجهل والفقر يزيدان متغيرات أخرى لمتغير التكنولوجيا الحديثة بما يجعله اكثر خطورة على حياة

---

(1) د.سلامة خضور، مصدر سابق ، ص17.

(2) سعاد خيري ، مصدر سابق، ص 15.

المجتمع ، لعل أهم هذه المتغيرات يتمثل في الانبهار بكل ما هو غربي ، والتقليد والمحاكاة ، وعدم إمكانية التعامل بشكل صحيح مع وسائل التكنولوجيا المتطورة..، ذلك وغيره أدى إلى انسياق تلك المجتمعات مع ذلك التيار الجارف دون معرفة أين ومتى وكيف يتم الوصول إلى المحطة القادمة؟.

يقول " اولريش بك Ulrich Beck " إن الدمار البيئي قد ينتج عن الرفاهية كما قد ينتج عن الفقر ، إلا ان الفارق الجوهري هو ان تدميرات المحيط المرتبطة بالثروة تتوزع فوق الكرة الأرضية بشكل متساو ، في حين تقع تدميرات المحيط المرتبطة بالفقر فيعين المكان بالدرجة الأولى ثم تدو ّل في شكل آثار جانبية... واشهر مثل على ذلك هو قطع أخشاب الغابات الاستوائية المطيرة التي يضيع فيها سنويا سبعة عشر مليون هكتار ، و من الأمثلة الأخرى ، القمامة السامة (ومنها المستورد أيضا) والتقنيات القديمة ، مثل الصناعات الكيميائية وكذلك النووية ، وصناعة الجينات في المستقبل ، وكذلك مخابر بحث تقنية الجينات والجينات البشرية ، هذه المخاطر تنشأ عن قضايا سياقات العصرنة ... وهكذا تنمو صناعات ، لها قدرات تقنية لتعريض المحيط والحياة للخطر دون ان تكون لهذه البلدان (النامية) الوسائل الهيكلية والسياسية لتحول دون وقوع التدميرات الممكنة [1] .

لقد كانت البيئة الطبيعية ، رغم تحديها للإنسان ، مصدر قوة له ، تساعده في معيشته كما تساعده في تواصله الحضاري عبر الأجيال المختلفة ، إلا ان تلك البيئة بمواردها المختلفة – بحار ، انهار ، غابات ، مناجم .. الخ – أصبحت هدفا للنظام الرأسمالي الذي استغلها إلى درجة التدمير في بعض الأحيان ، يدفعه إلى ذلك أيديولوجية الليبرالية المتوحشة والتقدم العلمي

---

[1] اولريش بك ، مصدر سابق ، ص66.

والتكنولوجي الذي طرأ حديثا ، فقبل الثورة العلمية التكنولوجية كان التدخل في شؤون الطبيعة ذا طابع محدود نسبيا ، ولم يهدد التوازن في المحيط الحيوي هذا ، أما الآن وفي عصر الثورة العلمية التكنولوجية ، وفي ظل الاستغلال الرأسمالي الفظ ، حيث تصب يوميا في مياه الأنهار والمحيطات عشرات الآلاف من الأطنان من مشتقات النفط ونفايات الصناعات ، بما فيها النووية ، وتخيّم فوق المدن سحب الدخان ، وتُستأصل الغابات ، وتتعالى سحب الانفجار الذري ، والتطور الهائل لأسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية، اصبح الخطر يهدد البشرية ويتطلب إعادة النظر في التعامل مع البيئة الطبيعية [1] ، كي يضمن المجتمع لحاضره ولمستقبل أجياله حياة متوازنة ، وتحقق البشرية عولمة التعمير لا عولمة التدمير.

أما في المجال المالي ، فان استخدام التكنولوجيا الحديثة أدى إلى فقدان الروح الجماعية والى فقدان الجانب الأخلاقي في التعاملات التجارية ، التي باتت تتم عن بعد ، وان الشخص نفسه يستطيع ان يقوم بمهام شركة كانت تستخدم عدد لا بأس به من العمال ، ولا يستدعي ذلك إلا جهاز كمبيوتر وموقع على شبكة الإنترنت حتى يقوم الفرد بأعمال تجارية ومضاربات على مستوى العالم بأسره ، بسهولة وبسرعة غير عادية ، إلا ان الاقتصاد المالي الذي يعتمد على مثل ذلك ، يتعرض إلى خطر الانهيار في أية لحظة ، بنفس السهولة و بنفس السرعة كما حدث في السنوات الأخيرة في دول جنوب شرق آسيا ، كما ان استعمال التكنولوجيا المتطورة في مثل هذه الحالات يؤدي إلى تسريح العمال وخلق البطالة في المجتمع ، خاصة في مجتمعنا العربي الذي

---

(1) سعاد خيري، مصدر سابق، ص 139.

يعتمد فيه العامل على قدرته البدنية أو بالكاد على شهادات ومستويات علمية متوسطة لا غير.

في هذا كان " إيناسو رامونيه" [1] يقول : ولكن العولمة خلقت ، وهي في سبيلها إلى خلق نوع من الرباط الاجتماعي الليبرالي المكون كليا من شبكات أغرقت العالم بحالة أدت إلى عزل الفرد عن الجماعة ، وخلق مجموعات فردية معزولة عن بعضها البعض وسط عالم مفرط من التقانة ... وفي الوقت الذي يُعاد فيه توزيع أرباح الإنتاجية لصالح رأس المال، وعلى حساب العمل ، ينظر إلى كلفة التضامن الاجتماعي على أنها عبء لا يطاق ، ويصار إلى تقويض بناء (دولة الرعاية) [2] .

وبالنظر إلى الإنفاق الهائل على البحوث العلمية، فان دول المركز الرأسمالي هي القادرة على امتلاك التكنولوجيا الحديثة ، وبالتالي احتكارها لها ، إضافة لذلك احتكارها السيطرة على المؤسسات المالية الكبرى وبالتالي السيطرة على النشاط المالي العالمي ، زد على ذلك سيطرتها على قرار استخدام الموارد الطبيعيةعلى الصعيد الكوني ، وا ٍحكام سيطرتها على وسائل الإعلام العملاقة ، وتمكّنها من احتكار أسلحة الدمار الشامل ، كل ذلك أدى إلى قيام علاقات غير متكافئة بين الدول والشعوب المختلفة في ظل العولمة ، هذا يدعونا في المجتمع العربي الذي يقوم على التماسك والتعاون والرعاية ، وكل البلدان النامية ، ان نعيد النظر في تعاملنا مع التوجهات الليبرالية التي تعتمد حرية السوق كطريق للتنمية والتقدم ، وان ننجز البديل حسب متطلبات المجتمع ومقتضيات العصر.

---

[1] "إيناسو رامونيه" مدير ورئيس تحرير مجلة اللوموند دبلوماتيك الفرنسية.

[2] انظر في ذلك : د. منير الحمش ، مصدر سابق ، ص 51.

خلاصة :

من خلال تناولنا لظاهرة العولمة ، حيث سلّطنا الضوء على أبعادها الاستراتيجية وآلياتها التي تعمل وتنتشر من ورائها ، في محاولة لطبع العالم بالطابع الغربي الذي يحمله " النموذج المثالي Ideal Type " الذي يروجون له ، ومدى تأثير ذلك على مجتمعنا العربي ، فإننا نشير هنا إلى بعض الاستنتاجات :

1- إن العولمة ظاهرة قديمة متجددة ، يُرجع البعض بداياتها إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي (1492م) عندما تم اكتشاف العالم الجديد (قارة أمريكا) حيث اعتُبر ذلك في حينه ، توسع كبير لبسط النفوذ الأوربي على العالم ، ثم مرّت العولمة بمراحل مختلفة تميزت بمحاولة الدول الكبرى الاستيلاء بالقوة العسكرية على خيرات وثروات الشعوب وتكوين إمبراطوريات مترامية الأطراف ، تستغل مواردها لزيادة قوة المركز، إلا أن تجلّياتها في جعل العالم بأسره عبارة عن قرية كونية يختزل فيها الزمان وكُسرت فيها قيود المكان ، لم تظهر بشكلها الجلي إلا خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

2- رغم ان حياة البشرية منذ الأزل والى أن يرث الله الأرض ومن عليها عبارة عن سلسلة متصلة ، مترتب آخرها عن أولها ولا يمكن الفصل بينها فصلاً حدّياً ، إلا أننا من الناحية التاريخية يمكن ان نقسم تطورات العولمة إلى ثلاثة حُقب ، لغرض الدراسة والتأمُّل في التطورات الهائلة التي حدثت على مسيرة البشر وهي:

أ- **الحقبة الأولى** - وهي الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، ومن أهم ما تميزت به هذه الفترة الزمنية هو اكتشاف أمريكا، بما فيها

من ثروات هائلة جعلت الدول الأوربية القوية آنذاك – النمسا – البرتغال – بريطانيا – أسبانيا- تحاول الاستيلاء على تلك الثروات واستغلالها، كما تميزت تلك الحقبة باختراع الكابل الذي يعبر المحيط الأطلنطي ، الذي أصبح أداة ربط جيدة بين المسافات البعيدة ، ما يساعد على التوسع والانتشار.

ب- **الحقبة الثانية** – التي تقع (تاريخيا) في الفترة من عام 1917م إلى عام 1989م ، لقد حصلت خلال هذه الحقبة تطورات كبرى من اجل التوسع وبسط النفوذ، وفرض نسق القوة المهيمنة على باقي شعوب الأرض، وأهم ما ميّز هذه الحقبة قيام الثورة البلشفية في روسيا ثم قيام الاتحاد السوفيتي الذي اصبح قوة عظمى تجابه قوة الغرب بقيادة أمريكا، وما نتج عن ذلك من مصادمات ، ثم جاء ما يعرف بالحرب الباردة ، التي كان الطرفان خلالها يسعيان إلى التفوق بجوانبه العسكرية والعلمية والاقتصادية، وبشكل عام يسعيان إلى التوسع والهيمنة على ما عرف حينها بالعالم الثالث، بالإضافة إلى التسابق على غزو الفضاء ، كما يمكن أن نشير إلى انه في أثناء القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، اجتاحت الثورة الصناعية أنحاء أوربا وأمريكا، ما أدى إلى إحداث رجّة قوية في تلك المجتمعات، فشعر الكثير من الناس بخطورة ووحشية تلك (المصانع الشيطانية) التي قضت على مصادر أرزاقهم ، نظرا للاستغناء عن العديد من الأيدي العاملة فتم تسريح العمال والاعتماد على الآلة، إضافة إلى تلوث البيئة جراء مخلّفات تلك المصانع ، كذلك فانه قد نتج عن الثورة الصناعية الإطاحة بالنظام الطبقي ، الذي تبدل إلى نظام جديد أفرزته التفاوتات الهائلة في

الدخل، وظهور ما يعرف بالبورجوازية في الدول الصناعية الغربية، بالمقابل كانت الشيوعية تسعى إلى كسر شوكة هذا النظام الجديد الذي رأت انه اصبح يغزو العالم باعتماده على الطبقة الرأسمالية البورجوازية الجامحة، التي تروج لنظام السوق الحرة ، إلا أن البيروسترويكا أو إعادة البناء التي اعتمدها الاتحاد السوفيتي ، إضافة إلى عوامل أخرى ذاتية وموضوعية، أدّت إلى انهياره، وانهار بذلك نظام توازن القُوى في العالم، كما منح الغرب بزعامة أمريكا فرصة وضع نظام جديد للعالم بما يكفل مصالحهم الاستراتيجية ، وكان انهيار سور برلين آخر شاهد على تلك الحُقبة ، وأول شاهد على حقبة جديدة.

ج- **الحقبة الثالثة** – بدأت هذه الحقبة منذ عام 1990 م، على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي و انتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة ، وقد تميز هذا العقد الأخير من القرن العشرين بتقدم علمي هائل وتطور تكنولوجي ، يعده البعض أكبر بكثير من كل التقدم الذي شهده العالم في تلك الحُقب الماضية.

لقد أصبحت ملامح جديدة للنظام العالمي تُرسم كي يخضع لها العالم، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى في العالم ، وبمساندة دول الغرب، تسوق نموذجها لكل البشر، مستغلة في ذلك التكنولوجيا المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية والإنترنت وغيرها، وباتت دول العالم النامية لا تقوى سوى على الرضوخ للأمر الواقع والقبول بما تأمر به الدول الكبرى، أو التأفف والامتعاض الذي لا يقوى على أن يكون غير ذلك.

ومما يميز هذه الحقبة أيضا، إطلاق يد الولايات المتحدة للتلاعب بمصائر الشعوب ورسم الخارطة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية للعالم، وأعطت لنفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للشعوب النامية بحجج واهية، ظاهرها تطلق عليه الأمن والسلم العالميين ، والديمقراطية و حقوق الإنسان ، والمحافظة على البيئة ... الخ ، أما حقيقة ذلك فهي السيطرة والهيمنة على مقدّرات وثروات ، وبالتالي على رقاب الشعوب في العالم، وهذا الأمر جعل سلطة الهيئات والمنظمات الدولية تفقد الجزء الأكبر من سيطرتها ومن واجباتها التي نصت عليها القوانين واللوائح ، تجاه الشعوب ، حيث أدى ذلك إلى إتاحة الفرصة أمام الليبرالية الجديدة المتوحشة ، لتفتك بكل الأعراف والقوانين الدولية لمصلحة النظام الرأسمالي، وذلك ما خلق نوع من الفوضى العالمية التي لا يمكن أن تتوقّف إلا بصحوة عالمية تحد من ذلك السرطان ، وتعيد للعالم توازنه واستقراره.

3- في ظل العولمة تقلّص دور الدولة الوطنية أو القومية إلى الحد الأدنى ، فأصبحت غير قادرة على التحكّم بالأمور التي كانت في وقت سابق حكر عليها، فأصبحت مؤسسات العولمة التي تشكل آلياتها المختلفة تقوم بالعديد من أدوار الدولة الوطنية، وقد تجلّى ذلك عند دراسة مؤسسات الإقراض الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) فتبين لنا مدى التدخل الخطير لهذه المؤسسات في تنظيم شؤون الدولة ، تحت ما يعرف ببرامج الإصلاح الهيكلي والتكييف الاقتصادي ، وهي عبارة عن شروط تُمليها المؤسسات على هيئة (نصائح ونقل خبرات).

4- كما نلاحظ في سياق التحول الاقتصادي الهائل الذي أقام أسسه النظام الرأسمالي الغربي ، بأن الشركات متعددة الجنسيات بأجهزتها القوية ونفوذها الواسع، وبواسطة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة ، قد أصبحت المسيطر الحقيقي على الوضع الاقتصادي و أيضا السياسي بدول العالم ، وكلما زاد نفوذ تلك الشركات ، ضعف نفوذ الدولة ، وتحت ضغط النظام الرأسمالي للدول الصناعية الكبرى ، تخلّت الدِّول النامية عن العديد من المهام التي كانت تقوم بها ، ولعل أبرزها توفير العمل لمواطنيها والقيام بالرعاية الاجتماعية ، إلا أن النظام الاقتصادي والسياسي الرأسمالي العالمي الجديد ليس فيه مجال لذلك ، بل الشركات الكُبرى هي التي تتحكم بسوق العمل الذي تسيّره حسب احتياجاتها ، مما أدى إلى طرد أعداد كبيرة من العمال من عملهم ، لتتشرد العديد من الأسر ، ويرتفع مستوى البطالة بين المواطنين.

5- يمكن لدارس نظام العولمة السائد الآن ، بأن يلاحظ التطور الكبير الذي أصبحت عليه التكنولوجيا الحديثة ، وهذا وا إن كان في أحد جوانبه يقدم خدمات جيدة للإنسان في كل مكان ، إلا أن مخاطره باتت أيضا واردة في كل مكان ، ولا يخفى خطر الأسلحة البيولوجية والجرثومية على البشر، كذلك النفايات السامة التي تُلقى في البحار والمحيطات والأنهار، أو تُدفن في أراضي البلدان المتخلفة بأي صورة من الصِّور.

لذا فان خطر تلوُّث البيئة أصبح هاجس المجتمعات ، وكذلك تدمير البيئة باستغلالها استغلالاً سيئا من قبل كبرى الشركات والمصانع العملاقة ، ما يؤدي إلى فقدان الاحتياطي الاستراتيجي

بأوقات مبكرة دون مراعاة لحقوق الأجيال المتعاقبة على الكرة الأرضية ، كما ان ما يعرف بالهندسة الوراثية والتدخُّل العلمي في تعديل الجينات ، يمكن أن يحدث خللا في المجالات الزراعية والصناعية وان يفتك بالبيئة وكذلك الإنسان ، بما ينجر عن ذلك من انتشار للأمراض والآفات .

6- في الجانب الثقافي ، نرى مما تقدم أن آلة الإعلام الغربي تكتسح الفضاء الثقافي العالمي ، لنشر الثقافة الغربية بوجه عام ، والثقافة الأمريكية أو ما يطلقون عليه الثقافة الجماهيرية الأمريكية بوجه خاص ، الهدف الأساس لهذه الثقافة هو تمهيد الطريق لعولمة النموذج الغربي ، وا إعداد المجتمعات الدولية لتقبُّل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تهب بها رياح العولمة ، ونشر ثقافة الاستهلاك ، كي تكون كل دول العالم عبارة عن سوق كبيرة لتصريف منتجات مصانع الغرب ، وهذا يمثل ركن أساس للنظام الرأسمالي الذي يسعى إلى المزيد من الأسواق والمزيد من المستهلكين ، لكي يضمن المزيد من الربح وبالتالي المزيد من تراكم رأس المال.

7- ما نستنتجه أيضا ، هو ان العولمة ظاهرة موجودة لا يمكن أن ننكر ذلك ، وأيضا أنها غير معروضة على المجتمعات النامية للموافقة من عدمها ، فهي حالٌ واقع ، يجب أن تتم در استه على هذا الأساس لإيجاد سبل صحيحة للتصدي لهذا التيار الذي يدس السم في العسل ، فيقوض دول ويسحق شعوب ويحاصر أخرى ويعبث في الأرض فساداً ، تحت مبررات ودعاوى إنسانية ، كالديمقراطية وحقوق الإنسان ، لذا فان المجتمعات الدولية المستهدفة من هذا النظام العالمي

الجديد ، يجب ان تتعامل معه بفاعلية وليس بانفعال ، وهنا يأتي دور المختصين والخبراء لإيجاد الحلول المناسبة.

8- إن الآراء المختلفة لبعض المفكرين والدارسين و التي أوردناها في متن هذا الكتاب ، تبين بأن العولمة ، كظاهرة جديدة ، برزت في هذا العقد الأخير من القرن العشرين ، وان التحولات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ستمس الجميع ، لذا وجب على الكل ان يعرف كيف يتعامل مع ذلك بما يخدم مصالحه الوطنية أو القومية وليس بما يخدم مصالح الغرب ، و اذا كنا قد تناولنا ظاهرة العولمة في هذه الدراسة من جميع أبعادها الاستراتيجية ، فإننا لاحظنا من الدراسات التي أوردناها ، بأن كل باحث تناول هذه القضية من جانب معين، حسب اهتماماته أو حسب ما يمليه واقع البحث.

ففي الوقت الذي أكد فيه البعض على ان ظاهرة العولمة هي ظاهرة اقتصادية صرفه ، أساسها النظام الرأسمالي الغربي وأيديولوجيتها الليبرالية الجديدة المتوحشة ، وآلياتها الشركات العملاقة والصناعات والأسواق التكنولوجية أو المضاربات في الأموال والأسهم ، وهدفها المزيد من الربح ، ونتائجها هيمنة الدول والقوى الكبرى على الدول والشعوب الضعيفة ، نجد ان البعض الآخر يصف هذه الظاهرة بأنها ظاهرة ثقافية ، تستغل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي من اجل نشر الثقافة الغربية الأمريكية ، ثقافة الاستهلاك ، وبالمقابل محو أو تفتيت الثقافات الأخرى ، وبالتالي هويّة المجتمعات العالمية.

9- وا ذا كان توجهنا كما أوردناه هو ضرورة التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة ، ولكن بأسلوب علمي ومدروس ، وتخطيط مبني على

الانطلاق من خصوصية مجتمعنا وثقافتنا العربية والإسلامية ، فإننا لاحظنا بانالآراء التي تصدّت لهذا الموضوع تتراوح بين الرفض القاطع لتقبل هذه الظاهرة ، وبين الترحيب الذي يعد ذلك تقدما علميا عالميا لابد منه ويجب الاستفادة منه والسير في ركابه، وربما فات أولئك الفرق بين العلم و المعرفة كحق مشاع لكل البشر، وبين ما هو من خصوصيات المجتمعات الغربية والذي تريد ان تصدّره للآخرين كنموذج.

10- أيضا فإن تتبُّعنا لظاهرة العولمة ، أوضح لنا بشكل جلي ، ان التماسك المجتمعي في الوطن العربي بدأ يتصدّع ، سواء كان ذلك بسبب التدخل المباشر للغرب ، والذي كان واضحا أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها ، والتحكم في السياسات لبعض الأقطار العربية ، مما أدى إلى شق الصف العربي إلى حد كبير، أو عن طريق تأثير آليات العولمة ومؤسساتها الدولية التي باتت تتدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية بدرجات متفاوتة من قطر لآخر، ولا يخفى تأثير الإعلام الغربي على الشباب العربي ، خاصة أولئك الشباب الذين لا يجدون العمل ، كما لا يجدون الديمقراطية والحرية ، فيدفعهم ذلك إلى الانسياق وراء التيار الغربي المزيف ، الذي يخفي وراءه رواسب غير منظورة تستهدف هذا المجتمع وهذه الأمة.

11- كما يبرز في إطار نظام العولمة ، تكريس تبعية الدول النامية للدول الصناعية الغربية ، وذلك من خلال القروض والإعانات والمساعدات الأجنبية التي تحصل عليها الدول الفقيرة ، حيث تختلف مصادر تلك المنح ، فإما ان تكون من المؤسسات الدولية التي أنشئت لهذا

الغرض ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية (W.T.O)، وا إما من الدول الكبرى ، وأياً كان مصدر تلك القروض والإعانات ، فإنها عادة ما تكون مشروطة بعدة قيود تفرض على اقتصاد الدولة المستفيدة ، وتتعدى الشروط الجانب الاقتصادي لتشمل التدخّل في النظام الاجتماعي وبالتالي السياسي.

12- وما يدعو للاستياء هو ان الدول النامية ، ومن ضمنها الأقطار العربية ، تتقدم خاضعة أمام مؤسسات الإقراض الدولية ، والدول الغربية الصناعية الكبرى، تتلقى المساعدات وأيضاً التعليمات المصاحبة لها ، لتجد نفسها بالتالي قد وقعت تحت الوصاية الأجنبية ، في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية ، ويكون الثمن السياسي والاقتصادي باهظاً ، والتكلفة الاجتماعية كبيرة، تحت وطأة إرادة المانحين ، وتبني سياساتهم ، وفي المقابل تغيير النمط الاقتصادي والتنموي ، والتخلّي عن بعض الأهداف الاجتماعية ، كالرعاية ودعم السلع الأساسية وتشغيل العمال ، وما ينتج عن ذلك من تدهور لنظم الدولة ، واستنزاف لثروات المجتمع لصالح الاقتصاد الغربي.

هنا تأتي الأهمية الكبرى لدور العلماء والخبراء والمثقفين والمختصين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لرفع درجة الوعي لدى المسؤولين والمواطنين على حد سواء ، ورسم الخطط ووضع البرامج الكفيلة بعدم الوقوع في تلك المطبات ، والتوجه للاعتماد على القدرات والإمكانات الذاتية ، مع التعاون مع الآخر في إطار التكامل وليس التبعية.

إن ظاهرة العولمة ، بشكلها الحالي ، ظاهرة كونية جديدة لا يتعدى عمرها عشر سنوات ، وظاهرة كبرى بهذا الشكل لا يمكن سبر أغوارها في هذه المدة الزمنية القصيرة ، لذا فهي مازالت تحتاج إلى الدراسات العلمية من المختصين في الوطن العربي ، الذي شملته مثلما شملت باقي مجتمعات العالم ، ومن هذا المنطلق فإننا نقترح الآتي :

أولا: الشيء الأساسي هو ان يفهم المختصون والمسؤولون والمواطنون بصفة عامة، الأخطار الناجمة عن هذه الظاهرة الغربية ، وان يضع الخبراء والمهتمون الخطط العلمية المدروسة للتصدي لها ، لذا يجب ان نناضل نحن في المجتمع العربي ومعنا المجتمعات النامية ، من اجل فرض العولمة التي نريد ، أي عولمة العلم والمعرفة والمصالح المتبادلة التي تخدم الإنسانية جمعاء ، دون سيطرة وهيمنة القوى العظمى اقتصاديا وسياسيا، وان يكون تلاقح الأفكار والتبادل الثقافي يسير في كل الاتجاهات من اجل التنمية والتقدم ، وليس – كما هو حاصل – فرض النموذج الغربي الأمريكي كنموذج مثالي يجب على الدول النامية الأخذ به.

وا ٍذا لم نناضل من اجل ذلك ، بكل الإمكانات المتوفرة لدينا، فان الدول الكبرى الغربية بقيادة أمريكا ستفرض علينا عولمتها ، التي تخدم مصالح النظام الرأسمالي الغربي المتمثلة في استباحة حرمة الدول النامية وحدودها الجغرافية والسياسية ، من اجل نهب ثرواتها واستنزافها لصالح الاقتصاد الغربي ، عن طريق المنظمات الدولية ومؤسسات الإقراض العالمية والشركات العملاقة عابرة القوميات ، وعولمة الفقر والبطالة والتشرد وتلوث البيئة وثقافة الاستهلاك ... أي عولمة إفرازات النظام الرأسمالي الغربي.

كما أننا نؤكد على ان النضال من اجل مواجهة أخطار العولمة ، و جعل العولمة تسير بالاتجاه الذي نريد ، أي باتجاه التعاون الدولي والتكامل الاقتصادي والتبادل الثقافي والحوار الحضاري ، بأن ذلك لا يتم بإصدار الأحكام العاطفية وردود الفعل الانفعالية ، بل يتم بالعمل الدؤوب والتخطيط العلمي والعملي والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي ومزيدا من مراعاة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في الوطن العربي والدول النامية ، فالإبداع لا يتم تحت وطأة الكبت .

ثانيا: بما ان العالم بدأ يتجه نحو التكتلات الكبرى الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، واصبح من الاستحالة بمكان تعايش الأقزام مع العمالقة في ظل الأخلاق السائدة اليوم، فان طوق النجاة الذي لابد منه للوطن العربي ، هو تشكيل فضاء أو تكتل اقتصادي سياسي اجتماعي ، مساحته الوطن العربي بكامله من المحيط إلى الخليج ، تُرفع فيه كل القيود – دساتير ، قوانين، اتفاقيات ... . التي كانت قائمة ومن شأنها ان تحد من ذلك.

ولتحقيق هذا الطرح لابد من اعتماد خطط وبرامج تيسر التنفيذ الفعلي ، وهي:

1- إيجاد الإرادة الحقيقية التي تساعد على تحقيق هذا الهدف العظيم ، الذي اصبح ضرورة يمليها الواقع العالمي المعاصر، وليس مطلباً عاطفياً .
2- إلغاء أو تقليص التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي.

3- اعتماد أولوية التجارة البينية بين الأقطار العربية ، وزيادة حجمها بما يحقق توزيع الإنتاج بين أرجاء الوطن العربي ، وبما يقلل من الاستيراد الخارجي.

4- الاهتمام بكافة مجالات التنمية البشرية ورفع مهارة الأيدي العاملة ، واعتماد البرامج العلمية والاستفادة من المعلوماتية والتكنولوجية المتطورة لمواكبة حركة التقدم العلمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

5- إقامة سوق عربية مشتركة ، ومناطق للتجارة الحرة بين الأقطار العربية ، والتوجه لتوظيف الأموال العربية داخل إطار الوطن العربي.

6- تطبيق المزيد من الديمقراطية ، وا إعطاء المزيد من الحريات للجماهير العربية التي هي صاحبة المصلحة وصاحبة الحق في الاستفادة القصوى من الموارد العربية ، والتي بوعيها وا إدراكها يمكن ان يتحقق المشروع المصيري المقترح، ويتشكل الفضاء أو التكتل الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي العربي.

7- من الأهمية بمكان عدم تغييب الجماهير الشعبية ، وضرورة إشراك المواطنين في التخطيط لهذه البرامج وتنفيذها.

إذا ما وصل المجتمع العربي لتحقيق ذلك ، فسيصبح لديه قوة تفاوضية مع الآخرين ، ويجد الوطن العربي لنفسه مكانا بين مجتمعات العالم المتقدمة.

ثالثا: إقامة تجمُّع مؤسسي لمواجهة الهيمنة الأمريكية ، يكون أساسه الفضاء العربي الذي يمكن له ان يتدامج مع فضاءات أفريقيا / آسيا ...إلخ ، لخلق تعاون جدّي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، هذا التجمّع المؤسسي ، ينتج عنه تكتل اكبر وأقوى من الحالة الواقعية الموجودة الآن لأغلب أقاليم وأقطار ودول العالم ، حيث من الممكن حينئذ ، التصدي للعولمة

الغربية الأمريكية ، والمساهمة في خلق توازن عالمي ، يحد من انتهاكات الدول الكبرى للأعراف والقوانين الدولية ، ويزيح الظلم والقهر الذي تتعرّض له الشعوب النامية من قِبل تلك الدول والقوى العظمى.

رابعا: في المجال الاقتصادي ، نرى ان الوضع الاقتصادي العالمي الآن ، وما يفرضه من هيمنة الدول الكبرى على العالم ، فان إقامة التجمع المؤسسي تصبح ضرورة يمليها الواقع لدرء الخطر عن الدول النامية ، فلُغة العصر الحاضر أسقطت من حساباتها العديد من المفردات الغير ذات جدوى ، مثل الاقتصاد المحلّي القوي ، والاعتماد على الذات المنفردة ، وفرض القيود القانونية لحماية الاقتصاد المحلي ... الخ، وأصبحت لغة هذا العصر تتحدث عن التكتلات الاقتصادية والعسكرية الضخمة ، والشركات متعددة الجنسيات العملاقة ، والمؤسسات والمنظمات العالمية المسيطر عليها من قبل أمريكا والغرب ، وتتحكم في مصائر الأمم والشعوب ، مثل مؤسسات الإقراض الدولية ، ومنظمة التجارة العالمية ... ، يساعدها في السيطرة والهيمنة ، التكنولوجية المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة .

خامسافي المجال الثقافي ، وانطلاقا من ان الثقافة هي جوهر هويّة الأمة ، وركن من أركان البناء الحضاري ، وأساس تماسك المجتمع ، فقد بات من الضروري وضع (خطة شاملة جديدة للثقافة العربية) ، تستوعب تلك الحقائق والأهداف ، وتؤدي إلى تنمية وتجديد الثقافة العربية بما يضمن التماسك المطلوب للبُنى الأساسية للمجتمع.

ان الدعوات الغربية الصريحة والمخفية للتبعية الفكرية الثقافية ، كما لغيرها من المجالات ، تتطلب الانتباه الدائم ، والمزيد من الحضور الثقافي والوعي الحضاري ، لتقوية رموز الذات التي تعبر عنها الثقافة ، وتعمل على

صيانتها من الانجرار وراء الثقافات الوافدة ، التي تريد طمس الهوية الثقافية للمجتمع العربي ، وطمس معالم حضارته التي هي زاده لبناء المستقبل الأفضل ، فالثقافة ركن أساسي للتماسك المجتمعي ، لذا فان الإخلال بها يؤدي إلى التفكك والاغتراب ، بما يسهّل على الغرب نشر ثقافة الاستهلاك التي يريدون لها ان تعم العالم ، كي يصبح سوقا كبيرة لتصريف منتجات مصانعهم ، من هنا كان الاهتمام بالثقافة العربية واجب قومي على الجميع القيام به.

سادسا : في مجال الأمن القومي العربي ، فان الظروف والتحولات التي تخلقها ظاهرة العولمة تفرض على الوطن العربي نسقا جديدا للتعامل مع الأحداث والقضايا التي تهم مستقبل هذه الأمة ، ومن جانب آخر تحد من خطورة الانعكاسات التي تنتج عن الأبعاد الاستراتيجية للعولمة ، والآثار السلبية الناجمة عن آلياتها ومؤسساتها ، وما يمكن ان يخلّفه ذلك من تصدّع واختراق للأمن القومي العربي.

وهذه بعض المقترحات التي نرى بأنها كفيلة بالمحافظة على الأمن القومي العربي في جوانبه السياسية والعسكرية والأمنية :

1- يجب ان يكون البعد القومي أساس لكل الخطط والبرامج المعدة لهذا الشأن ، حيث ينتج عن ذلك تنمية قومية شاملة ، تزيد من لُحمة وتماسك المجتمع العربي.

2- العمل الضروري جدا في هذا المجال ، هو إخلاء المنطقة العربية من الجيوش الأجنبية المتواجدة بها ، خاصة على أراضي وبحار منطقة الخليج العربي، إذ كيف يمكن ان يكون هناك أمن قومي عربي تحت تهديد طائرات و بارجات ودبابات وأسلحة الدول الغربية ، التي هي

مصدر الإرهاب الدولي المنظّم ، وهذا العمل يستوجب الفهم التام لأبعاده من قبل الجماهير الشعبية بالمنطقة ومن قبل صنّاع القرار بها، كما يجب من خلال المنظمات الدولية والعلاقات الدولية جعل الكيان الصهيوني يلتزم بالمعاهدات والقرارات التي تحد من خطره العسكري والعنصري الذي يمارس إرهاباً على كل الوطن العربي .

3- إقامة اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوربي ، واعتماد عملة موحدة ، وعدم الاعتماد على العملة الأمريكية (الدولار) ، حتى لا تكون المؤسسات المالية الأمريكية هي المتحكّمة في رسم السياسات المالية العالمية ، وان تعمل الكتلة العربية بالتعاون مع الكُتل الاقتصادية الأخرى ، على إيجاد مرجعية جديدة للقيمة النقدية كالذهب مثلا ، أو التعامل بعملات أخرى كاليورو ، الين ....الخ.

4- نظرا لما قد يحدث من مشاكل جانبية بين الأقطار العربية ، نقترح إنشاء محكمة عدل عربية يوكل إليها النظر في تلك المشاكل ، وان تكون قراراتها ملزمة لكل الأطراف العربية ، وان يلحق بذلك قوات تدخّل سريع عربية ، للتدخل فورا لفض النزاعات وحل المشاكل والتقليل من مخاطرها الجلبية ، وان لا يُسمح لأي كان بالتدخل في المشاكل الداخلية التي قد تحدث على الساحة العربية ، ويتم ذلك بناءاً على قوانين ولوائح تنظّم عمل هذه المؤسسات المقترحة.

خاتمة :

قمنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع ، بتسليط الضوء على ظاهرة عالمية ، برزت على سطح الأحداث كما لم تبرز ظاهرة من قبل ، خاصة خلال العشر سنوات الماضية ، وهي ظاهرة (العولمة) ، ونحن في الوطن

العربي كما في باقي البلدان النامية ، محتاجون إلى دراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة الكونية ، لمعرفة مدى تأثيرها على حاضر ومستقبل مجتمعنا ، ويمكن ان نشير هنا إلى عبارات منسوبة إلى " ماثيو هروسمان " و " أندرو مارشال " تقول : (هنالك ثلاثة أغلاط يرتكبها البشر في تخيلهم للمستقبل ، أولها – ان المستقبل لا يتأثر بما سبق حدوثه وسيكون مختلفا كليا ، وثانيها – انه سيكون نفسه كما هو ، وثالثها – وأسوأها – ان لا نفكر بالموضوع أبدا).

ففي نطاق تحليلنا للظاهرة ، اتبعنا عدة خطوات رأينا أنها كفيلة بأن تغطّي الموضوع من جميع جوانبه ، وبالتالي تصل بنا إلى استنتاجات وتفسيرات علمية ، لمواجهة الآثار السلبية التي تنجم عن العولمة وتنعكس على الأوضاع العربية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، و ختاماً نقول بأنه يجب ان نناضل من اجل التصدي للآثار السلبية للعولمة ، وان نفرض نحن العولمة التي نريد ، والنظام العالمي الذي يتحقق فيه العدل والحرية والمساواة واحترام المنظمات العالمية ، وبدون ذلك ، فان الغرب وأمريكا في مقدمته سيفرضون علينا عولمتهم .

المصادر

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المعاجم : .

1 . **قاموس علم الاجتماع** ، د. عبد الهادي الجوهري ، القاهرة ، مكتبة نهظة الشرق ، 1983م.

2 . **معجم العلوم الاجتماعية** ، إعداد نخبة من الأساتذة ، تصدير و مراجعة: د. إبراهيم مدكور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975م .

3 ـ **معجم مصطلحات العلم الاجتماعية** ، د. أحمد زكي بدوي ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1986م .

4 . **معجم مفاهيم علم الاجتماع** ، د. خليل أحمد خليل ، بيروت/ لبنان ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى 1996م .

5 . **المعجم العربي الأساسي** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، توزيع لارس ، 1989م ، ص1092

ثالثاً : الكتب : .

1 . د.إبراهيم شحاتة، **البنك الدولي والعالم العربي** ، مصر ، دار الهلال ، 1990م .

2 . أولريش بك ، **ما هي العولمة؟** ، ترجمة:د. أبوالعيد دودو ، الطبعة الأولى ، كولونيا ، ألمانيا ، الطبعة العربية منشورات الجمل ، 1999م .

3 . الشاذلي القليبي ،**أمة تواجه عصراً جديداً** ، تونس ، دار البستان للنشر ، 2000م .

4 . إيان كريب ، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس** ، ترجمة: د.محمد حسين غلوم ، الكويت ، عالم المعرفة ، أبريل 1999م .

5 . باسكال يونيفاس ، **إرادة العجز** ، **نهاية الطموحات العالمية و الاستراتيجية** ، ترجمة: د صالح السنوسي ، منشورات جامعة قاريونس/ ليبيا ، الطبعة الأولى 1998م .

6 . بدري يونس ، **مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد** ، بيروت/ لبنان ،دار الفارابي ، الطبعة الأولى 1999م .

7 . د.برهان غليون ، د.سمير أمين ، **ثقافة العولمة و عولمة الثقافة** ، دمشق/ سوريا ، دار الفكر ، الطبعة الأولى 1999م .

8 . توماس ل.فريدمان ، **السيارة ليكساس و شجرة الزيتون** ، **محاولة لفهم العولمة** ، ترجمة: ليلى زيدان ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2000م .

9 . د. جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية – من حملة نابليون إلى جولة الأورجواي –1798–1998ف ، بيروت–لبنان ، امركز دراسات الوحدة العربية ، لطبعة العربية الأولى ، سبتمبر1999 ف ، ص178 .

10 . د.جليل وديع شكور ، **الطفولة المنحرفة** ، بيروت/ لبنان ، الدار العربية للعلوم ، 1998م.

11 . حاتم بن عثمان ، **العولمة و الثقافة** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999م .

12 . رابح لونيسي ، **البديل الحضاري** ، **دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي ت**هددنا ، الجزائر ، دار المعرفة ، 1998م .

13 . د.رسلان خضور ، د.سمير إبراهيم حسن ، **مستقبل العولمة** ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، قضايا راهنة ، السنة الثانية ، العدد7 ، يوليو 1998م .

14 . د.ريتشارد هيجوت ، **العولمة و الأقلمة ، اتجاهان جديدان في السياسة العالمية** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، سلسلة محاضرات الإمارات25 ، الطبعة الأولى 1998م .

15 . زبغنيو بريجنسكي ، **رقعة الشطرنج الكبرى** ، ترجمة: د.أمل الشرقي ، عمّان/ الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى 1999م .

16 . سعاد خيري ، **العولمة ، وحدة صراع النقيضين . عولمة رأس المال والعولمة الإنسانية** ، بيروت/ لبنان ، دار الكنوز الأدبية ، الطبعة الأولى 2000م .

17 . د. سليمان المنذري ، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، الطبعة العربية الأولى 1999م .

18 . د. سمير أمين ، **في مواجهة أزمة عصرنا** ، سينا للنشر ، مؤسسة الانتشار العربي ، 1997م .

19 . سيار الجميل ، **العولمة و المستقبل ، استراتيجية تفكير ، العرب والمسلمون في القرن الحادي والعشرين** عمّان / الأردن ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية الأولى 2000م.

20 . د. صادق العظم ، **ما العولمة ؟** ، دمشق ، دار الفكر، الطبعة الأولى 1999م .

21 . صامويل هنتنغتون ، **صدام الحضارات** ، بيروت/ لبنان ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، الطبعة الأولى 1995م .

22 . د. عبد الباري الدرة ،**العولمة وا إدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم ، وحماية الهوية العربية الإسلامية** العولمة والهوية ، عمّان، جامعة فيلادلفيا ، الطبعة الأولى 1999م.

23 . د. عبد الباسط عبد المعطي ، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ، الكويت ، عالم المعرفة44 ، أغسطس 1981م .

24 . د.عبد الباسط عبد المعطي وآخرون ، **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى 1999م .

25 . د. عبد الحسن زلزلة ، **العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات ، نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1987م .

26 . عبد الحي يحي زلوم، **نُذُر العولمة** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة العربية الأولى 1999م .

27 . د. عبد الواحد العفوري ، **العولمة والجات (التحديات والفرص)** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى 2000م .

28 . د. عبد الرحمن بدوي ، **مناهج البحث العلمي** ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، الطبعة الثالثة 1977م .

29 . عبد الرحمن بن خلدون ، **مقدمة العلاّمة ابن خلدون** ، بيروت/ لبنان ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الرابعة 1978م .

30 . د.عبد السلام المسدّي ، **العولمة و العولمة المضادة** ، تونس ، شركة مطابع لوتس ، 1999م .

31 . عبد القادر رزيق المخادمي ، **النظام الدولي الجديد ، الثابت و المتغير** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999م .

32 . د. عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات (التحديات والفرص) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2000م .

33 . د. علي الدين هلال وآخرون ، **العرب و العالم** ، بيروت/ لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أكتوبر 1988م .

34 . علي حرب ، **حديث النهايات** ، **فتوحات العولمة و مزالق الهوية** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء/ بيروت ، الطبعة الأولى 2000م .

35 . د. علي ليلة ، **النظرية الاجتماعية المعاصرة** ، **دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع " الأنساق الكلاسيكية "** ، مصر ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة 1991م .

36 . د. فخري لبيب ، **صراع الحضارات أم حوار الثقافات** ، القاهرة ، مطبوعات التضامن ، 1997م .

37 . د. محمد الشريف المان ، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي** ، الجزائر ، منشورات برتي ، 1994م .

38 . د. محمد العربي ولد خليفة ، **النظام العالمي** ، **ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته؟** الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998م .

39 . محمد صهيب الشريف ، **ثقافة العولمة و عولمة الثقافة** ، دمشق و بيروت، دار الفكر ، الطبعة الأولى 1999م .

40 . د. محمد عاطف غيث و آخرون ، **مجالات علم الاجتماع المعاصر** ، **أسس نظرية و دراسات واقعية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى 1989م.

41 . محمد محفوظ ، **الحضور و المثاقفة** ، **المثقف العربي و تحديات العولمة** ، الدار البيضاء . بيروت ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى 2000م .

42 . د. محي الدين صابر ، **قضايا الثقافة العربية المعاصرة** ، تونس1983م.
43 . د. منير الحمش ، **العولمة ... ليست الخيار الوحيد** ، دمشق/ سوريا ، الأهالي للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى 1998م .
44 . المهدي المنجرة ، **الحرب العالمية الأولى . مستقبل الماضي وماضي المستقبل** ، الجزائر ، شركة الشهاب ، الطبعة الأولى 1991م .
45 . ناهدة عبد الكريم حافظ ، **مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية** ، بغداد، مطبعة دار المعارف ، 1981م .
46 . نعوم تشومسكي ، **سنة 501 الغزو مستمر** ، ترجمة: مي النبهان ، المدى ،دمشق/ سورية ، الطبعة الثانية 1999م .
47 . هانس-بيتر مارتين ، هارالد شومان ، **فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية** ، ترجمة: عدنان عباس علي ، الكويت ، عالم المعرفة 238، أكتوبر 1998م .
48 . د. وجيه محجوب ، **طرائق البحث العلمي ومناهجه** ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة بغداد 1988م .

رابعاً : التقارير : .

1 . التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1997م .
2 . تقرير البنك الدولي بعنوان : **Global Economic Prospects and Developing , 1995**
3 . تقرير التنمية البشرية لعام 1999م ، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، البحرين .

4 . تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ، العولمة و آثارها الاجتماعية ، مؤتمر العمل العربي ، الدورة الخامسة و العشرون ، الأقصر ، مارس 1998م .

خامساً : البحوث و الدوريات و المجلاّت : .

1 . د. أحمد مجدي حجازي ، **العولمة و تهميش الثقافة الوطنية ، رؤية نقدية من العالم الثالث** ، الكويت ، مجلة عالم الفكر ، العدد2 ، أكتوبر . ديسمبر 1999م .

2. إبراهيم البحراوي ، **كيف نتعامل مع الجانب المضيء في العولمة** ، بحث مقدم الى مائدة الأساتذة العرب ، طرابلس/ الجماهيرية ،منشور بمجلة القدس ، العدد العاشر ، القاهرة، أكتوبر 1999م .

3 . د. إسماعيل صبري عبد الله ، **الكوكبة . الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية** ، الطريق ، العدد الرابع ، 1997م .

4 . د. السيد ياسين ، **العولمة و الطريق الثالث** ، النهج ، السنة15 ، العدد53 ، مركز الأبحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، 1999م .

5 . تيسير مشارقة ، **العربي و صورته في ظل العولمة و الفضائيات و الإنترنت** ، العولمة و الهوية عمّان/ الأردن ، منشورات جامعة فيلادلفيا ، 1999م .

6 . د. حسن حنفي ، **الثقافة العربية بين العولمة و الخصوصية** ، العولمة و الهوية عمّان/ الأردن ، منشورات جامعة فيلادلفيا ، 1999م .

7 . رمزي زكي ، **التاريخ النقدي للتخلف . دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث** ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد118 ، 1987م .

8 . سليمان الديراني ، **ما بعد الحداثة ، مجتمع جديد أم خطاب مستجد** ، الفكر العربي ، العدد78 ، السنة15 ، خريف 1994م .
9 . د. صادق جلال العظم ، **ما هي العولمة** ، الطريق ، العدد الرابع ، 1997م .
10 . د. صالح السنوسي ، **هوية الفرد العربي بين القُطرية و العولمة** ، أوراق المؤتمر العلمي الرابع ، كلية الآداب و الفنون ، العولمة و الهوية ، تحرير و مراجعة: صالح أبو إصبع ، عزالدين مناصرة ، محمد عبيد الله عمّان/ الأردن، منشورات جامعة فيلادلفيا ، 1999م .
11 . د. صبري فارس الهيتي ، **العولمة . مفهومها و تداعياتها على الوطن العربي** ، بحث غير منشور ، 1999م .
12 . د. صلاح حسن مطرود ، **العولمة و قضايا حقوق الإنسان و حرياته الأساسية** ، بغداد ، مجلة بيت الحكمة ، العدد37 ، 1999م .
13 . د. عبد العزيز بن عثمان التويجري ،**الهوية و العولمة من منظور حق التنوع الثقافي**، مجلة الإسلام اليوم ، العدد15 ، السنة15 ، 1998م .
14 . عدنان عويد ، **الدور المتنامي للرأسمال الاحتكاري الأمريكي** ، مركز الأبحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دمشق ، النهج ، السنة15 ، العدد53 ، 1999م .
15 . د. علي حسين الجابري و آخرون ، **العولمة و المستقبل العربي** ، بغداد، مجلة بيت الحكمة ، العدد37 ، 1999م .
16 . د. فالح عبد الجبار ، **معنى العولمة** ، مركز الأبحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، دمشق ، النهج ، العدد17 ، 1999م .

17 . د. محمد الأطرش ، **العرب و العولمة: ما العمل ؟** ، ندوة (العرب و العولمة) التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من 18 . 20 ديسمبر 1997م .

18 . د. محمد عابد الجابري ، **عشر أطروحات** ، مجلة المستقبل العربي ، العدد228 (1998/2م) .

19 . د. محمد عباس إبراهيم ، **الثقافة العربية و تحديات العولمة** ، القاهرة ، مجلة النفط و التعاون العربي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، العدد61 ، السنة16 ، 1999م .

20 . د. مصطفى حجازي ، **العولمة و التنشئة المستقبلية** ، البحرين ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد2 ، صيف 1999م .

21 . د. مصطفى عمر التير ، **الهوية الثقافية العربية و التعليم العالي في الوطن العربي في ظل العولمة** ، بيروت ، مجلة الفكر العربي ، السنة20 ، العدد97 ، صيف 1999م .

22 . د. مفيد حلمي ، **تحديات العولمة و ضرورات التكامل الاقتصادي العربي** ، دمشق ، النهج ، السنة15 ، العدد53 ، 1999م .

23 . د. ناصر الدين الأسد ، **الثقافة العربية بين العولمة و العالمية** عمّان/ الأردن ، منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، 2000م .

24 . د. نبيل مرزوق ، **حول العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، الطريق ، العدد الرابع 1997م .

سادساً : مصادر باللغة الأجنبية : .

(1) Daniel Gros ; “ Globalization : A Global or a us phenomenon ? " (Brussels : Center for European Policy studies , November , 1996) mimeo .

(2) John Stopford and Susan Strang , Rival states ; Rival Firms Competition for world market share (Cambridge University) press , 1992 .
(3) Andre Guiehaua ; Questions de Development (Paris : L.Harmattan , 1996) P 96
(4) K. Rubins , Tradition and Translation , National Culture and Global Context . London ; 1991 P 28 .